

فداختم طبع هذه الحاشية المفيدة المنسوبة الى العلامة المحقق * والفهامه
 المدقق * المولى عبدالغفور اللارى عليه الطاف ورحمة من ربه البارى *
 فى عصر خلافة ناشر العلوم والمعارف * وباذل انواع العوارف *
 ذوالرأى السديد * والجد السعيد * سلطاننا الاعظم الافخم * وخاقاننا
 المعظم المفخم * السلطان ابن السلطان ابن السلطان الفازى
عبدالمجيد خان * ادام دولته وسلطنته الى نهاية الدوران * مادامت
 الشمس والقمر يسجدان * وكان ذلك فى المطبعة العثمانية * فى دار الخلافة
 العلية * حيث عن الآفات والبلى * لسبع ليال بقين من شهر جمادى الآخرة *
 سنة تسع وثلاثمائة بعد الالف من هجرة من له العز والشرف فى الاولى
 والآخرة * وصلى الله على سيدنا اسعد الانبياء محمد وآله وصحبه اجمعين *
 وسلام على المرسلين * والحمد لله رب العالمين *

بايزيد جامع شريفى درسعام
 مجيز لرندين استانبولى السيد
 حافظ محمد اسعد افندى رئيس
 المصححين فى المطبعة العثمانية

باب مشيختنا هيدن تعيين اولنان بايزيد
 جامع شريفى درسعام لرندين اكينلى
 اشرف زاده الحاج حافظ محمد خلوصى
 افندى المصحح

باب مشيختنا هيدن تعيين اولنان
 آيدىنى قاضى زاده الحاج حافظ
 محمد امين افندى المصحح

فاتح جامع شريفى درسعام مجيز لرندين
 استانبولى السيد حافظ محمد امين
 افندى المصحح

نور عثمانيه امام اولى ريزهلى الحاج
 حافظ احمد افندى المصحح

الراء وهى لا تحصل الابتقدير البناء لانه اذا اعرب منع الصرف فلم يكسر

تمت الحاشية الغفورية بعون الله تعالى وبتوفيقه

ولما بلغ مصنف هذه الحواشى وهو قدوة الافاضل * مجمع الفضائل *
 العالم الربانى * المحقق الصمدانى * ذوالتحقيقات الرائقة * والتدقيقات
 الفاتحة * الحائز قصب السبق فى جميع العلوم بفضل البارى * المحشى
 عبدالغفور اللارى الانصارى * رحمه الله الملك البارى * الى مبحث الاصوات
 اجاب صوت نداء ارجى الى ربك راضية مرضية * ولم يوفق لاتمام هذه
 الامنية * وكان ذلك فى يوم الاحد الخامس من شهر رمضان المبارك
 لسنة اثنى عشرة وتسعمائة * والحمد لله الذى اعاننا على الاتمام
 * والصلاة والسلام على محمد الذى بعث للاعلام *

٢٢

٢



صاحبها ضمير قوله مبنى قوله معرفة اى علم جنس كسبحان وقوله كفجار
صفة اخرى لمصدر ويجوز ان يكون خبر مبتدأ محذوف اى هو كفجار والجملة
معتضة (قوله قال الشارح الرضى) وقال ايضا ان من كان مذهبه
ان جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثة فاذا سمي
بها مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة
وهذا منهم دليل على ترددهم فى كونها مؤنثة (قال وصفة لمؤنث)
لم يجرى فى المذكر وجميعها تستعمل من دون موصوف ويستعمل
اما لازمة للدعاء سماعا نحو يافساق واما غير لازمة له وهى على ضربين
احدهما ماصرا بالغلبة علما جنسيا نحو جبار للمنية وهى فى الاصل لكل ما يجبر
اى يجذب ثم اخصت بالغلبة بجنس المنايا والضرب الثانى مابقى على وصفيتها
نحو قاطا اى قاطة كافية (قوله واما عدلا) انما اعتبر ذلك لان الزنة غير
كافية والالزم بناء سلام وكلام لكن فيه ان لادليل على العدل وثبوت الفجور
وثبوت فاسقة لا يدلان على كون فجار وفساق معدولين عنهما لجواز أن يكونا
مرادفين لهما وان ادعى ان العدل مقدر لاضطرار وجودها مبنيين
كما فى منع الصرف قلنا لادليل على كون نزال معدولا عن انزل وما
استدلوا به علته فى غاية الضعف فالاولى ان يقال ما قاله الشيخ الرضى
وهو أن قسم المصادر والصفات بنى لمشابهة لفعال الامرى زنة
ومبالغة اذ فى الكل مبالغة (قال علما للاعيان) حال من مفهوم قوله
مبنى فى الحجاز معرب فى تميم اى اختلف فيه حال كونه علما للاعيان
وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق بكل من قوله مبنى ومعرب لزم توارد العاملين
على معمولى عامل واحد وان تعلق باحدهما لزم خلوا الآخر عن التعلق بهذا
الحال اللهم الان يقدر للآخر كافى باب التنازع (قوله لمشابهة لفعال
بمعنى الامر) فيه ما ذكره فى اختيه ولايجرى فيه مايجرى فيهما
فالوجه ان هذا القسم اما علم مرتجىل او منقول عن المعنى الوصفى
فان كان منقولا راعوا معناه الاصلى وكان فيه المبالغة وان كان مرتجىلا
حملوا على المنقول لانه اكثر من غيره (قوله وجه الاكثرين الخ) وان
وجه البناء فى ذى الرأى قصدا لامالة اذى امر مستحسن والمصحح للامالة كسر

(الراء)

الثاني مع انه بمعنى الماضي لازم وغير مستعمل فيما نقل عنه ففي هذين المثالين
 اشارة الى اقسامها (قوله بفتح التاء) قال الشيخ الرضى فتحت التاء نظرا
 الى اصله حين كان مفعولا مطلقا جعل بمعنى الفعل وكسرت للساكنين وضمت
 للتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد اذ معناه ما بعده وكان القياس على
 تقدير أن اصله هيمية كزلزالان لا يوقف عليها الا بالهاء ولكن يوقف عليها
 في الاكثر بالتاء تنبيهها على الحاقها بالافعال فكان تأؤها تاء قامت وقال
 بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة كقفوارة والوقف على الهاء واما
 مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء مفردة كسلامات والوقف عليها بالتاء
 والمضمومة التاء يحتمل الافراد واجمع فيجوز الوقف بالتاء (قوله) وهو
 ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال) وان اللام تدخل على بعضها وان التنوين
 يلحق بعضها وهو تنوين التمكن وعند بعضهم جرّد عن التمكن وجعل
 دليلا على كونه موصولا بما بعده كما ان حذفه دليل الوقف عليه وذلك
 تنوين التكبير عند الجمهور وليس لتكبير الفعل لانه غير صالح لذلك بل
 التكبير راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان
 بمعناه وهو دليل على ان ما لحقه كان معرّفا بمعنى صه بلا تنوين اسكت
 السكوت الممهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اى السكوت عنه
 فحاصله افعال السكوت عن هذا الحديث فجاز أن لا يسكت المخاطب
 عن غير هذا الحديث ومعنى صه بالتنوين اسكت سكوتا ما (قوله)
 اذ العربى القح) قال قدس سره فى الحاشية القح الخالص (قوله بحسب
 الوضع) وان كان طاريا (قوله مثل الضارب امس) لو قال بدل امس
 فى الماضى لكان الظاهر (قوله المشتق من الثلاثى) يعنى ان قوله من الثلاثى
 صفة لامر ولا يخفى ان تقدير المشتق الصق من تقدير الكائن (قوله)
 اى قياسى) اى ذوقياس (قوله على انه لم يأت) اى على ان اسم الفعل
 من الرباعى بمعنى الامر لم يأت الا نادرا وهو كمتسان قرقار اى صوت
 من التصويت وعرعار اى تلاعبوا بالعرعة وهى لعبة للصبيان وقال المبرد
 قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان وفيه ان الحكاية لا تغير
 فلو كانا صوتين اقبل قارقار وعارعار كغاق غاق (قوله حال كونه مصدرا)

بمعنى الامر او الماضى كان حقها ان لا يكون لها محل من الاعراب
 كالامر والماضى وقيل انها مصادر وفيه انها تستدعى تقدير فعل قبلها
 فلا تكون اسماء افعال وفيه ان القائل بذلك لا يقول انها اسماء الافعال
 بل يقول انها اسماء مصادر الافعال وانما سميت اسماء الافعال قصرا
 للمسافة ولكن فيه ان لا وجه لبنائها اللهم الا ان يقال ان بعضها
 مبنى لكونها فى الاصل اصواتا كصه ومه وحمل الباقى عليها طردا للباب
 وقيل انه مبتدأ والفاعل ساذ مسد الخبر وفيه ان معنى الفعل ينافى الابتداء
 وفيه ان هذا القسم من المبتدأ لكونه مسندا لا ينافيه معنى الفعل وفيه
 ان معنى الفعل لو لم ينافى للابتداء لصح ان يقال لكل فعل انه مبتدأ وفيه
 ان ذلك امر اصطلاحى وان هذا القسم من المبتدأ ثابت بحسب
 الضرورة والضرورة فى الافعال لجواز ان لا يكون لها محل من الاعراب
 بخلاف الاسم فان خلوه عن الاعراب غير معهود فلا بد ان يخرج له
 وجه نعم للخصم ان يقول ان القسم الثانى من المبتدأ يؤول بالآخرة الى
 انه مسند اليه لان قولك اقاتم زيد فى قوة ان صاحب القيام هو زيد
 ولا يتصور ذلك فى الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعل بعضهم عامل الرفع فى المبتدأ
 مطلقا كونه مسندا اليه (قوله لان المعنى على الانشاء) فيه ان المعنى لو كان
 على الانشاء وهو الحق لم يكن صيغة الماضى على الحقيقة اذ ليس المعنى
 على الماضى فالظاهر فى وجه بناء اسماء الافعال ما قاله الشيخ الرضى وهو
 انها بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطاق الفعل سواء بقى على ذلك
 الاصل كالماضى والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا لا حاجة الى
 العذر المذكور (قال مثل رويد زيدا) فى الاصل تصغير ارود مصدر
 ارود اى رفق صفر تصغير الترخيم اى ارفق رفقاً وان كان
 صغيراً قليلاً ويجوز ان يكون تصغير رود بضم الراء وسكون الواو
 بمعنى الرفق تعدى الى المفعول به مصدرا او اسم فعل بتضمينه الالهال
 وجعله بمعناه ونحو رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف
 وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل (قوله مثال لما هو بمعنى الامر)
 وهو متعد ومستعمل فيما نقل عنه نحو رويد زيدا اى اروده كما ان المثال

(الثانى)

النزع واقعا على من كل شيعة اى لنزع عن بعض كل شيعة فكان قائلا
قال منهم فقل ايهم اشد اى الذين هم اشد وقيل ان النزع معلق
عن العمل وليس بشئ لان مفعوله ليس بجملة والمعلق يجب ان يكون
مفعوله جملة (قوله لتأكيد شبه الحرف الخ) ان قلت قد مر ان هذه
الاضافة المنافية للبناء فكان ينبغي ان لا يبنى مع حذف صدر صلتها فان
كثر الاحتياج لارتفاع المنسافة وعلى تقدير رفع المنسافة كان ينبغي
ان تبنى مع قطعها عن الاضافة لازدياد الاحتياج قلنا قد مر ان لزوم
الاضافة الى المفرد مناسف للبناء وائى اذا كانت مضافة وحذف صدر
صلتها تبقى في صورة المضاف الى الجملة او قلنا ان المنسافة امر قياسى
وبناء ائى مضافا عند حذف صدر صلتها سماعى (قال وفي قولهم ماذا
صنعت) قال الشيخ الرضى ذالاجبى موصولة ولا زائدة الا بعدما ومن
الاستفهاميتين والاولى فيما ذا هو ومن ذا خير منك الزيادة ويجوز على بعد
ان يكون بمعنى الذى اى الذى هو على حذف المبتدأ واما قولك من ذا
قا ئما فذا فيه اسم اشارة لا غير ويحتمل فيمن ذا الذى ان تكون زائدة
وان تكون اسم اشارة كما فى قوله تعالى ﴿امن هذا الذى﴾ فان
هاء التنبيه تدخل على اسم الاشارة (قال احدهما الذى) الجملة صفة
لقوله وجهان او استينافية (قوله على ان يكون ذا بمعنى الذى) قال
الشيخ الرضى ولقائل ان يمنع مجئ ذا موصولة وبحكم فى نحو ماذا صنعت
زيادتها ان قلت رفع الجواب ورفع البديل عن ما يدل على ان الجملة اسمية
قلنا جاز ان يكون ما مبتدأ وذا مزيدة والفعل خبر لما بتقدير العائد وفيه
ان حذف الضمير من خبر المبتدأ قليل دون صلة الموصول (قوله والظاهر
ان مؤداهما واحد) يؤيده ما نقلناه عن الشيخ الرضى من ان ذا موصولة
اوزائدة (قال وحينئذ جوابه نصب) هذا اذ كان بعد ذا فعل ناصب لما
قبله او مشغول عنه بضميره او متعلقه اما اذا لم يكن كذلك نحو ماذا عرض
عليهم وماذا احل لهم فالرفع لازم سواء جعلت ذا موصولة اوزائدة (قال
اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضى) قيل كان هذه تحتل ان تكون
ناقصة على اصلها وتامة بمعنى صار وزائدة ولما كانت اسماء الافعال

وهي منسوبة الى ما والماهية مقلوبة الهمزة هاء والاصل الماهية او نقول
 انه منسوب الى ماهو على تقدير جعل الكلمتين ككلمة وقول فرعون
 وما رب العالمين يجوز أن يكون سؤالا عن الوصف ولهذا قال موسى
 رب السموات ويجوز أن يكون سؤالا عن الماهية لكنه اجاب موسى
 ببيان الاوصاف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه تعالى لا يعرف
 الا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر (قوله والموصوفة نحو يا ايها
 الرجل) قال الشيخ الرضى لا يعرف كونها معرفة موصوفة الا في النداء
 واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة (قوله لانه التزم فيها الاضافة
 الى المفرد) انما قيد بالتزام الاضافة لئلا يرد النقض بكم رجل فانه
 قد ينتصب ما بعدكم الخبرية وقيد الاضافة بقوله الى المفرد لئلا يرد
 النقض باذ واذا فانهما يضافان الى الجملة ولا يلدن فانه قد يضاف الى
 الفعل وانما جعلوا التزام الاضافة الى المفرد من خواص الاسم المتمكن
 لانهما بمنزلة التنوين المنافي للبناء وانما لم يجعلوا الاضافة الى الجملة كذلك
 لان المضاف الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة الى الجملة
 في الحقيقة اضافة الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكان في حكم
 المقطوع عن الاضافة قال الشيخ الرضى انما التزم في اى الاضافة لان
 وضعها ليفيد بعضها من كل فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا
 لم يعرب كما في النداء وان كان مقدرا بقي على اعرابه (قال الا اذا حذف
 صدر صلتها) ان كانت صلتها فعلية فلا يبنى اى معها وان كانت اسمية
 وحذف صدرها اعني المبتدأ بشرط ان يكون ذلك الصدر ضميرا راجعا
 الى اى فان كان مضافا يبنى على الضم واجاز سيويه الاعراب وقال هذه
 لغة جيدة وان لم يكن مضافا فالاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لاسماء
 (قوله فيمن قرأ بالضم) دون الفتح وليس في قراءة الضم الوفاق على
 انها موصولة مبنية فان الكوفيين ذهبوا الى ان اى هذه استفهامية معربة
 مرفوعة على الابتداء وخبره اشد والجملة صفة شيعية على اضرار القول
 اى كل شيعية مقول فيهم ايهم اشد وقوله من كل شيعية معمول للنزع
 كما تقول اكلت من كل طعام فيكون من للتبعض وقيل يجوز أن يكون

(النزع)

الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضى ان تجعل ابوابا
 برأسها (قوله لالحرفية) لانه ذاك احوال الاسم واما اقسام الحرفية
 فسيجيء في بحثه (قوله فانها اما كافة) اى مثلا (قال واستفهامية)
 قد يزداد معها التحقير والتعظيم والانكار ويحذف الف ما الاستفهامية في
 الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر او مضافا الا اذا جاء ذابعدا
 الاستفهامية نحو بما ذاتشتغل (قوله نحو ربما تكبره النفوس الخ) قيل
 جاز أن يكون ما كافة قال المصنف الا ان النحاة اختاروا كونها موصوفة
 ثلثا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعنى قوله من الامر
 وذلك قليل الابدشوط وفيه انه يجوز أن يكون من للتبعيض متعلقة بتكره
 كما في اخذت من الدراهم اى شيئا من الدراهم ويجوز ايضا تضمين
 تكره معنى تشمئز وتنقبض وجملة قوله له فرجة صفة للامر لان اللام
 فيه للعهد الذهني (قال وتامة) غير محتاجة الى صلة وصفة (قال وصفة)
 اختلف في ما التى تلى التكرة لافادة الابهام فقال بعضهم انه حرف
 وقال بعضهم انه اسم وفائدتها اما التحقير او التعظيم او التنويع نحو اعطيت
 عطية ماى عطية لاتعرف من حقارتها ولا مرما اى لامر عظيم لا يعرف
 من عظمتها واضربه ضربا ما اى ضربا مجهولا غير معين (قوله فان
 كلمة من لا تحصى تامة ولاصفة) الا عند ابى على فانه يجوز كونها تكرة
 غير موصوفة ونحىء عند الكوفيين حرفا زائدة نحو قوله والا كثرون
 من عدد اى الا كثرون عددا وهى عند البصريين موصوفة اى انسانا
 معدودا قال الشيخ الرضى اعلم ان من فى وجوها لذى العلم ولا تفرد
 لما لا يعلم وقد يقع على ما لا يعلم تغليبا ومنه قوله تعالى ﴿فهم من يمشى
 على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على اربع﴾ وذلك
 لانه تعالى قال فمنهم والضمير راجع الى كل دابة فغلب العلماء فى الضمير
 ثم بنى على هذا التغلب فقال من يمشى على بطنه ومن يمشى على اربع وما فى الغالب
 لما لا يعلم وقد جاء فى العالم قليلا ويستعمل ايضا فى الغالب فى صفات العالم نحو
 زيد ماهو فهو سؤال عن صفته والجواب عالم مثلا ويستعمل ايضا استفهاما
 كانت او غيره فى المجهول ماهية وحقيقة ولذا يقال لحقيقة الشيء ماهية

تتكبرها وبمعرفة ان الجرور يحتمى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما لانهما لا يقعان مضميرين (قوله لان الذى يخبر عنهما) اى بحسب الذكر واما ذات الخبر عنه فهو زيد فى المثال المذكور ولذا قال فاذا اخبرت عن زيد الى آخره وانما اعتبر هذا الوصف بالقياس الى زيد دون الذى مع انه الخبر عنه بحسب الظاهر لان شان الخبر عنه ان يكون مفروغا عنه والجملة الاولى مع اجزائها مفروغا عنها دون الموصول (قوله اى اوقت كلمة الذى) الى آخره لان المطلوب ان يخبر عن الموصول والخبر عنه فى الاسمية مبتدأ والمبتدأ مرتبطه الصدر (قال وجعلت الى آخره) لان المطلوب ان تصف الموصول بالوصف بالذى كان لذلك الخبر عنه بلا تغيير شئ من الجملة الاولى ولم يكن ان يكون الموصول مكان الخبر عنه لتصديره مبتدأ فلا بد أن يكون نائبه وهو الضمير العائد اليه مكانه (قال واخرته) لانه خبر وحق الخبر التأخير (قال فى الجملة الفعلية خاصة) ان قلت اسم الفاعل واسم المفعول قد يكونان مع مرفوعيهما جملة اسمية نحو اضراب الزيدان وما مضروب البكران فلم لا يصح الاخبار بهما قلنا لان هذين الحرفين يمنعان من وقوعهما صلة اللام (قال فى ضمير الثانى) لو قال فى ضمير المبهمل يشمل مثل ضمير نعم رجلا ورهب رجلا لكان اعم فائدة (قال والموصوف والصفة) وكذا الفاظ التأكيد فى الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة فى التأكيد فلا يفيد الضمير ما افادته ويجب ان يكون الضمير مفيدا لما يفيد الخبر عنه وكذا عطف البيان دون المعطوف واما البديل والمبدل منه فقد اختلف فيهما (قال والمصدر العامل) وكذا الصفة العاملة واما الاخبار عن قائم فى زيد قائم فالتما يجوز اذا لم تعمل فى الضمير المستكن نظرا الى كونه فى الاصل اسما مستغنى عن الفاعل (قال فى الضمير المستحق لغيرها) اى الذى استحق غيرها (قال وما الاسمية) قال الشيخ الرضى لما كان فى المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له باب برأسه بل بين فى ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل فى اللفظ من المبنيات فى اسماء الافعال كفعجار وفساق وباب قطام الموافقة لباب نزال ولولا قصد

(الاختصار)

او مرفوع فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعد الا لان الموصول لا يدل على ان العائد بعد الا وان يتصل بالفعل بالحرف وان كان مجرورا فيحذف بشرط ان يجزأ باضافة صفة ناصبة له تقديرا او يجزأ بحرف جر متعين كقوله تعالى ﴿ أنسجد لما تأمرنا ﴾ اى به ويتعين حرف الجر قياسا اذا جر لموصول او موصوفه بحرف جر مثله فى المعنى ويمثل المتعلقات نحو مررت بالذى مررت او يزيد الذى مررت ثم مذهب الكسائي فى مثله التدرىج فى الحذف وهوان يحذف حرف الجر او لا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا يصح حذفه ومذهب سيبويه والا خفش حذفهما معا للاستطالة واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ بشرط ان لا يكون خبره جملة لا ظرفا ولا جارا ولا مجرورا اذ لو كان احدهما لم يعلم بعد الحذف شئ اذا جملة والظرف يصاحبان مع العامل فيهما لكونهما صلة فاذا حصل المبتدأ المشروط فالبصريون قالوا وان كان فى صلة اى جاز الحذف بلا شرط آخر وان لم يكن فى صلة فيشترط استطالة الصلة كقوله تعالى ﴿ وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله ﴾ حيث طالت الصلة بالعطف فقوله فى السماء وقوله فى الارض ظرف لفظ متعلق بقوله اله لانه فى معنى معبود اى الذى هو معبود فى السماء ومعبود فى الارض انتهى حاصل كلامه ان قلت فلا معنى لتخصيص العائد بالمفعول وتعميم المفعول لتحقيق الاستثناء قلنا قدمر غير مرة ان الحذف لا يجوز الا مع القرينة وامتناع الحذف فى صورة اجتماع الضميرين وكون العائد بعد الا ليس الا لتنبه على انتفاء القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول وكذا فى صورة الاتصال بالحرف فلانه قلما يحذف حينئذ واما قولك لاعمى لتقييد العائد بالمفعول فتقول فيه ان العائد المجرور ان كان حذفه بعد جملة منصوبا فلا اشكال وان كان قبله مرفوعا فقد عرفت انه على اطلاقه لا يصح حذفه بخلاف المفعول فانه على اطلاقه يصح الحذف وهذا هو المراد وايضا قد عرفت ان حذفه للاستطالة والكلام فى حذف العائد من حيث انه تائد ويجزى هذان الجوابان فى المجرور ايضا (قوله تمرين المتعلم) اى تجربته التمرين المتمكين والتدريب (قوله وتذكيره اياها) كما يتذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب

او مفعول بمنزلة الاستثناء (قوله لا غير) ضمير الانادرا فانه قد يجيء الظاهر
 موضع الضمير (قوله لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية) وليست
 بالحقيقة لاما حرفية كما زعم بعضهم لعود الضمير اليه والقول
 بان الضمير راجع الى موصوف مقدر بعيد (قوله جملة معنى) ولهذا يعمل
 حينئذ ولو كان بمعنى الماضي وايضا لا يكون صلته مصدرا لانه لا يقدر
 بالفعل الامع ضمنية ان وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا تكون الاجلة
 (قال وهي اى الموصولات) لاحظ معنى الجمعية باعتبار الخبر كما ان
 تأنيث الضمير باعتبار أن خبره جماعة فيكون المرجع مفهوما من السياق
 والضمير واقع فيه (قوله الذى) اصله لذى عند البصرية زيدت اللام
 عليها بحسب اللفظ حتى لا يتوهم ان الجملة التى بعدها صفة لها فان الجملة
 لا تكون صفة للمعرفة ولما كان وزنه وزن الصفات جاز أن يكون صفة
 كما ان ذوالطائية لما شا كل ذو بمعنى صاحب جاز أن يكون صفة بخلاف
 سائر الموصولات (قوله والتى) بقلب الذال تاء (قال والذان والتان)
 وقد يشدد النون فيهما بدلا من الياء فى المفرد (قوله والذين
 لجمع المذكر) من اولى العلم واللدون فى الرفع هذلية وقد يحذف النون
 من الذون تخفيفا كما يحذف من الذين ايضا (قال واى) مضافا الى معرفة
 ظاهرة كلفت او مقدرة (قوله بمعنى الذى) وفرعيه وكذا فى قوله
 بمعنى التى (قوله المنسوبة الى بنى طى) قلبت فى النسبة احدى اليائين
 الفا والاخر همزة تحرزا عن الاجتماع بين اليات (قوله وذا بعدما)
 جواز الكوفيون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعدما ومن
 الاستفهاميتين ولم يجوز البصريون الا فى ذا بشرط كونه بعدما ومن
 الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدا كما فى قوله تعالى ﴿من ذا الذى يقرض الله﴾
 قرضا حسنا ﴿من ذا الذى اى من الذى فان ذا زائدة اذ بعده موصول﴾ قال
 والعائد المفعول سوى تائد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه خلفا موصوليتها
 والضمير احد دلائل موصوليتها قال الشيخ الرضى لا يجوز حذف العائدين
 اذا اجتمعا فى الصلة نحو الذى ضربته فى داره زيد اذ يستغنى عن ذلك
 المحذوف بالباقي فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير اما منصوب او مجرور

عنه من ان المراد معناه اللغوي نعم يجوز أن يقال انه قال ذلك اشارة الى وجه التسمية بالموصول مع ان فيه موافقة مامع القوم في اللفظ لانهم اخذوا الصلة العرفية في تعريفه (قوله لكان هذا القول مستدركا) الخ لا يقال جاز أن يكون لاخراج الموصول الحرفي وهو ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر فانه لا يحتاج الى عائد لانا نقول هو خارج عن التعريف قبل ذكره لانه لا يكون جزءاً تاماً اصلاً نعم الجزء التام هو المأول بالمصدر لا الحرف المصدرى المنضم اليه الجملة كما في الموصول الاسمي (قوله ولقائل ان يقول يمكن الخ) ولقائل ان يقول بل يجب ان يقال ذلك والالزم نقض الحد بمن الشرطية لا يقال فاذن يلزم ان يكون تعريف الموصول الاصطلاحي بالصلة الاصطلاحية كتعريف العالم بماله العلم وذا لا يجوز فاندفع ما قيل من ان تعريف العالم بماله العلم جائز اذا فسر العلم بعد ذلك كأن يقال مثلاً العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به لان الخفاء في العالم كما هو المشهور ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية فانها معلومة لكل من يعلم اللغة بل باعتبار مبدئه فتعريف العالم بماله العلم تعريف للشيء بنفسه في الحقيقة على ان قوله وصلته جملة خبرية ليس تعريفاً لها والالزم التعريف بالاعم بل نقول المراد بالموصول معناه العرفي وهو باعتبار هذا المعنى ليس مأخوذاً من الصلة العرفية ولا يبدل بالهيئة الاشتقاقية على شيء من معناه العرفي حتى يكون تعريفه بها كتعريف العالم بالعلم (قوله بان يقال الصلة جملة) الى آخره فيه تأمل (قال وصلته اي صلة ما لا يتم جزءاً) الى آخره جعل الضمير راجعاً الى ما اعتبر الصلة بالقياس اليه لا الى الموصول (قال جملة خبرية) انما كان كذلك لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه محكوماً عليه بحكم معلوم الحصول له وذلك لا يتصور الا في الجملة الخبرية واما وقوع الجملة القسمية صلة كقوله تعالى ﴿ وان منكم لمن ليبطئن ﴾ فلان الصلة هي جواب القسم وهو جملة خبرية (قوله او ما في معناها كاسمى الفاعل والمفعول) فلا حاجة حينئذ الى القول بان قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل

في اسم الإشارة معنى الغيبة وقد كان موضوعا للحضور صار مع الكاف
 بين الحضور والغيبة وهذا حال التوسط واذا اردت التخصيص على
 البعد جئت بعلامته وهي اللام (قوله ولما رأى المصنف الح) كذا ذكره
 الشيخ الرضى وفيه شيء لان استعمال كل في مقام الآخر بالتأويل كما ذكر
 في علم البلاغة فلك ان تقول انه قال يقال إشارة الى الاستعمال فانه لو قال
 وذلك القريب لم يفهم منه الا الوضع (قال وتلك الح) لما كان المخالفة
 بين ذا واخوانه في البعد اكتفى به (قوله إشارة الى كلمة ذلك) لان
 ما عداه غير صالح لذلك اذ ليس في ما ذكر زيادتان الا في ذلك (قوله
 بضم الهاء وتخفيف النون) للقريب وهناك للمتوسط وهناك للبعيد
 ونه ايضا للبعيد وهنا بالتشديد ايضا للبعيد وقد يلحقه الكاف ولا تلحق
 نه (قال خاصة) اى اخص خصوصا ذكرنا كيد (قوله لا يستعمل
 في غيره الاجازا) كما اذا استعمل في الزمان كقوله تعالى (وهناك
 الولاية لله) اى حينئذ وذلك باستعارة المكان كاستعارة الزمان للمكان
 كقول الفقهاء مواقيت الاحرام اى مواضعها (قوله اى اسم لاسم الح)
 اى اسم لا يتم حال كونه جزءا وهو بعيد عن المعنى المراد (قوله
 اولا يصير جزءا تاما الح) ذكره الشيخ الرضى هذا الاحتمال وقال ذلك
 لان الافعال الناقصة لاحصر لها (قوله والمراد بالجزء التام الح) حمل
 الشيخ الرضى الجزء التام على ركن الكلام كما ينساق اليه الفهم اولا وقال
 معناه ان الموصول هو الذى لو اردت ان تجعله جزءا الجملة لم يكن الاصلة
 هذا هو الحق ولكن لا وجه للتخصيص اذ لو اردت ان تجعله فضلة
 لم يكن الاصلة فلماذا صرف الشارح قدس سره الجزء التام عن ظاهره
 (قوله والمراد بالصلة معناها اللغوى) كذا نسب الى المصنف وفيه
 ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء في ان المتبادر
 معناها العرفي قيل لو قال بجملة خبرية وضمير له لكان اخصر واوضح
 لكنه سلك طريق الاجمال او لا والتفصيل ثانيا او قصد بيان الاسم
 المصطلح عليه بتلك الجملة والضمير وفيه ان مقام التعريف يقتضى التفصيل
 لا الاجمال ثم التفصيل في الخارج وان ذلك القصد مناف لما نقل

سقف وجدران وجزء الظبر ليس مسندا بالحقيقة بل المسند المجموع
 (قوله قدم الخ) يمكن ان يقال انه قدم لان الذهن ينساق الى ذكر المثنى والجمع
 بعد ذكر المفرد (قوله على احد الوجوه) قال قدس سره في الحاشية وقيل ان
 ههنا بمعنى نعم وهذا مبتدأ وساحران خبره وقيل ضمير الشأن ههنا محذوف
 اى انه هذان لساحران (قوله بقلب الالف ياء) فان الياء قد تكون علامة
 للتأنيث نحو تضر بين (قوله بقلب الالف والياء هاء) لان الهاء قد تكون
 مبدلة من تاء التأنيث في الوقف (قوله بوصل الياء) لحصولها من الاشباع
 او الجمع بين العوضين (قوله ولا يثنى من لغاته الخ) لم ترد التثنية المتعارفة
 لان المعرفة لا تثنى الا اذا نكر ولا يكثر اسم الاشارة (قوله واذا كان
 مقصورا يكتب بالياء) لانه كذا حال الالف المجهول اصله (قوله على سبيل
 الاحق) يعنى ان الحقوق يقتضى اعتبار اصل اولا ولا يلزم ان يكون
 اتصالا بالآخر وانما اختار هذه العبارة لدفع ما قد يتوهم انها جزء
 اسم الاشارة اعلم انه قد يفصل بين ها واسم الاشارة المجرد عن اللام
 والكاف وذلك بان واخواته كثير نحوها انا ذا وهاتم اولاء وها هو ذا
 وبغير هاء قليل (قوله لا تمتنع وقوع الظاهر موقعها) فيه ان ضمير
 افعل ولا تفعل مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع انه اسم فالاولى
 ان يقال لان معناها غير مستقل بالمفهومية الا ترى انك تقول في ترجمة
 ذاك اينت وفي ترجمة ذلك آنت (قال وهى) الحرف يذكر ويؤنث
 واعتبر ههنا تذكير بقريئة تذكير اسم العدد اعنى خمسة (قوله اى حرف
 الخطاب) فانه اقرب ويحتمل ان يفسر باسماء الاشارة (قال وذلك
 للبعد وذاك للمتوسط) قال الشيخ الرضى يكون الكاف للمتوسط والبعد
 دون القريب وذلك لان وضع اسم الاشارة للقرب والحضور لانه للمشار
 اليه حسا ويشار بالاشارة الحسية فى الاغلب الى الحاضر القريب الذى
 يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت الكاف به وكان متضمنا بالوضع للحضور
 بحيث صلح لكونه مخاطبا اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب
 انسان فى كلام واحد الا فى مواد مخصوصة فلما اورثت الكاف

والجاذر جمع جؤذر وهو ولد البقرة الوحشية (قوله اى اسماء
 وضع كل واحد منها) انما فسر بذلك لان المفسر بحسب الظاهر
 هو المجموع ووضع المجموع وضع اجزائه (قوله اشارة حسية) هي
 تخيل امتداد واصل بين الخيل وما يصير غاية الامتداد وهي لا تكون
 الا محسوسا مشاهدا (قوله فلا يرد ضمير الغائب) ولا يرد ايضا
 ان هذا تعريف للشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة لان المعرف ليس
 ما يفهم من الاسماء مفردة وقد اضيف الى الاشارة بل لذلك المركب
 الاضافى معنى اصطلاحى كما اشار اليه اريد بيانه بالاشارة المألومة
 لكل واحد ومن الظاهر ايضا انه ليس تعريفا للشيء بنفسه كما توهم
 لان المأخوذ في المعرف جزؤه بل قيده وانما يكون كذلك لو كان نفسه
 مأخوذا فيه (قوله محمول على التجوز) بتزيله منزلة المحسوس المشاهد
 اذا من شيء الا ويدل عليه (قوله وهي ذا للمذكر) لما لم يصح حمل
 ذا على هي لعوده الى الجمع احتاج الى توجيه فقال بعض المحشين تارة
 بان قوله هي مبتدأ محذوف الخبر اى وهي خمسة والجملة التى بعدها مبنية
 والاولى ان يقال وهي فيما سيذكر وتارة بان ذا خبر بتقدير معطوف
 اى وهي ذا واخواته وقوله للمذكر خبر مبتدأ محذوف اى هو للمذكر
 ويلزم على هذا التقدير مع حذف المبتدأ حذف المعطوف وهو قليل وتارة
 بان قوله للمذكر خبر ذا والجملة خبر المبتدأ الاول بتقدير العائد اى وهي
 ذاتها للمذكر وتارة بانه صفة لذا وهو مبتدأ خبره محذوف والجملة خبر المبتدأ
 اى هي منها ذا للمذكر ولا يخفى ما فيه من التكلف مع ان سرد الكلام
 ليس على نسق ثم قال قوله لمتناه دان من باب حذف الموصول اى الذى
 لمتناه دان وفيه ان جواز حذف الموصول مذهب الكوفيين لكن
 نقل ان بعض المحققين مالوا اليه وقيل ان قوله تعالى ﴿وما منا الا له مقام
 معلوم﴾ من هذا الباب اى ما منا الا من له مقام اذا ظهر تلك الوجوه
 ظهر لك ان توجيه الشارح احسن والطف (قوله والعامل فى الحال معنى
 الفصل) الى آخره فيه ان قوله ذا جزء للخبر على تحقيقه فان نظيره البيت

مبتدأ عند المحققين (قال ولا موضع له عند الخليل) متعلق بقوله لانه ظرف
 مستقر او ظرف للنفي (قال وبعض العرب يجعله مبتدأ) وبعضهم يجعله تأكيداً
 لما قبله ويعنمه دخول لام التأكيد عليه فان لام التأكيد لا تدخل التوكيد
 (قال ويتقدم قبل الجملة) تلك الجملة الخبرية اسمية البتة الا اذا دخلت عليه
 نواسخ المبتدأ فانه حينئذ يجوز ان تكون فعلية كقوله تعالى ﴿فانها لاتعنى
 الابصار﴾ (قوله ولا يبعد الخ) هذا وجه وجهه (قال ضمير غائب)
 لان المراد به الشأن والقصة وهو مفرد غائب فيلزمه الافراد والغيبة بخلاف
 صيغة الفصل فانها عبارة عن المبتدأ فيلزم مطابقتها كما ذكر (قوله ويجسن
 تأنيثه) قال الشيخ الرضى تأنيث هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المقسرة
 مؤنثا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكن لم يسمع (قوله والظاهر ان قوله
 يسمى ضمير الشأن والقصة معترضة) لا وصف لقوله ضمير غائب نعم قوله يفسر
 وصف له (قوله بان كان مبتدأ) او بان كان عامله حرفاً والضمير مرفوعاً
 الى غير ذلك (قوله اما جوازه فليكونه على صورة الفضلات) هكذا قالوه
 وفيه ان مجرد كونه على صورة الفضلات لا يصحح الحذف بل لا بد له
 من قرينة وجاز أن يقال قد تقوم القرينة على الحذف وعلى خصوصية
 المحذوف اما على الحذف فكرفع الجزئين في نحو قوله عليه الصلاة
 والسلام ﴿ان من اشد الناس عذاباً يوم القيمة المصورون﴾ واما على
 خصوصية المحذوف فلان حذف اسم الحروف المشبهة بالفعل
 اذا لم يكن ضمير الشأن لم يحجز الا في الشعر على ضعف ان قلت
 فينبغي ان لا يكون حذفه ضعيفاً قلنا تلك القرينة لاتعين المراد لجواز
 ان تكون الجملة الواقعة بعدها في تأويل مفرد وهي اسم وخبرها
 محذوف والتقدير ان هذه القصة مطابقة للواقع (قوله لان الخبر كلام
 مستقل) هذا ما قاله الشيخ الرضى وفيه ان استقلاله لا ينافي ثبوت القرينة
 كما قال هو في قوله ان من يدخل الكنيسة يوما الخ وذلك الدليل ان
 نواسخ المبتدأ لا تدخل على كلم المجازاة ان قلت يجوز ان تكون هذه
 من حروف التصديق قلنا ذلك بعيد غاية البعد نعم يجوز ان يقال فيه
 ما قلناه في الحديث قال قدس سره في الحاشية الكنيسة معبد النصراني

وانه حقيقة وفيه نظر لان الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر
ولهذا بنى الفقهاء على ذلك مسائل ومانحن فيه ليس من قيل الوصف
بالحاضر بل من قيل الوصف بالغائب فنظيره رأيت شابا في شبابه وصباه
لارأيت هذا الشاب في شبابه وصباه (قال صيغة مرفوع) انما اتى
لفصل بما هو في صورة الضمير لانه غير صالح لان يوصف وانما اختير
صورة المرفوع ليناسب الطرفين اعني المتبداً والخبر (قال مطابق
للمبتدأ) ليشاكله وقد يجعل مطابقا للخبر كما قيل ان التذكير في ضمير
المرفوعات باعتبار الخبر (قوله وتكلما وخطابا وغية) ربما وقع بلفظ
الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب (قال يسمى فصلا) عند البصريين
وعمادا عند الكوفيين لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن خبريته (قوله
وذلك التوسط ليفصل) يعني ان قوله ليفصل علة غائية للتوسط فيكون قوله
يسمى فصلا جملة معترضة بين الغاية والمقيا وانما يجعل علة للتسمية لان حدوث
الفصل لا يترتب على التسمية ولو كان المقصود بيان التسمية لقال لان يفصل
او لانه فاصل وانما كان يفصل لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف
بالوضع (قال نعمتا) قيل يحتمل ان يكون حالا (قال ان يكون الخبر معرفة)
ان قلت ينبغي ان لا يشترط ذلك الاشتراط لثبوت الالتباس في المبتدأ والخبر
اذا كانا نكرتين قلت انما لم يعتبروا ذلك لان صيغة الفصل قيد
التأكيد فان قولك زيد هو القائم في معنى زيد نفسه القائم واذا كان
تأكيدا يلزم ان لا يقع بين النكرتين لان التكررة لا تؤكد والظاهر أن يقال
انما اشترط ذلك لان نقل الضمير الى هذا المعنى خلاف القياس وما هو
على خلاف القياس ينبغي ان يقتصر على مورد السماع واجاز المازني
وقوعه قبل المضارع كقوله تعالى ﴿ ومكر اولئك هو يبور ﴾ واعتراض
عليه بانه يحتمل ان يكون مبتدأ وتأكيذا كما في قوله تعالى ﴿ انه هو
انحك وابكي ﴾ وفيه نظر اذ يلزم تأكيد الظاهر بالضمير وفي نظيره
تأكيد للمنصوب بالمرفوع والجواب بانه تأكيد للضمير المستكن في الفعلين
لكنه قدم للحصر كما في انا عرفت ليس ذلك بالحقيقة احتمالا آخر لانه حينئذ

(مبتدأ)

مخير (قوله يعني ان وكأن) الى آخره هذا التفسير مبني على انه حمل
 التخير على تجويز الجانبيين سواء كان مع التسوية اولا وذلك لان قوله
 واخواتها عام يشمل ليت ولعل ولاز، لدن حكمها مع الياء في المشهورة
 رجحان النون ولك ان تحمل التخير على التسوية كما ينساق اليه الفهم
 ويخص قوله واخواتها بما سوى ليت ولعل بقريضة ذكرها فيما بعد
 وقول في لدن انه تبع الجزولي فانه ذهب الى التسوية ويؤيده انه لم يذكره
 مع ليت (قوله للمحافظة على الحركات البنائية) هذا ظاهر في غير التثنية
 واما في التثنية فوجهه ان كسرة المناسبة مقابلة لكسرة نون الاعراب
 او انها لطرد الباب (قوله وعلى السكون في لدن) قال الشيخ الرضي
 لم يحافظوا على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقال في لد بالضم لدى
 وفي الكاف الجارة كي لان السكون يبعد الكلمة عن الاسماء المتمكنة
 ويقربها الى الافعال المبنيّة على السكون والفتح والضم يقربها الى
 تلك الاسماء ومن ههنا يفهم ان التحرز عن اخت الجر في المضارع مع
 النون من حيث انه فعل لامن حيث ان حركة آخره حركة بنائية وكذا
 التحرز عنها في الحروف المشبهة لشبهها بالفعل وقد صرح بذلك التعليل
 (قوله تحرزا عن اجتماع النونات) فيه تغليب اذ ليس في لدن الا اجتماع
 نونين (قوله كما في لعل) فانه في قوة اجتماع اربع نونات اذ ليس الفاصل
 بين اللامين الا حرف واحد (قال ويختار في ليت) المشهور فيه
 ان النون لازمة الا لضرورة الشعر (قال ويتوسط بين المبتدأ والخبر)
 الظاهر ان يقول ويقع بين المبتدأ والخبر ففيه تجريد ويحتمل ان يكون
 بين للتأكيد وانما احتيج الى التأكيد لان حق المبتدأ والخبر أن لا يقع
 بينهما فصل (قال قبل العوامل وبعدها) اعترض عليه بان العوامل
 اذا دخلت عليهما لم يبقيا مبتدأ وخبرا فكيف يصح قوله يتوسط بين
 المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها واجيب عنه بان فيه جمعا بين الحقيقة
 والمجاز وذلك جائز عند المصنف وبان فيه عموم المجاز بان يراد بالمبتدأ
 مثلا الجزء الاول من الاسمية وبالخبر الجزء الثاني منها وبان المبتدأ
 والخبر على حقيقتيهما لانه من قيل رأيت هذا الشاب في شبابه وصباه

وعسيت) الى آخره انما لم يقل لولانت وعسيت الى آخرها لاختلاف الضميرين بالاتصال والانفصال ولما لم يختلف الضميران في لولاك وعساك اعتبرلهما غاية واحدة (قوله) وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام) اى في مقام اتصال الضمير خاصة قال سيبويه يصح ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال كما ان لدن تجربتها بعدها بالاضافة واذا وليها غدوة ينصبها قال الشيخ الرضى فيه نظر لان الجار اذا لم يكن زائدا لا بدله من متعلق ومتعلقه غير ظاهر ويمكن ان يقال متعلقه جوابه اذ معنى لولاك لهلك انتفى هلاكى لوجودك (قوله) فالأخفش تصرف فيما بعد لولا) ويلزمه تغيير اثني عشر ضميرا (قوله) وسيبويه في نفسه) يرجحه ان التغيير في واحد (قوله) لتقاربهما في المعنى) لان معناه الاطماع والاشفاق فإراعى جانبى لعل وعسى فينصب الاسم به فيجعل خبره مضارعا للبتة والغالب فيه ان يكون مع ان الرباية عسى وجاز تركه لرباية لعل (قال ونون الوقاية) وتسمى ايضا نون العماد لان العماد كما يحفظ السقف عن السقوط يحفظ ذلك النون آخر الكلمة عن الكسر (قوله اى ياء المتكلم) اذ لم يمهده غيره (قوله لتقى) الى آخره اى ليحفظ عما هو اخت الجر وهو كسرة في آخر اجزاء الكلمة غير عارضة لالتقاء الساكنين وذلك لانهم لما منعوا من الفعل الجر وكانت الكسرة اصل علامات الجر بخلاف الفتحة والياء كرهوا ان يوجد فيه ما هو اختله وبعبارة اخرى كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة له وفي ذلك مبالغة في الفرار والتباعد عن الجر ودخولها في نحو اعطاني ويعطينى اما لطرده الباب واما لكون الكسر مقدرا كافي عصاى وقاضى وتركها في عسى لحملها على لعل (قوله) ولهذا سيمت نون الوقاية) يعنى ان اضافته من باب اضافة السبب الى المسبب ولك ان تقول ايضا انه من باب رجل سوء (قال عربا عن نون الاعراب) سواء كان معه نون الضمير ونونا لتأكيد او لم يكن معه احدهما وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون تلك التونات لان نون الاعراب كنون الوقاية في ان لا معنى لها (قوله) لمروضها) بالنسبة الى الكسرة العارضة للياء فانها الزم لانها كجزء الكلمة بخلاف الكلمة المستقلة (قال وانت) خطاب عام وقوله مع النون ظرف لقوله

ضاربه يرفع اللبس فلم يكتفوا به قلنا لما كان هذا الضمير لم يأت به بمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خفيف الالتباس على تقدير حذفه فأتى لجرد رفع الالتباس ضمير لا يجوز حذفه (قال واذا اجتمع ضميران) ولم يكن مما تعذر فيه الاتصال (قوله) احتراز عما اذا تساويا (قال سيبويه ان كانا غائبين جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجز الاتصال واجاز المبرد قياسا على الغائب (قوله) للتحرز عن تقدم احد المتساويين) فيه انه يجوز أن يترجح الاول بانه فاعل في الاصل كضربتك او فاعل بحسب المعنى كالمفعول الاول من باب اعطيت ويمكن ان يدفع بان الترجيح بالفاعلية ترجيح في المعنى لافي اللفظ ووجوب الانفصال باعتبار البشاعة في اللفظ (قوله) فيلزم انفصاله ليعذر الى آخره ولان الثاني اشرف من الاول لكونه اعرف فيألف من كونه متعلقا بما هو ادنى (قوله وحكى عن سيبويه) اى من النحاة وقال انما هو شئ قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستجاد المبرد مذهب النحاة (قال فلك الخيار) لاجتماع جهتي الاتصال والانفصال (قوله باعتبار عدم الاعتداد) او بسبب ان لامنقصة في التعلق بما هو اشرف منه وصيرورته من جملة بالاتصال (قوله) وان شئت اورده منفصلا (قال الشيخ الرضى والانفصال في باب اعلمت اولى من الانفصال في باب اعطيت لان المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى فكان الثاني اتصل بضمير الفاعل وفي مفعول باب علمت رائحة المبتدأ والخبر وفيهما الانفصال (قوله) لانه كان في الاصل خبر مبتدأ (ان قيل انفصال خبر المبتدأ باعتبار ان عامله معنوى وقد انتفى بوجود الناسخ فكيف يصح تمام اثره قلنا هو معدوم صورة ثابت معنى والناسخ عكس ذلك لان الناسخ في الحقيقة قيد للخبر فان قولك كان زيد قائما في معنى زيد قائم في الزمان الماضي (قوله) لكون ما بسد لولا مبتدأ عند الجمهور او فاعل فعل محذوف او مر فوعا بلولا والوجوه الثلاثة تقتضى الانفصال (قوله) اكن غير الاسلوب) يعنى ان ضمير المتكلم غير خارج كاقيل وذلك لان المراد بقوله لولان ان هو الضمير المرفوع المنفصل ويعنى بقوله الى آخره من اوله الى آخره فيشمل ضمير المتكلم لكنه غير الاسلوب لما ذكره قدس سره (قال

الفاعل يجب انفصاله نحو اقامتم انتم وذلك لان حامله احد جزئي الجملة فاعتنى
 بارازمه وكذا فاعل المصدر (قال اليتعذر المتصل) اللام للوقت او للاجل
 (قوله اذ الاتصال انما يكون باخر العامل) لان الضمير المتصل كالجزء
 الاخير من حامله فاذا لم يكن قبله عامل بل كان مؤخر او محذوفا فكيف
 يكون كالجزء الاخير (قال او بالفصل) من باب ما وقع تابعا تأكيد او بدلا
 او عطفيا وكذا ما وقع بعد اما المفيدة للشك في اول الامر نحو جاءني امانت
 اوزيد وما وقع ثاني باب علمت واعطيت اذا كان اتصال يورث التباسا
 بالمفعول الاول اما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى والانفصال
 في باب علمت اولى (قال لغرض) قال الشيخ الرضى احتريزه عن نحو
 ضرب زيد اياك فانه لا يجوز ذلك المثال مع الفصل اذ لا غرض فيه لان
 قولك ضربك زيد بمضاه ثم اعترض عليه بان التقديم يفيد الاهتمام
 فاجاب الرضى بان تقديم المفعول لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع
 الكلام بل قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اعم (قال صفة جرت)
 يعنى بالجرى ان يكون نمطا او حالا او صلة او خبرا (قوله اقتصارا على
 ماهو الاصل) مع ظهور ان الحكم لا يختلف (قال وما ضربك الا انا)
 وكذا انما ضربك انا (قوله ولكنه تأكيد لازم لافاعل) الى آخره
 هذا هو تحقيق الشيخ الرضى وقد فصل هنا تفصيلا وقال اذا اختلف
 ماجرى عليه ومحمّل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد وفرعه
 يعنى التثنية والجمع وفي التذكير وفرعه وهو التأنيث فلا لبس سواء كان
 محتمل الضمير صفة او فعلا وان اتفقا في ما ذكر فان اتفقا في الفية ايضا
 فاللبس حاصل سواء كان المسند فعلا او صفة والضمير لا يرفع اللبس
 وان اختلفا في الفية والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال الا في غائبة
 المضارع مع المخاطب وفي غائبة مع المخاطبين فان اللبس حاصل هنا ويرتفع
 بالتأكيد واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور
 ويرتفع بالتأكيد فلما رفع الايتان بالمنفصل اللبس في هذه الصورة اطرده
 البصريون في الجميع سواء كان هناك لبس اولا وسواء رفع اللبس اولا
 واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تأكيد ضميره اصلا لان رفع
 الالتباس فيه قليل كما عرفت (فان قلت ضمير المفعول في انا زيد

نحو انا وقد يسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون والالف
 زيدت للوقف (قوله والضمير في انت الى انتن هو اجما) قال
 الشيخ الرضى هو مذهب البصريين ومذهب القراء ان انت بكماله
 اسم وقال بعضهم ان التاء هو الضمير وان عماد كان لواحق اباك
 واخواته ضمائر عند الكوفيين وايعامد (قوله لكنهم وضعوا للمتكلم
 لفظين) يدلان على ستة معان لان المشاهدة شاهدة على الفرق (قوله
 واعطوا الغائب حكم المخاطب) وذلك مبنى على تباين الواحد الغائب
 والواحدة الغائبة قياسا على المرفوع المنفصل كهو وهى (قال خاصة)
 قيل حال من ضمير يستتر والتاء للمبالغة او مصدر كالكاذبة منصوب
 بمحذوف اى اخص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة (قوله التى
 وضعها للاختصار) اى المنظور فى هذا الباب الاختصار اما اولا فباخذ
 المعانى المقتضية للاعراب فى مدلولاتها لثلاث يحتاجوا الى الاعراب واما
 ثانيا فبقلة الحروف وهى فى المتصلة ظاهرة واما فى المنفصلة فلانك اذا عبرت
 عن نفسك وعن غيرك باسمائهما وجدت غالبا ان الضمير اقل حروفا منهما
 واما ثالثا فبعدم الاحتياج الى قرينة ترفع الالتباس الذى فى الاسماء
 الظاهرة فانك اذا قلت زيد مثلا التبس على المخاطب انه زيد العالم
 او الجاهل فيحتاج فى تعيين المراد الى قرينة واذا قلت انت او انا او هو بعد
 سبق المرجع لم يحتاج الى قرينة بل قرينة تزيل الالتباس واذا عرفت ذلك
 فالاصل فى هذا الباب المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز ثم
 المنفصل (قوله استتار الفاعل) ليس المستتر من مقولة الصوت
 والحرف ولا ادري من اى مقولة هو (قال للمتكلم) صفة للمضارع
 (قال مطلقا) اى زمانا مطلقا واستتارا مطلقا والظاهر ما قاله الشارح
 من انه بيان للمتكلم وكذا الحال فى قوله وفى الصفة مطلقا (قال وفى الصفة
 مطلقا) تذكير قوله مطلقا باعتبار ان الصفة هو الوصف (قال ولا يسوغ
 المنفصل) الى آخره لا يخصص صور الانفصال فيما ذكره لان الصفة
 الواقعة بعد حرف النفي او حرف الاستفهام اذا كانت عاملة فى الضمير

انه متقدم بحكم وضع الضمير واقتضائه فانه يقتضى لذاته تقدم المرجع لكن قد يخالف وضعه ومقتضاه لغرض (قوله امام مفهوم من لفظ بعينه) سواء كان بطريق التضمن او الالتزام ومنهم من خص بالاول وجعل الثانى من باب السابق والاول اظهر (قوله كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى) وكقوله تعالى ﴿ حتى توارت بالحجاب ﴾ اذ العشى يدل على توارى الشمس والشيخ الرضى جعله من باب المفهوم من السياق والظاهر انه ليس منه لانه المفهوم من لفظ واحد (قوله فكأنه متقدم من حيث المعنى) والظاهر ان يقال من حيث اللفظ (قوله او من سياق الكلام) السابق على الضمير او الواقع فيه الضمير وان كان معه ضميمة قرينة خارجية كما قال الشيخ الرضى فى قوله تعالى ﴿ انا انزلناه فى ليلة القدر ﴾ ان النزول فى ليلة القدر التى هى فى رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى ﴿ شهر رمضان الذى انزل فيه القرآن ﴾ (قوله وكذا الحال فى ضمير نعم رجلا) واما الضمير فى باب التنازع فللتحرز عن التكرار وحذف الفاعل (قال فالتفصل) الفاء للتفسير (قال المستقل بنفسه) فى التلفظ بلسان التخاطب (قوله لقيامه مقام الظاهر) مع اعراجه للاختصار (قوله لامانع) ان قلت من الموانع الفصل وقد يقع بين المضاف والمضاف اليه قلنا لا يقع اذا كان المضاف اليه ضميرا مع ان الفصل بينهما مطلقا فيصح (قوله الاول ضربت وضربت) قيل الاولى ان يقول ضربت واضرب الى ضربين ويضربن ليكون افراد النوع المتصل مستوفاة ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بضربت صيغة المتكلم المعروف ماضيا كان او مستقبلا او بان المقصود التنظير لا استيفاء العدد فان قلت فلم ذكر صيغة المجهول قلنا ذكرها لئلا يتوهم ان اختلاف الصيغة يستلزم اختلاف الضمير ودفع توهم فاسد اولى من بيان مبتدأ (قال الى ضربين) قيل الى هنا لمد الحكم لاللاسقاط فيلزم ان لا يدخل مابعدهما فى الحكم واجيب عنه بان معنى الاول ضربت وضربت وما دون ذلك الى ضربين وضربن فيكون حينئذ لاللاسقاط فيدخل (قوله وانما بدأ بالتكلم) والصرفيون يسدأون بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون اسلوب الترقى (قوله انا نحن) قد تبدل همزته هاء نحو هنا وقد يمد همزته

فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما ولذا صح انت متكلم
وانا مخاطب وكذا يخرجان عن الحد بالتفسير السابق لان المراد بالمتكلم
والمخاطب ذاتهما ولفظا المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم وبقيده
الحيثية هناك يخرج زيد اذا عبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد وقس
عليه حال المخاطب ومنهم من فسر قوله ما وضع لتكلم بقوله اى مادة
او بطريق الكناية وقال بهذا خرج لفظا المتكلم والمخاطب لانهما
موضوعان صيغة وصريحا ولعله اراد بالصيغة الهيئة الاشتقاقية فلا يرد
ان لفظ انا موضوع لصيغة المتكلم بناء على ان الهمزة مع النون قد يكون
للشروط وقد يكون للتحقيق (قوله فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة
للقائب) يعنى لما كان ليس متكلميا من حيث انه متكلم ولا مخاطبا من حيث انه
مخاطب ولهذا تقول يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادى قبل النداء ويقول
المسمى بزيد زيد ضرب ولا تقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلهم لان يا
دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم (قوله ويخرج بهذا القيد
الاسماء الظاهرة) ان قيل اذا اريد الوضع بطريق الكناية خرج الاسماء
الظاهرة به فلم يكن قوله تقدم داخلا في الحد بناء على ذلك التفسير قلنا
لم يخرج به بعض اسماء الظاهرة مثل كم وكذا فلا بد منه لاجراجه
(قوله اراد بالتقدم اللفظي) الى آخره اعلم ان تفسير التقدم اللفظي
بما ذكره يدل على انه جعل قوله لفظا او معنى او حكما من اقسام الذكر
حقيقة لامن اقسام التقدم حقيقة لكن لما كان المقصود الاصلى هنا بيان
التقدم جعله من اقسامه وبهذا اندفع اعتراض الشيخ الرضى بان تقسيم
التقدم اللفظي الى الحقيقي والتقديرى خلاف دأبه فان عادته جعل اللفظ
قسيم التقدير كاسم في بيان حكم العرب وبيان الاصراب بل يقول لقائل
ان يقول لامعنى لان يحمل الحكمى من اقسام التقدم حقيقة بناء على
تفسير المصنف لانه جعل الحضور الذهني وعهديته قبل ذكر الضمير
بمنزلة الذكر ولا خفاء في ان التمثل حينئذ ليس الا في جعل العهد في حكم
الذكر واما التقدم فحقيقى لاحاجة فيه الى تمحل نعم لو جعل الضمير
راجما الى المفسر الذى بعده احتيج الى تمحل في التقديم بان يقال مثلا

مع الالف والياء نحو يازيدان ويارجلين ولا يطلق عليهما الضم والفتح حقيقة وقد وقع ذلك الاطلاق في كلام المتقدمين مجازا قال الشيخ الرضى وعندى ان اطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجازا تسمية للنائب باسم المنوب (قوله قال ضم وفتح وكسر ووقف) سمي الضم ضمًا لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحًا لافتتاح الفم في التلفظ والكسر كسرًا لانكسار الشفة السفلى في التلفظ به والوقف وقفًا لتوقف النفس عن الجرى (قوله وبالعكس) يعنى يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية (قوله والمراد ان الحركات الى آخرة) ردة لما قيل من ان كلامه يدل على اختصاص الضم والفتح والكسر بالمبنى ولعله فهم ذلك الاختصاص من قوله القابه لان لقب الشيء يختص به فعلى ما ذكره الشارح كان معناه ان تلك الامور القاب لحركات المبنى لا بخصوصها (قوله لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية) ويطلقون السكون على الجزم بحذف الحركة (قوله حيث قال بالضمة رفعا) قد يناقش فيه بالفرق بين ما معه التاء وما ليست معه (قال والكسائيات) الاولى ان يقول وبعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان وفلانة (قال والاصوات) قيل انها ليست اسماء لانها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى لاسماء المبنية في البناء فلهذا عدّها منها (قال المصنف) قدمه على سائر المبنيات اذ ليس في شيء منه اعراب ولا نزاع في بناءه وليس ايضا فيه فساد التباس وعلة بناءه احتياجه الى حضور او تقدم مكنى عنه (قال ما وضع) اى اسم وضع فلا يرد النقص بمثل كاف ذلك (قوله من حيث انه متكلم) فيه ان ايا من اياى مثلا ضمير على القول المختار مع انه ليس موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم بل للمكنى عنه مع قطع النظر عن حقيقة التكلم والخطاب والغيبة وانما يفهم تلك الحقيقتين من لواحقهما اللهم الا ان يقال ان ايا يلزمها تلك اللواحق فهو باعتبار تلك اللواحق موضوع لما ذكره ويمكن ان يجاب عنه ايضا بانه مشترك لفظي وتلك اللواحق لتعيين المراد لكنه بعيد (قوله ويخرج بهذا القيد) يعنى قوله به لفظا المتكلم والخطاب

شده * العجفاء * لاخر * والبقاء * فرسوده شده باي * (قوله ان كان جر)
 اى كذب يقال بين فاجرة (قوله ان جعلناه بمعنى المصدر) اى ضمن فيه
 معنى الجمل (قوله لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى) لا يقال جاز
 ان يكون المبنى المأخوذ فى التعريف معلوما بوجه غير الوجه الذى اريد
 كسبه لانا نقول لاعتبار لهذا الاحتمال والا لم يصح الاعتراض على تعريفه
 بانه تعريف الشئ بنفسه والظاهر ان السر فى ذلك ان اللفظ حقيقة فى مسماه
 مجاز فى غيره فلواريد به وجهه لا مفهومه كان مجازا (قوله والا مرفى
 اللام) لم يقل وامر المخاطب كما هو المشهور لان امر المخاطب اذا كان مع
 اللام كان معربا (قوله والمراد بالمشابهة المنفية فى تعريف المعرب هو هذه
 المناسبة) لا العكس لانها اعم من المشابهة وهى كافية فى البناء كما يشهد عليه
 تفصيل موجبات البناء (قوله ولقد فصل) يعنى انه اراد بقول ما مناسب
 مبنى الاصل مناسبة معتبرة تفصيلها ما ذكره صاحب المفصل لكن يشترط
 ان لا يعارض جهة مقتضية للاعراب كإضافة اى الموصولة وبهذا التحقيق
 اندفع ما يتجه عليه من انه لا يجوز ان يراد مطلق المناسبة لظهور بطلانه
 ولا مناسبة مؤثرة لنباء لاستلزامه الدور ولا مناسبة قوية لاستلزامه
 التعريف بالمجهول لان للقوة مراتب ولا يراد بها معنى شامل لجميع تلك
 المراتب (قوله اما يتضمن الاسم معنى المبنى الاصل) تحقيقا لانها
 فلا يلزم بناء التثنية لان تضمنها لواو العطف وهى لاحقيقى (قوله
 فكلمة او ههنا لمنع الخلو) لا للشك فلا ينافى التعريف ان قيل فى اى شق
 يدخل فاق فى قولهم فاق صوت الغراب اجيب عنه بانه غير مركب حكمها
 باعتبار قصد المشاكلة للمبنى الواقع غير مركب وهو ما يتكلم به الصياد لاما
 يرمى به الغراب من صوته لانه ليس كلمة فلا يكون معربا ولا مبني (قال
 القاب) عبر عن حركات البناء بالالقاب دون الانواع لعدم اختلاف
 آثارها (قوله اى القاب المبنى من حيث حركات او اخره وسكونها)
 او القاب علامة البناء المفهوم من المبنى من حيث انه علامة يعنى القاب حركات
 او اخره وسكونها او القاب علامة البناء التى هى حركات وسكون
 الضم والفتح والكسر والوقف وانما خص بالحركات لان المبنى قد يكون

غلطت) بالقصد وشرطه اسلوب الترقى او بالنسيان او بسبق اللسان
قال الشيخ الرضى الاخير ان لا يوجدان في كلام الفصحاء ثم قال ان
وقع بدل النسيان في كلام فحقه الاضراب ببل (قال بغيره) قيل لم يقل
بالمبدل منه اولمتبوع لانه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه
او متبوعا بل بحيثية كونه غلطاً (قال واذا كان البديل) يجوز أن يكون
نكرة بالرفع ومضاه اذا كان نكرة مبدلة من معرفة (قال فالتعت)
قال الشيخ الرضى ليس ذلك على اطلاقه بل هو في بدل الكل ثم نقل
عن ابي على انه قال يجوز ترك التعت اذا استفيد من البديل ما ليس في
المبدل منه كقوله تعالى ﴿ بالواد المقدس طوى ﴾ اى مقدس مرتين
(قوله لئلا يكون المقصود انقص) نقل عن المصنف انه جعل هذا
توجيها لتوصيف بدل الكل وامافي وجه توصيف بدل البعض والاشتغال
فقد قال انهما لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه او ملبسه
فلو كان متصلا لكان معرفة ولو كان مفصولا لكان متصفا به (قال ومضمرين
نحو الزيدون لقيشهم اياهم) قال الشيخ الرضى انما يصح بدلا اذا
تقدم لفظا الزيدون واخوتك والتحاة يوردون في هذا المقام نحو
زيد ضربته اياه وهو تأكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا
في مثل ﴿ اسكن انت وزوجك الجنة ﴾ ان انت تأكيد فكذا ههنا انتهى
حاصل كلامه ان البديل يفيد مالا يفيد الاول وما ذكره من المثال
لا يفيد الا ما يفيد الاول قلنا البديل يفيد ههنا ان ما ينبغي ان ينسب اليه
الفعل ليس الا يزيد كما اشرنا اليه في قولك يا زيد زيد (قوله لان المضمر
المتكلم والمحاط بالـ) قيل ولانه يلزم ان يكون شيء غائبا ومخاطبا
ومتكلما وفيه بحث اذ يلزم منه ان لا يجوز ابدال هذين الضميرين من
الاسم الظاهر (قوله مع كون مدلوليهما واحدا) فلا يفيد زيادة على
ما يفيد المبدل منه وفيه ان المفهومين متغايران غاية ما في الباب انهما
متحدان بحسب الذات (قوله فان المانع فيهما مفقود) يفيد مالا يفيد
المبدل منه (قوله واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء) الدبراء * بشت ريش

(شده)

ما ذكره بالاستثناء المحض ومن ان يقال ان قولك مقام احد الازيد لما كان في قوة قولك مقام احد غير زيد كان البديل في الحقيقة غير زيد وهو مقصود بسلب القيام وحينئذ لا حاجة الى تعميم النسبة **(قوله وبديل الاشتغال)** قال ابن جعفر انما قيل له ذلك الاشتغال المتبوع على التابع لا كاشتغال الطرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضا له بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ما ذكر ثانيا ويذنب ان يحمل كلام الشارح قدس سره على هذا **(قوله فالاضافة في الاخيرين)** اعترض عليه بان هذه الاضافة لامية والاضافة في الاولين بيانية بمعنى من فكيف يصح عطف الاخيرين على الاولين وقد وجب ان يكون اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة شخصية ويمكن ان يقال لو قرئ والاشتغال والغلط بالرفع بحذف المضاف معطوفا على قوله بدل الكل لم يتجه ذلك وكذا ان جعل الاضافة في الاولين بمعنى اللام او فرق بين المذكورة والمقدرة النائب منها المضاف او قرئ بالجر بتقدير المضاف **(قوله بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل)** كما هو ظاهر كلام سيويه **(قوله والبيان فرع المين)** ولولا المين لم يأت به **(قوله الا الغلط)** فان كون الثاني هو المقصود دون الاول ظاهر **(قوله وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني)** وجعلته مناط الحكم فكأنك قلت جاءني زيد مع قطع النظر عن ان يكون اخاك واذا قلت اكرمت زيدا اخاك فكأنك قصدت بذلك المن على مخاطب وارادت ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك وهذه الفائدة منتفية في عطف البيان **(قوله بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا)** فلو لم تكن النسبة الى الملابس اجمالا بل تفصيلا لم يكن بدل الاشتغال فلا تقول في بدل الاشتغال قتل الامير سيفه وبني الوزير وكلاؤه لان للملابس مفهوما معينا **(قوله بخلاف ضربت زيدا حماره)** فلا بد من اعتبار ذلك القيد لاجراجه واخراج ما ذكرناه **(قوله فيدخل فيه الى آخره)** اي يلزم ثبوت قسم خامس **(قوله نظرت الى القمر فلله)** فيه ان النسبة الى المبدل منه لا يوجب النسبة الى البديل فكيف يكون مثلا لبديل الاشتغال وكذا المثال الاخير **(قال بعد ان)**

مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله) قال الشيخ الرضى
 قد يكون الشيء اجزاء يصح افتراقها حسا وحكما نحو اشتريت العبد فاذا
 اكد بكل رفع الاحتمال الاول لا الثانى لان الاول اشهر فيسبق الفهم
 اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع الاحتمال الثانى قلت اشتريت
 جميع اجزاء العبد (قال بخلاف جاء زيد كله) القياس عليه يقتضى ان
 لا يصح اختصم الزيدان كلاهما خلافا للمبرد فانه جوزوه وهو خلاف
 القياس والسمع (قال واكتع واخواه اتباع لاجمع) اذا اردت الجمع بين
 الفاظ التاكيد وذلك غير كل فترتيبه ترتيب المتن لكن يناقش في تأخير
 ابصح عن ابتع فان الزمخشري وحده ذهب اليه وتبعه المصنف قال
 الشيخ الرضى اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس
 وتقديم النفس اولى واما تقديمها على العين فلان النفس موضوعة
 للذات والعين مستعارة لها من الجارحة كالوجه المستعار للذات واما تقديم
 الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق اولى واما تقديم اجمع على
 اخواته فلكونه اظهر فى معنى الجمع واما تقديم اکتع فى الصحيح على
 اخويه فلكونه اظهر فى افادة معنى الجمع لانه من قولهم حول كتع اى
 تام (قال بما نسب الى المتبوع) فيه انه يفهم منه ان البديل لا يكون
 من المنسوب (قال دونه) ظرف لنسب احوال من المستتر فيه اى
 متجاوزا من المتبوع (قوله بل يكون النسبة اليه توطئة) هذا غير
 ظاهر فى بديل الغلط (قوله لان مبتوعه مقصود ابتداء) ومبتوع البديل
 لا يكون مقصودا ابتداء سواء كان مقصودا انتهاء او لافدخل فيه بازيد زيد
 ان جعل بدلا فان لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرناه فى بحث التاكيد لكن
 صار مقصودا انتهاء ويظهر من ذلك ان هذا التقرير اظهر من ان يقال
 لان المتبوع لا يكون مقصودا لا ابتداء ولا انتهاء مع انه لاحاجة لنا فى اخراج
 المعطوف ببل الى قوله لا ابتداء ولا انتهاء (قوله ونسبة القيام بعينه الى التابع
 مقصودة ولكن اثباتا) ان قلت قد وقع فى كلام جماعة من العلماء ان الاستثناء
 تكلم بالباقي وان الحكم فى المستثنى بالاشارة لا بالمعارة فكيف يصح القول بان النسبة
 الى التابع مقصودة قلنا اذا اردت تطبيق هذا التعريف على مذهبه فلا بد من تخصيص

(ما ذكره)

ان يقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثنائي معنى ظاهرا نحو هنيئا مريئا اولا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن فسن او يكون له معنى بتكلف غير ظاهر نحو خيبت نبيث من نبث الشر اى استخرجته وقولهم اكنعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الثاني اى لامعنى لها مفردة وقيل من الثالث وذكر اشتقاقها مما ذكره الشارح قدس سره **(قوله)** ويمكن ان يستنبط مناسبات الى آخره اما بالتام فلان العموم هو تمام الافراد والاجزاء واما الرى فلانه تمام الشرب وقد عرفت ان العموم هو التام واما السيلان فلانه يستلزم انبساطا وشمولا والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد ولعام امتداد وجودى **(قوله)** وعن بعض العرب نفساهما والاول اولى لكراهتهم اجتماع تشيئين حيث تأكد اتصالهما لفظا ومعنى **(قال باختلاف الضمير)** في كله وكذا في جميعه **(قوله)** او الجمع غير جمع المذكر السالم فانه لا يؤنث **(قوله)** وجمع في جمع المؤنث او ما يجرى مجراه وهو ماسوى جمع المذكر الماقل خلافا للاندلسى فانه جوتز اذا كان مكسرا **(قوله)** ولا حاجة الى ذكر الافراد قيل اراد بقوله ذواجزاء ذوامور متعددة يعنى بطريق عموم المجاز فيتناول الاجزاء والافراد **(قوله)** لان الكلى مالم يلحظ افراده مجتمعة وجاز أن يلحظ افراد الكلى مجتمعة ولو كان الحكم على كل واحد واحد من افراده كالدهرم البيض والدينار الصفر كما جاز عكس ذلك ايضا وهو توهم الحكم على كل فرد مع ان المحكوم عليه هو المجموع كقولك زيد انسان وكل انسان اى مجموعه حيوان فزيد حيوان كذا ذكره المحقق الطوسى **(قال يصح افتراقها حسا او حكما)** اى افتراق حس او افتراق حكم والظاهر أنه لا يكتفى بالافتراق الحسى بدون الافتراق الحكى حتى لو كان ذواجزاء يصح افتراقها حسا ولم يصح افتراقها حكما وحالا لم يصح توكيده بكل واجمع فالعيار الافتراق الحكى **(قوله)**

كدرهم ويوم وشهر قال الشيخ الرضى ذلك ليس ببعيد (قوله اى بتكرار اللفظ الاول) او ما به تكرر اللفظ الاول قيل جاز أن يكون الضمير فى قوله وهو لفظى راجعا الى المعنى المصدرى للتأكيد بطريق الاستخدام ولا يخفى بعده اعترض عليه بان صاحب المفصل ذهب الى ان زيد فى قولك يا زيد زيد جاز أن يكون بدلا مع صدق هذا الحد عليه واجيب عنه بان زيد يجوز أن يذكر على انه مقرر كاهو الظاهر وحينئذ يكون تأكيداً قطعاً ويجوز ان يذكر زيد الاول على انه توطئة لذكر غيره ثم بداله ان يقصده دون غيره فذكره ثانياً بهذا الطريق وحينئذ يكون زيد الثانى بدلا وجاز ان يكون شئ واحد مقصود او غير مقصود بحسب وقتين (قوله او حكما) بذكر المرادف اعترض عليه بان اكتع واخويه مرادفة لاجمع فيكون تأكيداً لفظياً مع انه عدتها من المعنوى واجيب عنه بانا لانسلم المرادفة وكونها بمعنى اجمع لا يستلزم المرادفة لجواز أن يكون ذلك طارياً بعد ضم اجمع والمرادفة ليست الا بحسب الوضع ولئن سلم المرادفة فلا نسلم انها تأكيد لاجمع بل هى تأكيد لما اكده اجمع واما قول المصنف واكتع واخواه اتباع لاجمع ليس معناه انها تأكيد له بل معناه انها اتباع لها استعمالاً يعنى انها لا تستعمل برونها خلفاء معنى الجمعية فيها (قال ويجرى فى الالفاظ كلها) اعلم ان المؤكد امام مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان على حرف واحد يكرر بتكرار عماده فى السمة نحو بك بك وضربت وضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيد اقائم وقد جوز فى تكرير الضمير المتصل المرفوع والمجرور التأكيد بالمرفوع المنفصل نحو بك انت وضربت انت وفى تكرير الضمير المنصوب المتصل التكرير بالمنصوب المنفصل والمرفوع المنفصل نحو ضربته اياه هو واما المستقل فهو تكرير بلا فصل نحو زيد زيد ومع الفصل نحو قوله تعالى (وهم بالآخرة هم كافرون) (قوله قيل لافعى لهذه الكلمات) قال الشيخ الرضى التأكيد اللفظى على ضربين احدهما ان يعيد اللفظ الاول وثانيهما

واما مضافا تأكيذا وهو نحو جاءني القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة
تأكيذا ومرة حالا وذلك من الثلاثة واما فوقها تقول جاءني القوم
ثلثتهم ولا يؤكد بثلاثة واخوانها الا بعد أن يعرف المخاطب كمية العدد
قبل ذكر التأكيذ والا لم يكن تأكيذا بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال
ثلاثة (قوله اما البديل والعطف فظاهر خروجهما به) لكن في اخراج
بديل الكل احتيج الى منبه وهو أن المبدل منه في حكم التنجية فلا يمكن
ان يكون تقريره مقصودا لتنافيهما (قوله وافادتها توضيح متبوعها)
الى آخره وكذا ينبغي ان يقال وافادتها الكشف والتوكيد مثل نفخة
واحدة ويمكن ان يقال في الثلاثة انها خارجة بقوله في النسبة او الشمول
لأنها لا تقرر امر المتبوع لافي النسبة ولا في الشمول وهذا اظهر قال السيد
قدس سره في حاشية الرضى قال المصنف يعنى في اخراج الصفة المؤكدة
مثل ﴿نفخة واحدة﴾ ان تقرير امر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى
المتبوع لكن واحدة لا تدل على معنى النفخة اذ لا دلالة فيها على النفخ اصلا
وايضان واحدة لا تقرر معنى نسبة ولا شمول ثم اعترض بان واحدة تدل على معنى
الوحدة التى هى مدلولة للنفخة فاجاب بان الوحدة مستفادة من النفخة ضمنا
لاقصدا انتهى * اعترض الشيخ الرضى على هذا الجواب بان المدلول اعم فان
اجمعون في قوله جاءني الرجال اجمعون يقرر مدلول الرجال تضمنا لامطابقة
لان كونهم مجتمعين في المجيء بمعنى انه لا يشذ منهم احد مدلول اللفظ
من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها الى رجال معينين لا مدلول
اصل الكلمة وقد صرح بان اجمعون يدل على الاحاطة دون كونهم
متصفين بالفعل في حالة واحدة خلافا للزجاج والمبرد كما قال في قوله تعالى
﴿فسجد الملائكة كلهم اجمعون﴾ ان كلهم دال على الاحاطة وان اجمعون
على السجود في حالة واحدة (قال وهو لفظي ومعنوي) لا يجوز
ان تؤكد النكرة بالتأكيذ اللفظي الا اذا كانت تلك النكرة محكوما بها
ولا تؤكد بالمعنوي مطلقا عند البصريين واما الكوفيون فيجوزون
التأكيذ بكل واجمع دون نفسه وعينه اذا كانت النكرة معلومة المقدار

بما اتوا ويحبون ان يحمدا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة ﴿ قوله اى حاله وشانه ﴾ فقولہ امر المتبوع في النسبة او الشمول كقولك شانك في العلو اى في باب العلو اعظم من ان يوصف وامرى في الفقر اى في باب الفقر ظاهر قيل في النسبة تمييز عن الذات المذكورة او المقدره وكأنه اراد أنه تمييز بحسب المعنى عن الذات المذكورة اذا كان الامر بمعنى الشئ او عن الذات المقدره اذا كان بمعنى الشان ﴿ قوله يعنى يجعل حالة ﴾ اى الحالة المفهومة منه بطريق من طرق الدلالة كما ان نفسه في جاء زيد نفسه مفهوم من زيد وكما ان الاحاطة مفهومة من جاء القوم كلهم لانك اشرت بالقوم الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم ﴿ قوله اى في كونه منسوباً او منسوباً اليه ﴾ ولذا اطلق النسبة ﴿ قوله وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ ﴾ لا بتكرير المعنوى فانه غير تابع لما قصدت به من دفع الغفلة او دفع ظن الخلط فانك اذا قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن انك اشرت ضرب عمرو فقطات نفسه بناء على ان المذكور عمرو وقس عليه الصورة الاولى ﴿ قوله بذكر كله واجمع ﴾ الى آخره قال الشيخ الرضى اعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنية والاجتماع لاعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان انسان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول ثلثة واربعة الى غير ذلك واما اذا ارادوها باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة عليها الالفاظ جميع فان الاغلب قطعه عن الاضافة وهذه الالفاظ باعتبار هذه المعاني على ضروب فبعضها لم يجيء المنصوباً على الحال وهو وحده فقط وبعضها لم يجيء الاتباعاً على انه توكيد وهو كلا ومثله اجمع ومتصرفاته واخواته ولا تجيء الاتباعية مضافة في التقدير على رأى الخليل وربما نصب جمعاء وجمع حالين على قلة وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاء القوم باجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه واما جميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعاً عن الاضافة حالا واما مضافاً غير تأكيد يليه العامل نحو مرت بجميع القوم

(واما)

لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة ولعل النكتة في العدول عن الصواب المبالغة في الامتناع فكانه قال ان ذلك العطف وان كان ثابتا بحسب الظاهر لكنها تحكم بامتناعه لقيام الدليل الجلي وهو قيام حرف مقام عاملين ولك ان تقول ان المراد من قوله واذا عطف واذا اريد العطف وحينئذ يندفع الاشكال المذكور لكن يتجه عليه ان عدم الجواز لا يبتنى على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة في التعليق (قوله لكنه لم يجوز عند الجمهور) المفهوم من كلام الشيخ الرضى ان مذهب المتقدمين ومنهم الاخفش ان العطف على معمولى عاملين جائز الا ما فيه الفصل بين العطف والجور نحو ان زيدا في الدار وعمرا والحجرة فانه يمتنع اتفاقا للفصل بين الساطف الذى هو كالجار والجرر وان مذهب سيبويه والفراء المنع مطلقا واما المتأخرون فهم يجوزون اذا تقدم الجور في المعطوف عليه وتأخر المنصوب او المرفوع ثم يأتى المعطوف على ذلك الترتيب وان لم يكن على هذا الوجه لم يجوز نحو زيد في الدار والحجرة عمرو فنهى من استدل على عدم الجواز بعدم استواء آخر الكلام واوله لان الخبر به في الاول مؤخر وفي الثانى مقدم والمصنف استدل بان ذلك العطف خلاف القياس فيجب الاقتصار على مورد السماع وهو الضابط المذكور انتهى حاصل كلامه ومن هذا التفصيل يظهر ما في كلام المصنف اما اول فانه نسب المخالفة الى الفراء وذلك غير صحيح لانه وافق سيبويه واما ثانيا فهو ان المفهوم من كلامه ان الجمهور لم يجوزوا الا فيما استثناء وليس كذلك لان المتقدمين يجوزون الا في مادة متفق عليها واما ثالثا فهو ان ما استثناء قاصر عن الضابط (قوله وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار الى آخره) فانه يتبدل عدم الجواز بالجواز والمخالفة بالموافقة خلافا لسيبويه فانه لا يستثنى (قوله بل يحملها على حذف المضاف) حتى يكون من باب العطف على معمولى عامل واحد (قال التاكيد) جاء بالهمزة وبالواو وعقب به العطف لان العاطف وهو ثم والفاء قد يزداد في التاكيد اللفظى كما يقال والله ثم والله وكقوله تعالى ﴿ولا تأخرون﴾ سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون ﴿وقوله تعالى ﴿ولا تأخسون﴾ الذين يفرحون

نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا آخر واعترض عليه بان الضمير
انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع كضمير ربه رجلا ويمكن ان يجاب عنه بان
ذلك مبنى على ماذهب اليه الشيخ الرضى من ان الضمائر الراجعة الى النكرات
اذا لم تكن تلك النكرات مختصة بحكم وصفة كانت نكرات (قوله اذ لو نصب
او خفض الى آخره) ولا يجوز أن يكون معطوفا على قائما وعمرو معطوفا
على زيد حتى يكون من باب العطف على معمولى عامل واحد لامتناع عمل
ما فى الخبر المقدم (قوله فتعين الرفع على ان يكون الخ) يحتمل ان يكون
مبتدأ وعمرو فاعله وانما لم يذكر هذا الاحتمال لانه حينئذ فى قوة الفعلية
فضمير بمنزلة عطف الفعلية على الاسمية (قوله بان يكون معناها السببية لا
العطف) كافى اذا اقيته فاكرمه (قوله او يكون معناها السببية مع العطف)
كالفاء الناصبة للمضارع (قوله لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة) وذلك
لاتصال بينهما بالسببية افاد الشيخ الرضى ما حاصله ان الجملة التى يلزمها
الضمير كالصلة والصفة وخبر المبتدأ اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بها
بان كان مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا عنه او لا او بغير ذلك جاز
تجرد احدهما عن الضمير اكتفاء باختها وذلك لان ذلك التعلق يجعل
المجموع امرا واحدا فنقول الذى جاء فليغرب الشمس زيد لان المعنى الذى
يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وكذا الحال فى ثم واما الواو فلما كان للجمع
المطابق لم يحز ذلك فيه الا اذا ساعده القرينة على التعلق كأن يقول الذى قام
وقعدت هند فى تلك الحال زيد (قوله واكثر الشارحين على ان المعنى على
معمولى عاملين) بحذف المضاف وانما حذف المضاف ليقع الحكم على مناطه
فان مناط عدم الجواز تعدد العامل لاتعدد المعمول وكذا جاز العطف على معمولى
عامل واحد (قوله فهذا اى فهذا العطف وان كان بحسب الظ جائز الخ)
كأنه اشار به الى دفع ما قيل فى هذا المقام من ان التالى فى قوله واذا عطف على
عاملين مختلفين لم يحز مناف للمقدم وان لفظة اذا وصيغة الماضى يقتضى التحقق
فكيف يصح الحكم بعدم الجواز وان الصواب ان يقول لم يحز العطف على عاملين
مختلفين وحاصل الدفع ان العطف بحسب الظاهر متحقق والتحقق بحسب الظاهر

(لاينافى)

٢ لان التأكيـد
اخف من الاعادة
ولا يمكن ذلك في
العطف على الضمير
المجروح كماستعرف
وايضا الاعادة اذا
كان الخافض حرفا
اخف من التأكيـد
فحمل على ما اذا
كان الخافض اسما
(فريحي

نجر يد (قال واذا عطف) اى اذا اريد العطف (قال اكـد) لا يعاد الرفع
كما يعاد الخافض ٢ لان التأكيـد اخف من الاعادة (قوله) لانه قد طال الكلام)
وطول الكلام قد يغنى عما هو الواجب نحو قولك حضر القاضى امرأة والحافظوا
عورة بالنصب (قوله) واعلم ان مذهب البصريين (اشارة الى انه خالف
القبيلتين لانه اوجب التأكيـد حيث قال اكـد ان قلت يجوز أن يريد به الوجوب
الاستحسانى قلت يأتى ذلك ما ذكره فى بحث المفعول معه من انه اذا لم يحجز العطف
تعين النصب مثل جئت وزيدا (قوله) حرفا كان او اسما (قال الشيخ الرضى
لا يعاد العامل الاسمى الا اذا لم يشك انه لا معنى له وانه جلب لهذا الغرض كـين
فانه لا يتصور الاين اثنين فان التبس نحو غلامك وغلام زيد وانت تريد
غلاما واحدا لم يحجز الا اذا قام قرينة دالة على المقصود (قوله) بدليل قوله
بنى وبينك اذ بين لا يضاف الى المتعدد) فلا يتصور عطف المضاف وفى نحو
مررت بك وبزيد ان امكن ان يكون للباء الثانى معنى اذ يمكن استيناف
معنى الجار والمجروح ويكون بسبب الاستيناف له معنى لكن لما كان اجتلابه
كاجتلاب بين كان الظاهر أن يكون حكمه حكم بين (قوله) كفى الحرف)
يعنى انه ليس باقل من الحروف الزائدة (قوله) مستدلين بالا شعار) وبقوله
تعالى ﴿ تساءلون به والارحام ﴾ بالجر فى قراءة حمزة واجيب عنه بوجوه
احدها تقدير الباء وفيه ان حرف الجر المقدر لا يعمل فى الاخبار الا فى
نحو الله لافعلن وثانيها انه معطوف على مقدر والتقدير وبالا بـين والارحام
وثالثها بان الواو للقسم وفيه انه قسم السؤال لان ما قبله ﴿ واتقوا الله الذى
تساءلون به ﴾ وقسم السؤال لا يكون الامع الباء ولما كان القسم انما يكون
لتأكيـد ما هو المقصود فى الكلام لم يصح صرف القسم الى قوله تعالى
﴿ تساءلون ﴾ لان المقصود الامر بالاتقاء ورابعها ان حمزة كوفى والكوفيون
اجازوا ترك اعادة الجار وفيه ان هذا انما يصح اذا لم تكن القراآت السبع
متواترة (قوله) وقوى) الظاهر وليقوى (قوله) كالاعراب)
فى كونه من الاحوال العارضة له فى نفسه تأمل لان للعامل دخلا فيه نعم
قابلية الاعراب كذلك (قوله) لقصد عدم التعيين) بناء على ان الاضافة
للمهد الذهنى (قوله) او محمول الى آخره) اعلم انهم جعلوا الحمل على

٢ بجاء زيد اخوك لا
غير او جاء زيد وعمر
هذا المجموع مثال
واحد للانتقاض
المذكور فلم يكن
المراد بالكلام
ما ذكره المحشى
لانتقاض تعريف
العطف منعا للمثال
المذكور ولا يخفى على
الفطن انه ينتقض
تعريف البديل جما
بهذا المثال المذكور
فلا بد فيه من اعتبار
قيد ايضا لخراج
مثل ذلك المثال ولم
يتعرض هناك لهذا
الانتقاض ولا دفعه
الشارح ولا هذا
المحشى ولا غيره هذا
مما لاح في البال والله
تعالى اعلم بحقيقة الحال
(قريب)

او ٢ جاء زيد وعمر فان اخوك وان كان مقصودا بالنسبة مع متبوعه وهو زيد
لكن لا في الكلام الذي فيه زيد (قوله لانها غير مقصودة) بل المقصود
متبوعاتها وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضيح
بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه وتبين بالتاكيد أن المنسوب
اليه بحسب الظاهر هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غير اى لم يقع غلط
ولا مجاز في النسبة او ان المذكور بلفظ العموم باق على عموميه ولا شك
انك اذا بينت شيئا بشئ فالمقصود هو المبين والبيان فرعه (قوله واجب
بان المراد الخ) فيه ان بدل الفاظ ثلثة اقسام احدها انك غلطت
بالمبدل منه بحسب الواقع لسبق اللسان وتانيها انك توهم انك غلطت به
هند نجم بدر شمس وثالثها انك نسيت البديل فذكرت المبدل منه
من غير سبق اللسان ثم تداركته ولا شبهة في ان المبدل منه في تلك
الاقسام ليس توطئة فيدخل بدل الفاظ في حده العطف لولم يكن
قوله يتوسط داخلا فيه وقد يحجب ايضا بان المراد بكون المعطوف
والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة ان يكونا مقصودين باصل النسبة المدركة
على نهج واحد من انحاء الادراك اعنى به الحكم والتردد وغير ذلك سواء بقى
القصد او لا فباعتبار اصل النسبة دخل المعطوف بلا ولكن لاشتراك
المعطوفين بهما مع سابقتهما في اصل النسبة وان اختلفا ايجابا وسلبا وباعتبار كونها
على نهج من الادراك دخل فيه المعطوف باو واما لان النسبة في كل من
المعطوف عليه والمعطوف بها على نهج واحد وهو التردد ولعدم اشتراط بقاء
القصد دخل فيه المعطوف ببل لان المتبوع قصد ابتداء ثم بداله فاعرض عنه
ببل وقصد التابع (قوله ولما تم الحد بما ذكره الخ) يحتمل معنيين احدهما
ان قوله يتوسط حكم خارج عن التعريف واخر المثال عنه اعنى قوله مثل
قام زيد وعمر وانه يوجب زيادة توضيح فكأنه من تمة التعريف اولانه
قصد تمثيل الحكم ايضا وتانيهما انه داخل في التعريف كما ينساق اليه
الفهم ويؤيده تأخير المثال لكن ليس له دخل في المنع والجمع كما مر نظير
ذلك في تعريف الاعراب (قوله يتوسط بينه) الاظهر يقع فكأن فيه

الاشارة موصوفا في كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتاجه اليه وانما كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معا ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب دون العين والموصول كذى اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عندسيويوه واما عندالمبرد فتعريفه انقص ولذا يوصف المضاف الى المضممر ولا يوصف المضممر (قال الابطمثلة

اي ذى اللام الآخر او الموصوف) فسرهم بالمماثلة في التعريف حتى لا ينتقض بقوله تعالى ﴿ قل ان الموت الذي تفرون منه ﴾ ولا يخفى ان ذات المثل لو لم تعين ليس فيه كثير فائدة فلذا عينه بقوله اي ذى اللام الخ فكأنه جعل الاضافة عهدية واشارة الى ماهو المعروف عند جمهور النحاة لا يقال يبقى فيه امر وهو أن الموصول الواقع صفة ما في اوله اللام نحو الذي واخواته دون ما ومن واي الموصولة لانا نقول جاز أن يكون المحصور فيه اعم من المحصور نعم يبقى استدراك قوله او بالمضاف الى مثله الا عند من يجعل المضاف ادني من المضاف اليه والشارحون فسروه بذى اللام وحينئذ ينتقض بالآية المذكورة ٢ واجيب عنه تارة بان المراد ماهو ذواللام صورة وتارة بان الموصول مع صلته في قوة المعرف باللام فان قولك الذي ضرب في قوة الضارب وفيه تأمل (قوله او انقص منه) ينبغي ان يدعى ان الانقص لا يخط

الى درجة ماهو دون المضاف اليه حتى يثبت المدعى (قوله ان المشار اليه انسان) بدليل الاشارة والمرور (قوله بل رجل) بقرينة تذكير اسم الاشارة والصفة (قال العطف) هو في اللغة الامالة لقب هذا القسم من التوابع به لامالة حرف العطف ما بعده الى ما قبله وسمى ايضا بعطف النسق لانه يكون مع متبوعه على نسق واحد لان كلامهما مقصود بالنسبة (قوله اي قصد نسبه) الى آخره في صدقه على مثل البيت سقف وجدران خفاً (قوله بالنسبة الواقعة في الكلام) اي في الكلام الذي فيه متبوعه لئلا ينتقض بجاء زيد اخوك لا غير

٢ واجيب عنه الخ اي
عن الانتقاض بالآية
المذكورة تارة بان
المراد من ذى اللام
ماهو ذواللام صورة
فتدخل الآية
المذكورة فيه لانها
ذو اللام صورة
وتارة بان الموصول
مع صلته في قوة
المعرف باللام فان
قولك الذي ضرب
في قوة الضارب
(قرئ)

فاعلا تمحلا (قوله) لانه بمنزلة يقعدون غلمانة) لكن ضعف قاعدون غلمانة
 اقل من ضعف يقعدون غلمانة لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب
 بخلاف الالف والواو في الصفة فانهما علا متان قطعا (قوله) وحمل عليهما
 ضمير الغائب) ٢ اجاز الكسائي وصفه لقوله تعالى ﴿لا اله الا هو العزيز الحكيم﴾
 والجمهور يحملون مثله على البدل (قوله) لانه ليس في المضمير معنى الوصفية)
 بحسب الاستعمال وان دل على معنى التكلم والخطاب والغيبة وفيه ان الضمير
 الراجع الى اسم الفاعل او المفعول دال على معنى الوصفية كمرجه ويمكن
 ان يدفع بان ذلك المعنى اذا كان في قالب الضمير لا يقصده التوصيف والاولى
 ان يقال في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير
 اعرف المعارف فلا يصح الوصف به فقوله والموصوف اخص او مساو اشارة الى هذا
 التعليل ولهذا قرنه به او اكتفى به فوق الدليل موقع المدلول كما في نسخة الشيخ
 الرضى (قوله) اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا) ومنهم من حمل
 الاخص والمساوي على ما هو مصطلح المنطقيين عليه وهو الاخص والمساوي
 بحسب الصدق وذلك باطل اما اوله فلا ان الموصوف معرفة كان او نكرة
 قد يكون اعم نحو الحيوان الناطق او حيوان ناطق والحمل على الخصوص
 والمساواة بعد التوصيف مما لا فائدة فيه واما ثانيا فلا يصح بناء (قوله)
 ومن ثم لم يوصف ذو اللام الى آخره على ذلك الان يعتبر استخدام
 بان يكون ثم اشارة الى الاخص والمساوي بحسب اصطلاح النحويين
 ان قيل لا بد في الاستخدام من الضمير كما يدل عليه تعريفه * اجيب بان اسم
 الاشارة في حكم الضمير او في قوته فان قوله ومن ثم في قوة قولك من اجله
 (قوله) لانه المقصود ولا يجوز أن يكون المقصود الاصل منحتا في الرتبة
 عماليس مقصودا (قوله) ان اعرفها المضمرة الخ) قال الشيخ الرضى كون
 التكلم والمحاطب اعرف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره
 جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول
 العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم
 الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين وانما تعيينه بالاشارة الحسية
 وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسما

٥ اجاز الخ اي اجاز
 الكسائي وصف
 الضمير الغائب
 متمسكا بقوله تعالى
 لا اله الا هو العزيز
 الحكيم وقال العزيز
 صفة لضمير هو وحمل
 الجمهور مثله على
 البدل من لفظ هو
 (قريبي)

ذكرها حتى يصح فائدتها وهي ان يعرف المخاطب الموصوف
المبهم بما يكون معلوماله والانشائية لا يكون مضمونها معلوما للمخاطب
قبل ذكرها وكذا حكم الصلة (قوله الابتأويل بعيد) ذلك في الطلية
المحكىة بقول محذوف كقوله جاؤا بمدق هل رأيت الذئب قط *
اي بمدق مقول عنده هذا القول كما يكون في الحال والمفعول الثاني
من باب علمت مثل وجدت الناس اخبر تعله (قوله واذا لم يكن
فيها الضمير الرابط يكون اجنية) اي لم يكن حالا لنفس الموصوف
ولا للمتعلقة ٢ وفي الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير
كافي خبر المبتدأ (قال ويوصف بحال الموصوف) الجار والمجرور مفعول
مالم يسم فاعله (قال وبحال متعلقة) المتعلق اعم من ان يكون ماله
اضافة ونسبة اليه كالاب والفلان او ماله ربط الى ماله تلك النسبة
كقولك قام رجل ضارب اياه زيد (قوله يعنى بصفة اعتبارية) انما
يصح الوصف بها لانها بمنزلة حالة باعتبار نفسه في حصول الفائدة
(قوله في عشرة امور) انما تبعه في تلك الاشياء لكونه اياه في المعنى
مع عدم استقلاله لقيامه به (قال والتعريف والتكثير الخ) اجاز بعض
الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهاده بقوله
تعالى ﴿ ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا ﴾ والجمهور على انه بدل او نعت
مقطوع رفعا او نصبا واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة
(قال والافراد والتثنية والجمع) وقد يوصف المفرد بالجمع اذا كان
ذلك المفرد مجموعا من اجزاء كوصف النطفة بالامشاج فانها مركبة
من اشياء كل واحد منها مشيج (قوله او فاعيل الى غير ذلك) كاسم
التفضيل المستعمل بمن (قال والثاني يتبعه في الخمسة الاول) ثلثة
منها ذكر مجملا بقوله في الاعراب ان قيل ان الوصف بحال المتعلق
قد يعتبر فيه ضمير الموصوف نحو قام رجل حسن وجهه بالنصب
او الجرّوح يطابق الموصوف في العشرة قلنا يمكن ان يحجب عنه بان
حينئذ من قبيل وصف الشيء بحال نفسه تمحلا وذلك لان نصبه على
التشبيه بالمفعول تمحلا والجر تابع للنصب كما مر فيلزم ان يكون الضمير

٢ وفي الملازمة وهي
قوله واذا لم يكن
فيها الضمير الى
آخره مناقشة لجواز
حصول بعض الرابط
بغير الضمير
(قريبي)

اي كان ماسواك هزل وحق الرجل اى كان من سواك باطل (قال وهذا الرجل) يعنى به اسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة دون غيره نحو مررت بزيد الرجل قال الشيخ الرضى وذلك لان استعمال الرجل بمعنى الكامل فى الرجولية ليس وضعيا ثم قال ان قيل لم لم يحجز ان يوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت له سائر المبهمات كما يوصف بها اسماء الاشارة فيقال مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل قلت لتجرد الموصوف فى مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس ولو لم يقع صفات اذقولك مررت برجل يفيد الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل لان الطول يكون فى غير الرجل ولهذا يحذف الموصوف فى الاغلب اذا كان مع قرينة دالة عليه كالغبراء والخضراء فى الارض والسماء واما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا (قال ويزيد هذا) قال الشيخ الرضى اسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمرة والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما فى غير هذه المواضع فلا يقع صفة (قوله وفى المواضع الاخر التى لاتدل) اى لا يقصد بدلالته هذا المعنى (قوله لا المعرفة) ٢ الامعرف بلام لا يشير بها الى واحد بعينه لان تعريفه لفظى (قوله التى هى فى حكم النكرة) لعدم الاشارة الى معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة لانها والمعرفة من اقسام الذات والاسم وفى قوله فى حكم النكرة اشارة الى توجيه قولهم ان النعت يوافق المنعوت تعريفا وتنكيلا مع ان الجملة قد تكون نفعا وليس معرفة ولانكرة ويمكن تخصيص الحكم بالنعت المفرد او توجيهه بان الجملة فى تأويل النكرة كما قاله الشيخ الرضى من ان قام رجل ذهب ابوه فى تأويل ذاهب ابوه وزيد فى تأويل كائن ابوه زيد (قوله لان الدلالة على معنى الخ) قد سوى الشيخ الرضى بين النعت المفرد والجملة والمشهور ان المفرد اصل ٣ لعل وجهه ان الجملة التى لها محل من الاعراب انما يكون فى تأويل المفرد (قوله لان الانشائية لاتقع صفة) لان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل

٢ الا معرف الخ استثناء من قوله لا المعرفة والمعنى لا يوصف المعرفة بالجملة الخبرية الا معرف بلام لا يشير به الى واحد بعينه بل يقصده الى فرد مبهم لان تعريفه لفظى فيثبت يكون فى حكم النكرة فيوصف بالجملة الخبرية كما فى قول الشاعر على اللثم يسبنى (قريمى) ٣ لعل وجهه الخ اى وجه اصاله المفرد ان وجه اصاله المفرد ان الجملة التى لها محل من الاعراب انما يكون فى تأويل المفرد (قريمى)

(ذكرها)

٢ على ان هذا الجواب
عن سؤال بقول
ان قلت اى وقوله
لايجرى مثل الانسان
اى او الحيوان ليس
مساويا للانسان
فلا يكون كاشفا بل
الكاشف هو مجموع
الحيوان الناطق
او الناطق فقط
لكونهما مساويين
وقوله فالأظهر في
الجواب اى فى جواب
الحيث ان يقال
المجموع ان حاصل
هذا الجواب منع
(قريبي)

والعريض والعميق نعم وليس كاشفا والمجموع كاشف وليس نعمنا ان قلت
كل من تلك الامور الثلاثة صالح لكونه كاشفا لانه مساو للجسم عند جمهور
الاشاعرة قلنا لاشبهة لاحد فى ان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع لان
المجموع معرف ٢ على ان هذا الجواب لايجرى فى مثل الانسان الحيوان
الناطق فالأظهر فى الجواب ان يقال ان المجموع نعم واحد الا ان اعراه
اجرى على اجزائه كما فى قرأت الكتاب جزءا جزءا والبيت سقف وجدران
(قوله ولما كان غالب مواد الصفة الى آخره) حاصل كلام المصنف فى
شرحه قال الشيخ الرضى اعلم ان جمهور النحاة شرطوا فى الوصف الاشتقاق
فلذلك استضعف سيديوه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف
بزيد اسدا حالا وفى الفرق نظر (قوله رده بقوله) لا يخفى ان اكثر
ما ذكره لا يصلح ردًا لان كونه نعمنا باعتبار انه فى قوة المشتق (قال
ولا فصل بين ان يكون مشتقا او غيره) الظاهر ان يقول وغيره بالواو
لان بين لا يضاف الا الى متعدد واو لاحد الامر ينفع فله جعل او بمنزلة
الواو وانما اتى بها دون الواو ليشير الى استقلال كل من المشتق والجامد
فى كونه نعمنا من غير حاجة الى رد الجامد الى المشتق وذلك لان اوقع
بين المتقابلين (قال اذا كان وضعه) متعلق بقوله غير مشتق والوضع هنا
يعم الوضع النوعى الشامل للوضع النوعى الذى فى المجاز فلا يرد نحو مررت
بنسوة اربع بناء على ان اسم العدد فى المعداد مجاز ونحو مررت برجل
اى رجل بناء على ان اى هذه استفهامية استعيرت للكامل البالغ غاية الكمال
فى مدح او ذم بجامع انه مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه (قال
لفرض المعنى) المراد بالمعنى الحالة التى هى الدلالة واللام للاجل والغرض
مقحمة لينص على ان اللام ليست صلة للوضع (قوله فان التيمى) الى
آخره ولذا يجب ان يكون له موصوف لفظا او تقديرا (قال نحو مررت
برجل اى رجل) اى هذه تكون وصفا للنكرة ومضافة الى ما هو بمنها
ويقرب منه كل وجد وحق تكون تابعة للجنس معرفة كان او نكرة وتكون
مضافة الى مثل متبوعها لفظا او معنى يقال انت الرجل كل الرجل اى
انه مجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق فى جميع الرجال وجد الرجل

لا اليه مطلقا اللهم الا ان يراد المعية في الانتساب اليه لان النعت هو المنعوت بحسب الذات (قوله ثم ان لفظة كل الخ) وكذا لفظة التوابع لان التعريف للجنس ويمكن ان يقال ان صيغة الجمع ولفظة كل مقحمتان زيدتا للبيان الجمع والمنع (قال النعت) قدمه على سائر التوابع لانها كثر استعمالا واوفر متابعة كما سيحكي (قال يدل على معنى) اى على حالة ثابتة في متبوعه سواء كان باعتبار نفسه او باعتبار متعلقه فدخل فيه نحو جاء رجل حسن غلامه (قوله اى دلالة مطلقة) حاصله ان الدلالة على حصول المعنى في متبوعه لازمة لنوع هيئة غير منفكة عنه والشارحون جعلوه صفة لحصول المعنى في متبوعه وفسروه بكون التابع غير مقيد بزمان النسبة ففهم من قال انه لاخراج الحال لانها مقيدة بزمان نسبة العامل الى صاحبها وفيه انها غير داخلية في التابع فلا حاجة الى قيد مخرج وحمل التابع على المعنى اللغوى عما لا يرضى به الطبع السليم ومنهم من قال وهو المصنف انه لدفع توهم ان الحال داخلية فيما قبل هذا القيد وكأن منشأ هذا التوهم حمل التابع على معناه اللغوى ومنهم من قال انه لاخراج التأكيدي مثل جاء القوم كلهم فانه يدل على معنى في المتبوع وهو الشمول لكنه مقيد بزمان النسبة ولا يخفى انه يبقى امر البدل مثل اعجبني زيد وعطف البيان مثل جاء زيد صديقك والعطف مثل اعجبني زيد وعلمه واما اعتبار قيد الحيثية في التعريف لاخراجها وهو ان يكون مذكورا للدلالة على ذلك فكما يخرج تلك الامور يخرج التأكيدي فقيد الاطلاق لاخراجها غير ضرورى (قال وفائدته) ليس من وظيفة النحو (قال وقد يكون لجرد التثاء الخ) وقد يكون للتعميم نحو كان ذلك في يوم من الايام وقد يكون للترحم نحو انا زيد الفقير وقد يكون لكشف الماهية نحو الجسم الطويل المريض العميق والفرق بين الصفة الكاشفة والصفة المؤكدة بان الاولى موضحة مفسرة والثانية مقررة والفرق بين بين الايضاح والتقرير وقيل الفرق بينهما المؤكدة تؤكد بعض مفهوم الموصوف كامس الدابر ونفخة واحدة والكاشفة تكشف عن تمام الماهية ولم يذكرها الخاقانها بالمؤكدة وههنا بحث وهو ان كلا من الطويل

كالضارب وايضا لو حذف المضاف الموصوف به والمضاف اليه ضميرا
وعلم لم يجز قيامهما مقامه (قوله كقول الشاعر انما يعرف) ونحو
اللهم صل على محمد وذويه وما وقع في كلام بعض المتأخرين واصلى
على نبيه محمد وآله وذويه ٢ فذلك اقتباس من الدعاء المأثور (قوله
وكانه خص المضر) الى آخره يعنى ان المناسب للمقام النظر الى حال
اضافته الى المضر الخاص لكن عدل عنه الى نوعه واما العدول الى جنسه
فبعيد (قوله اى ذو) وكذا متصرفاته وقد جاء بعض متصرفاته مقطوعا
على سبيل الشذوذ نحو ولكنى اريد به الذوبنا (قوله والفاعل الاسمى
يجمع على فواعل) وكذا الفاعلة الوصفية دون الفاعل الوصفى (قوله
كالكاهل) وهو اسم بحسب الاصل قال قدس سره فى الحاشية الكاهل
ما بين الكتفين انتهى واما تابع فهو اسم بحسب العارض (قوله
مضى لوحظ مع سابقه) الذى هو متبوعه كان فى الرتبة الثانية منه
وان كان فى الرتبة الثالثة او الرابعة مثلا بالقياس الى غيره كالصفة الثالثة
والرابعة فقوله ثان لبيان الحال لا للتقييد ومنهم من قال ان المراد بالثاني
هو المتأخر مطلقا وفيه ارتكاب عموم مجاز وهو خلاف الاصل
وعلى القولين لا يصدق التعريف على المعطوف المقدم على المعطوف
عليه مثل عليك ورحمة الله السلام الا ان يراد السبق والتأخر
بحسب الرتبة (قوله بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب
سابقه) مع انها متغايران شخصا بحسب القصد فلا يرد النقض بقرأت
الكتاب جزأ جزأ لان اعرابهما واحد بحسب القصد وظهر فى موضعين
(قال من جهة) اى المقتضى للاعراب (قوله شخصية) فلا يرد المفعول الثانى
من باب علمت مثلا اذ جهة نصبهما متحدة نوعا لا شخصا (قوله ناش من
جهة واحدة شخصية) الى آخره وان كان لغيرها مدخل فى ذلك وهو كونه
نعتا للفاعل (قوله لان الحجيء المنسوب) الى آخره لاحد أن يناقش فيه
بانه يلزم ان يكون المقتضى لاعراب زيد فى جائى غلام زيد هو فاعلية غلام
زيد لان الحجيء المنسوب الى غلام فى قصد المتكلم منسوب اليه مع زيد

٢ فذلك اقتباس
من الدعاء المأثور
اشارة الى ان الاقتباس
من جهة الحديث
لا من جهة القرآن
وهو أن يضم الكلام
شرا كان او نظما
شيئا من القرآن
او الحديث كقول
ابن شمعون فى وعظ
يا قوم اصبروا على
المحرمات وصابروا
على المفترضات
ورابطوا بالمراقبات
واقفوا الله فى
الخلوات ترفع لكم
الدرجات (قريبى)

العين افعال كجبل على اجبال واماهن فلم يسمع فيه اهناء حتى يستبدل به على تحريك عينه ومؤنثه وهو هنة لايدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنا لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تاء التأنيث لا بد من فتحها وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كتمرات ولام الخامسة هاء وعينها واوبديل افواه وعينها ساكنة لانه لا دليل على الحركة والاصل السكون ولا تدل صيغة الجمع ههنا على حركة عينها لان فعلا ساكن العين ومعتلها يجمع على افعال كحوض واحواض وانما عوضت الميم عن العين لان لامة لما حذف نسيا عوضت الميم عن الواو لثلا يؤدي الى بقاء الاسم المتمكن على حرف عند جريان الاعراب عليه وتنوينه وقد جمع الشاعر بين البدل والمبدل منه قال هما فثقافي في من فويهما وتكلف بعضهم بان الميم بدل من الهاء وهي اللام قدمت على العين **(قوله بالحركات الثلاث)** التابعة للحركات الاعرابية وكانهم نظروا الى حالة

الاضافة بلاميم ٢ اعنى فوك وفاك وفيك (قال وجاءم الخ) لم يراع في الذكر درجات فصاحة اللغات والا فالحق ان يقول كدلو وعصاويد وخبء وفيه لغة سادسة ادنى الكل وهي ان يكون كوشاء (قال وذو) اعلم ان عينه واوولامة ياء اما الاول فلان مؤنثه ذات واصلاها ذوات كنوات بدليل ان مثناها ذواتا حذف عينها لكثرة الاستعمال واما الثاني فلان باب الطي اغلب من باب القوة والحمل على الاغلب اولى ووزنه فلس عند الفراء والمشهور أن وزنه فوس اذلو كان كفلس لقلب في المؤنث واوه ياء كطية ولايدل اذواء جمع ذو على انه مفتوح العين للامر **(قوله)** لانه وضع وصلة الى آخره قال الشيخ الرضى انهم اذا ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا لم يثأت لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجأوا بذو فاضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس من نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف بها الا انها من جنس ما يقع صفة

٢ اعنى فوك الخ تفسير
حالة الاضافة بلاميم
يريد أن فاءم مضموم
في حالة الرفع تبعا
للضمة الاعرابية
نحو فوك ومفتوح
في حالة النصب تبعا
للآلف الاعرابية
نحو فاك ومكسورة
في حالة الجر تبعا للياء
الاعرابية نحو فيك
(قريبى)

القلب عند الجمع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اوليهما ولا يترك الامر
المطر دال لازم للتبس يعرض في بعض المواضع (قوله بوجوب بقاء الضمة الخ)
لان الياء الساكنة اذا كانت قبلها ضمة قلب واوا قال الشيخ الرضى
قلب الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء واجب اذا لم يؤد الى اللبس اما اذا
ادى الى لبس وزن بوزن فانت مخير في ابقائها وقلبها كسرة نحولى
في جمع الوى اذ يشبه فعل بفعل (قال وفتحت الياء الى ياء المتكلم في الصور
الثالث) قد جاء الياء ساكنة مع الالف في قراءة نافع مجبى ومماى اما
لاجراء الوصل مجرى الوقف او لان الالف اكثر مدا من اخواته فهو يقوم
مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه ومع هذا فهو عند النحويين
ضعيف كذا ذكره الشيخ الرضى (قال فاحي وابى) لعله قدم الاخ على الاب
ليوافق قوله تعالى ﴿يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه﴾ واما تقديم الاخ
على الام في الآية فلرعاية اسلوب الترقى (قوله فالحال في اخ واب الخ)
او يقال في اضافة بعضها الى ياء المتكلم اخى وابى وعلى هذا يكون عطف
قوله واجاز المبرد وعطف قوله وتقول حمى عليه عطف فعلية على
فعلية واما على ظاهر توجيه الشرح فيكون عطف فعلية على اسمية
(قوله وهى الواو) بدليل اخوان وابوان (قوله وابى مالك) بصيغة
المخاطبة قال قدس سره في الحاشية اوله * قد را حلك ذا المجاز وقدارى *
وكتب على قوله قدارى قضاء وقال ٢ ذو المجاز اسم سوق بمنى ومعنى ارى اظن
انتهى وقوله ارى بصيغة المجهول (قوله مع انه محتمل) فلا يصح اثبات
مذهب بمجرد الاحتمال (قوله اى ابى جمع اب فاصله ايبى) كاخين جمع
اخ (قال وتقول اى امرأة) الى آخره قيل انما صرح بالقول تحرز عن نسبة الحم
والهن الى نفسه ولو قال ويقال لكان اولى للتحرز عن نسبتها الى المخاطب
مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الانثى اللهم
الا ان يحذف مضاف والشارح جعل صيغة تقول للغائبه فاندفع
الاعتراض بلا تكلف (قال قيل اخ واب وحم وهن وهم) اعلم ان لام
الاربعة الاول واو بدليل اخوان وابوان وحموان وهنوان والثلاثة الاول
مفتوح العين لجمعها على افعال كآباء وآخاء واحماء لان قياس جمع فعل صحيح

٢ ذو المجاز اسم ما
وقوله قدارى خبرها
(قريبى)

مفهوم هذا اذا اريد بالشيء نفس مفهومه مع قطع النظر عن تحققه في الذهن واما اذا اخذ من حيث انه متحقق في الذهن فهو فرد من افراد الشيء كمفهوم الانسان بالنسبة اليه وحينئذ يكون العين اعم منه (قوله يحمل احدهما على المدلول الخ) من باب حمل اجد اللفظين على المدلول والآخر على الدال نحو ذو وذات ومتصرفا تهما اذا اضيفت الى المقصود بالنسبة كقولك ذا صباح اي وقت صباح هذا الاسم وذات صباح اي مدة صباح هذا الاسم وليس منه ذا صبح لان الصبح ما يشرب في الصباح فعنى ذا صبح زمان هذا الشراب (قوله جاءني مدلول هذا اللفظ) لادال هذا المدلول ٢ لان نسبة المجيء الى الدال غير صحيح (قوله لان قصدهم بالاضافة) ولان اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيد الاسم مع زيادة مدح او ذم فاذا ذكر او لا يفنى غناء الاسم ولهذا لا يقدمون اللقب على الاسم بل يؤخرون عنه فيذكرونه على سبيل الاتباع بان يكون عطف بيان او على سبيل القطع مرفوعا او منصوبا (قوله غالبا) والمغلوب لاحكامه فان من عز بز اي من غلب سلب (قوله وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة) وذلك لان نظرهم في احوال او آخر الكلم (قال او الملحق به) معنى اللاحق بالصحيح كون اعرابه بالحركات كالصحيح (قوله لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة) فيما اذا كانت في صدر الكلام (قوله او حكما) فيما اذا لم تكن في الصدر فانها لاستقلالها في حكم الابتداء بها (قال فان كان آخره الفا) يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فان كان الخ (قوله لمشاكله الباء المتكلم) اعلم انهم لما رأوا ان الكسر يلزم قبل الباء للتناسب في الصحيح والملحق به ورأوا ان حرف المد من جنس الحركة جعلوا الالف قبل الباء كالفتحة قبلها فصبروها الى الباء ليكون كالكسر قبلها (قوله ولا تقلب الف التثنية) قيل كان الواجب على هذا ان لا يقلب واو الجمع ياء للالتباس واجيب عنه بان اصل الالف عدم القلب قبل الباء لحققتها وانما جوزه ذيل القلب لامر استحسان لا بوجوب القاب عند الجمع بخلاف قلب الواو في مسلمي فانه لا مبرر بوجوب

٢ لان نسبة المجيء الى الدال غير صحيح لان الدال في قولك جاءني زيد لفظ زيد فانه دال على مدلول اعنى الحيوان الناطق مع الشخص باعتبار ماصدق فالجاني هو المدلول الذاتي لا اللفظ الدال عليه (قريبي)

حقيقة لكن جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستكن وقس عليه اخواته وان اصل جرد قطيفة قطيفة جرد قدم جرد واضيف للتخفيف بمحذف التوين والتخصيص وقس عليه امثاله واجاب البصريون بالتأويل كما اشار اليه المصنف بقوله ومسجد الجامع الخ (قوله تناول بمسجد الوقت الجامع) وذلك الوقت هو يوم الجمعة كأن اليوم هذا جامع للناس في مسجده للصلاة كاضافة سيف الشجاع (قوله ونايهما الخ) وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قيل اضافة العام الى الخاص وكذا قياس سائر الامثلة فتكون تلك الاضافة ٢ كاضافة طور سيناء وصلاة التور وبقرة الكزبرة وجانب اليمين (قوله تناول بصلاة الساعة الاولى) وهي اول ساعة بعد زوال الشمس (قوله وبقرة الحبة الحمقاء) انما نسبوها الى الحق لانها تنبت في مجارى السيول ومواطىء الاقدام (قال ومثل جرد قطيفة) قال قدس سره في الحاشية جرد * خرد ريشه از كهني وفر سودكى * انتهى قطيفة چارچيد صراخ * (قال اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص) اراد المشابهة في شمول الاطلاق وعدمه كايث واسد فان ما يطلق عليه الاسد يطلق عليه الليث وبالعكس وكل ما لم يطلق عليه الاسد لم يطلق عليه الليث وبالعكس (قوله سواء كانا مترادفين) اجاز الفراء اضافة احد المترادفين الى الآخر للتخفيف متمسكا بالاستعمال وتبعه الشيخ الرضى (قال بخلاف منسل كل الدراهم وعين الشيء) وكذا حتى زيد اى ذاته وشخصه واسم السلام عليكما اى كلمة السلام ولفظه والمشهور أن اسما مقحم (قال فانه اى المضاف) لم يجعل الضمير واجما الى المضاف اليه لان قوله يختص ينبي عن حدوث الاختصاص وهو في المضاف دون المضاف اليه ولان الكلام مسوق لفائدة الاضافة (قوله سواء افادت الخ) يعنى ان الاختصاص ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف فيصح المثالان (قوله واما اذا كان للجنس ففيها خفا) اعلم ان الشيء بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة ولاشبهة في ان العين بمعنى الذات اعم منه وبمعنى مساو للموجود المطلق الشامل للموجود الذهني والخارجي عند جماعة وعلى هذا لم يكن العين اعم منه لشموله على كل

٢ كاضافة طور سيناء
فان الاضافة في هذه
الصور من قبيل
اضافة العام الى
الخاص لكون المضاف
فيها عاما والمضاف اليه
خاصا (قريعى)

الجر في الضاربك لكن المشهور من مذهبه انه لا يجوز فيه الا نصب
قياسا على المظهر ولذا لم يسند الشيخ الرضى الى سيديه الاماهو المشهور
من مذهبه واسند القول بالجواز الى الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الله
(قال حملا ٢ اى لمحموليه) او لحامليتهم له بناء على جعله مفعولا للفعل
المفهوم اى جوزه واحلا (قوله ولم يحملوا الضارب زيد الخ) بقى على
هذا التقرير دون التقرير السابق شئ وهو انه لم يحملوا الضارب زيد
على ضارب زيد كما حلوا الضاربك على ضاربك وانما قلنا دون
التقرير السابق اذ حاصله ان حذف التنوين في باب ضاربك ليس
للاضافة بل لاتصال الضمير لان التنوين واتصال الضمير مما يتنافيان
سواء كان الضمير منصوبا او مجرورا فاذا لم يكن في ذلك الباب النظر الى
الخفة لم يبالوا بانتفاء التخفيف في الضاربك لانه نظيره بخلاف باب
ضارب زيد فان التخفيف في باب منظور فيه * ان قلت يرد على هذا
التقرير نقض القاعدة المعلومة من السابق وهى ان الاضافة اللفظية
تفيد التخفيف * قلنا لعل المصنف لم يرض بهذا القول او قال بان التنوين
قدر باتصال الضمير فان اتصال الضمير انما ينافى التنوين لفظا ثم حذف
من التقدير بعد اعتبار الاضافة كافي حواج بيت الله * ان قلت فعلى هذا
ينبى انه لا يجوز الضاربك كما لا يجوز الضارب زيد للحمل على ضارب
زيد قلنا بين المثالين فرق وذلك لان الضاربك مشابه لضاربك
في ان حذف تنوينهما لفظا قبل الاضافة وليس الضارب زيد مشابها
لضارب زيد في ذلك (قوله وحصل التخفيف جدا) من جانب المضاف
ومن جانب المضاف اليه كما ترى (قوله ويرد على القاعدة الاولى الخ)
ذهب الكوفيسون الى جواز اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس
للتخفيف مع افادة التعريف او التخصيص متمسكين بمسجد الجامع
واخواته وجرى قطيفة وامثاله فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع
اضيف للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف من المضاف اليه لان
المسجد هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسنا وان كان هو الوجه

٢ اى لمحموليته اشارة
الى ان حملا مصدر
بمعنى المفعول وقوله
او لحامليتهم اشارة
الى انه مصدر بمعنى
الفاعل وكلا التوجيهين
ليوجد شرط المفعول
له فعلا لفاعل الفعل
المعلل وعلى تقدير
كون الفاعل الضاربك
ان يؤول بالمحمولية
لانه محمول لاحمال
وعلى تقدير كون
الفاعل القوم يؤول
بالحاملية لان القوم
حامل لاحمول
(قريبي)

بهذا الاعتبار لفظية (قال ولا تفيد الانحيفاقى اللفظ) اى الاخفة فى اللفظ صرح
بقوله فى اللفظ للاشارة الى وجه التسمية او للتصريح بالمقابلة او للاحتراز عن خفة
فى المعنى كما اشار اليه قدس سره (قوله واضيف القائم اليه) بعد جعله مشبها
بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها اذا لرافع من الصفات نعمت
المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فراعوا فى الاضافة اللفظية مثل
ماروعى فى الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية
فرع المعنوية (قوله والمراد ان المشار اليه بـم) الى آخره ٢ لا يخفى
ان المجموع المركب من الاشياء يجوز ان يكون مستلزما لامر ولم يكن لكل
واحد من تلك الاشياء مدخل فى ذلك الاستلزام لكن هذه العبارة
وامثالها انما تقال لبناء لاحق على سابق واستدلال باللاحق على السابق
ولا يخفى ان ذلك منتف بالقياس الى انتفاء التخصيص فيجب ان يجعل
قوله ومن ثم اشارة الى التخفيف وانتفاء التعريف او يرتكب مجاز
كما يقال فلان قتل تلك القبيلة مع انه ليس الا قتل بعضهم (قوله وعلى
هذا كان الانسب) الى آخره لان اصله مذكور صريحا بخلاف اصل
الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا (قال خلافا للفرع) اى يخالف
هذا القول خلافا للفرع (قوله واجاب المصنف) واجاب بعضهم بان
الاضافة ضائعة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام عدم
بقائها والرجوع الى النصب الذى هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله
(قوله ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة) ٣ لان اثبات المطلوب يتوقف
على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب (قوله اللهم
الا ان يقال) لا يخفى بعده لان المتبادر ضعف فى التركيب لافى الاستدلال
(قوله اذ لا نص فيه على الجر) فيه شئ لان رواية الجر مشهورة وهى
كافية فى الاستدلال (قوله يستوى فيه الجمع والواحد) اى هو مشترك
بينهما كالفلك (قوله وفيه وجهان آخران) الى آخره اما الرفع فقيح
خلو الصفة عن الضمير واما النصب فقيه تمحل حيث جعل الفاعل مشبها
بالمفعول فنصب (قوله يعنى سيديوه واتباعه) تبع فيه جماعة من الشارحين
حيث فسروا كلام المصنف هكذا بناء على ما نقل عن سيديوه من جواز

٢ لا يخفى ان المجموع
المركب الخ اعنى افادة
التخفيف وانتفاء
التعريف التخصيص
(قريبى)
٣ لان اثبات المطلوب
الخ وهو امتناع
تركب الضارب زيد
يتوقف على ابطال
دليل الخصم والخصم
هو الفراء ودليله قول
الاعشى * الواهب
المائة الهجان عبدها
ووجه التوقف بين
وقوله رابط لا يابطال
دليل الخصم يتوقف
على اثبات المطلوب
ووجه التوقف ايضا
ظاهر فتوقف الشئ
على ما يتوقف عليه
فلزم الدور الذى
يشمل عليه المصادرة
وهو باطل
(قريبى)

الى المعرفة لكان تحصيلها هو الحاصل فيها يعنى اصل التعريف (قوله
 وبين جعلها علما) فيه ان المعرفة في الامثلة المذكورة هي الاسم
 لا المركب والعلم هو المركب فلم يكن العلم معرفة (قوله بل فيها زوال
 تعريف الح) حاصله ان العلمية لما كانت وضعا ثانيا ازال مقتضى الوضع
 الاول بخلاف الاضافة فانها لم تكن وضعا ثانيا لم تزل مقتضى الوضع
 الاول فلو اضيفت المعرفة الى المعرفة لادت الى اجتماع التعريفين في الارادة
 (قوله من ترك اللام) فقط (قوله قال ذو الرمة ثلاث الانثى) الى
 آخره نقل قدس سره في الحاشية البيتين وهما * ايامنلى سلمى سلام عليكما *
 هل الازمن اللاتي مزين رواجع * وهل يرجع التسليم اويكشف العمى *
 ثلث الانثى والديار البلاقع * وقال في هل يرجع اى يرد جواب السلام
 وفي اويكشف العمى عن المستخير الذى هو فى عمى عن حال سلمى وفي ثلث
 الانثى جمع تفية وهى واحد من الاحجار الثلاثة التى ينصب القدر عليها
 والبلاقع جمع بلقع بمعنى الخالى (قال صفة مضافة الى معمولها)
 قال الشيخ الرضى ما حاصله ان الصفة المشبهة جائزة العمل ابا فيها هو
 فاعلها و اضافتها اليه لفظية وان اسمى الفاعل والمفعول يعملان
 فى المرفوع والظرف والمصدر سواء كانا بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال
 او الاستمرار و يضافان الى مرفوع هو سبب نحو زيد ضامر بطئه ومؤدب
 خدامه لا الى مرفوع لم يكن سببا نحو مررت برجل قائم فى داره عمرو
 ومضروب على بابك ويعملان فى غير ما ذكر من المفعول به وغيره
 اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار و اضافتهما الى المفعول به
 والمفعول فيه لفظية على الاولين وعلى الثالث يحتملها والمعنوية
 وقد يؤول بعض الاسماء باسم الفاعل والمفعول المستمر قصير الاضافة
 لفظية كما يؤول القيد بالمقيد والغبر بكسر الغين اوضمها وسكون الباء
 الموحدة بالغابر (قوله نحو مصارع البلد) ونحو الحمد لله فاطر السموات
 والارض * فانه بمعنى الماضى حقيقة ونحو مالك يوم الدين اذا جعل بمنزلة
 الماضى لتحقق وقوعه او اعتبر معنى اللام كما فى صاحب المال فلم يعتبر أن
 يوم الدين ظرف او مفعول به اتساعا كما اعتبر بعضهم وتكون الاضافة

٢ نحو فاطر السموات
 والارض مبدعها
 من الفطر بمعنى الشق
 كأنه شق العدم
 باخراجهما منه
 والاضافة محضة لا
 بمعنى الماضى كذا فى
 القاضى (قريبى)

ليس يجرى هذا الحكم في نحو حسبك وشرعك وكيفك ونهيك لان معنى حسبك زيد يكفيك زيد وكذا اخواته قال الشيخ الرضى بعض العرب يحمل واحداً منه وعبد بطنه نكرتين وليس العلة في تنكيرها ما قال بعضهم ان واحداً مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضمير لكان كتعرف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فالهاء عائد الى رجل وسيجيء ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة فان كان ذلك صاحب المقدم معرفة تعرف المضاف وكذا ان كان نكرة مختصة بشئ وكذا ينبغي ان يكون قولك صدر بلدته ورئيس قبيلته ونادرة دهره ونحو ذلك انتهى وبهذا التحقيق اندفع الدور الذى يتوهم في امثال هذه التراكيب (قوله لتوغلها في الابهام) لان مماثلة زيد في صفة لا تختص ذاتا وكذا مغايرته فانه يشمل كل ما في الوجود الاذاته (قوله الان يكون للمضاف اليه ضد واحد) هكذا قال ابن السرى وقدح ابن السراج في قوله تعالى ﴿ نعمل صالحا غير الذى كنا نعمل ﴾ فان عملهم كان فسادا وضده الصلاح فيجب ان يكون غير معرفة لا يصح توصيف صالحا بها واجاب عنه الشيخ الرضى بانه بدل لاصفة وان سلم انه صفة فمحمول على غالب حاله من عدم التعريف ويمكن ان يجاب ايضا بان تعريفه موقوف على القصد كما اشار اليه قدس سره بقوله اذا قصد (قوله نكر بان يجعل) كذا قال الشيخ الرضى اراد به مثلاً فان تنكير العلم قد يكون بارادة اشهر اوصافه او اراد ما هو الغالب في التنكير او اراد ان تنكير العلم اذا اضيف لا يكون الا كذلك قال الشيخ الرضى وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد الشجاعة فانه يجوز وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد (قوله لكان طالبا للادنى) وهو مستنكر في بادي النظر (قوله لكان تحصيل الحاصل) يعنى ان المقصود من الاضافة الى المعرفة حصول اصل التعريف وقد حصل للمعرفة فلو اضيف

٢ وهو اى طلب
الادنى مستنكر في
بادي النظر وان كان
جيذا في الحقيقة اذا
كان ذلك الادنى
شرعيا معنى
(قريبي)

الى الكلى مما لا يجدى نفعا في تصحيح اضافة كل الى الجزئى او الفرد
(قوله فان معنى ضرب اليوم الخ) يعنى ان هذه الاضافة بادنى ملابسة ويكفى
 فى الاضافة بمعنى اللام ادنى ملابسة نحو ٢ كوكب الخرقاء لسهيل اى كوكب له
 اختصاص بالمرأة الخرقاء بملابسة انها تشرع فى التهيء لاسباب الشتاء عند
 طلوعها لاقبله كما هو شان النساء المدبرة المهينة للامور فى احيائها **(قوله**
 واما الاضافة بمعنى من فمى كثيرة) وايضا لما كثرت لزوم ارتكاب مجاز كثير
 وذلك لان الاضافة بادنى ملابسة مجاز **(قوله** كما لا يخفى) الا يرى
 ان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا يستلزم معهودية الفعل وتعريفه
(قوله قلنا لا يضر ذلك الخ) قال الشيخ الرضى ان وضع هذه الاضافة
 ليفيد أن الواحد مما دل عليه المضاف خصوصية مع المضاف اليه ليست
 للباقي معه فاذا قلت غلام زيد ولزيد غلمان فلا بد أن تشير به الى غلام
 من بين غلمانه له مزيد خصوصية لزيد اما بكونه اعظم غلمانه واشتهر
 بكونه غلاما له او بكونه معهودا بينك وبين مخاطبك وبالجملة بحيث يرجع
 عند اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان هذا اصل وضعها ثم قد يقال
 غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام فى اصل
 الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين هذا حاصل كلامه
 ولا يخفى انه مخالف لما هو المذكور مما ذكر فى كتب البلاغة وهو أن
 اللام مشترك بين معهودية الفرد ومعلومية الجنس او موضوع للمعلومية سواء
 كانت معلومية الفرد او معلومية الجنس وان المعرف بلام الجنس يكون تارة
 لارادة نفي الجنس وهو الاصل وتارة لارادة تمام افراده او لبعض غير معين
 وذلك بحسب القرائن ثم قال بعض المحققين ان الاضافة كاللام بلافق واما
 كلام الشارح قدس سره فيجوز أن يصرف الى هذه بادنى عناية **(قوله**
 وليس يجرى هذا الحكم فى نحو غير ومثل) انما قال فى نحو يشمل ما هو
 بمعناها كشبهك وشبيهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك وانما
 لم يستثن لعدم الاعتداد بها لقلتها ويجوز أن يقال انه اختار قول
 ابى سعيد فانه ذهب الى ان اضافتها لفظية لانها بمعنى اسم الفاعل
 فان المثل بمعنى المماثل والغير بمعنى المغاير واطافة اسم الفاعل
 اذا لم يكن للماضى لفظية سواء كان للحال او الاستقبال او غير ذلك وايضا

لسهيل قال الشاعر
 اذا كوكب الخرقاء
 لاقى سحرة سهيل
 اذا عت غزلها لا
 فى القرائب هذا البيت
 من البحر الطويل
 عروضه وضربه
 مقبوضان وسائر
 الاجزاء سالم وذكر
 الفاضل الرومى
 وكانت هذه الخرقاء
 تضع وقتها لحلول
 الصيف فاذا طلع
 سهيل وهو كوكب
 بقرب القطب الجنوبي
 التى تطلع عند انتهى
 السحرة بالضم
 السحرة وسهيل
 مرفوع على انه بدل
 من كوكب او عطف
 بيان له والقرائن جمع
 قربة وهى عند ابتداء
 البرد تنبت للحيء
 الشتاء وفرت قطنها
 الذى يصير غزلا فيما
 يؤول اليه فى قرابها
 استعدادا له يعنى
 اقرار بها ومشاركها

فيه تنوين او نون لحذف كما في كم رجل وحواج بيت الله والضارب
الرجل لا يقال فعلى هذا يلزم جواز الغلام زيد بصحة ذلك التقدير
لانا نقول لا يلزم من تحقق شرط الشيء تحقق ذلك الشيء لجواز
ان يكون مشروطا بشرط آخر وهو ههنا تجريد الاضافة المعنوية
عن التعريف (قوله حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر) اذ لا
معنى لاعتبار حرف في حسن الوجه لانه هو هو ولا في ضارب زيد
لانه متعد بنفسه في عامل هذا المضاف اليه اشكال اذ ليس هنا
حرف جر حتى يعمل فيه ولما لم يكن حرف الجر لم يعمل المضاف ولا
الاضافة عمل حرف الجر لانهما اذا عملا كان ذلك بناية حرف الجر
قال الشيخ الرضى يجوز أن يقال عمل المضاف الجر لمشابهة المضاف الحقيقي
بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة (قوله لانها تفيد معنى)
اراد به ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص واراد بالمعنى المذكور
في المدعى ما يقابل اللفظ (قوله علامتها) انما قدرها اذ لا يصح حمل
قوله ان يكون الى آخره على الاضافة المعنوية لان حقيقة ما نسبة شيء
الى شيء بواسطة حرف الجر تقديرا مع ابرائها معنى ومن البين امتناع
الحمل وانما يقل قلامة المعنوية ان يكون الخ لان الكلام مسوق للاضافة
المعنوية لا لعلامتها (قوله كاسم الفاعل الخ) والمنسوب (قوله واما
مساو) كأن المراد بالمساواة المساواة الشاملة للمراعاة والمساواة (قوله
او اعم مطلقا كاحد اليوم) فان الاحد هو يوم الاحد (قوله ولا يصح
اظهار اللام فيه) اذ لم يستعمل يوم الاحد وكذا الحال في الباقيتين وفي
مسجد الجامع وطور سيناء والاسباع اللازمة للاضافة مثل عند وذو ولدى
ولما لم يستعمل مقطوعة فاذا قطعت اوجب تنافرا لانه غير مأنوس (قوله
ولا يحتاج فيه الى التكلفات) قيل في تصحيح اضافة كل الى رجل ان كلا
لاحاطة جزئيات كل اضيف هو اليه واطافة الجزئى الى الكل بمعنى اللام
لكن يتمتع اظهار اللام الابد التاويل بالجزئيات او الافراد مثلا والالزام فك
كل عن الاضافة وذال لا يجوز وفيه بحث لان كلا للاحاطة والجزئى والفرد
ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر في الميزان وتصحيح اضافة الجزئى

٢ او محلا لان المصنف ذا كر اقسام المعرب (قوله بل بحيث كونه مضافا اليه) كما صرفى بيان اقسام الاعراب وانما لم يقل بدل قوله على علم المضاف اليه على علم الاضافة لانه قصد أن يأخذ لاحق كلامه اعنى قوله والمضاف اليه كل اسم الى آخره حجر سابقه مع ان المراد متين (قوله لكن المشتمل على علامته اعم منه) لجواز أن يتحقق علامة الشيء بدون ذلك الشيء (قال والمضاف اليه) اتى الظاهر موضع الضمير للتبصيص على المراد ولا احتمال انه اراد بالمضاف اليه هنا غير المضاف اليه المذكور اولا بان يكون اعم من المضاف اليه حقيقة وما يشبهه نحو كفى بالله بخلاف المضاف اليه المذكور هنا فانه يختص بالمضاف اليه حقيقة (قوله اى ملفوظا كان) اشار به الى ان قوله لفظا خبر لكان المقدر وجاز تقدير كان قياسا فيما كثر وقوعه ولا خفا في كثرة وقوع اللفظ والتقدير في تراكيهم وراز أن يكون حالا من حرف جر لاختصاصه بالاضافة والعامل مافى الواسطة من معنى التوسط والتوسل وفيه ان المصدر لا يقع حالا الاسما وراز المبرد قياسا اذا كان المصدر من اقسام مدلول العامل نحو اتانا سرعة وبطو والقول بان اللفظى والتقديرى من اقسام التوسط لا يخلو عن تمحل (قوله وهو الجر) بيان للواقع لا ان الاثر ملحوظ بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل من ان تعريف المجرورات يصير دوريا لان الخفا في المجرور باعتبار الجر فلو اخذ في تعريفه ما يتوقف على الجر لزم الدور (قوله ائى منسلخا عنه) ٣ يعنى ان التجريد بمعنى الانسلخ فلا حاجة الى القول بالقلب وان المعنى على تجريد الاسم عن التنوين (قال تنوينه او مقام مقامه) اعترض عليه بان الحسن الوجه لم يجرّد تنوينه ولا مقام مقامه للاضافة واجيب عنه بان اصله الحسن وجهه على ان وجهه فاعل للحسن وفاعل الشيء بمنزلة جزئه والضمير الذى اضيف اليه الفاعل قائم مقام تنوينه خفف القائم مقام التنوين من فاعل الشيء بمنزلة حذفه من ذلك الشيء فلم يرد بقوله من نونى التنوين والجمع الحصر واما الضارب الرجل فمحمول على الحسن الوجه قال الشيخ الرضى ما صح فيه التنوين والنون يقدر فيه انه لو كان

٣ لم يقل او محلا الخ لان الاعراب المحلى لا يكون الا فى المبنى (قرئى)

٣ يعنى اريد بالتجريد الانسلخ الذى هو لازم معناه لان التجريد لا يسند الى الطارى اعنى التنوين بخلاف الانسلخ فانه يسند اليه مثلا يقال انسلخ ثوب فلان ولا يقال جرد ثوب فلان بل يقال جرد فلان عن ثوب ولهذا جرد المجرد فى مجردا تنوينه عن معنى التجريد وازيد به معنى الانسلخ (قرئى)

كما لا يحذف الخبر الامع وجود الاسم والعلة واحدة (قال خبر ما ولا)
وقد يلحق لالتاء كما في ربت وثمرت لتأنيث الكلمة او المبالغة ولا يدخل
حينئذ الاعلى حين مضافا الى نكرة وهو الفالب او على ايان وهنا
مستعارا للزمان نحو ولات حين مناص والفالب في حين النصب
بان يكون الاسم محذوفا والتقدير لات الحين حين مناص وقد يرفع
بان يكون الخبر محذوفا والتقدير لات حين مناص موجودا ولا يستعمل
الا محذوفا احد جزئي الجملة (قوله المشبهتين في النفي) الى آخره قال
الشيخ الرضى ان ما وليس لنفي الحال عند النحاة والحق انهما لمطلق
النفي (قوله اى خبرية) يعنى ان الضمير راجع الى الخبرية المستفادة
من خبر ما ولا قال الشيخ الرضى لا ينقل عن احد رفع اسم لا ونصب
خبرها (قوله واما بنو تميم فحيث لا يذهبون) الى آخره وذلك لان قياس
العوامل ان تختص بالقييل الذى تعمل فيه من الاسم والفعل لتكون
متمكنة بثبوتها في مركزها ٢ وما مشتركة بين الاسم والفعل (قوله نافية
مؤكدة) والا فالتنفي على النفي يفيد الاثبات وفيه ان هذا يخالف ما قالوا
من انه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقى المعنى الا فصولا بينهما (قال
او انتقض النفي بالا) نقل عن يونس انه يحيز الاعمال مع الانتقاض بالا وانشد
٣ في ذلك * وما الدهر الا منجنونا باهله * وما طالب الحاجات الا معذبا *
واجيب عنه بان المضاف محذوف من الاول اى دوران منجنون وهو
مصدر فعل محذوف وان معذبا مصدر كقوله تعالى ﴿ ومن قسائم
كل ممزق ﴾ فهما مثل قولك ما زيد الاسيرا (قال او تقدم الخبر) او تقدم
ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا بخلاف
ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى ﴿ فاما منكم من احدهن حاجزين ﴾ (قوله
اى على خبرها) منصوبا كان او مجرورا بالباء الزائدة (قوله فحكم
المعطوف الرفع) حملا على المحل قال الشيخ عبد القاهر هو خبر مبتدأ
محذوف اى بل هو مسافر ولكن هو قاعد وقيل عطف على سبيل
التوهم اذ كثيرا ما يقع خبر ما مرفوعا عند انزالها عن العمل (قوله
يعنى الجر) بيان للواقع فلا يتوهم الدور (قوله لفظا او تقديرا) لم يقل

٢ وما مشترك بين
الاسم والفعل اى
غير مختصة بالاسم
او بالفعل

(قريبي)

٣ في ذلك اى في
تجويز اعمال مامع
الانتقاض بالاشعرا
وهو * وما الدهر الا
منجنونا باهله * وما
طالب الحاجات الا
معذبا * وهذا البيت
من البحر الطويل
ومن الضرب الثانى
ومقبوض العروض
والضرب المنجنون
بفتح الميم والجيم
الدولاب التى يستقى
عليها والاستشهاد
على ان ما عمل فيه مع
الانتقاض بالاجب
نصب منجنونا ومعذ
(قريبي)

على الموضوع في صورة التثنية اذ التثنية يعينها عن الخبر فيصير اسما مفعولا
فغنى لا غلام اثنى الغلام وقال الاندلسي ما نقله الشارح قدس سره
(قوله واما قوله الارجلا) يعني كان القياس الارجل بالبناء آخره يدل
على محصلة تثبت المحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن تثبت اى تثبت
تفعل كذا (قوله لمكان الاتحاد) اى لثبوت الاتحاد ذاتا والاتصال
لفظا وتوجه التثنية اليه حقيقة لانك اذا قلت لارجل ظريف اى كيسا
فكأنك قلت لاظريف (قال ومعرب رفعا ونصبا) مصدران نوعيان
٦ والقول بانه منصوب بترع الخافض ضعيف لانه سماعي الا في ان وان
(قوله ويجعل مرفوعا) قد مر أن القياس مضى الخبر (قوله لكن
ينبنى ان يكون حكمها حكم توابع المنادى) ولا يخفى ان ذلك ٣ يقتضى
وجوب البناء في البدل اذا كان مفردا نكرة والمفهوم من كلام الشيخ
الرضي جواز البناء والتأكيد اللفظي يجب بناؤه واما المعنوي فلا يكون
في المنكر وعطف البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ رضي (قوله
واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة) وذلك الاسم المتني والجمع
المذكر السالم والاسماء الستة الاذو فانه لا يقطع هذا عند المصنف واما عند
الشيخ رضي فالاولان والاب والاخ (قوله واجراء احكام المضاف عليه)
انما زاد ذلك لثلاثتهم انه منصوب بالمشابهة بالمضاف اذ لو كان
كذلك لنون لا اباله كما ينون لاحسنا وجهه ولم يحذف النون في لاغلامى
(قوله اى لمشاركة اسم لاجين يضاف) يعني ان صورة هذا التركيب
صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبار الاضافة بوجود اللام مشارك
للمضاف المقدر فيه اللام هذا هو المعنى الاول واما المعنى الثانى فلا يعتبر
فيه انه في صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار مشارك له (قوله
وهو الاختصاص) جمل الاختصاص اصل معنى الاضافة لان غيره
من التعريف او المعاني الاخر قد يلحق به (قوله لفساد المعنى) قال
المصنف ولانه لو كان مضافا لزم الرفع والتكرير وفيه ان الصورة غيرت
لثلاثهم ذلك قالوا الحامل على هذا التغير قصد النصب من غير تكرير
لاتخفيفا وذا لا ييسر مع المعرفة (قوله ولا يحذف الامع وجود الخبر)

٩ والقول بانه
القائل به الفاضل
الهندي فانه جوز
النصب بترع
الخافض ايضا
(قريبى)
٣ يقتضى وجوب
البناء اى لان تابع
المنادى المبني اذا كان
بدلا يكون حكمه
حكم المنادى المستقل
فيجب بناؤه كما علم
في باب المنادى فاذا
كان حكمه ساثر توابع
اسم لاحكم توابع
المنادى المبني يجب
بناء تابع اسم لا المبني
اذا كان بدلا لكونه
في حكم المستقل
(قريبى)

لا في الموضوعين لنفي الجنس ملغاة عن العمل وثانيها ان يكون في الموضوعين
 بمعنى ليس وثالثها ان تكون الاولى بمعنى ليس والثانية زائدة ورابعها
 ان تكون الاولى للتبرئة والثانية زائدة واذا فتحت الاول ورفعت الثاني
 يحتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع اسم للتبرئة ولا زائدة وان
 يكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسمه وان يكون للتبرئة ملغاة وان رفعت
 الاول وفتحت الثاني يحتمل ان يكون الاول بمعنى ليس وان يكون للتبرئة
(قوله وخبرها محذوف) واحدا مرفوع بلا الاولى والثانية وانما جاز
 ذلك مع انها ماملان لانهما بحكم المماثلة في حكم واحد كافي ان زيدا
 وعمر قائمان **(قوله اي لاحول ولا قوة موجود)** ٢ الاظهر موجودان
(قوله ويجوز ان يقدر لهما) خبر واحد وعند سيويو فان لاماملة
 عند غيره في المتبوع والتابع واما عند سيويو فلا يجوز تقدير خبر واحد
 لان لا عنده مع اسمه المبنى مبتدأ والمعطوف منصوب بلا فيرفع الخبر
 بعاملين مختلفين فيجب ان يقدر لكل منهما خبر **(قوله فلان لازائدة)**
 قال الشيخ الرضي يجوز أن يجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن
 تلغى عن العمل لجواز الغائها اذا كان اسمها نكرة غير مفصلة
 بشرط التكرير سواء الغيت الاولى او الثانية او كلتاها **(قوله والثاني**
معطوف) على محل الاول والقياس في ذلك مضى الخبر كما في ان
(قوله وضعف) المضعف الشيخ الرضي **(قوله لالكونها بمعنى**
ليس) اذ لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يره والا كون اسم بعدها
 مرفوعا والخبر محذوفا نحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل
 ليس والحق انها للتبرئة لكنها ماغاة للضرورة **(قال واذا دخلت الهمزة)**
 دون الجار فانه اذا دخل يجز نحو كنت بلا مال وغضبت من لاشئ
 وربما يفتح نظرا الى لفظة لا كما بيني مع الازائدة نظرا الى لفظها **(قوله**
اما الاستفهام) ظاهر عبارة المصنف الحصر في الثلاثة لكن لا يخصص
 فيها لجواز أن يكون بمعنى التقرير والانكار والتوخي فالاولى ان تصرف
 العبارة عن الظاهر ويقال انه خص الثلاثة بالذكر لمكان الخلاف فيها
 قال السيرافي لا يكون لجرد الاستفهام وقال سيويو لا يجوز حل التسامع

٢ الاظهر موجودان
 وانما قال الاظهر
 لان افراد موجود
 يصح ايضا بتأويل
 كل واحد
 (قري)

عن اسم الفاعل فلا تقول بك مرة على ان بك خبر عن مرة (قوله اى المسند اليه بعد دخولها) يعنى ان ضمير كان راجع اليه لا الى المصوب كما يتوهم ولا الى اسم لا المفعول ضمنا كما قيل لان ذلك اظهر (قوله والكسر فى جمع المؤنث السالم) ٣ خلافا للمازنى فانه يبنيه على الفتح (قوله بلا تنوين) لانه وان لم يكن للتمكن لكنه مشابه له ففتح من الدخول على المبنى ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لاسماع ٤ نظر الى ان التنوين للمقابلة (قوله والياء) منهم من قال ان هذه الياء اعراب لان المستثنى والجمع فى حكم المعطوف والمعطوف عليه اللذين جعل لاسما واحدا وقد مر فى باب النداء انه مضارع للمضاف (قوله لانه جواب) ولانه نص فى الاستفراق والتى بدون من الاستفراقية لا يفيد التنصيص الا يرى ان ما جاءنى رجل لا يفيد الاستفراق ولذا جازيل رجلان اورجلان بخلاف ما جاءنى من رجل (قوله لان الاضافة) اى الاضافة الى الاسم الصريح ترجح جانب الاسمية فان المضاف الى الاسم الصريح لا يكون مبنيا لانادرا نحو خمسة عشر وكحوى (قال والتكرير) وكذا وجب التكرير فى النكرة المتصلة بلا اذا الفيت عملها لان القرينة على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بنائه وقد انتفيا فلا بد من التكرير للتنبيه عليها (قوله لكن مطلقا لا بعينه) يعنى اراد تكرير النوع لا تكرير الشخص (قوله ليكون مطابقا) انما قدر السؤال مكررا اذ لو لم يكن مكررا الكفى نعم اولا (قوله لاشتهاره) ولقوله عليه الصلاة والسلام ﴿انضاكم على﴾ (قوله ويقوى هذا التأويل) اعلم ان نزع اللام واجب على التأويلين سواء كانت اللام فى الاسم نفسه او فيها اضيف اليه الا فى عبد الله وفى عبد الرحمن وان الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرها اما النزع فى الصورة الاولى فلرعاية اللفظ واصلاحه واما فى الثانية فالامر واضح ولما كان النزع على التأويل الثانى واضحا كما يدل عليه قوله لان الظاهر ان تنوينه للتشكيك جعله مقويا للتأويل الثانى (قال وفى مثل لا حول ولا قوة) اى لا حول عن المعصية ولا قوة فى الطاعة (قوله فانهما بحسب التوجيه يزيد عليهما) لانك اذا فحتهما يحتمل ان يكون لافى الموضعين لئى الجنس وان يكون فى الاول لئى الجنس وفى الثانى زائدة واذا رفعتهم يحتمل اربعة اوجه احدها ان يكون

٣ خلافا للمازنى فانه يبنيه فان المازنى يعنى جمع المؤنث السالم على الفتح لاعلى الكسر (قريعى)
٤ نظرا الى ان التنوين للمقابلة كنون التنوين والجمع (قريعى)

فان حذف شرطها جوازا لم يغير عن صورتها وكذا ان حذف وجوبها مع مفسر كافي ان زيدا كان منطلقا وان حذف شرطها بلا مفسر وجب تغيير صورتها من الكسر الى الفتح ولا بد اذن من ما يكون كافة لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان يحذف فيها كان مع اسمها وخبرها او يحذف وحدها فان كان الاول وجب في جزائها الفاء نحو اما زيد فنطلق اي ان يكن شيء موجودا فزيد منطلق فلا بد اذن من اقامة جزءها مقام الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها وانباتها (قال المنصوب بلا اني لنفي الجنس) من غير تبعية فلا يرد نحو لا غلام رجل غلاما حسنا من انه منصوب بلا (قوله اي لنفي صفة لجنس) اي لنفي ما جرى عليه (قوله لما عرفت) من معنى البعدية او الدخول لا يخفى انه لا حاجة في اخراجه عن تعريف المنصوب بلا الى هذا لانه يخرج بقوله يليها نعم انما الحاجة اليه في تعريف اسم لاوله قال ذلك ليصح قوله وهذا القدر كاف في حد اسمها وقيل في اخراجه المراد الذي اسند اليه خبرها وعليه ما ذكرناه مع حذف مفعول ما لم يسم فاعله واستدراك بعد دخولها (قوله وهذا القدر كاف الخ) فيه ان المرفوع بعدها معرفة كان او نكرة لا يسمى اسمها فالتعريف غير مانع اللهم الا ان يعني بالدخول عليه العمل فيه (قال او مشبه به) ان قيل ما تقول في قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم اي لا تقيح عليكم بفعلكم ولا عاصم اليوم من امر الله فان حرف الجر صلتان للمصدر واسم الفاعل ٢ وما لا يتجان بدون صلتها فيكونان مشبهتين بالمضاف مع انهما على الفتح والحال ان المضاف والمضارع له لم يكونا مبنيين لان الاضافة ترجع جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحق في الاصل اعني الاصراب

٢ وما الخ اي المصدر واسم الفاعل لا يتجان بدون صلتها فيكونان مشبهتين بالمضاف مع انهما مبنيان على الفتح والحال ان المضاف والمضارع له لم يكونا مبنيين لان الاضافة ترجع جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحق في الاصل اعني الاصراب

(قريب)

الدعوى لافى كون تلك دعوى (قوله وهو كان) بنى ان اطلاقه ليس
 بجيد (قال فى مثل الناس) قال الشيخ الرضى يحذف كان مع اسمها بعدلوا
 وان كان اسمها ضمير ما علم من غائب او حاضر نحو ٢ اطلبوا العلم ولو بالصين اى
 ولو كان العلم بالصين وبعدلن واخواتها نحو رأيتك لدن قائما اى لدن كنت
 قائما (قوله وهى ان يجىء بعد اسم) وجاز تقدير معه اوفى عمله ونحو ذلك
 مع كان المحذوفة واذا لم تجز تعين النصب نحو اسير كاتسيران را كبا فرا كب
 وان را جلا فرا جل اى ان كنت را كبا فان را كب وان كنت را جلا فان را جل
 (قال اربعة اوجه) قال الشيخ الرضى ربما جربا بعد ان وان لا مع ما بعد فانهما
 ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ما عدى بحرف جر نحو المرء مقول
 بما قتل به ان سيف فسياف اى ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس
 مررت برجل صالح ان صالح بطال اى ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطال
 (قوله ونصبهما) يجوز فى الثانى تقدير فعل لائق نحو يجوزى خيرا (قوله
 ورفعهما) قال الشيخ الرضى فى رفع الاول ضعف مضوى ولغضى اما الاول فلان
 مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا لان كان فى عمله او معه خيرا واما الثانى فلان حذف
 كان مع خبره الذى هو فى صورة الفضلة حذف شئ كثير ولا سيما اذا كان الخبر جاررا
 ومجرورا بخلاف حذفه مع اسم الذى هو كجزءه لا سيما اذا كان ضمير امتصلا
 فان قلت لم لا يقدر للرفع كان التامة قلت يضعف تقديرها لقلّة استعمالها
 ولا يحذف للتخفيف الا كثير الاستعمال ويكون الشهرة دالة على المحذوف
 (قوله فكان جزاؤه خيرا) انما يصح دخول الفاء على الماضى لانه مقدر
 والفعل المقدر لا بدله من الفاء (قوله فاصل اما انت لان كنت) قال الكوفيون
 ان ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة فى الشرطية وما عوض عن الفعل المحذوف قال
 الشيخ الرضى لا ارى قولهم ٣ بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما
 المعنى فلاستقامة التعاقب واما اللفظ فلم يجىء الفاء فى قوله * باخراشة اما انت
 ذانقر * فان قولى لم يأكلهم الضبع * ولا يجوز أن يكون اصله لان كنت
 ذانقر متعلقا بقوله لم يأكلهم اذ يمتنع تقدم ما بعد الفاء عليها لامع اما
 الشرطية فلا بد من تقدير فعل ما هنا عند البصريين من نحو قوله يفتخر
 ويتكبر ثم قال والاولى ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة

٢ اطلبوا العلم الخ
 تحذف كان مع اسمه
 الذى هو ضمير مستتر
 والصين اسم بلدة فى
 ولاية جين وما جين
 (قريبي)

٣ قول الكوفيين
 بعيدا من الصواب
 لمساعدة مصدر
 مضاف الى الفاعل
 وذكر المفعول
 متروك اى مساعدة
 (قريبي)

إذا قلت جاءني القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك ثم جرد عن معنى
 البدل المطلق في الاستثناء فسوى في الاصل بمعنى مكان مستو ثم صار
 بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء وظهر من هذا التحقيق
 انه ظهر بحسب الاصل غير ظرف بحسب المعنى المراد فالبصريون نظروا
 الى معناه الاصلى اذ المجهود في اعراب صفات الظروف بعد حذف
 موصوفاتها ذلك ومقتضاء النصب والكوفيون نظروا الى المعنى المراد
 فجعلوه في حكم الغير (قوله والمراد ببعديّة المسند الخ) اراد باسمها وخبرها
 ما يصير اسمها وخبرها ٢ والظاهر في العبارة ان يقال المراد ببعديّة المسند
 لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها (قوله فلا سند الواقع
 بين اجزاء الخبر) لا يقال وكذا الاسناد الواقع بين الخبر والاسم بناء
 على انها تدخل الجملة الاسمية لانا نقول ذلك الاسناد قد غير بدخولها
 (قال كاسر خبر المبتدأ في اقسامه) قال الشيخ الرضی ما حاصله ان خبره
 قد يختص ببعض الاحكام منها ان خبر كان لا يكون ماضيا عند ابن درستويه
 واما عند الجمهور فيصح ان يكون ماضيا الامع قد ظاهرة او مقدره
 وكذا قالوا في اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنعوا
 يصح زيد يقول واخواته والاولى ما ذهب اليه ابن مالك من تجويز
 وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا يقدرها في قوله تعالى ﴿ وان كان قبضه
 قد من دبر ﴾ ومنع ابن مالك وهو الحق من مضى خبر صار وليس مادام
 وكل ما كان ماضيا من مازال ولا زال ومرادفاتهما اما صار فلكونها
 ظاهرة في الانتقال في الزمان الماضي الى حالة مستمرة وان جاز مع القرينة
 ان لا يستمر الحال المنتقل اليها واما مازال واخواتها فلانها موضوعة
 للاستمرار وما يصلح للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع فانه يضارع
 اسم الفاعل واما مادام فلان ما المفيدة للمدة تغلب الماضي الى معنى
 الاستقبال غالبا واما ليس فهي للنفى مطلقا كما هو مذهب سيديويه
 والمستعمل للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع (قوله وكذلك اذا
 انتفى الاعراب) اما ما وقع في بعض التفاسير في قوله تعالى ﴿ فا زالت
 تلك دعوائهم ﴾ ان تلك خبر فلعل ذلك مبنى على ان الخفاء في تعيين

٢ والظاهر في
 العبارة ان يقال الخ
 يعني الاولى ان يترك
 على اسمها وخبرها
 ويقال المراد ببعديّة
 المسند لدخولها ان
 يكون اسناده واقعا
 بعد دخولها لئلا يلزم
 تعريف الشيء بنفسه
 وهو دور وانما
 قال الاظهر دون
 الصواب لجواز ان
 يكون (قريبي)

الوصف لكن قال الشيخ الرضى ان استعمال الغير بالاعتبار الثانى مجاز
 (قوله وذلك لاشتراك كل منهما الخ) يعنى انه استعير غير بمعنى
 الاشتراك كل منهما فى معنى المغايرة فان غير يدل على مغايرة مجرورها
 لموصوفها ذاتا اووصفا والاتدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها فى الحكم
 فجاز استعمال كل منهما فى معنى الآخر بعلاقة المشابهة (قوله مذكورا)
 انما اشترط ذلك ليكون اظهر فى كونها صفة (قوله نحو ما جاءنى
 رجان الانزيد) قال الشيخ الرضى لايجوز ههنا الاستثناء المتصل
 لان المحكوم عليه اثنان من هذا الجنس وليس زيد اثنين منه (قوله
 وانما قلنا الخ) هذه الزيادة لدفع شبهة وهى ان مناط حمل الاعلى
 الصفة تعذر الاستثناء وما ذكره من الضابطة ٢ لا يوجب التعذر وانتفاءه
 لا يوجب عدم التعذر ~~لان~~ الضابط مطردا ولا منعكسا فوجب
 ان يقال لجمع غير معلوم تناوله المستثنى وعنده وقد يتكلف بان المراد
 بغير المحصور غير المعلوم لئلا يلزم بينهما تخالف لتلازم بينهما غالبا
 (قوله فالا فى الآية صفة) قال سيبويه لايجوز ههنا الا الوصف
 يعنى لم يجز البديل لانه لا يكون الا فى غير الموجب قال المصنف ولا يعتبر
 النفي المستفاد من لو لان النفي المعنوى ليس كاللفظى الا فى قلما و اقل و ابى
 ومتصرفاته و صرح بذلك الشيخ الرضى وايضا البديل لايجوز الا حيث
 يجوز الاستثناء (قوله يجب ان لا يتعدد الآلهة) اى يجب ان لا يكون
 اله الا الله لان التعدد يستلزم المغايرة والمغايرة مستلزمة للفساد وانتفاء
 اللازم مستلزم لانتفاء الملزومات كلها ٣ كما ان اثبات الملزوم مستلزم
 اثبات لوازمه كلها (قوله اى بناء على ظرفيهما) قال الشيخ الرضى
 ما حاصله ان سوى فى الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال الله تعالى
 ﴿ مكانا سوى ﴾ اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه
 مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط ثم استعمال
 استعمال لفظ مكان فى افادة معنى البديل تقول انت لى مكان عمر و اى بدله
 لان البديل كائن مكان المبدل منه ثم استعمال بمعنى البديل فى الاستثناء لانك

٤ لا يوجب التعذر
 الخ اى عدم ايجاب
 تعذر الاستثناء
 لا يوجب عدم التعذر
 بل يجوز التعذر
 وعدم التعذر فى غير
 المحصور (قريشى)
 ٣ كما ان اثبات
 الملزوم الخ كطلوع
 الشمس مثلا فى قولنا
 ان كانت الشمس
 طالعة فهذا موجب
 ومستلزم لاثبات
 لوازمه كلها كوجود
 النهار وساير لوازمه
 من النظر اليه والتمييز
 بالاشياء بسبب ضياء
 الشمس (قريشى)

نحو ليست وليست ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضي فحكمها حكم ما كان وان لم يبق فيه معنى الكون وهو قدينتي نفيه ويبقى عمله نحو ما كان زيد الا قائما بقاء معنى الكون بعد الا (قوله مع كسر السين اوضحها) قال الشيخ الرضى كسر السين مع القصر وفتحها مع المد مشهورتان (قوله لكونها حرف جر) واليه ذهب سيدييه والدليل على حرفيتها قولهم حاشاي من دون نون الوقاية وامتناع وقوعها صلة لما المصدرية مطردا ودخول ما عليها ونصب الاسم بعدها شاذ عنده (قوله واجاز بعضهم النصب) الى آخره بدليل حاشيت زيد او احاشيه قيل ٢ يحتمل ان يكون بمعنى قلت حاشا نحو لايت اى قلت لاالاوليت اى قلت لولا وعند المبرد أنه تارة حرف وتارة فعل واذا وليته اللام تعين فعليته قال الشيخ الرضى الاولى انه مع اللام اسم لمحيشه منونا نحو حاشالله فى بعض القراءات وانه مصدر بمعنى تنزيهه الله فيجوز على هذا ان يرتكب كون حاشا فى جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيهه واما حذف التنوين فى حاشالك لاستكراههم التنوين فى ماغلب عليه تجريده منها لاجل الاضافة كما قال بعضهم فى سبحان من علقمة ان ترك تنوينه ٣ لايدل على علميته لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف لماغلب استعماله مضافا (قوله ومعناها تنزيه المستثنى) اذا استعمل حاشا فى الاستثناء او فى غيره فمعناه تنزيه الاسم الذى بعده عن سوء ذكر وربما ارادوا تنزيه شخص من سوء فيبتدأون بتنزيه الله تعالى من السوء ثم ينزهون من ارادوا تنزيهه على معنى ان الله منزّه عن ان لا يظهر ذلك الشخص عما يشينه فيكون آكد وابلغ (قوله انتقل اعرابه اليه) فالاعراب حقيقة لماضيف اليه ولهذا جاز العطف على محله نحو ما جاءنى غير زيد وعمرى بالرفع لان المعنى ما جاءنى الا زيد قيل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا لكان الاحسن ان يقول واعراب غير المستثنى بالا بدون الكاف وانما لم يبين غير معانه بمعنى الحرف لان ذلك فيه عارض (قال وغير صفة) غير مبتدأ وما بعدها خبران له (قوله باعتبار قيام معنى المغايرة لها) سواء بحسب الذات او بحسب

٢ قوله يحتمل حاشا
ان يكون الخ وهذا
التفسير اشارة الى
ان العامل فى لايت
محذوف وهو قات
وليت بمعنى لا لا كذا
الحكم فى قوله ولو
ليت اى قلت لولا
ومثله قولهم بسمك
زيد اى قال بسم
الله الرحمن الرحيم
وحذف زيداى قال
الحمد لله وصول زيد
اى قال اللهم صل على
محمد الخ (قريبى)
٣ لايدل على علميته
اى على ان يكون
سبحان علما غير
منصرف مثل عثمان
ترك تنوينه لعدم
الانصراف (قريبى)

الان يستقيم المعنى) وهو استثناء من مفهوم الكلام اى لا يعرب على حسب
 العوامل فى الموجب فى وقت من الاوقات الاوقته استقامة المعنى فانه
 حينئذ يتعين المراد (قوله اذمعنى مازال ثبت) ٢ الاظهر أن يقال ثبت
 دائما لكن الدليل لا يفيد الان يقال ان نقي النقي يفيد دوام الانبات
 وفى افادته بحث (قوله لان نقي النقي انبات) ٣ اى مستلزم للانبات
 فانه عينه فان تصور نقي النقي يتوقف على تصور النقي وتصور
 الانبات لا يتوقف عليه فهو ليس عينه (قال ماجاء فى من احد)
 لومثل بالباء المزيدة لتأكيد غير الموجب نحو ليس زيد بشئ وهل زيد
 بشئ استيقاء للصور الاربع التى تعذر فيها حمل البديل على اللفظ
 لكان اولى (قوله فعمرو ٤ محمول) يجوز أن يكون بدلا من الضمير
 المستكن فيها ويجوز نصبه على الاستثناء لكنه ضعيف اذ يتوهم
 انه بدل محمول على لفظه واضعف منه فى النصب نصب لاله الاالله
 لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء وبمده وكذا فى
 لاقى الاعلى (قوله قبل انما وصفه به) لولم يوصف به لصح ايضا
 لجواز أن يراد بالتثوين التحقير (قال لان من الاستقرائية) انما قيدها
 بها لان من قد تكون زائدة فى الموجب عند الاخفش اذا لم تكن
 استقرائية (قوله لانها لتؤكد النقي) اى نقي مجرورها سواء بشارته
 او لا نحو ماجاءنى من رجل وامرأة (قال لاقدران) اى لاقرضان
 وقوله عاملين تمييز احوال او مفعول ثان يتضمن معنى الجمل (قال لانهما
 عملتا للنقي) يعنى انه علة حملهما على ليس وان اوجزه العلة وعلى
 التقديرين بانتفاء تنقضى العلة (قوله فعمرو مرفوع على انه) الى آخره
 التواسخ اذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبتهما لكن يبقى تقدير عملهما
 اذا كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز
 اعتبار ذلك المقدر بالضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى
 فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كأنحن فيه (قال انتقض معنى
 النقي) اى انتقاضه فهو مصدر مجهول (قوله وهو الفعلية) وذلك
 لان معنى ليس فى الاصل ما كان بدليل لحوق علامات الافعال عليه

٢ الاظهر الخ لان
 عدم الزوال لا يوجد
 الا فى انبات الشئ
 لان الشئ اذا ثبت
 فى بعض لم يصح نقي
 الزوال ونقي دوام
 الزوال (قرئى)
 ٣ اى مستلزم اى
 ملازم واللازم
 الانبات (قرئى)
 ٤ فعمرو مرفوع
 على انه محمول على
 محل احد وهو الرفع
 بالابتداء لاعلى لفظ
 (قرئى)

الاستفهام نحو ما قام القوم الازيدا في جواب من قال اقام القوم الازيدا
 فان النصب هنا اولي لطابق الجواب السؤال (قوله على البدلية)
 اراد بدل البعض من الكل وانما يصح ذلك مع انتفاء ضمير المبدل منه
 فيه لان الاستثناء المتصل يعنى غناء الضمير لانه يفيد أن المستثنى بعض
 من المستثنى منه (قوله لا بالاصالة) اى بنوع تمحل (قال ويعرب على
 حسب العوامل) اى على قدرها اعترض عليه بان المراد اما عامل المستثنى
 او عامل المستثنى منه فان اريد الثانى يرد نحو مررت الازيد فانه معرب
 بعامله لا بعامل المستثنى منه وان اريد الاول فلامضى لتقييد الحكم بقوله اذا
 كان المستثنى منه غير مذكور اذ المستثنى ابدا يعرب على حسب عامله ٢
 ويمكن ان يختار ان المراد بالعامل عامل المستثنى منه ويقال ان زيدا جرا لفظيا
 ونصبا محليا وعامل جره هو الباء التى كانت داخلة في المستثنى منه وعامل
 نصبه هو مررت بتوسط تلك الباء وهو العامل في النصب المحلى للمستثنى
 منه (قال اذا كان المستثنى منه غير مذكور) قال الشيخ الرضى انما
 اعرب حينئذ باعراب المستثنى منه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب
 من المستثنى منه والمستثنى ٣ وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب
 لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب النصب
 يعنى فاذا اخذ المستثنى منه لم يبق للمستثنى في حيز الفضلات فاعطى
 ما هو حقه من الاعراب لانتفاء الجزء الاول (قال ليفيد فائدة صحيحة)
 فيه ان النحوى يبين دلالة الهيئة التركيبية على اصل المعنى صح
 اولم يصح الا ترى جواز جاء كل احد الازيدا فينبى ان يجوز جاء الازيد
 ويمكن ان يقال اراد بافاده المعنى دلالة الكلام على المراد وهى
 متحققة في غير الموجب غير متحققة في الموجب اما الاول فلان الاستثناء
 المتصل قرينة على ارادة العام وذلك لانه يقتضى متعددا ولما لم يكن
 قرينة خصوص حمل على العام ليس لها معارض قمعين المراد واما
 الثانى فلان الاستثناء وان كان قرينة على العام لكن عدم صحة
 المعنى قرينة على عدم ارادته فعورضت بذلك فلم يتعين المراد نعم
 ان استقام المعنى وصح بقرينة العام بلا معارض ولهذا (قال)

٢ ويمكن ان يختار
 الخ يعنى يمكن ان يختار
 الشق الثانى وهو ان
 المراد بالعامل عامل
 المستثنى منه ويقال في
 وقوع ذلك الورود
 ان زيدا في ذلك المثال
 جرا لفظيا ونصبا
 محليا وعامل جره
 هو الباء التى كانت
 داخلة في المستثنى منه
 وعامل نصبه هو
 مررت بتوسط تلك
 الباء وهو مررت
 العامل في النصب
 المحلى للمستثنى منه
 (قرينى)
 ٣ وانما اعرب
 المستثنى منه الخ اى
 عمل العامل لانه اى
 المستثنى منه الجزء
 الاول من المنسوب
 اليه المركب
 (قرينى)

لأنها موضوعة للاستثناء وما عداها ليست موضوعة له بل موضوعة لمعان آخر
 من المفارقة والظرفية والمجازة والخلو والنفى وغير ذلك استعملت
 في الاستثناء بضرب من المناسبة (قوله او الى اسم الفاعل منه) ٢ دلالة
 الفعل على صاحبه (قوله او الى بعض مطلق) كإذهب اليه سيديوه
 وذلك لان الكل مشتمل على ابعاضه فذكرت في ضمن الكل وانما لم يجعل
 راجعا الى الكل ٣ لان صيغة الفعل مفرد وانما قال مطلق محتمل للابعض
 لان مجاورة البعض المعين لزيد لا تستلزم المطاق ولا تدل العبارة عليها
 قيل قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه هنا هذا المعنى (قوله
 والتقدير جاني القوم عدا) الى آخره اذا قيل عدا في كذا كان معناه انتفى
 عني كذا فاذا قلت جاء القوم عدا مجيئهم زيدا كان المعنى انتفى المجيء عنه
 واذا قلت عدا الجاني زيدا او بعضهم زيدا كان معناه انتفى الجاني او البعض
 عن زيد بمعنى ان ليس زيد جانيا ولا بعضا منهم واذا قيل خلا منه كان
 معناه انتفى منه فاذا قيل جاء القوم خلا زيدا كان معناه انتفى المجيء من زيد
 او انتفى الجاني او البعض من زيد اى سلب عنه (قال ولا يكون) لا يستعمل
 في موضعه غيره مثل ما كان ولم يكن (قوله وهو ضمير راجع الى اسم
 الفاعل الخ) قال الكوفيون جاء القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا معناه ليس
 فعلهم فعل زيد ولا يكون فعلهم فعل زيد (قال فيما بعد الا) حال من الضمير
 المجرور وقيل بدل منه وتوجيه الشرح اولى لان المقصود بيان حال المستثنى ولو
 جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التحيته ثم قيل ليس في بعض النسخ افضة
 فيه وحينئذ يكون قوله فيما بعد الا متعلقا يجوز ويختار على سبيل التنازع
 لا يخفى ان هذه النسخة احسن لتقييد كل من الفعلين كما هو المناسب فلك ان
 تجعل قوله فيما بعد الا على تقدير النسخة الاولى متعلقا بقوله يختار وحينئذ
 يكون قوله في كلام غير موجب متعلقا بكل من الفعلين على سبيل التنازع
 او بالآخر فقط لان جواز النصب في المستثنى هو الاصل وانما الحاجة الى
 الاشتراط احتياج الرفع (قوله ولم يشترط) لكن لابد من اشتراط ان لا يكون
 المستثنى متراخيا عن المستثنى منه اذ لو كان متراخيا نحو ما جاءني احد حين
 كنت جالسا لا زيدا لم يكن البدل مختارا وان لا يكون رد الكلام تضمن

٢ دلالة الفعل على
 صاحبها يعني انما
 رجع ضمير عدا
 وخلا الى اسم الفاعل
 من القوم المقدم في
 قولك جاءني القوم
 عدا او خلا زيد
 دلالة ذلك القول
 على صاحبه وهو
 الجاني (قريبى)
 ٣ لان صيغة الفعل
 اى عدا او خلا في
 القول المذكور مفرد
 وضميره ايضا مفرد
 ورجوع ضمير مفرد
 الى الجمع غير جائز
 (قريبى)

بعد الا وذلك غير مفهوم من العبارة وكذا الحال في قوله او منقطعاً
ويمكن ان يجملا معطوفين على قوله في كلام موجب حتى لا يتجه ذلك
وهو خبر آخر لكان احوال (قوله اي المستثنى منصوب ايضا الى آخره)
ذهب سيويه الى ان المنقطع منصوب بما قبل الا من الكلام كما انتصب
المتصل به والى ان ما بعد المفرد سواء كان متصلاً او منقطعاً والا في المنقطع
وان لم يكن حرف العطف ولكن العاطفة في وقوع المفرد بعدها
والتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن
الاسماء وخبرها محذوف في الاغلب نحو جاءني القوم الاحاراء اي لكن
الحمار لم يجيء قالوا وقد يجيء خبرها ظاهراً نحو قوله تعالى هو الاقوم يونس
لما آمنوا كشفنا قال الكوفيون ان الا في المنقطع بمعنى سوى وفيه ان
سوى ليس للاستدراك والاهنا تفيد الاستدراك لانه لدفع توهم المخاطب
دخول ما بعدها في حكم ما قبلها (قال في الاكثر) متعلق بمنصوب الملحوظ
بطريق الانسحاب او خبر محذوف (قوله واما بنو تميم الخ) وفي
بعض شروح المفصل ان بنى تميم يبدلون المنقطع بناء على جعله من جنس
ما قبله على سبيل التقلب قال ابن السراج المنقطع ما تد الى المتصل لانك اذا
قلت ما فيها احد الاحاراء فمعناه ما فيها احد ولا ما يتبعه الاحاراء وانما لم يجوز
فيه الا النصب لانه ليس من جنس السابق بحسب الظاهر (قوله اسم
يصح حذفه) متعدداً كان او غير متعدد نحو ما جاءني زيد الاعمر (قوله
لا عاصم اليوم من امر الله الامن رحم) ذهب كثير الى ان الاستثناء متصل
فمنهم من قال ان عاصماً بمعنى معصوم كدافع بمعنى مدفوع ومنهم من قال
ان عاصماً بمعنى ذوعصمة ومنهم من قال ان من رحم بمعنى الراحم وهو
الله تعالى ومنهم من قال بتقدير مضاف والتقدير الراحمة من رحم
او مكان من رحم والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان الامكان من رحمهم الله
من المؤمنين ٢ وهو السفينة وذلك انه لما جعل الجبل عاصماً من الماء
قال له لا يصمك اليوم مقتصم من جبل ونحوه سوى مقتصم واحد وهو
مكان من رحمهم الله ونجاهم يعني السفينة (قوله التي هي ام الباب)

٢ وهو اي مكان من
رحمهم الله السفينة
وهي ظامرة
(قريبي)

لم يلزم ذلك واندفع ايضا ماقلنا على ما قال الشيخ الرضى في دفع شبهة الاستثناء (قوله واحترز به عن نحو جاءنى القوم الى آخره) قيل لا ولكن لا يستدعيان اخراجا ولهذا تستعملان في صورة لا يتصور فيها الاخراج كأن تقول جاء عمرو ولازيد وما جاء عمرو ولكن زيد (قوله اى بعد الا واخوانها) لا يقع المنقطع الا بعد الا وغير ويبد (قوله اى اى بنى) الى آخره الموجب والمثبت اصطلاحا مذكروه وغير الموجب وغير المثبت اصطلاحا ما يقابله (قوله واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب) وانما وجب نصبه اذا كان بعد الا في كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان بدلا والبديل بتكرير العامل فيلزم ثبوت الايجاب في المستثنى والمستثنى منه واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفي العارض ولان المبدل منه في حكم التنجية فيكون في حكم التفريع وهو في الايجاب ممتنع لفساد المعنى وفيهما نظر اما في الاول فلان معنى تكرير العامل ليس الا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاز جاء زيد لا عمرو في المعطوف مع انه في قوة تكرير العامل واما في الثانى فلان المبدل منه ليس مطروحا بالكلية حتى يفسد المعنى وفرق بين نفي الشيء وما فى حكمه (قوله وهو ان يكون الكلام الموجب تاما) الكلام التام اصطلاحا في باب الاستثناء ما فسر به بقوله بان يكون الى آخره والكلام الناقص اصطلاحا في هذا الباب ما يقابله (قوله منصوب على الظرفية لاعلى الاستثناء) لعل المعترض اراد بذلك انه من قبيل المفرغ فينبى ان يكون داخلا في الآتى (قوله والعامل في نصب المستثنى) قال الشيخ الرضى قال المصنف في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الاقال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو القوم الازيدا اخوتك وللبرصية ان يقولوا ان في الاخوة معنى فعليا وهو الانتساب بالاخوة ثم قال لو لم يكن في الجملة معنى الفعل لجاز ان ينتصب المستثنى (قال او مقدما عطف على قوله بعد الا) هذا هو الظاهر المنساق الى الفهم لكن يتجه ان انتصابه مشروط بكونه

(قوله لا يمكن اجراؤها عليه) بخصوصه الابد معرفته بخصوصه
 (قال فالتصل) الفاء للتفسير (قال هو المخرج) سواء كان اقل مما بقى
 او اكثر منه او مساويا له ههنا اشكال مشهور وهو ان زيدا في جاء القوم الا
 زيدا اما داخل في القوم او خارج عنه وعلى الثاني يلزم ان لا يكون مخرجا
 لان اخراج الشيء فرع دخوله ويلزم ايضا مخالفة الاجماع والنقل
 الصريح فانك لو قلت له على الف دينار الادانقا كان الدانق داخلا
 في الدينار وعلى الاول يلزم التناقض الصريح فكيف وقع في كلام الله
 تعالى وكلام العقلاء واجيب عنه بوجوه واختار الشيخ الرضى
 ما اختاره الا كثرون وقال هذا هو الصحيح وحاصله ان التناقض انما يلزم
 اذا تقدمت نسبة المجيء على الاستثناء لكنها متأخرة عنه لان المنسوب اليه
 هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى والنسبة متأخرة
 عن المنسوب اليه قطعا كما انها متأخرة عن المنسوب للمنسوب اليه في جاء
 القوم الا زيدا هو القوم المخرج منهم زيد لا القوم المطلق حتى يلزم
 التناقض وفيه ان هذا الجواب لا يمتشى في بعض ادوات الاستثناء كما خلا
 وماعدا فانهما طرفان وقيدان للنسبة فيكونان متأخرين عنها نعم يمكن
 ان يحاب عنه بان الاستثناء متأخر عن النسبة متقدم على الحكم فلا تناقض
 وبيان ذلك انك اذا قلت جاء القوم فقد نسبت او لا المجيء الى القوم
 على احتمال ان يكون على طريقة الايجاب بالقياس الى الكل او الايجاب
 بالقياس الى البعض والسلب بالقياس الى البعض الآخر وذلك لان تقرر
 الايجاب او السلب بعد تمام الكلام فاذا قلت الازيدا متصلا بجاء القوم تقرر
 السلب بالقياس الى زيد والايجاب بالقياس الى ما بقى وليس معنى الاخبار
 الا المخالفة في الحكم بعد التثريك في النسبة ولما لم يكن في المنقطع تثريك
 لم يكن هناك اخراج (قال من متعدد) اى ذى عدد وكثرة ٢ (قال بالا
 غير الصفة) بيان للواقع اثلا يذهل (قال واخواتها) اراد بها كلمات
 محفوظة لاماهو بمعناها مطلقا حتى يلزم ان يكون جاء القوم المخرج منهم
 زيد والمستثنى منهم زيد ممتثنى وذلك امر اصطلاحى ولا مشاحة فيه
 نعم لو ادعى ان تلك الكلمات المحفوظة صارت بمعنى الا فى عدم الاستقلال

٢ اى ذى عدد
 وكثرة فالتنوين فيه
 للتثنية (قريشى)

بقريئة دالة على ان الظاهر غير مراد (قوله وذلك بعينه مثل قولك
 ربح زيد تجارة) مغير ربح تجارة زيد كقوله تعالى ﴿ فاربحت تجارتهم ﴾
 (قال خلافا للمازني) استاذ المبرد وتلميذ الاخفش (قوله نظرا الى
 قوة العامل) قل سيدويه كلام العرب استقراء لاقباس (قوله قول
 الشاعر) هو من مجيى الشعراء (قوله اتهمجر سلمى الخ) قيل الرواية
 الصحيحة وماكاد نفسى فلا تمسك (قوله بالفراق) ٢ فى بعض الروايات
 بالعراق (قوله وما قيل) قيل يحتمل ايضا ان يكون تطيب المذكور مفسرا
 لتطيب المقدر قبل نفسا (قوله غير قاذح فى التمسك) اذ بناء تمسكهم
 على الظاهر الذى يقبله الطبع السليم (قال المستثنى) الاستثناء من التنى
 وهو الصرف وانما سمي هذا القسم من المنصوب بذلك لان المتكلم
 يطالب من نفسه صرفه عن حكمه اى منعه عن الدخول فيه لكنه عبر عنه
 بالصرف لتأكيد معنى المنع ونظيره التعبير عن منع وقوع المؤمنين
 فى الكفر بالاخراج فى الآية الكريمة ﴿ الله ولى الذين آمنوا يخرجهم
 من الظلمات الى النور ﴾ (قوله كافية فى تقسيمه) وفى الحكم عليه ايضا
 ولو نوقش فى انها غير كافية فى الحكم عليه اجب عنه بان تعريفه يفهم
 من تعريف قسميه كإيشير اليه قدس سره هذا هو الحق لكن المصنف
 قال ان المستثنى مشترك افظى بين المتصل والمنفصل لان ماهيتهما مختلفتان
 فان احدهما مخرج والاخر غير مخرج ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية
 فى تعريف واحد بحسب المعنى وفيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك
 بين الماهيتين المختلفتين قابل لتعريف واحد كالحیوان والمائى المشتركين
 بين الانسان والفرس فكذا ههنا تقول ان المستثنى هو المذكور بعد
 الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا مع انه يشكلى عليه عده
 المطلق من المنصوبات ٣ وتقسيمه الى القسمين ورجع الضمير فى قوله الآتى
 وهو منصوب اليه فيحتاج فى دفعه الى تكلف عموم المجاز او اجراء
 حال المندلول على الدال والاستخدام بحمل الضمير فى قوله الآتى
 الى المعنى المجازى للمستثنى وبعضهم قال المستثنى المنقطع مجاز فبعضهم حل
 هذا القول على ان اداة الاستثناء فيه مجاز لان لفظ المستثنى مجاز فيه

(قوله)

٢ قوله فى بعض
 الروايات بالعراق
 يعنى فى قوله بالفراق
 روايتان الاولى
 بالفراق بالفاء
 المكسورة معنى
 اليت على هذا أتترك
 سلمى عاشقها فى الفراق
 وماكاد الشأن تطيب
 سلمى نفسا بالفراق
 والثانية بالعراق بالهمزة
 المكسورة اسم بلدة
 معروفة من بلاد
 الشام ومعناه على
 هذا أتترك سلمى
 ههنا بالهمزة الى
 الفراق وماكاد الشار
 تطيب سلمى نفسا
 بالفراق بالذهاب الى
 العراق (قريى)
 ٣ وتقسيمه اى تقسيم
 المطلق او تقسيم
 المستثنى الى قسمين
 متصل ومنقطع
 (قريى)

٢ اوبانتفاء كليهما فيلزم اى فاذا ١٧٩ ثبت الانتفاء المركب باحدا الانتفائين يلزم ان يكون

اى ان يوجد التمييز على تقدير ثبوت الجزء الاول وانتفاء الجزء الثانى فعلى هذا التقدير يكون النفي نفي العموم الذى يوجب الایجاب الجزئى اذا كان لما انتصب عنه فقط كان المتعلق مثل طاب زید نفسا فان التمييز فيه لما انتصب عنه فقط ومع ذاليلزم ان يكون تمييزا لمتعلقه على ذلك التقدير مع انه ليس كذلك بل ليس بجائز من غير تأويل (قريبى)

٣ وقال فى المقتبس الخ وهو اسم رجل يقال لله دره من فارس ولا يقال عندى عشرون من درهم والفرق بين الفارس والدرهم ان الاول يحتمل التمييز والحال لكونه من المشتقات بخلاف

الثانية نفي لمقدم الشرطية الاولى وهو مركب من امرين وانتفاء المركب بانتفاء احد الجزئين ٢ اوبانتفاء كليهما فيلزم ان يكون التمييز اذا كان لما انتصب عنه فقط كان لمتعلقه واذا لم يكن شئ منهما كان للمتعلق ويدفع الاخير بان هذا الشق غير واقع والاول بتقدير معطوف فى تالى هذه الشرطية والتقدير والا فهو لمتعلقه اوله ولا يخفى ساجدة هذا الجواب (قوله والمراد بجملة اطلاقه عليه) جعل الشيخ الرضى صفات الشئ كالعلم من قيل ما يصح جعلها لما انتصب عنه (قوله بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه) فيه مسامحة (قوله وهو الذات المقدرة اعنى الشئ المنسوب الى زيد) المغاير لزيد بالذات وانما قلنا ذلك لان الذات المقدرة مطلقا هو الشئ المنسوب الى زيد كما ذكرناه (قوله الواو بمعنى مع) وهى تفيد مشاركة ما بعده فلو كان من حيث انه فاعل معنى ونظيره ما قاله الشيخ الرضى وهو ان المنسوب فى عبارات النجاة فى نحو قولهم شرهم ذئاب ان شرهم مبتدا لفظا فاعل معنى تمييز عن النسبة تقدير اى كائن مبتدا لفظا بمعنى كائن لفظه مبتدا وكائن مضاه فاعلا ومثله كثير فى كلامهم (قوله لان من تزايد فى التمييز) فى قسمه الاول مطلقا وفى قسمه الثانى اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا هكذا قال الشيخ الرضى ٣ وقال فى المقتبس يقال لله دره من فارس ولا يقال عندى عشرون من درهم والفرق ان الاول كما يحتمل التمييز يحتل الحال فنخلصه للتمييز (قوله لكونه من حيث المعنى فاعلا) ولفوات الفرض من التمييز وهو البيان بعد الاجمال ليكون اوقع لكن البيان بمن البيان لا يمنع من التقديم كفى قوله تعالى ﴿فنشيم من اليم ماغشيم﴾ (قوله اذا جعلته لازما) يتضمنه لانه مطاوع له فكان التمييز باعتبار المتضمن بالفتح وكذا الحال فى العكس لانه مطاوع فعل يتضمن ذلك الفعل (قوله نحو فجرنا الارض عيونا) انما اتى بالجمع لان التفجر متنوع الى ماء عذب وملح وغير ذلك او الى حار وبارد وغير ذلك (قوله لان المتكلم لما قصد)

الثانى حيث لا يحتل الحال بل يتعين فيه التمييز فلا حاجة الى من لدفع الاحتمال (قريبى)

ثم ان كان اسما يصح) الى قوله والافهو لمتعلقه في هذه العبارة شبهة مشهورة وهي انتقاض الشرطية الاولى بطاب زيد نفسا فان نفسا لم يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون لمتعلقه واجاب قدس سره بتقييد تقدمها بكون التمييز بعد ما لم يكن نصا فيما انتصب عنه وكذا قيد مقدم الشرطية الثانية بذلك لثلا ينتقض بمثل طاب زيد نفسا واجاب الفاضل الهندي بان نفسا كما صح ان يكون لما انتصب عنه بان يكون معناه طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس صح ان يكون لمتعلقه بان يكون معناه طاب زيد من حيث ان له نفسا تملقت به واستحسن هذا الجواب فقال انه حسن بديع وفيه نظر اما اولا فلان للنفس ثلاثة معان ذات الشيء والقوة المدركة والقوة الحيوانية والنفوذ ليس الا بالمعنى الاول ولا يخفى انه غير صالح للمتعلق واما ثانيا فلان هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة اذ لو نقضت الشرطية بكفى زيد رجلا لم يجز هذا الجواب اللهم الا ان يقال انه خارج عن هذا الحكم لانه في حكم الصفة اذ تعنى به هنا الكامل في الرجولية ٢ ويمكن ان يجاب عن الشبهة بان مادة النقض لو كانت هذا المثال لكان الجواب ذلك ولو كانت المثال الاول قلنا لو اريد بالنفس القوة المدركة والقوة الحيوانية كان للمتعلق قطعاً ولو اريد بها الذات لم يصح ان يكون تمييزاً اذ الذات من حيث هي ليس لها الطيب * ان قلت المراد جملة الشخص مع جميع صفاته قلت فحينئذ كان في حكم رجلا في المثال المذكور ولو سلم صلاحية التمييز قلنا المراد بكونه لما انتصب عنه صحة الحمل عليه والقول بانه هو هذا ولا يخفى صحته ههنا كما اشار اليه الفاضل الهندي والمراد بكونه لمتعلقه صحة الاضافة اليه ولا يخفى صحة اضافة النفس الى زيد ولبعض الشارحين جواب آخر وهو تقدير معطوف في مقدم الشرطية الاولى والتقدير ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه وملتعلقه جاز ان يكون له وملتعلقه واعترض عليه بوجهين احدهما لزوم اتحاد المقدم والتالي وقيد دفع بتقييد المقدم بكونه قبل جعله تمييزاً وتقييد التالي بكونه بعد جعله تمييزاً وثانيهما عدم صحة الشرطية الثانية لان مقدم الشرطية

٢ ويمكن ان يجاب
الخ يعنى يمكن ان
يجاب عن شبهة
انتقاض الشرطية
الاولى بان مادة
النقض لو كانت هذا
المثال اعنى كفى زيد
رجلا كان الجواب
ذلك اى كون هذا
المثال خارجاً عن
حكم التمييز وداخلا
في حكم الصفة ولو
كانت مادة النقض
المثال الاول قلنا
في جوابه انه لو اريد
بنفسا في ذلك المثال
القوة المدركة او القوة
الحيوانية كانت
احدى القوتين
لمتعلق زيد وهو
ابوه قطعاً كما كانت
لزيد فيندفع شبهة
الا انتقاض تأمل
(قريب)

مثلا عند اضافة عشرين) لايحقى ان رمضان لو كان تميزا لكان نكرة ولو لم يكن تميزا لاحتمل ان يكون علما ٢ بل الظاهر أنه علم فالالتباس ليس الاعلى تقدير أن لا يكون علما (قال وعن غير مقدار) قال الشيخ الرضى هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديدا وهو ينتصب عنه التمييز واما الفرع الذى لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب (قوله) واقصور غير المقدار عن طلب التمييز) واذا قصر عن طلبه لم يحتج الى نصب التمييز الذى يكون للتنصيص على التمييز فان التنصيص عليه انما يناسب ما هو طالب للتمييز (قوله كان الظاهر ان يقول) لان الابهام الذى يستدعى التمييز ليس الا فى الذات المقدرة التى هى ظرف النسبة لكن لما كان ذلك الابهام مستلزما لنوع ابهام فى النسبة حسب احتمالات الظرف ورفع ابهامها التنبهى مستلزما لرفع ابهام الظرف صح قوله عن نسبة والنسبة فيه التنبيه على ان مقابلة هذا القسم للقسم السابق باعتبار أن ليس هناك نسبة كذلك لا باعتبار عدم ذكر الذات هنا وذكرها فى السابق ألا ترى ان نم رجلا مندرج فى القسم الاول مع ان الضمير غير مذكور هذا حاصل كلامه قدس سره (قوله او المصدر) جعله الشيخ الرضى داخلا فى شبه الجملة ولهذا قال لاحاجة الى قوله او فى اضافة لكن المصنف لم يجعله من هذا القسم ولهذا قال او فى اضافة ولعله اراد بشبه الجملة ما يشتمل على نسبة قريبة من النسبة التامة وليست الاضافة كذلك (قوله نحو حسبك زيد) اى يكفيك زيد (قوله فكانه قال طاب زيد) الى آخره اى كأنه مثل بفعل او شبه فعل تنازعا فى نفسا و ابا وكذا فيما عطف اعنى ابوة الى آخره (قوله والدر فى الاصل اللبن) قال الشيخ الرضى الدر فى الاصل ما بدر اى ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل المدح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشئ المعجائب فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه فعنى لله دره ما اعجب فعله (قال

٢ بل الظاهر أنه علم اذ المضاف اليه يكون علما غالبا فاذا كان علما كان المراد عشرين من رمضان فيدفع الالتباس فى تمييز المفرد المقدار وهو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص كالخاتم يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديد فانه يصح اطلاق الحديد على الخاتم بان يقال الخاتم حديد (قريبى)

٢ ومنوان سمنالـ
وفي الصحاح المن
مقصورا الذي
يوزن به والتثنية
منوان والجمع امناء
وهو افصح عن المن
والن والنسأوهو
رطلان والجمع امنان
وامناء (قريبي)
٣ كان جوابه الى
آخره قال الفاضل
عصام الدين رحمه الله
تعالى هنا هذا بعيد جد
والجواب بان الشارح
رحمه الله تعالى اجاب
عن هذا بناء على
سبيل التزل ليس
مما يستحسنه ارباب
الترقي (قريبي)

رجلا واما غيرك انسانا وسواك رجلا فمحمول على مثلك بالضدية
ونحو بطولك رجلا وبمرضك عرضا (قال ٢ ومنوان سمنال) تثنية منا
بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد (قوله وهو التثنية) لفظا
او تقديرا كما في خمسة عشر رجلا وكم رجلا (قوله او النون) سواء كان
في التثنية او شبه الجمع نحو عشرون لانون الجمع نحو حسنون وجها لان
التمييز فيه يكون عن ذات مقدرة (قوله لان المضاف لا يضاف ثانية)
لان الاسم لا يضاف الى الاسمين بدون عاطف وان اضيف مع حذف المضاف
اليه لزم خلاف المفروض (قوله فاذا تم الاسم بهذه الاشياء) قال الشيخ
الرضي قديم الاسم بنفسه فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين احدهما
الضمير وهو الاكثر وذلك فيما فيه المبالغة والتفخيم نحو نعم رجلا وبألها
نضية والله دره فارسا اذا كان الضمير مبهما وثانيهما اسم الاشارة نحو
قوله تعالى ﴿ماذا اراد الله بهذا مثلا﴾ والناسب للتمييز في الصورتين
هو نفس الضمير واسم الاشارة (قوله عندي الراقود خلا) راقود
* نوعي از يمانه وخم فاراندود كردن * قال في الاساس الراقود مكيال مخصوص
ياخذ اربعة وعشرين صاعا (قال في فرد الى قوله ويجمع) ضمير الفعلين
راجع الى تمييز غير العدد بقريته الاحالة وذلك لان هذا الحكم لا يجري
في العدد مثلا تمييز عشرين مفرد سواء كان جنسا او لا وسواء قصده
الانواع او لا وقال الشيخ رضي اذا قصده الانواع وجب تجريد التمييز
عن التاء نحو عشرين تمرا واذا لم يقصد به الانواع وجب كونه مع التاء
(قوله ما يشابه اجزاؤه) اي يشارك اجزاؤه في اسم الكل اي اذا كان
له جزء وانما قلنا ذلك لان الابوة جنس مع انه ليس لها اجزاء (قوله
ويمكن ان يجاب عنه) ٣ كان جوابه قدس سره مبنى على التزل والا
فالظاهر أن الجلسة بفتح الفاء او كسرهما ليس من باب الجنس الذي نحن
فيه فان الجنس ههنا ماهو المجرد عن التاء كالجلوس ولو قصد تعدد
افراد الجلوس منه لم يصح التثنية والجمع (قوله نحو عندي عدل توين)
عدل * تنك بار وما تندان * (قوله والمعنى ان وجد التمييز) هذا الاحتمال
مناسب للسياق (قوله بنون الجمع) اراد شبه نون الجمع (قوله لانه لا يعلم

انما الابهام فيما يوزن بها كما اشرفنا اليه وسيشير اليه قدس سره (قوله
والا من حيث وصفه) هو بالحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول راجع
بالحقيقة الى الموزون (قوله فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى
زيد) قال الشيخ الرضى الذات المقدرة اما مضاف الى ما انتصب عنه اذا
صح اضافة التمييز اليه كما في طاب زيد نفسا وعلمنا واما غير مضاف اليه اذا
لم يصح اضافة التمييز اليه فتقول في كفى زيد رجلا او شهيدا كفى شيء زيد
على ان يكون زيد بدلا من شيء او عطف بيان له قال المحقق السيد الشريف
قدس سره الذات المقدرة ٣ في هذين المثالين ايضا مضافة لانك اذا قلت
كفى زيد كان هناك ابهام في ان الكافي من زيد ماذا هو رجولته
او شهادته واذا قلت رجلا او شهيدا كان المعنى كفى رجولته او شهادته
(قال يرفعه عن مفرد) جعل عن صلة للرفع كما ينساق اليه الفهم وقال
الشيخ الرضى ان عن في مثله تفيد ان ما بعدها مصدر وسبب لما قبلها
كما يقال فعلت عن امرك اى بسبب امرك فالتمييز صادر عن المفرد
اى المفرد لابهامه سبب له او عن نسبة في جملة اى النسبة سبب له لانك
تنسب شيئا الى شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره بقرينة
النسبة فتلك النسبة اذن سبب لذلك التمييز لانه سبب لاعتبار
ما يستدعى التمييز وكذا معنى قوله بعد ثم ان كان اسما يصح جعله
لما انتصب عنه اى الاسم الذى صدر انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب
زيد نفسا لانك لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل
كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اى طاب نفس زيد فزيد هو سبب
لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الكلام وعن تمام
الاسم يعنى ان تمامها سبب لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذى
يحكى به تمام الفاعل ويجوز أن يقال ايضا ان عن في هذه المواضع بمعنى
بعد كما في قوله تعالى ﴿ طبقا عن طبق ﴾ والاول اولى (قوله وهو
ما يقدر به الشيء) وذلك اما مقياس مشهور موضوع لذلك كالعدد
والرطل او مقياس غير مشهور ولا موضوع لذلك كقوله تعالى ﴿ ملء
الارض ذهباً ﴾ والماء قدر ما يملأ به الشيء وقولك عندى مثل زيد

٢ قال الشيخ الرضى
الذات المقدرة اما
مضاف الى زيد
انتصب التمييز عنه
نحو شيء زيد
نفسا اذا لم يصح
اضافة التمييز اليه
كما في طاب زيد نفسا
مثل ان تقول طاب
نفس زيد واما غير
مضاف اليه اذا
لم يصح اضافة التمييز
فتقول في كفى زيد
رجلا او شهيدا كفى
شيء زيد على
ان يكون زيد بدلا
من شيء او عطف
بيان (قرئى)
٣ في هذين المثالين
اى كفى زيد رجلا
او شهيدا (قرئى)

(قال ما يرفع الابهام) الاظهر في تفسيره ان يقال انه جنس ذكر
لتعيين مبهم صالح لاجناس مختلفة متفاض لتعيين واحد منها بالذكر
والاصل فيه التذكير لان التعريف زائد على الغرض منه واجاز الكوفون
تعريفه باللام او الاضافة نحو غبن زيد رايه ولم بطنه وسفه نفسه الى
غير ذلك وعند البصريين ان غبن رايه بمعنى غبن في رايه وان لم بطنه
مضمن فيه شكاً وان سفه نفسه بمعنى سفه في نفسه ٢ او بمعنى سفه
بالتشديد لان الاصل سفهت نفسه ٣ فلما حول الفعل الى الضمير
انتصب بابعد بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد (قوله
في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له) لعل الوضع شامل للوضع
النوعي المجازي لان اسماء العدد والوزن والكيل اذا اريد بها المعاني
الحقيقية وهي العدد والكيل والوزن لا تستدعي تمييزاً وانما تستدعيه
اذا اريد بها المعدود والمكيل والموزون كاسيحي وهي فيها مجاز (قوله
لكن المطلق منصرف الى الكامل) دفع لما ذكره الشيخ الرضى من
ان لفظ المستقر لا يدل الا على الثابت المطلق ويمكن ان يدفع ايضا
بان الثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث الطارى
والمراد ههنا هو الثاني (قوله لكنه غير مستقر بحسب الوضع) ولهذا
يكون حقيقة في كل واحد من معانيها بخلاف المشرين فان اطلاقه على
خصوص حصة منها مجاز (قوله وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف
المبهمات) قيل يمكن ان يقال ان التوابع كلها خارجة لذكرها فيما بعد
لا يقال فحينئذ لا حاجة الى ذكر المستقر لان صفة المشترك قد خرجت
بذلك لانا نقول يجوز ان يقال ان ذكر المستقر لاخراج القرائن الاخر
المعينة لما يراد من المشترك (قوله ولا ابهام في هذا المفهوم) ان قلت
هذا يقتضى ان لا يصح التمييز عن اسم الاشارة مع ان كثيرا منهم ذهبوا
الى ان مثلاً في قوله تعالى ﴿ ما اذا اراد الله بهذا مثلاً ﴾ تمييز عن ذا لالحال
عنه وكذا الحال في رجلا في حبذا رجلا قلنا لعل هذا منهم مبنى على ارادة
مبهم من اسم الاشارة كافي ربه رجلا ونعم رجلا (قوله ولا ابهام فيه الامن
حيث ذاته) فيه مساهلة اذ ذات الرطل بالمعنى المذكور هي الصنجة ولا ابهام فيها

٢ او بمعنى سفه
بالتشديد اي تشديد
الفاء لان الاصل
سفهت نفسه باسناد
الفعل الى نفسه
(قرئى)
٣ فلما حول اي غير
الفعل اعنى سفهت
الى سفه نفسه وحول
هذا الفعل الى الاسناد
الى النفس او فى
الاسناد الى المضمر
اي الضمير المستتر
الراجع الى فلان
(قرئى)
٤ مجاز من قيل
اطلاق الاسم العدد
العام على المعدد المعين
تأمل (قرئى)

(قال ويجوز حذف العامل) وقد يجب قياسا في مواضع منها ما اذا بين الحال ازدياد ثمن او غيره مقرونة بالفاء او ثم فقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اى فذهب الثمن صاعدا او ثم ذهب الثمن زائدا اخذا في الازدياد وتقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اى فذهب القراءة كل يوم في الزيادة والصعود

(قوله وهى اى الحال المؤكدة الى آخره) هى اما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده واما الاستدلال على مضمونه على سبيل منع الغلو

(قوله والمتنقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة) فانها ليست قيدا مخصصا

للعامل فالقول بان الحال مطلقا قيد للعامل ٢ غير صحيح الا ان يراد انها

قيد له بحسب العبارة والصور (قال اى احقه) وذلك التقدير من سبويه

قال الشيخ الرضى وفيه نظر اذ لامعنى لقولك تيقنت الاب وعرفته في حال

كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان للاحال ثم

قال والاولى عندى ماذهب اليه ابن مالك وهو أن العامل معنى الجملة

فكانه قال يعطف عليك ابوك ٣ عطوفا ٤ وذلك ٥ المعنى يتولد من نسبة

الخبر الى المبتدأ فكان العامل فيها معنويا ٦ ولهذا لا يتقدم المؤكدة

على جزئى الجملة ولا على احدها (قوله او بمعنى اثبت) معطوف على

قوله بهذا المعنى فيكون لاحق متشعبا معنيان التحقيق والاثبات ولاحق

مجردا معنى وهو التحقيق ولما بين المعنى اللغوى لهما اراد أن يبين

ان متعلق التحقيق ٧ فى الصورتين ومتعلق الاثبات فى الصورة الاخيرة

هو الاب من حيث انه اب لاذاته اذلا معنى لتيقنه وانباته فقال اى

تحققت ابوته لك الى آخره (قوله اى شرط وجوب حذف عاملها)

او شرطها فى وجوب حذف عاملها انما قدرت هذه الامور الثلاثة لان

الحق ان الحال المؤكدة قد تكون مؤكدة جملة فعلية كقوله تعالى

ولا تنشوا فى الارض مفسدين اى لا تفسدوا ومن خصص المؤكدة بالجملة

الاسمية بأول امثاله بالمصادر فيجعل قوله تعالى مفسدين بمعنى الافساد وكثيرا ما

يجئ صيغة الصفة مقام المصدر (قوله التمييز) ويقال له التبيين والتفسير والمميز

بكسر الياء قبل وقد يقال بفتحها لان المتكلم يميزه من بين الاجناس ويرفع الابهام

٢ غير صحيح لان

مطلق الحال ليس

قيد العامل بل

المتنقلة قيد العامل

لالمؤول (قريبي)

٣ عطوفا مفعول ثان

لاحال ٤ قوله وذلك

٥ المعنى اى معنى

الجملة

٦ ولهذا اى يكون

عاملها معنويا

(قريبي)

٧ فى الصورتين

احدها صورة كون

احق مأخوذا من

حققت الثانية صورة

كونه مأخوذا

من حققت

(قريبي)

كما هو الظاهر فتأويلها بالنضج وغير النضج او المدرك وغير المدرك (قوله
 لانه اذا تعلق بشئ واحد) قد مر تفصيل ذلك في ذى الحدين (قال ويكون
 جملة) قال الشيخ الرضى قد تقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب الجزء
 الاول منهما اعراب الحال ٢ ويلتزم تنكيره لقيامه مقام الحال ٣ وقاه الى
 في شاذ نحو يدا بيد اى ذويد بذى يد اى النقد بالنقد ونحو ٤ بعث الشاة
 شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعث الشاة شاة ودرهما
 والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضعته اى شاة ودرهم مقرونان فصب
 ههنا الجزآن لقبولهما الاعراب قال الخليل يجوز ان يأتي به على الاصل نحو
 بعث الشاة شاة بدرهم وشاة ودرهم (قوله لان الحال بمنزلة الخبر)
 ولان الحال تفيد تعلق الفعل بالفاعل او المفعول بوقت وقوع مضمونها
 ولا يقصد من الانشاء وقوع مضمونه (قوله وهى الضمير والواو)
 لما كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت الى زيادة ربط ولهذا لا يكون
 الواو رابطة في الجملة الواقعة خبرا او وصفا الا اذا حصل لهما ادنى
 اتصال وذلك بوقوعهما بعد الانحو ما جئتك الا وانت بخيل
 وما جاءني الا وهو فقير (قال فلاسمية) وفي حكمها الجملة المصدرية بليس
 لانها مجرد النفي على الاصح ولا تدل على الزمان فهو كحرف نفي
 داخل على الاسمية وقد تحلوا الاسمية من الرابطين عند ظهور الملائسة
 نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل (قوله لانها تدل على الربط
 في اول الامر) لانها في الاصل للجمع مع السابق فهي داعية الى
 النظر الى السابق (قال والمضارع المثبت بالضمير) قد سمع بالواو وذلك
 لانها جملة وان شابهت المفرد اولانه خبر مبتدأ محذوف ويشترط في المضارع
 الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما (قوله
 المشتبهة على المضارع المنفي) وان كان يلم خلافا للاندلسي فانه قال لا بد فيه
 من الواو وان كان مع الضمير قال الشيخ الرضى اذا انتفى المضارع بلفظة
 مالم يدخله الواو واذا انتفى المضارع بلالزمه الضمير والاغلب تجرده عن
 الواو (قوله ليدل) الى آخره هذا تحقيق ذكره السيد الشريف
 قدس سره وللقوم هناك كلام بعيد عن التحقيق فخرى ان لاند كره

٢ ويلتزم تنكير الجزء
 الاول لقيامه مقام
 الحال (قريبي)
 ٣ وقاه الى في شاذ
 جواب سؤال مقدر
 الخ (قريبي)
 ٤ بعث الشاة شاة
 بدرهم الشاة مفعول
 بعث وشاة مبتدأ
 وبدرهم خبره والجملة
 حالية لكنه ينصب
 الجزء الاول اعني شاة
 (قريبي)

ولم يسمع من الفصحاء تقديمها فلو جاز لوقع (قوله) يحمل كافة حالا
 عن الكاف) والمعنى ما ارسلناك الا مانعا للناس عما يضرهم ان قلت
 انه عليه السلام كما ارسل مانعا ناهيا ارسل آمرا فكيف يصح الحصر
 قلنا الحصر اضافي لاحقيقى كماذ جعلته حالا من الناس لانه صلى الله
 تعالى عليه وسلم مبعوث الى الثقلين ان قلت الحال قيد للعامل فيلزم
 ان يكون الكف في وقت الارسال وليس كذلك لتراخيه عنه قلنا ٢ الحال
 مقدرة والتقدير لا يلزم ان يكون من صاحب الحال كمامرت ٣ الاشارة
 اليه (قوله) والتاء للمبالغة) كالكافية والشافية وكثير منهم ذهبوا الى ان تاء
 المبالغة مخصوصة بفعل وفعل وبمضارع (قوله) اي ارسالة كافة)
 اي طامة شاملة (قوله) وبمضارع يجعلها مصدرا) اي يكف كفها والجملة
 حال مقدرة (قوله) والكل تكلف وتسف) لان كافة كقاطبة لازمة
 الحالية غير مضافة كماصرح به الشيخ الرضى ولا يخفى ان المتبادر منه هذا
 المعنى (قوله) سواء كان الدال مشتقا او جامدا) قال الشيخ الرضى
 من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهى اسم جامد
 موصوف بصفة هى الحال فى الحقيقة فكان الاسم الجامد وطأ
 الطريق لما هو حال فى الحقيقة نحو قوله تعالى ٤ ﴿ انا انزلناه قرآنا عربيا ﴾
 ونحو جاء زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا
 اي مثل اسدا وشجاعا ومنها الحال فى نحو بعت الشاة شاة ودرها
 وضابطته ان قصد التقسيط فتجعل لكل جزء من اجزاء المجرأ قسطا
 وتنصب ذلك القسط على الحال وتأتى بعده بجزء تابع بو او ا مامع واو
 العطف او بحرف الجر نحو بعت البرق فزين بدرهم (قوله) هو ما بقى فيه
 هوضة) الاظهر ان يقال ما بقى فيه نوع عفوضة قال فى الصراح
 بسر * غورة خرما * اول ما بدا من النخل طلع ثم خلال بالفتح ثم بلع
 بالتحريك ثم بسر ثم رطب ثم تمر (قوله) وهو ما فيه حلاوة) ولين
 (قوله) ولا حاجة الى ان ياول البسر بالبسر) هذا اذا كان هذا اشارة الى
 النخل لان المبسر هو النخل كيدل عليه اشتقاقه واما اذا كان اشارة الى التمر

٢ الحال مقدرة اي
 وما ارسلناك الا
 مقدرة انت الكف
 ٣ كمامرت الاشارة
 اليه من تعريف
 الحال (قريبي)

٤ انا انزلناه الخربى
 ان لفظ قرآنا اسم
 جامد حال موصوف
 بصفة اعنى عربيا
 وهى الحال فى الحقيقة
 (قريبي)

وزيد اضرب من عمرو وقد يدل على غير معينين نحو زيد كعمرو
فان التشبيه يدل على حدث مشترك بين المشبه والمشبه به لكن لا يدل على
خصوصية حدث ٢ وعلى كلا التقديرين يجوز اختلاف الحدين بوجه
كالمكان والزمان والمتعلق والحال الى غير ذلك واذا اختلفا ٣ بامر
وهما لم يتميزا بالبسالة حتى يلى كلا منهما ما يتعلق به التزاموا ان يلى ذلك
المتعلق صاحب ذلك الحدث المصرح به وان لزم التقدم على العامل
الضعيف وذلك لاجل دفع الالتباس والحرص على البيان فتقول زيد
قائما كعمرو قاعدا وزيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت وهذا بسرا
اطيب منه رطباً **(قوله)** فعلى هذا معنى الكلام) وحينئذ يكون قوله
بمخلاف الظرف حالا عن قوله على العامل المعنوى كما انه حال عن ضمير
لا يتقدم على الاحتمال الثانى ويحتمل ان يكون اعتراضية بتقدير المبتدأ
(قوله) واما اذا جملة داخل الى آخره واليه ذهب المصنف فى شرحه
كما مرّت الاشارة اليه **(قوله)** فالمراد هو الاحتمال الثانى) وهو أن الظرف
يقدم على العامل المعنوى اى فى الجملة يعنى اذا كان العامل المعنوى
ظرفا او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجوز تقديم الظرف عليه اتفاقا
قال الشيخ الرضى قد صرح ابن برهان بجواز تقديم الحال اذا كان ظرفا
او شبهه على العامل المعنوى اذا كان ظرفا او شبهه ومن ذلك القيل
البر الكرّ بستان اى الكرّ منه بستان فنه حال والعامل بستان **(قال ولاعلى**
المجرور) المفهوم منه جواز تقديم الحال اذا كان مرفوعا او منصوبا
كما ذهب اليه البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقديمها عليهما
الا فى صورة واحدة وهى اذا كان صاحبها مرفوعا والحال مؤخرا
عن العامل **(قوله)** سواء كان مجرورا بالاضافة) استثنى منه ما اذا كان
المضاف جزء المضاف اليه اوجاز قيام المضاف اليه مقامه فانه يجوز
التقديم لكن على قلة نحو يتحرك ماشيا يد زيد * وتتبع خيفاملة ابراهيم *
(قوله) لان الحال تابعة للح) قيل لا يرد على نحو رابعا جاء زيد لان الفاعل
من حيث انه مسند اليه محله قبل الفعل وان امتنع بعارض الالتباس بالمبتدأ
قبل وجه منع تقديمها على صاحبها المجرور أنه كثر الحال عن المجرور

٣ وعلى كلا التقديرين
احدهما تقدير كونه
دالا على غير معينين
والثانى تقدير كونه
دالا على حدث بل
غير معينين (قريبى)
٣ بامر اى يوجد
(قريبى)

والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة
 وبضمها الطاقة (قال متأول) اى كل واحد منها او نوعها (قوله
 وتأويلها على وجهين) قال الشيخ الرضى الحال المعركة ظاهرا
 ان كانت مصدرا كان تعريفها بالاضافة او باللام وتأويلها على الوجهين
 وان كانت غير مصدر كان تعريفها ايضا كذلك وتأويلها
 انها فى معنى النكرة نحو مررت بهم الجمل الغفير اى كثيرا سائرا بكثرتهم
 وجه الارض ونحو دخلوا الاول فالاول اى اولاً فاولاً ونحو جاء
 الرجال ثلاثتهم وكذا اربعتهم الى عشرتهم فان هذه الاسماع الثمانية
 اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة فى الجواز على الحال لوقوعها
 موقع النكرة اى مجتمعين فى المجرى وتأكيده لما قبلها فى تميم (قوله
 احدها انها مصادر لافعال) اولصفات اى معتركة ومنفردا والحذف
 غير واجب فى المثال الاول واجب فى المثال الثانى على قاعدة الشيخ الرضى
 (قوله ومعارف موضوعة موضع التكرات) ٢ يعنى ان اللام للمعهد
 الذهبى اوزائدة (قال فان كان صاحبها نكرة) والحال مفردا اذ لو كانت
 جملة لوجب الواو لا التقديم (قوله ولم تكن الحال مشتركة) نحو جاء رجل
 وزيد راكبين (قوله التخصيص) فيه ان الحال اما عن الفاعل
 او عن المفعول به وكل منهما يختص بالحكم المتقدم فلا حاجة الى
 تخصيص ٣ آخر اللهم الا ان يقال الحال حكم آخر فلا يجدى التخصيص
 الحاصل بالقياس الى حكم آخر (قوله ولئلا يلبس بالصفة) فيه
 ان هذا الالتباس لو كان محذورا لوجب التقديم ٤ وان كانت النكرة
 مخصوصة لتحقيق الالتباس (قال ولا تقدم على العامل المعنوى) دون
 اللفظى فان تقديمها عليه جائز الا مانع كتصديرها بالواو لمراعاة اصلها
 وهو العطف او عدم تصرف فى الافعال كفعل التعجب او تصدير عاملها
 بحرف المصدر او لام الموصول دون سائر الموصولات نحو الذى راكبا جاء
 (قوله فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا) اعلم ان الدال على حدثين
 فصاعدا قد تبدل على حدثين معينين نحو ضارب زيد عمرا وضارب زيد وعمرو

٢ يعنى ان اللام الذهبى
 الى آخره والاضافة
 فى نحو وحده فالاولى
 ان يقول ان اللام
 والاضافة للمعهد
 الذهبى واللام زائدة
 (قريبى)

٣ وهو التخصيص
 بالتقديم (قريبى)
 ٤ وان كان النكرة
 مخصوصة اما بالاضافة
 نحو رأيت غلاما رجلا
 راكبا او بالوصف
 نحو رأيت رجلا
 غلاما راكبا
 او بالاستغراق نحو
 ما رأيت رجلا راكبا
 (قريبى)

انتهى قال شارحه في قوله بعد الا تعسف لا يمكن الخلاص عنه الا
ان يقول ان بين قوله بعد الا وبين قوله مقدما عليه تنازعا في قوله الحال
يعنى ان فاعل الظرف حينئذ هو ضمير الحال او نفسها ٢ وعلى المذهبين ٣
لا ضمير النكرة ولا يخفى ان لا بد من اعتبار عائد ٤ ليصح وقوع الظرفية
صفة لقوله نكرة والتقدير بعد الا الحال عنها ثم قال لو قال او قبل
الا لكان سالما عن التعسف لا يخفى انه لو قال كذلك لوجب ان يقول
او قبل الا الداخلة على الحال فيطول الكلام فلعله قال ذلك روما للاختصار
وانما قال نقضا للتفي لان الحال لا تقع بعد الا الا ان يكون الاستثناء مفرغا
والاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا نادرا قال المصنف انما حسن
التشكيك هنا لان الا يقطع ما بعدها عما قبلها فلا يصح ان تكون الحال
صفة لها لا تقطعها عنها وفيه نظر لجواز وقوع الصفة بعد الا (قوله
او مقدما عليه الحال) انما حسن التشكيك حينئذ لان التقديم يؤمن الالتباس
بالصفة (قوله) ويجعل قوله وصاحبها الخ) وحينئذ يكون غالبا ظرفا للنسبة
بين المبتدأ والخبر او معنى فملى مستفاد من قوله معرفة اى يتعرف غالبا
(قوله ولم يزد لها) قال قدس سره في الحاشية الزود المنع (قوله
ولم يشفق على نغص الدخال) قال قدس سره في الحاشية الاشفاق
الخوف والنغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نغص
الرجل نغصا اى لم يتم مراده انتهى في الصريح نغص الرجل * بمراد تمام
نارسيدين وسيراب ناشدن شتر * (قوله واللاتن) جمع اتان خرماذ (قوله
ثم يرد من العطن) قال قدس سره في الحاشية العطن ماحول الحوض
والبئر من مبارك الابل والمبرك المناخ يعنى * جاي شتر خوابانيدن * (قال
ومررت به وحده) قال قدس سره في الحاشية الواحد مصدر وحد
يحد وحدا ووحدة كوعد بعد وعيدا ووعدة انتهى قال الشيخ الرضى
وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى الضمير ولازم النصب الا فى
في مواضع مخصوصة قيل يجوز أن يقال ان اصله التاء ثم حذفت لقيام
المضاف اليه مقامه كما قيل في اقام الصلاة (قوله مثل فعلته جهدك)
بصيغة الخطاب قال قدس سره في الحاشية الجهد ههنا بضم الجيم

٢ اى نفس الحال
٣ وعلى المذهبين اى
مذهب البصريين
والكوفيين فان
اعملت مقدما في
الحال اضمرت الفاعل
في بعد الا كما هو
مذهب البصريين
وان اعملت بعد الا
اضمرت الفاعل
(قريبي)
مقدما كما هو مذهب
الكوفيين
٤ قوله ليصح وقوع
الظرفية صفة ان
ولاشك من انه صفة
فلا بد من اعتباره
(قريبي)

(قال وامامها الح) فصل العامل ههنا لتحقيق افضية الفاعل والمفعول ومعنويتهم وليكون توطئة لامتناع تقدم الحال على العامل المنوى وجواز تقدمها على اللفظي المفهوم من تخصيص الامتناع به وكأنه اراد ان لايفصل بين مباحث التقديم والا لكان المناسب ان يذكر ماهو توطئة له عقب ذلك التفصيل (قوله وهو من تركيه) اى من صيغته (قوله كالاشارة) دون الاستفهام والتنى وان وان من الحروف المشبهة لعدم

٢ ورود الاستعمال الح

اى عمل الاستفهام

والتنى وان وان وان

استبسط منها معنى

الفعل ايضا فانه

يستبسط من ازيد

قائم مثلا استفهم

قيام زيد ومن قولك

مازيد بقائم نفيت

قيام زيد ومن قولك

ان وان زيدا قائم

تحققت قيام زيد

(قريعى)

٣ قوله فهو العامل

اى الخبر العامل

لالتنى والترجى

(قريعى)

٢ ورود الاستعمال على عملها (قوله والتنى والترجى) قال الشيخ الرضى الظاهر أنهما ليسا بعاملين لانهما ليسا مقيدين بل المقيد هو الخبر ٣ فهو العامل فيه بحث لانه اذا قلت ليت ابى فقيرا راجع وجعلت فقيرا قيذا للخبر لكان المعنى ليت ابى راجع وهو فقير وليس المعنى على ذلك بل معناه تمنيت ابى وان كان فقيرا راجعا (قوله وكأنه الاسد صائلا) وزيد كعمرو كاتب وزيد اسد صائلا يحذف اداة التشبيه (قوله لان النكرة) قيل ولان الحال جواب لكيف والسؤال ينافى المعلومية وفيه ان المفعوله له جواب للم مع انه يصح ان يكون معلوما والحال ان المعلوم باعتبار يجوز أن يكون مجهولا باعتبار آخر (قوله نكرة موصوفة) لوقيل مخصصة بدل موصوفة ليشمل المخصصة بالاضافة لكان احسن (قوله لاستفراقها) وعمومها بنفيها او بوقوعها في حيز نهى او تنى او ما بمعناه (قوله ان جعلت امرا حالا) اشار به الى انه ليس نصا في الاستشهاد لجواز ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحال عن ضمير الفاعل في انزلناه اى امرين امرا او عن ضمير مفعوله لاينحى انك لو جعلت حالا من كل امر ليس ايضا نصا في المقصود لجواز أن يكون حالا عنه من حيث انه مخصوص بالاضافة او بالوصف (قوله او واقعة في حيز الاستفهام) لانها تشبه النكرة الواقعة في حيز التنى في كونها غير موجبة (قوله او بعد الانقضاء للتنى) لم يغير قدس سره في تعيين صور النكرة عبارة الباب حيث قال لا يكون اى صاحب الحال الانكرة موصوفة او مضمية غناء المعرفة لاستفراقها او في حيز الاستفهام او بعد الانقضاء للتنى او مقدما عليه الحال

او المفعول به من حيث انه فاعل او مفعول نحوى تأمل نعم انها تدل على هيئة الفاعل او المفعول في زمان تعلق الفعل بهما (قوله لا الجمع) اذا توافقت حال الفاعل والمفعول جاز التعريف كقولك ضربت راكبا زيدا والجمع كقولك راكبين واذا اختلفنا فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كان نحو لقيت هنداً مصعداً منحدرة ٢ وان لم يكن فالاولى جمل كل واحد منهما بجنب صاحبه نحو لقيت منحدراً زيدا مصعداً ويجوز على ضعف جمل حال المفعول لجنبه وتأخير حال الفاعل ليقع احد الحالين بجنب صاحبه هكذا قال الشيخ الرضى وقال بعض شراح الفصل ٣ حق الحال المفرقة ان ترتب على حد ترتيب صاحبها (قال لفظاً او معنى) تمييز عن الفاعل والمفعول او حال عنهما او خبر لكان المقدر كما اشار اليه في الشرح (قوله اى لفظياً بان يكون الخ) يرشدك الى هذا تفصيل العامل (قوله فكانه الفاعل او المفعول) فان تعلق فعل شخص بمفهومين علامة اتحادهما ذاتاً (قوله فكان الحال عن المضاف اليه الخ) لان الداخل في الذات في حكم الذات (قوله ولو قرئ الخ) هذا موافق لما قاله بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلا تأويل والجمهور جوزوا الحال عنهما لتأويلهما بالفاعل او المفعول به ولا يخفى انه لو قرئ كذلك لزم جواز الحال عن المفعول فيه (قال وزيد في الدار قائماً) مثال اللفظي المفلوظ حكماً هذا توجيه جيد لكن المصنف جملة في شرحه مثالا للفاعل المعنوى ويجه عليه ان فاعل الظرف فاعل لفظي لان حامله مقدر في نظم الكلام اللهم الا ان يقال ان اعتبار حامله لما لم يكن لضرورة المعنى كان في حكم المفهوم من الفحوى ولا يجوز أن يقال ان قائماً حال عن زيد وهو مبتدأ لكنه فاعل معنى لاتحاده مع الضمير الذي هو فاعل الظرف لانه يلزم اختلاف حامل الحال وصاحبها وذا لا يجوز عند الاكثرين على انه لا يصير فاعلاً مضمواً على التفسير المذكور (قوله بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه) الاول اولى لان زيدا مشار اليه لانه عليه فان التنبه عليه حقيقة هو ذا زيد مع تقارب الاسم والفعل

٢ وان لم يكن اى وان لم يوجد قرينة يعرف حينئذ صاحب كل منهما فالاولى جمل كل واحد منهما بجنب صاحبه نحو لقيت منحدراً زيدا مصعداً (قريبي)

٣ حق حال المفرقة الى آخره من التعريف يعنى حق حال المفرقة ان يقع مرتباً على حد ترتيب صاحبها كما في المثال الاول اعنى لقيت منحدراً زيدا مصعداً (قريبي)

بمفهوم الكلام السابق كما اشار اليه قدس سره بقوله وانما حكمنا وذلك لان قوله مثل ما يزيد وعمر و خبر محذوف تقديره ذلك مثل ما يزيد وعمر و اى العامل المضمون مع جواز العطف مثل ما يزيد وعمر و قس عليه حال المتأخرين والاخيرين وكل قضية متضمنة بحكم فذلك القضية متضمنة لاحكام مجملها حكما بمعنى العامل في تلك الامثلة (قال الحال) من حال الشيء يحول اى انقلب وانما سمي هذا القسم بها ٢ لانه لا يخلو عن انقلاب غالبا (قال ما بين هيئة الفاعل) الهيئة في الاصل الحالة الظاهرة للمتهم للشيء كذا في المغرب والمراد هنا الحالة وهى اعم من ان يكون بحسب تحققها وهى الحال المحققة او بحسب تقديرها وهى الحال المقدرة نحو قوله تعالى ﴿فادخلوها خالدين﴾ اى مقدرين الخلود نحو خط ٣ هذا الثوب قيما ونحو قوله تعالى ﴿وبشرناه باسحق نبيا﴾ اى مقدرة نبوته وايضا هى اعم من ان يكون باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول او باعتبار حال متعلقهما فلا يرد النقص بجاء زيد وابوه قائم لكن يرد النقص بقولك اتيتك وزيد قائم وينسب الى صاحب الفصل في دفعه انه قال فى بعض حواشيه ان زيد قائم بين هيئة لازم الفاعل او المفعول به اعنى زمان الاتيان وقد استمر فى كلامهم التعبير عن الملزوم باللازم فكان هيئة اللازم هيئة الملزوم وذلك بعيد لان قيام زيد ليس هيئة لزمان زيد الا بتأويل وان زمان الاتيان لما كان مبينا مفارقا عن فاعل الاتيان وعن مفعوله لم يلازم دعوى الاتحاد بينهما على ان عبارة التعريف لا تدل عليه دلالة ظاهرة وقال الشيخ الرضى الحق ان الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذى فى ذلك الكلام بالفاعل او المفعول او بما يجرى مجراها وبقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية فى ركب زيد ويركب مع ركوب غلامه اذا لم نجعلهما حالا وحد المؤكدة اسم غير حدث يحى مقرر المضمون جملة وقولنا غير حدث احتراز عن نحو رجوع رجوعا (قوله اى من حيث هو فاعل او مفعول به) فى دلالة الحال على ان مدلولها هيئة للفاعل

٢ لانه لا يخلو الخ
لان الاصل فيه
ان يكون صيغة
منتقلة اى من شأنها
الانتقال من الوجود
الى العدم دالة
على الحدث والتجدد
الاهم الا فى الحال
المؤكدة نحو زيد
ابوك عطوفا ولذا
قال غالبا احترازا عنه

(قريبى)

٣ خطا من خط
يخط كقس من قاس
قيس اى خط هذا
اثوب قيما اى
مقدرا كونه قيما

(قريبى)

زيادة اجتماع (قوله اى وجد) جعل كان تامة فقوله لفظا تمييزا وحال
ويحتمل ان تكون ناقصة والاول اولى تأمل تعرف (قوله لوجوب
العطف) انما وجب العطف فيه لان الاصل في هذه الواو العطف
وانما يعدل عنه نصا على المراد من المصاحبة وفي المثال المفروض لا يمكن
التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذى
هو الاصل اظهر ان قلت فان عمرا في المثال المذكور ليس مفعولا معه
٢ وكلامنا فيه فلا حاجة الى قوله لم يجب ليخرج قلنا كان الكلام
هنا لا يختص به والا لم يقل بعد ذلك تمين العطف (قوله فان العطف
فيه ممتنع) ذهب الجمهور الى ان العطف في الصورة المذكورة قبيح ولهذا
قالوا فيها ان النصب مختار (قوله حيث لا يحمل على عمل العامل
المعنوى بلا حاجة) قال الشيخ الرضى الحاجة ثابتة وهى التنصيص
على المصاحبة ولهذا جوز القوم النصب مع اختيار العطف (قال والا)
الاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا
(قوله لان العطف على الضمير الجور) قال الشيخ الرضى الكوفيون
يجوزونه في السعة والبصريون للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف
وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا لضعفه قال الاندلسى يجوز
العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى مما قاله
المصنف لوروده في القرآن كقوله تعالى ﴿تساءلون به والارحام﴾
بالجر في قراءة حمزة (قوله وانما حكمنا بمعنوية الفعل) المشعر بالمعنى
الفعلى في المتالين الاولين كلمة الاستفهام وحرف الجر ٣ الطالبان للفعل
٤ وفى الاخير ايضا شيان كلمة الاستفهام والشان الذى بمعنى المصدر يعنى
اقبل والصيغة فالاشعار على المعنى الفعلى في هذه الامثلة قوى لتعاقد
امر من بخلاف نحو هذا لك واياك ونحو ما انت وزيدا فان الاشعار
فيهما ضيف لفوات معاضدة حرف الجر بالاستفهام في المثال الاول
وفوات معاضدة الاستفهام بامر آخر في المثال الثانى والمصنف لم يفرق
بين هذه الامثلة في الحكم والشيخ الرضى فرق في الحكم بين الاولين
والآخرين وبين الآخرين (قال لان المعنى متصنع وما يماثله) متعلق

٢ وكلامنا فيه اى
المفعول معه ولهذا
قالوا فيها اى
في الصورة المذكور
(قريبى)

٣ الطالبان صفة
لكلمة الاستفهام
والحرف الجر للفعل
(قريبى)

٤ وفى الاخير اى
مسانك وعمرا ايضا
فالمثالين الاولين
شيان كلمة استفهام
ولتاب بدلان من
شيان محذوف اعنى
وهما (قريبى)

فصولها دليل على اللام المقدرة (قوله وفي بعض الحواشي ان هذا
 الرأي شريف جدا) لجمل ماهو محط الفائدة قائما مقام الفاعل وخلوه
 عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل عن جعل المصدر
 نائباً مناب الفاعل من غير تخصيص (قوله وقد حيل بين العبر
 والتزوان) قال قدس سره في الحاشية العبر الحمار الوحشي والاهلي
 والتزوان النوب ومنه قدس سره في تفسير النوب * برجستن * (قوله سواء
 كان ذلك المفعول) شرط بعضهم كون المفعول فاعلا نظرا الى ان عمرا
 في قوله ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لامفعول معه ويتقضى
 ما قاله بنحو حسبك وزيدا فان الكاف في المعنى مفعول اذ المعنى يكفيك
 (قوله نحو استوى الماء والخشبة) اى تساوى الماء والخشبة في الطول
 اى وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة هنا مقياس
 يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته (قوله والمراد بمصاحبه لمفعول
 الفعل الخ) فلا يجوز فتحك زيد وطلوع الشمس كما ذهب اليه الاخفش
 ويجوز غيره استدلالا بقولهم مازلت اسير والتيل فان الماء لا يسير
 بل يجرى ٢ ويمكن ان يقال المراد بالسير المعنى المجازى الشامل للسير
 والجريان (قوله او مكان واحد) المشهور الاكتفاء بوحدة الزمان
 (قوله نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعتها) قال قدس سره في الحاشية
 الفصيل * بحمة شتر از شیر بازگوده * رضع الصبي * شیر خورد كودك * (قوله
 اعلم ان مذهب جمهور النحاة) قال عبدالقاهر هو منصوب بنفس
 الواو وفيه ان الاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت
 بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل رجل وضيعته وقال الاخفش منصوب
 نصب الظروف لانها قامت مقام مع لكن لما كانت في الاصل حرفا اعطى
 نصب ما تقدمها مابندها (قوله واصلها واو العطف) ولهذا لا يجوز
 تقديم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا ولا على مصاحبه
 خلافا لابي الفتح قال الشيخ الرضى لا ارى منعا من تقديم المفعول معه
 على عامله اذا تأخر عن المصاحب كما جاز تقديم المعطوف على عامله
 اذا تأخر عن المعطوف عليه (قوله فناسب معنى المية) لان في المية

٢ ويمكن ان يقال
 الخ في جواب
 الاستدلال ان المراد
 بالسير معنى مجازى
 شامل للسير والجريان
 فيشارك الفعل
 الفاعل المتكلم
 في الجريان فيكون
 جوازه لمشاركة ذلك
 المفعول فلا يكون
 هذا المثال دليل
 جواز ذلك المثال
 يعنى فتحك زيد الخ
 (قريبى)

ان القعود مغاير بالذات للجبن فانه مقدم على القعود بحسب التحقق فكيف يصح ان يكون مصدرا مغايرا للفظ فعلة اللهم الا ان يراد بالجبن اثر الكيفية ٢ القائمة بالنفس وهو القعود عن الحرب كما قد يراد بالشجاعة الاثر المترتب على الكيفية النفسانية ٣ وهو الاقدام ولا يخفى ان في ذلك مخالفة من وجه آخر (قوله) او ضربته ضرب تأديب وقعدت قعود جبن (الظاهر أن المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور واطلاق المصدر عليه لنيابته عن المحذوف كافى ضربته سوطا أى ضرب سوط فالقول ٩ بانه على هذا التقدير ٥ مصدر من غير لفظ فعلة لا يخلو عن شيء (قوله) ورد قول الزجاج (وردّه المصنف ايضا بان معنى ضربته تأديبا ضربته للتأديب اتفاقا وقولك للتأديب ليس بمفعول مطلق فكذا تأديبا الذى بمضاه (قوله) ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل) ٧ قيل انما وضع المظهر موضع المضمّر اشارة الى اتحاد الحذف والتقدير وقديفرق بينهما بان التقدير ترك في اللفظ مع الابقاء في النية والحذف هو الترك في اللفظ والنية (قوله) أى اتحد فاعله وفاعل عامله) قال الشيخ الرضى بعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الذى يقوى في ظنى وان كان الاغلب هو الاول والدليل على الجواز قول امير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه في نهج البلاغة فاعطاه الله تعالى النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق ابليس عليه اللعنة والمعطى النظرة هو الله تعالى ولا يجوز ان يكون حالا لاستلزام عطف حال الفاعل وهى استتمام على حال المفعول وهو الاستحقاق (قال ومقارنا له) اجاز ابو على عدم المقارنة في الزمان لقوله تعالى في القراءة الشاذة ﴿ هذا يوم يرفع الصادقين صدقهم ﴾ بالنصب أى تصدقهم في الدنيا ولا يخفى انها تدل ايضا على ان اتحاد الفاعل لا يشترط ولم يشترط ان يكون نكرة كما شرط بعضهم لانه قد يقع معرفة اكن الغالب فيه التذكير كما ان الغالب في المجرور التعريف (قوله) او يكون زمان وجود احدهما) بان يكون آخره اول الحدث او بالعكس او بفير ذلك (قوله) لانه بهذه الشروط) قال المصنف انما اشترط ذلك لان علة الافعال كثيرا ما تنجى جامعة للشروط

٢ اثر الكيفية وهى الجبن (قريعى)
٣ وهو اى الاثر الاقدام مخالفة من قبل الزجاج (قريعى)
٩ فالقول بانه على هذا التقدير اى على التقدير الثانى (قريعى)
٥ مصدر الخ لاعلى التقدير الاول لان التأديب مثلا حينئذ ليس تابعا عن الشيء (قريعى)
٧ قيل القائل الفاضل الهندى حيث قال وضع المظهر موضع المضمّر وعبر عن التقدير بالحذف للتنبيه على جريان الاصطلاحى باطلاق كلا اللفظين (قريعى)

(خصولها)

٢ يخرج المفعول له المجرور عن ﴿ ١٦١ ﴾ التعريف مع انه المفعول له عنده لان العامل علة

يخرج ٣ قوله لان
التحقيق علة لا يقال
والجار بمنزلة الهمزة
والتضعيف في
افضاء معنى الفعل
الى الاسم لا في تغيير
معنى الفعل كالهمزة
والتضعيف اذا اللام
فيه لم يغير معنى كما
لا يخفى (قريبى)
٤ ومشاركته الحدث
الح والفعل ينصب
الحدث فكذا
ما يشاركه (قريبى)
٥ قيل ولو قال الح
يعنى الفاضل الهندي
قال لو قال المصنف
حاربه شجاعة مكان
قعدت عن الحرب
جنبنا لكان هذا
القول احسن
(قريبى)
٦ اى فيلزم المفعول
له التكثير ويحتمل
ان يكون هذا
اعتراضا للجزمي
قديبر (قريبى)

وكذا سكنت ونزلت (قوله ولا شك ان معنى الدخول لا يتم) فيكون
في صلة له كما ان عن صلة لصدته الذى هو الخروج استبدل الشيخ الرضى
على ان الدخول لازم بلزوم كلمة في في غير المكان ودخولها في المكان
وبكون الدخول فعولا والفعل من المصادر اللازمة غالباً وبكونه ضد
الخروج وهو لازم ولا يخفى ان ما ذكره يدل على نفي التمديد بلا واسطة (قوله
والتفصيل فيه الح) ما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار
نصبه نحو يوم الجمعة سرت واذا يوم الجمعة سرت فيه ومثال لبس المفسر
بالصفة في كل يوم صمت فيه في الصيف وما يستوى فيه الامران نحو زيد
سار ويوم الجمعة سرت فيه اى معه وما يجب نصبه نحو ان يوم الجمعة
سرت فيه (قال مافعل لاجله فعل) اى ما هو حامل على الفعل وهو
مقدم اما بحسب التصور او بحسب التحقيق (قوله الا ان يراد بذكره
معه الح) لا يقال ٢ يخرج مفعول له المجرور نحو جئتك للسمن لان العامل
في المجرور هو الجار لا الفعل ٣ لان التحقيق ان العامل في المجرور هو الفعل
وانه المنصوب محلاً والجار بمنزلة الهمزة والتضعيف (قوله فان التأديب
انما يحصل بالضرب) ان قلت كيف يحصل التأديب بالضرب ويترب
عليه مع اتحادها بحسب الذات قلنا اراد ترتب ما يتضمنه التأديب
اعنى التأديب قال الشيخ الرضى العلة الحاملة التأديب وانما نصب التأديب
لتضمنه العلة الحقيقية ٤ ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان
ولو صرح بالعلة الحقيقية لم ينتصب عند النجاة (قال وقعدت عن الحرب
جنبنا) ٥ قيل ولو قال وحاربه شجاعة لكان احسن اى احسن بمقام
المنازعة للزجاج واطهار الجلادة ويحتمل ان يقال فيه تعريض عليه
وتنبية على عدم دقته والاكتفاء بظاهر الامر (قوله والقائل الح)
والقول بكون المفعول له مفهوماً مستقلاً كما هو المفهوم من الكلام
يخالف خلافاً لقول الزجاج (قال خلافاً للزجاج) وخلافاً للجزمي فانه
عنده حال فيلزم ٦ التكثير (قال فانه عنده مصدر) لما رأى من كون
مضمون عامل المفعول له تفضيلاً وبياناً له كما في ضربت تأديباً فان معناه
ادبت بالضرب تأديباً (قوله وجبت في القعود عن الحرب جنبنا) فيه

ليس قيدا احترازيا ببناء على ان في محمولة على الظرفية الحقيقية فليس كل مجرور بفي مفعولا فيه (قوله مبهما كان الزمان او محدودا) اتفق القوم على ان المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر والسنة (قال وظروف المكان ان كان المكان مبهما) جعل الضمير راجعا الى المكان والا لوجب ان يقول ان كانت ولما كانت اضافة الظروف الى المكان بيانية لم يحتاج الجملة الواقعة خبرا الى عائد لان عائد المبين عائد المبين (قال وفسر المبهم بالجهات) هذا تفسير اكثر المتقدمين واما تفسير غيرهم فمنهم من قال ان المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه هو المعرفة وفيه ان نحو خلفك معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويمكن دفعه بانه ملحق بالنكرة لابهامه اوبانه نكرة حقيقة لما قاله الفاضل الهندي في الارشاد من ان الجهات الست لا تعرف بالاضافة كما لا يعرف مثل بها ومنهم من فسرهما بمثل ما فسر المبهم والمعين من الزمان وتدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدي ووسط وبين وتلقاء وليس كل منهم عندهم جائز النصب لان جانب وما بمناه من جهة ووجه بمعناها وكيف وذرى لا يقال فيها مثلا زيد جانب عمرو بل يقال في جانبه اوالى جانبه وكذا خارج وداخل وليس ايضا كل معين مجرورا عندهم فان المقادير المسوحة كالفرسخ والميل منصوبة (قال وحمل عليه عند) ينبغي ان يذكر امر المقادير المسوحة ايضا فانها منصوبة اتفاقا قال الشيخ الرضى ينبغي ان تحمل على الجهات الست لمشابتها لها في الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداءه وانتهاه كتحول الخلف قدما واليمين شمالا (قال ولفظ مكان) بشرط ان يكون في عامله معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان كذا قال الشيخ الرضى اسم المكان الذي في اوله ميم زائدة ان كان مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار والكون ينتصب بالdal على ذلك الحدث وبما ينتصب به المكان المختص وهو دخلت وسكنت ونزلت وان لم يكن كذلك فلا ينتصب الا بما ينتصب به المكان المختص (قال وما بعد دخلت)

(وكذا)

الالايقاعها الشخص في ضرر فالمحذر منه في الحقيقة هو الضرر وهي محذرة بالمال
 فاذا نظر الى المال صح هذا المعنى (قوله لان حذف حرف الجر) الى
 آخر لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها
 في تأويل اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف
 قياسا بحذف حرف الجر (قال ولا تقول اياك الاسد) اما قول الشاعر فاياك
 اياك المراء فانه فلضرورة الشعر اولان اياك اياك من باب الاسد الاسد والمراء
 منصوب بمثل اترك او احذر اولان المراء في تأويل ان تمارى (قوله فلم
 يثبت الانادرا) قال ابو علي في قوله تعالى ﴿ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم
 قلت﴾ اى وقلت (قال المفعول فيه) اى ومنه المفعول فيه او هذا باب
 المفعول فيه او المفعول فيه هو كذا وهو فصل على الاخير وصدر استينافية
 على الاولين (قال ما فعل فيه) اى في مسماه او في نفسه مسامحة او اسم ما فعل
 فيه (قوله اى حدث) وهو الفعل اللغوى (قال مذكور) اى مؤدى
 (قوله نضمنا) الى قوله او مطابقة كانه اراد بالمطابقة الدلالة على المقصود
 بالاصالة وبالتضمن ما يقابلها فيندرج في المذكور المستعمل في المعنى
 الالتزامى ومآله لمح الى معنى (قوله اذا كان العامل مصدرا) او بمعناه
 (قوله فلوا اعتبر في التعريف قيد الحيثية) الى آخره فيه تأمل اذ لو اريد
 من قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار
 قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي لانهجى الحيثية لان هذا المعنى يصير
 قيدا وهو لا يقتضى اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة في نعم يصير قريبا
 من اعتبارها (قوله ولا ينفى) الى آخره قد يقصد بقيد ضمنى الاحتراز
 عن شيء ولم يقصد به الاحتراز عما يخرج القيد الصريح (قال من
 زمان او مكان) قد يجعل المصدر حينا بحذف المضاف او يجعل
 المصدر مجازا عن الحين لاشتراكها في مدلولية الفعل وعلامة
 المظروفية والظرفية وقد يجعل العين مكانا نحو جلست في الشمس
 اى في مكانها اذا اريد بالشمس النور او في مكان اثرها اذا اريد بها
 الجرم (قوله اشارة الى قسمي المفعول فيه) اشارة الى ان قوله من زمان

معطوفا على قوله معمولا حتى لا يلزم ما ذكره من المحذور بل جملة معطوفا على فعل مقدر ينساق اليه الفهم اعني حذر او ذكر ويمكن ان يختار الاحتمال الاول ويجعل معطوفا على قوله تحذيرا بتقدير الحين او يجعله مفعولا له للتقدير والمعنى على ان تقدير اتق دون غيره من الافعال للتحذير لان التقدير لاجل التحذير لان التقدير لعدم الفرصة ولا دخل للتقدير في التحذير لانه لو ذكر لحصل التحذير او يجعل معطوفا على قوله معمول وتعمل الاضافة من باب جرد قطيفة ليقال العطف باوفى الحدود انما يصح اذا كان صدر الحد متاولا للمعطوفين ليكون اشارة الى تقسيم الحدود وليس الصدر ههنا متاولا لهما لانا نقول لما كان التقابل بين المعطوفين باعتبار القيد كان القيد هو المعطوف عليه في الحقيقة فيبقى معمول متاولا للقسمين **(قوله قلنا نعم)** او قلنا بتقدير العائد والتقدير او ذكر المحذر منه من نوعيه او باستتار ضمير في ذكر وجعل المحذر منه بدلا منه **(قال مثل اياك والاسد)** قال الشيخ الرضى قال المصنف الاصل اتقك ثم لما لم يجمعوا بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد جاؤا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك فلما حذفوا الفعل حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه فرجع الكاف ولم يحجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر فصار منفصلا ثم قال وارى ان هذا الذى ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك بعد بتأخير العامل وجاز اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لواحد اذا كان احدهما منفصلا **(قوله ولا يخفى)** الى قوله غير صحيح يمكن ان يضمن فى اتق معنى التباعد ويكون التقدير اتق مبعدا نفسك قوله ولا يخفى ان فى تقدير اتق مع تضمنه معنى التباعد تأكيد ليس فى تقدير بعد **(قوله)** لانه لا يقال اتقبت زيدا من الاسد لان معنى الاتقاء * برهين بدن لا برهين ابدن * **(قوله فالصواب ان يقال)** يمكن ان يقال اراد تقدير اتق ونحوه **(قوله)** فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك فيه تأمل لان نفسك محذر منه لا محذر فكيف يصح القول بان المعنى بعد نفسك مما يؤذيك اللهم الا ان يقال ان اتقاء الشخص من نفسه والتحذير منها ليس

او بالافرار (قوله وقيل زائدة) ومابعدا ابتداء كلام ولا يخفى ان القول
بالزيادة مع ظهور احتمال السبب بعيد (قوله اول التفسير) لان اجلدوا
ايجاب والايجاب متضمن للوجوب الذي هو الحكم (قوله وجزء الجملة)
الى آخره يجوز أن يقال ان مابعد فاء التفسير او السببية اذا كانت الفاء واقعة
موقعها لاتعمل فيما قبلها (قوله واختيار النصب) يعنى ان الشرطية
اشارة الى قياس استثنائي استثنى فيه نقيض التالى ليثبت نقيض المقدم
وهو ماذهب اليه المبرد وسيبويه وانما حمله على ذلك اذ لو لم يحمله لكان
معناه ان اختيار النصب واقع على بعض التقادير لكنه غير واقع اصلا
فان الشاذ لا يعاب (قوله لضيق الوقت) فى كلا قسمي التحذير ضيق
وقت وهو اضيق فى القسم الثانى منه ولهذا لا يذكر الا المحذر منه
(قوله وفى اصطلاح النحاة معمول) نقل اليه لتعلق التحذير به لكونه
محذرا او محذرا منه (قوله اى اسم عمل فيه النصب بالمفعولية) اشار به الى
ان اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار أنه محل لاثر العامل (قال بتقدير اتق)
الانصب بالصناعة ٢ ان يقال باتق بدون التقدير (قال تحذيرا مما بعده)
هذا القسم الذى هو المحذر اما ظاهر او مضمرة والظاهر لايجب الامضا
الى المخاطب والمضمرة لايجب فى الاغلب الا مخاطبا وقد يجيء متكلم
نحو اياى والشر وسيبويه يقدر نحو لا حذر وغيره يقدر نحو حذر خطابا
والاولى كذا ذكره الشيخ الرضى (قال او ذكر المحذر منه) هذا
القسم يكون ظاهرا ومضمرا سواء كان الظاهر مضافا او لا والمضمرة متكلم
او مخاطبا او غائبا (قوله على صيغة المجهول) قال الشيخ الرضى فى قوله
او ذكر المحذر منه نظر اذ ذكر مصدر ففى عطفه على قوله معمول بعده
من حيث المعنى الا ان يقدر فى الاول مضاف اى هو ذكر معمول وفيه
نظر ايضا لان التحذير من انواع المفعول والذكر ليس منها وفى بعض
النسخ او ذكر بصيغة المجهول وليس بوجه لان او ههنا اتصالية اى
ليست اضرابية فينبغى ان يليها مثل المذكور قبل والمذكور قبل
مفرد وما يليها جملة وانما جازت المخالفة اذا كانت اضرابية واختار
قدس سره الاحتمال الاخير وهو المشهور المنساق الى الفهم ولم يجعله

٢ وجه الانسية
الح ولو جعل قوله
اللفظ بتقدير اتق
فى باب جرد قطيفة
اى باتق المقدر
لم يخرج فى الانسية
فتأمل (قريبى)

٢ وكذا الخ يريد
وكذا التقدير في
ان زيدا لم تضرب
الاياه ان تضرب زيدا
لم تضرب الاياه زيد
من هذا المثال واقع
من تضرب المقدر
موقع الضمير
في تضرب المفرد
بالكسر المفهوم
في قوله لم تضرب
الاياه في المثال بل
يعمل النصب فيه
(قريبى)

ان قام زيد لم يقم الا هو لانتقاض النفي بالا ٢ وكذا في ان زيدا لم تضرب
الاياه ان تضرب زيدا لم تضرب الاياه ولا يخفى ان نسبة زيد الى
يلايس واذهب ليست كنسبة به الى ذهب لانه مسند اليه وزيدا مفعول
(قال واجب) بالابتداء كذا ذكره المصنف وفيه انه يجوز أن يكون
مرفوعا باذهب المقدر لرعاية الاستفهام ويوافق ضابطة ذكرها
في شرح المفصل (قال وكذا) خبر او مبتدأ وفيه قوله لقوله تعالى
﴿وكل صغير وكبير مستطر﴾ المستطر بنوشتن* (قوله بحيث لا يقادر)
اى لا يترك سينة كبيرة ولا صغيرة (قوله والظاهر) الى آخره لا يمنع
الفاء بحسب الظاهر دخوله في هذا الباب لان ما بعدها قد يعمل فيها
قبلها نحو قوله تعالى ﴿وربك فكبر﴾ (قوله عن بعضهم) هو عيسى
ابن عمرو (قال ونحو الزانية والزاني) الواو اما للعطف على كل شئ
فعلمه فيكون التقدير وكذا نحو ﴿الزانية والزاني﴾ وقوله الفاء بمعنى الشرط
تعليل وجلة قوله وجلتان بتقدير المبتدأ اى هذه الآية جملتان لتعليل
آخر معطوف على الاول واما للعطف على قوله وكذا ﴿كل شئ فعلوه﴾
وجلة قوله الفاء بمعنى الشرط المشيرة الى التعليل خبر لقوله نحو ﴿الزانية﴾
بتقدير العائد وقوله جملتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة
لها محل من الاعراب (قوله مرتبط بمعنى الشرط) فتكون الباء صلة
ويجوز أن تكون للسببية (قال عند المبرد) قيل ظرف لعامل الظرف
المقدر والظاهر أنه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر كما ان قوله عند
سيبويه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر يوافق قوله تعالى ﴿ان الذين
عند الله الاسلام﴾ (قوله ومثل هذا الفاء) انما قال مثل لان الفاء
اذا كانت زائدة او غير واقعة موقعها لغرض كما في قوله تعالى ﴿واما اليتيم
فلا تقهر﴾ جاز أن يعمل ما بعدها فيها قبلها (قوله اذ الزانية) توجيه
المبرد اقوى من هذا التوجيه لعدم احتياجه الى اضرار ولذا قدمه
المصنف لكن فيه انه يلزم ان يكون الانشاء خبرا (قوله مبتدأ محذوف
المضاف) او خبر كذلك والتقدير هذا حكم الزانية والزاني كما يقال
في الفصل والباب (قوله ان ثبت زناها) شرعا وذلك باربعة شهاداء

(او بالاقراء)

جملة فغرضه من هذا المثال وقد تبسح سيديوه في ذلك ليس الاتيين
 جملة اسمية لصدر فعليه المعجز معطوف عليها او على الخبر (قوله قلنا
 هذا باعتبار المنتهى) اذا جعل الجملة خبرا واما اذا جعل الفعل وحده
 خبرا واعتبر اسناده الى المستتر الذى هو فى حكم الملفوظ كاقيل فى زيد
 صرف كانت الكبرى مفصلة باعتبار المنتهى الذى هو الضمير (قال
 بعد حرف الشرط) وما فى حكمه من الاسماء الراسخة فى الشرطية (قوله
 والا) بالتشديد جواز الخليل فيها التخفيف (قوله لوجب دخولهما
 على الفعل) قال الشيخ الرضى لاشك ان التحضيض والعرض
 والاستفهام والنفي والشرط والتثنية معان تليق بالفعل فكان القياس
 اختصاص حروفها ٢ بالافعال ٣ الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل
 كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها
 استعملت فى القيلتين ٤ مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما
 والالتفى وبعضها اختلفت فى اختصاصها كألا للعرض وكذا
 ان الشرطية فان المرفوع فى ان امرؤ هلك يجوز عند الاخفش
 ان يكون مبتدأ (قوله فانه وان صدق عليه) الى آخره قال الشيخ الرضى
 ما حاصله ان ليس الفعل الواقع بعده مشتغلا عنه بضميره لان معنى
 الاشتغال عنه بالضمير الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير والضمير هنا مرفوع
 المحل وتجويز نصبه باعتبار اسناد ذهب الى المصدر المدلول عليه به
 حتى يكون المعنى ذهب الذهاب به ضعيف لعدم اختصاص المصدر المدلول
 عليه بالفعل يعنى ويجب ان يكون المصدر النائب مناب الفعل مخصوصا
 (قوله فيكون تقديره زيدا يلبسه الذهاب به) الاظهر أن يقال يلبس
 زيدا الذهاب به وفى هذا المثال ملابسة الصفة للموصوف وفى الثانى
 ملابسة مبدأ الصفة للموصوفها (قوله مع اتحاد اسناديه) قال الشيخ الرضى
 الاسم الذى قدر عامله بشرط التفسير يقع من عامله موقع الاسم المشتغل
 به من المفسر ألا ترى ان احد واقع من استجارك المقدّر مقام الضمير
 من استجارك المفسر وزيدا فى ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدّر
 موقع الضمير من ضربت المفسر وان التقدير فى ان زيدا لم يحم الا هو

٢ اى حروف المعاني
 (قريبي)

٣ الا ان بعضها اى
 بعض حروف المعاني
 بقيت على ذلك
 الاصل اى الدخول
 على الافعال

(قريبي)
 ٤ احدهما الفعل
 وثانيهما الاسم
 (قريبي)

والاخفش خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكم اذ في وقوع
الملتئين بعدها وخلافا للمبرد فانه ذهب الى ان حكمها حكم متى الشرطية
في لزوم دخولها على الفعلية (قوله الدالة على المجازاة) لكنها
قاصرة عن افادتها اذ ليس مدخولها على خطر الوجود ٢ بل قطعي
الحصول (قال وحيث) دون حيثما فان حكمها حكم متى (قال اذهي
مواقع الفصل) فيه انه لا يثبت المدعى لجواز تقدير فعل رافع فيقال
في اذا زيد يقتله اذا قتل زيد يقتله ويمكن ان يقال الاولى مطابقة
المفسر للمفسر وفيه فوات ذلك ٣ (قال وعند خوف لبس الخ) عطف
على قوله في الامر انما اتى بلفظ الخوف للفرق بين تحقق اللبس وتوهمه
فان الاول انما يكون عند تساوي الاحتمالات ورفعه واجب والثاني
عند رجحان البض ورفعه مختار كما نحن فيه وذلك لان اللفظ اذا دار
بين كونه خبرا وصفة كان الاولى ان يحمل على الخبر لما فيه من الفائدة
التامة (قوله وهو خلاف المقصود) قال الشيخ الرضى ما حاصله
يرجع الى ان لا فرق بين كونه خبرا وكونه صفة لان المراد بالشيء
المخلوق لا مطلق الشيء لانه متساو للممكنات المعدومة فاذا اريد
بالشيء المخلوق وجعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر
وفيه نظر لانا لانسلم تناول الشيء للمعدوم لاختصاصه بالموجود كما ذهب
اليه اهل السنة ولئن سلم تناوله للمعدوم جاز أن يخص بالموجود
لا بالمخلوق وعلى التقديرين لا بد من تخصيص الموجود بما سوى الواجب
وصفاته ولئن سلم تخصيصه بالمخلوق فلا نسلم ان المعلوم كل مخلوق
مخلوق بالقدر بل المعنى كل مخلوق مخلوق لنا بالقدر ولا شبهة في ان
المخلوق اعم من المخلوق لنا بحسب المفهوم او بحسب الواقع عند المعتزلة
فلو جعل خلقناه صفة لم يحصل المقصود (قال ويستوى الامر ان)
في الاختيار (قوله قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه) اى السلامة
من حذف العامل معارضة بالقرب لا يقال عدم حذف العائد مرجح
لرفع لانا نقول ليس ذلك المثال من باب حذف العائد بل من باب
الاقتصار على بعض التركيب اعتمادا على علمك بان الخبر لا بدله من عائد اذا كان

٢ الخطر بفتحين
الاشراف على الهلال
وقال المصنف الاول
مطابقة المفسر
بالكسر للمفسر بالفتح
في جهات العمل
(قريبى)

٣ اى في تقدير فعل
رافع فوات التطابق
لكون المفسر بالكسر
ناصبا والمفسر بالفتح
رافعا فيقدر الناصب
لتحصيل المطابقة
(قريبى)

النصب ويكون اقوى منها شيان فقط على ما ذكره اما واذا للمفا جأة
 (قال مع غير الطلب) لم يقل مع الخبر مع انه اخصر للاشارة الى انتفاء
 ما يوجب اختيار النصب والاولى ان يقول ايضا ومع عطف الجملة
 التى بعدها على فعلية او مع كونها جوابا لجملة استفهامية فعلية نحو اما زيد
 فقد اكرمه فى جواب ايهم اكرمت لان القرينة التى تقوى جانب
 النصب هى التناسب والتطابق المذكوران (قوله كالامر والنهى
 والدعاء) وخص الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كالاستفهام مثلا
 لم يكن من هذا الباب لامتناع التسليط على الاسم (قوله فان الرفع
 يقتضى) او ان الجملة الطائية قلما تكون اسمية لاختصاص الطلب بالفعل
 الأترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض
 والتحضيض ولا يعارضه السلامة عن الحذف لكثرة وقوعه فى كلامهم
 (قوله فالمراد بلزوم الاسمية) والمراد لزوم الاسمية فى غير هذا
 الموضع لورود النصب ههنا (قوله بسبب عطف جملة) ولو بلكن وبلى
 (قال على جملة فعلية) حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضارب عمرا
 وهندا يقتلها ٢ فان اسم الفاعل لشبهه بالفعل ٣ فى حكمه واستثنى سيديويه
 عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو يضربه لكون
 فعل التعجب لمجوده وتجرده عن معنى العروض لاحقا بالاسماء والظاهر
 ان الجملة الثانية فى المثال المفروض اعتراضية لا عاطفية والا لزم عطف
 الخبرية على الانشائية (قوله ولا يقدر معمولها) فى عدم تقدير
 معمول لما بحث (قوله لانه يختار الرفع فى اسم الاستفهام) اذا كان هو
 الاسم المحدود اما اذا كان الاسم المحدود بعده نحو متى زيدا ضربته كان
 حكمه حكم هل كما صرح به الشيخ الرضى فلو قال او بعد كلمة الاستفهام
 لكان اشمل نعم لو قال او مع الاستفهام لم يصح لما ذكره قدس سره
 (قوله فلا يكتفى فيه تقدير الفعل) مع جواز التناظر به والسرى فى ذلك
 على ما ذكره ان هل طالبة للفعل فاذا لم تجد فعلا تسلت عنه كما فى هل
 زيد خارج واذا وجدت فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان
 نفاقه ولهذا قبح هل زيد خرج (قال واذا الشرطية) كما ذهب اليه سيديويه

٢ عطف هذه الجملة
 فعلية حكمها وهو
 وهى ضارب عمرو
 (قريبى)

٣ وتقدير الكلام
 هكذا مررت برجل
 ضارب وعمرو يقتل
 هندا يقتلها فحذف
 المفسر بالفتح ويقع
 هندا يقتلها مفسرا
 بالكسر (قريبى)

ضربت غلامه ان التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل
الظاهر تفسير الفعل المقدر ومعمول الظاهر تفسيراً للمتعلق المقدر وكذا
جوز تقدير المجاوزة مع المتعلق في زيدا مررت بغلامه وجوز ايضا
فيما عدا الصورة الاولى تقدير فعل الملايسة (قال ينصب بفعل يفسره
مابعد) لا بالمفسر كما ذهب اليه بعضهم لا يخفى ان ما عدا الصورة الاولى
يجوز أن يعدت ما بعد الاسم المحدود ناصبا يتكلف بان يقال انها سادة
مسد افعال صالحة لان نصبها وفي قوتها اعنى جاوزت وأهنت ولا يست
واما الصورة الاولى ففيها اشكال اذ لا يجوز تعلق فعل طالب لمفعول واحد
بمفعولين بالاصالة فتعلقه باحدهما بطريق التبعية بان يكون احدهما بدلا
من الآخر فان كان الثاني بدلا من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه
بالبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول بدلا من الثاني لزم
تقدم التابع على المتبوع مع لزوم الفصل بينهما بالجملة (قوله في مظان
الاضمار) قال قدس سره في الحاشية اى مواقع يظن في بادى النظر
انه من قيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع (قال
ويختار الرفع) ابتدأه لسلامته عن تكلف تقدير العامل (قال بالابتداء)
لثلايتوهم ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل وليشير ٢ الى وجه
اختيار الرفع (قوله اى قرينة ترجح خلاف الرفع) اراد ترجحه بقوة
جانب النصب سواء كانت مع وجوبه او اختياره على الرفع او مساواته له
وقد اقرينة بالمرجحة لان القرينة المصححة للنصب موجودة في مثل
زيد ضربته ولان انتفاء القرينة المطلقة يستدعى وجوب الرفع
لاختياره نعم لو جعلت ضمير قوله عند عدم قرينة خلافه راجعا الى
اختيار الرفع لم يحتج الى هذا القيد وفيه بعد (قوله بسلامته عن الحذف)
يعنى الذى يخالف الاصل ان قلت على تقدير الرفع ايضا يلزم خلاف
الاصل وهو كون الخبر جملة قلنا هب انه كذلك لكن وقوع الجملة خبرا
اهون من حذفها لما فيه من حذف المسند والمسند اليه وفيه انه يلزم حينئذ
خروج مثل زيدا ضربته عن هذه الضابطة واندراجها في الضابطة
التي تليها (قال كما) قال الشيخ الرضى قرينة الرفع التي تجامع قرينة

٢ وليشير الخ عطف
على قوله لثلايتوهم
وبيان وجه اختيار
الرفع ما مر آتفا في
السلامة من تكلف
تقدير عامله سواء
كانت اى التقوية مع
وجوبه اى النصب
(قرينى)

(النصب)

وعلامه ومنها ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا لسامل الضمير او معطوفا عليه موصول عامل الضمير او موصوفه نحو زيداً لقيت مصراً والذي يضربه اورجلاً يضربه (قال لوسلط) التسليط * بركاستن برچيزى * (قال ومناسبه) ليس في اكثر النسخ بل في شيء من كتبه وانما الحقه غيره ليدخل فيه الامثلة الاخيرة ويمكن ان يعنى بتسليطه تسليطه بيمينه او بلازمه فلاحاجة في دخولها الى الالحاق (قوله بالترادف) فيه مساهلة لان الترادف انما يكون في المفردات (قوله وبقيد الفراغ عن العمل) الى قوله خرج وخرج ايضا اسم بعده فعل اوشبه فعل لا يصح عمله فيقبله وذلك بان يكون اسم فعل او مصدرا اوصفة مشبهة ٢ او مصدرا بماله صدر الكلام كان واخواتها ولام الابتداء وما وان من حروف التني دون لم ولن ولا او بان يكون صلة ٣ اوصفة مضافا اليه او واقعا بعد الا او مؤكدا بنون التأكيد او مسندا الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد اظنه منطلقا او معطوفا او واقعا بعدفاء السببية وهي واقعة موقعها اما اذا كانت زائدة او غير واقعة في موقعها فيجوز تقديم ما بعدها نحو قوله تعالى ﴿ واما بنعمة ربك فحدث ﴾ فان التقدير اما يمكن شيء فحدث بنعمة ربك فحدث ما في حيز الجزاء شرط او جعل جزء الجزاء وحقها ان تدخل على تمام الجزاء بعد تمام الشرط هذا كله مما استفيد من كلام الشيخ الرضى وهنا بحث وهو ان زيدا في زيدا ضربت غلامه يخرج عنه اذ ليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير مانعا عن العمل فيه بل فساد المعنى ايضا مانع اذ الضرب لم يقع على زيد لا يقال فساد المعنى غير مانع عن العمل صورة لانا نقول يدخل فيه مثل ﴿ كل شيء فعلوه في الزبر ﴾ اللهم الا ان يعتبر صحة المعنى في التسليط فيثبت ان يكون فيه قيد التسليط ضروريا ولم يكن مآل هذا التقيد وسابقه واحدا كما قال الشيخ الرضى (قوله بال لزوم) ولو بواسطة كما اذا توات اسماء منصوبات بمقدرات نحو زيد اخاه غلامه ضربته اى لا يست زيداً اهنت اخاه ضربت غلامه (قوله ويتصور حينئذ التقدير تسليط الفعل المناسب بال لزوم) وجوز الشيخ الرضى في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه فتقول في زيدا

٢ نحو زيد حسن
وجهه كان نحو زيد
اني اضربه واخواتها
نحو عمرو ويشنى
القاه (قريبى)
٣ عطف على قوله
بان يكون اسم فعل
نحو زيد انا الضارب
(قريبى)

في قوله تعالى ﴿ وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴾ الا يسجدوا ﴿ والمعنى فهم لا يهتدون لان يسجدوا ويجوز ان يقال انه بدل من السبيل اى فصدهم عن السجود ولا زائدة على التقديرين ويجوز أن يقال انه بدل من اعمالهم اى وزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا او لتليل اى زين لهم الشيطان لئلا يسجدوا او فصدهم عن السبيل لئلا يسجدوا (قوله اى مفعول) اى به او مطلق وعلى الاول يجب تخصيص الاسم في قوله كل اسم بالمفعول به والا لم يكن التعريف مانعا لصدقه على يوم الجمعة في يوم الجمعة صمت فيه وعلى الثاني لاتخصيص ولا بأس في التعميم مع عدم المحدود وثالثا من المواضع الاربعة لانه بحسب بعض افراده منها (قوله اى ما ضمر طامله بناء على شرط) يعنى ان على بناءة ولك ان تقول يعنى ان على صلة للوقوع اى اضر اضرارا واقعا على شرط مثل وقوع البناء على المبنى عليه (قوله وانما وجب حذفه) لا يرد النقض بقوله تعالى ﴿ اِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ لانه ليس من هذا الباب لان الجملة الثانية ٢ لم تأت لجرد التفسير بل اتى بهاتين الجملة الاولى ٣ قبل تمامها باعتبار ما تعلق به من كونهم ساجدين له كقولك علمت زيدا علمته كاتباً (قال كل اسم) اقحم لفظ كل ليسان المانية (قال بعده فعل) مبتدأ اوفاعل الظرف (قوله وزيدا انت ضاربه) لابد لشبه الفعل بما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدود نحو زيد هندا ضاربها وازيدا ضاربه العمران او بعده كالمثال المذكور ومثل زيدا ضاربه عمرو على ان يكون عمرو مبتدأ وضاربه خبراله (قال مشتغل) صفة لاحد الامرين المفهوم من لفظة او اول كل من الامرين على سبيل التنازع (قال عنه) متعلق بالاستغفال لتضمن معنى الفراغ او لان الاشتغال بمعنى الاعراض (قوله او متعلق ضميره) في هذا التوجيه تصريح بالتزام الضمير وتعلقه بالضمير بان يكون الضمير من تتمه بوجه ما ويتصور ذلك بوجوه منها ان يكون المتعلق مضافا الى الضمير سواء كان ذلك المتعلق معمولا بالاصالة للفعل وشبهه نحو زيدا ضربت غلامه او بالتبعية نحو زيدا ضربت عمر

٢ اى رأيتهم لى
ساجدين لم يات
لجرد التفسير
(قريبي)
٣ اى رأته احد
عشر كوكبا
(قريبي)

(واغلامه)

ليس كاتصال الموصول بالصلة (قوله لان ندائه لم يكثر) فيه ان هذا التعليل يقتضى اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك قد يقال لا يجوز الحذف من التكررة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا الا فى المعرفة ولا من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذى اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف عما تعرف بها حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير (قوله لانه كاسم الجنس) ولانه موضوع فى الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اى مخاطبا تنافرا ظاهرا فلما اخرج فى النداء عن ذلك الاصل احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهى حرف النداء (قوله سواء كان مع بدل) يعنى ان جواز الحذف اعم من ان يكون مع بدل او لا فلا يرد ما قاله الشيخ الرضى من ان المصنف لم يذكر لفظة الله فيها لا يحذف منه الحرف وهى منه لانه لا يحذف منه الا مع ابدال اليمين منه فى آخره (قال نحو يوسف) عبرى وقيل عربى واعترض عليه بانه لو كان عربيا لصرف اذ ليس فيه الا العالمية وقد يدفع بانه يجوز أن يكون معدولا عن يوسف بكسر السين (قوله ولفظة اى اذا وصف بذى اللام) فانهما وان كانت اسم جنس متعرفا بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء جاز حذفه (قوله والمضاف الى اى معرفة) عطف على قوله لفظة اى (قوله اى صر صبحا) او ادخل فى الصباح (قوله قالت امرأتى امرئ القيس) فلما أصبحت اخذت منه الطلاق وهو مثل فى شدة طلب الشيء وقيل مثل يستعمله المغموم (قوله قاله شخص) صار مثلا للحض على تخليص النفس من الورطة الشديدة (قال وفى اطرق كرا) الاطراق * خاموش بودن و چشم در پيش افكندن و سرفرو كردن * (قوله هى رقية) اذا سمعها تلبد بالارض فيبقى عليه ثوب فيصا صا مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه (قوله والمعنى ان النعمة الخ) قيل معناه ان ذكر الجبارى يكون طويل العنق فيراد اخفض عنقك للصيد فان اطول منك اعناقا وهى النعمة قد اصطبغت (قوله بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام)

٢ انما جوز الضم فيه
تشبيها له بالنادى
المفرد المعرفة كاشبه
هو في شرح المتوسط
(قريبي)

لحصول اللبس بندية يا غلام بالضم ٢ (قال واغلامكيه) لما لم يكن المندوب
مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز ندبة المضاف الى مخاطب ولا يجوز
في النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه
وللاشارة الى هذا لم يمثل بقولك واغلامهوه (قال واغلامكموه)
قال الشيخ الرضى آخر المندوب ان كان ساكنا فذلك الساكن اما تنوين
او مدة او ميم جمع او غيرها اما التنوين تحذف للساكنين وتزاد الالف
واما المدة فان كانت الف حذفتها لالف الندة نحو واغلامكمهه خلافا
للمصنف فانه يقول استغنى بها عن الف الندة وان كانت واوا او ياء
فان كانت الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضيه واذا نابت
يا غلامى بسكون الياء فسيبويه يقول يا غلامياه لان اصلها عنده الفتح
والمصنف يقول يا غلاميه وان لم يكن للواو والياء اصل في الحركة
فان كانتا مدتين فانك تكفى بما فيهما من المد نحو واغلامهوه ووا
اخا غلامهوى ووا ضربوا ووا اضربى اذا سمي بهما وان لم تكونا
مدتين جئت بالف الندة بعدها ان شئت واما ميم الجمع فلا يأتى
بعدها الف الندة لئلا يلتبس الجمع بالثنى نحو واغلامكموه ووا
اخا غلامهوى والواو والياء بعدها اما اللتان حذفتا في الجمع للاستقلال ردتا
لدى الندة واما الف الندة قلبتا واوا وياء لللبس واما الساكن غير
هذه الاشياء فيفتح ويلحقه الف نحو يا منى فى المسمى بمن (قوله لبيانها)
ولاسما الالف خلفائها فاذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبينت كما تبين بها
الحركة وهذه الهاء تحذف وصلا وربما ثبتت في الشعر اما مكسورة
او مضمومة اجراء للوصل مجرى الوقف (قال الامرؤف) وجب ان يكون
المندوب معرفة سواء كان قبل الندة او بعدها ووجب ايضا ان يكون
المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم علما كان او غير علم نحووا من قلع باب
خيراه واما ما حكاه الكوفيون من قوله وارجلا مسجاء فشاذ لان
اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه ولهذا جاز الفصل
بغير الظرف بين الصفة والموصوف في السعة دون المضاف والمضاف اليه
وقراءة ابن عامر (قتل اولادهم شركاؤهم) وارادة على الشذوذ وكذا

(ليس)

فلا جرم قلبت ياء) لانه لم يأت في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة الاوتقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التفادى والادلى والمنادى في حكم المتمكن لروض بناءه (قال وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب) لان في صيغة النداء معنى الدماء والاختصاص فنقل الى المندوب لما فيه من معنى الاختصاص وكثيرا ما تحمل العرب بابا على باب آخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام ٢ ويكون اعرابه على حسب ما كان عليه ومن ههنا ٣ يظهر وجه اعراب المتفجع عليه بيا واما المتفجع عليه بوا فامرء غير ظاهر لانه ليس منادى عنده ولا منقولا منه ولا منصوبا بفعل التفجع لانه يتعدى بالحرف اللهم الا ان يقال ان المندوب منصوب باغنى او اخص ويلزم حينئذ ثبوت موضع خامس من مواضع حذف الناصب للمفعول به قياسا (قوله يعني يا) لما كانت يا شهر صيغ النداء صح انصراف مطلق صيغة النداء اليها وفي هذا التعبير اشعار بان يا اصل في هذا السباب (قال المتفجع عليه) التفجع * دردمند شدن * وصلته اللام فالظاهر المتفجع له ولعل على بمعنى لام الاجل كما يقال في الحمود عليه اولتضمن معنى البكاء وفيه انه لا يشمل المتفجع عليه وجودا (قوله بيا اووا) الباء للاتصاق بـ صفة للمتفجع وليست للسببية او الاستعانة (قوله ممتازا به) اشار به الى ان الباء متعلق بالاختصاص لتضمنه معنى الامتياز ودخول الباء في المقصور اعراب من دخوله في المقصور عليه (قال وجازلك) وجاز أن لا تلحقه سواء كان مع يا اووا قال الاندلسي يجب مع يالثلا يلتبس بالنداء قال الشيخ الرضى الاولى ان يقال ان دلت قرية حال على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والالوجب الالحاق معها (قوله اي آخر المندوب) وقد يلحق في آخر غير المندوب (قال فان خفت اللبس) قال الشيخ الرضى المتحرك بالحركات الاعرابية لا تلحقه الا الالف ويقدر الاعراب نحو واضرب الرجلة في المسمى بضرب الرجل وكذا المتحرك بالحركات البنائية الا عند اللبس والمصنف يتبهما مسدة من جنسها ولا يغير حركة البناء للزومها قال سيويه تقول في ندبة يا غلام باسقاط ياء الاضافة يا غلاما قال الشيخ الرضى الاولى ان يقال يا غلامى

٢ ويكون اعرابه الخ
اي اعراب المندوب
على حسب ما كان
عليه قبل يعني يكون
اعراب المندوب
بالضم اذا كان مفردا
معرفة نحو يا زيد
وبالنصب اذا كان
مضافا يا عبد الله كما كان
النادى مضموما اذا
كان مفردا معرفة
نحو يا زيد ومنصوبا اذا
كان مضافا يا عبد الله
(قريمى)

٣ اي ومن كون
اعراب المندوب
على حسب ما كان
النادى عليه (قريمى)
اي المعنى المتصق
بـ يا اووا (قريمى)

قال المصنف وفيه نظر من جهة الثاني اسم برأسه (قوله يا خمسة)
وفي الوقف قلب التاء هاء كما انك لو سميت رجلا بمسلمتين وورخت
ووقف قلت يا مسلمه بالهاء (قال فحرف واحد) اى فالحذف حرف
واحد أتى هنا بالجملة الاسمية بقرينة الفاء لكون هذا الحذف كثيرا
مستمر ان قلت استمراره تجديدى وهو مستفاد من المضارع لامن الاسمية
قلنا هذا اذا نظر الى افراد الحذف اما اذا نظر الى نفس الطبيعة فتبوتى
والشارح قدس سره نظر الى الافراد كما هو المتبادر والى مناسبة
المضارع للماضى الواقع جزاء فى الشق السابق فقدر المضارع والفاء
الجزائية تدخل على المضارع المثلث (قال وهو فى حكم التائب) ان قيل
انما يحملون المحذوف فى حكم التائب اذا كان الحذف لعله موجبة وليس
الحذف هنا لعله موجبة فينبى ان يحمل المحذوف فيه كالحذف
فى يد ودم اجيب عنه بان المحذوف هنا لعله قياسية مطردة فجموله
كالحذف للعلل الموجبة (قوله فيبقى الحرف) الى آخره الا فى مواضع
منها اسم ازال الترخيم ما يوجب حرف لين ٢ منه فيقال فى اعلون وقاضون
اعلى وقاضى ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف اصلى السكون
كان مدغما فى ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسحار بكسر الهمزة
او فتحها وهو نبت فسيبويه يفتح الآخر وغيره يميز الكسرة ايضا
وان لم يكن اصلى السكون يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان نحو
ياراد وان لم يلزم ساكنان فالتحاة يبقون الساكن على سكونه نحو يا عمر
والقراء يرد الى اصل حركته وهو الكسر (قال فيقال) الفاء فصيحة
اى اذا كان كذلك فيقال او عاطفة عطف الفعلية على الاسمية المأولة
بالفعلية كانه قيل يجعل المنادى تابئا بجميع اجزائه او المحذوف تابئا
فيقال (قال يا حار ونمو ويا كرو) مثل بثلة امثلة لان التغير فى الاستعمال
الاقل اما بالحركة فقط او بالحرف او بكليهما (قوله وفى يا كروان)
قال قدس سره فى الحاشية كروان طائر ضعيف طويل النقب انتهى
قال فى الصراخ هو طائر يقال له الجبارى * وانراشواظ كويند كوى نيزوى *
كراوين جمع كروان بالكسر ايضا جمعت على غير القياس (قوله

٢ وهو التقاء الساكنين
منه اى من الاسم
(قريشى)

(قوله في انهما زيدتا معا) وان كان كل واحدة لمعنى يغير معنى الآخر كزيادتي مسلمان ويسلمان علمين وهاتان الزيادتان سبعة اصناف زيادتا التثنية كجامر وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعمران وعثمان وخسران وياء النسبة وشبهها نحو كوفي وكروسي والفا التانيث وهزمة الالحاق مع الالف التي قبلها (قال وان كان في آخره حرف صحيح) اي صحيح اصلي لم يقيد الشيخ الرضي به بل قيد بكونه غير تاء التانيث حيث قال كان عليه ان يقول غير تاء التانيث ليخرج نحو سعللة فعلى هذا تكون النسبة بينه وبين القسم الاول عموما من وجه لتصادقهما في اسماء وافترافهما في بصرى ومختار (قوله وهو اعم) انما اعم لان ترخيم مثل مدعو ومرمى بحذف الحرف الاخير والمدة السابقة (قوله في حكم الصحيح في الاصلة) اوفى صحة اجراء الاعراب عليه يوافقه ما قبل من ان مثل دلو وطبي ملحق بالاسم الصحيح لصحة اجراء الاعراب عليه (قوله او او او اوياء ساكنة) احترز عن نحو كنهور على وزن سفرجل عظيم السحاب ومشيرف على وزن مدحرج اي مقطوع شريافه وهو ورق الزرع اذا طال وكثر حتى يخاف فسادة فيقطع (قوله حركة ما قبلها من جنسها) فخرج نحو سنور ٢ وعليق ٣ نبت يتعلق بالشجر (قوله فانه لا يحذف منه الخ) خلافا للاخفش فانه يحذف المدة ايضا (قوله لان نحو بنون) لم يحذف زيادة بنون جمع ابن لانهما غيرتا بقاء الواحد فكأنه ليس جمع المذكر السالم كشمود (قوله اما في الاول الخ) لما كانت علة الحذف في القسم الاول مغايرة لعله الحذف في الثاني كاترى فصل هذا التفصيل ولم يقل يحذف حرفان فيما قبل آخره مدة (قوله وملت عن النقد) قال قدس سره في الحاشية النقد صغار الفم انتهى قال في الصراخ نقد بفتح حين * نوعى از كوسفند كوتاه دست وبای زشت روى نقده بكي * يقال له كنك (قوله وفي خمسة عشر) قالوا اذا رخت اثنا عشر واثنتا عشرة واتى عشر واثنتا عشرة حذفت عشر مع الالف والتاء لان عشر بمنزلة النون في اثنان

٢ هو بكسر السين
وفتح النون المشددة
على وزن البلور الهرة
(قريبي)
٣ وعليق بضم العين
وفتح العين على وزن
القيط
(قريبي)

المعنى والاعتباط في اللغة ذبح الشاة بلاعلة (قوله بارجاع الضمير المرفوع الى الترقيم مطلقا) لان ذكر المقيد مستلزم لذكر المطلق (قوله والضمير المجرور الى الاسم) لان الترقيم لا يوجد في غير الاسم (قوله او شرط الترقيم اذا كان واقعا في المنادى) ولك ان ترجع الضمير الى قوله ترقيم المنادى (قال ان لا يكون مضافا) لوقال ان يكون مفردا لكان اولى لانه اظهر في اخراج شبه المضاف اذ سبق منه جعل المفرد في مقابلة المضاف وشبهه (قوله او حكما) قيل اكتفى بذكر المضاف من المشبه به اذها يتحدان حكما (قوله لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى) هذا ظاهر اذا كان المركب الاضافي علما فان الجزء الاول بمنزلة زاي زيد واما اذا لم يكن علما فيبانه ان المضاف من حيث هو مضاف لا يتم بدون المضاف اليه (قوله ولا من الثاني) خلافا للكوفيين نحو قوله * خذوا حظاكم يا آل عكرم * اى آل عكرمة (قوله لانه ليس آخر اجزائه) هذا ظاهر اذا لم يكن المركب الاضافي علما اما اذا كان علما فلان المركب الاضافي تراعى حال جزئيه قبل العلمية في استقلال كل من الجزئين باعرابه (قوله فامتنع الترقيم فيهما) بعد رعاية اللفظ والمعنى (قال ولا جملة) بمض العرب يرخم الجملة بخذف عجزها نحو ياتأبط (قوله ولزيادته على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم) الذى فى حكم المعرب وانما قيد به لجواز النقص فيما ليس فى حكم المعرب نحوما ومن واما نحو يد فاحذف فيه شاذ والشاذ لا يعاب به (قوله بلاعلة موجبة) انما قيد به لجواز النقص بالعلة الموجبة كمصا (قال واما بناء التانيث) قدكثر الترقيم فيه ولهذا عومل آخر غير المرخم منه فى بعض المواضع معاملة المرخم اعنى فتح التاء واذا وقف على ذلك المرخم الحق آخره هاء السكت فيقال فى ياطلح ياطاحجه وذلك لانهم ياحقون هاء السكت بآخر ما ليست حركته حركة اعرابية ولا مشبهة بها وقليل ما يوقف على السكون وقد يغنى عن الهاء فى الشعر الف الاطلاق نحو * فنى قبل التفرق يا ضبا * (قال زيادتان) قيل لا بد وان يكونا معنى فخرج نحو عصب (قال فى حكم الواحدة) صفة لزيادتان ومن قيل فلان فى السعادة

من المبدل منه (قوله وقد جاء الضم وعليه) قرئ يا ابت بالضم (قوله
 لاجرائه مجرى المنادى المفرد المعرفة) لانه اسم في آخره تاء التأنيث نحو
 نبة (قوله وبالالف عطف على محذوف) اى بغير الالف وبالف
 (قوله فانه غير جائز) قد جمع الفرزدق ٢ بينهما في قوله هاتفا في في
 من هوبهما (قوله اى واقع) يعنى ان الجواز وقوى (قوله في سمة
 الكلام) هذا القيد يتبادر اليه الذهن ويؤيده مقابلة الجواز للضرورة
 ولك ان لا يقيد بجعل الجواز شاملا للضرورة وانما وقع ترخيم المنادى
 في السمة لكون المقصود في النداء هو المنادى له فيقصد سرعة الفراغ
 منه الى ما هو المقصود مع ندرة الالتباس لان الانسان في حال ندائه اكثر
 انتباها لاسمه منه في غير حال النداء (قوله اى لضرورة شعرية)
 اشارة الى انه مفعول له لكن فعله فعل الترخيم المفهوم من الكلام
 لافعل الجواز لانه صفة الترخيم والضرورة والاضطرار صفة المرخم
 فلم يتحد فاعلهما وحذف اللام مشروط باتحاد الفاعل والمحل على
 عدم الاشتراط كما ذهب اليه بعضهم بعينه لانه يخالف مذهب المصنف
 ولك ان ترفع ضرورة على الخبرية اى الترخيم في غيره ارض ضرورة
 نحو قوله * ديار مية اذمى تساعفنا * الاصل مية (قال وهو حذف)
 الاظهر ان يتقدم تعريف الترخيم على حكمه لكن قدمه لانه المقصود
 (قوله اى ترخيم المنادى) الرخمة بالمعجمة كالرخمة بالمهملة صيغة
 ومعنى ويقال كلام رخيم اى رقيق والترخيم التلين والحذف (قوله
 اى آخر المنادى) فخرج حذف ياء يا غلامى لانه ليس آخر المنادى
 بدليل اعتبار الاعراب فيما قبله ودخل فيه حذف الكلمة الاخيرة
 في بلبك بدليل اجراء الاعراب عليها (قوله اى لجرد التخفيف)
 فخرج نحو قاض لان حذفه للاعلال وكذا نحو يد لان حذف آخره
 للزوم احد الامرين اما تقدير الاعراب اذا اسكن الآخر واما اجراء
 الاعراب على حرف العلة اذا حرك وذلك ثقيل وقيل في اخراجه ان
 الترخيم حذف في التركيب والحذف في يد حالة الافراد (قوله لالعلة
 اخرى) من قال انه حذف في الآخر بلاعلة او على سبيل الاعتبار اراد هذا

٢ بين العوض
 والعوض عنه
 (قرئى)

بالوصف كـهو مذهب المبرد والسيرافي (قوله ياتيتم تيم عدى لا ابالككم)
قال الجوهرى فى لا ابالك هو مدح ومعناه انك ماجد شجاع لا تحتاج
الى من ينصرك ويقوم بامرك وقال الازهرى هو شتم لاشتم فوقه
اى لست بابن رشيد (قوله فتح الباء) وهو الاصل كـهو المشهور
(قوله وسكونها) وهو الاكثر (قوله اكتفاء بالكسرة) وقديضم
وذلك فى الاسم الغالب عليه الاضافة الى الباء لالم بالمراد ومنه القراءة
الشاذة (رب احكم) يضم الباء (قوله وقلها الفا) رومالاخفة ولا امتداد
الصوت ورفع المناسبات للنداء قيل هذه لغة طى فانهم يبدلون الياء
الواقعة بعد الكسرة الفا فيقال فى بقى وبقى بقا وبقا وفى جارية وناصية
جارية وناصاة (قوله وقد جاء شاذا الى آخره) قال الشيخ الرضى اما فتح بابي
والاصل يابنيا فليس بشاذ كما شذ فى يا غلام لاجتماع يائين (قوله ويكون
المنادى) يعنى ان الباء فى قوله بالهاء للملازمة او الظرفية معطوفة على
الفعلية الواقعة خبرا وقوله وقف اما حال او ظرف ولك ان تقدر فعلا
معطوفا على الفعلية اى يوقف بالهاء وقفا (قال وبالهاء وقف) قال
الشيخ الرضى اذا وقفت على يا غلاما فبالهاء لبيان الوقف واذا وقفت
على يا غلامى يسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز
حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه وصلا وذلك على
مذهب من وقف على القاضى باسكان الضاد واذا وقفت على يا غلامى
بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء
الفتح (قوله بايدال الباء بالتاء) لانها متناسبة فى انهما ترادان فى آخر
الاسم ولما كانت التاء بدلا من الياء غير متمحضة للتأنيث طوالت التاء
لكنها يوقف عليها بالهاء لانها عوض عن زائد بخلاف تاء بنت
لان تاءها عوض عن اصل ان قلت كيف جاز الحاق هاء التأنيث بالذكر
اجيب عنه بان التاء فى يابايت وياامت للتفخيم كما فى علامة فانهما
مظنتان للتفخيم وبان التاء فى يابايت للحمل على يامت مع ان التاء فى المذكور
غير عزيز نحو حمامة ذكر وشاة ذكر (قوله لمناسبة الياء) يعنى
ان الكسرة حركة مناسبة للحرف المبدل منه فيكون فى المبدل شائبة

الاسماء المختصة بالنداء سماعا نحو ياقل ويانومان اى يا كثير النوم ولا يقال رجل نومان ونحو اللهم فاطر السموات محمول عنده على نداء مستأنف
(قوله) وعوضت اللام عنها) ولهذا ٢ لا يجمع بينهما الا قليلا نحو قوله
شعر * معاذ الااله ان تكون كظلية **(قوله)** فلا يقال في سعة الكلام لاه)
قد يقال في غير هانحو قوله يسمعه لاهه الكبار بضم الكاف اى الكبير
(قال خاصة) ٣ اى خص خصوصا **(قوله)** من اجلك الخ) وانت بخيلة
بالوصل عنى **(قوله)** في قوله في الغلامان) آخره ايا كان تبغيانى شرا وفي رواية
ان تكسبانا شرا **(قال ولك)** خطاب لمن يصاح له هذا الخطاب **(قوله)**
اى في تركيب) او فيما قصد ذكر المنادى مضافا ثم كرر المضاف قبل ذكر
المضاف اليه **(قوله صورة)** اما ان الاول مفرد صورة فظاهر
واما ان الثانى مفرد فلانه تكرر الاول بعينه واما عدى فحاله مجهولة
بحسب الظاهر **(قوله)** اما الضم في الاول) قيل نصب الثانى حينئذ
ليس على انه تأكيد لانه خرج عن العلمية بالاضافة وان القصد الى المضاف
يغير القصد الى المفرد وان المضاف اوضح من المفرد فلا يكون عين الاول
فاذا كان الاول توطئة كان الثانى بدلا واذا كان مرادا كان الثانى
عطف بيان **(قوله)** ويتم الثانى تأكيد لفظى) وانما جىء بتأكيد
المضاف بينه وبين المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثانى بلا مضاف
اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما
في السعة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار الثانى كأنه
هو الاول فكأنه لا فصل الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع امتناع
الفصل بين ان واسمها الا بالظرف وانه قال * ولا للمابهم ابدا دواء
مع ان حرف الجر لا يدخل الا على الاسم **(قوله)** وذلك مذهب سيويه)
والخليل **(قوله)** او مضاف الى عدى) المحذوف لئلا يلزم التقديم
والتاخير والفصل **(قوله)** لانه اما تابع مضاف) بالاضافة كما ذهب اليه
سيويه وتأكيد لفظى والتأكيد اللفظى فى الاغلب حكمه حكم الاول
وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين
للاضافة كذلك الثانى مع انه ليس بمضاف **(قوله)** او تابع مضاف)

٢ اى لكون اللام
موضع الهمزة الثانية
(قريعى)
٣ اى خص خاصة
اشارة الى ان قول
خاصة النصب على
المصدرية للفعل
المحذوف (قريعى)
٤ لانه ليس بمضاف
صورة (قريعى)

٢ عطف على قوله
يقتصر يعني ولكون
اي مضاف الوصلة
لايجوز الاقتصار
على ايها (قريبى)

باب هذا الابدى اللام ولايجوز الاقتصار على ايها ٢ ولا يؤتى بتابعه
بل يؤتى بتابع تابعه فلا يصح يا ايها الرجل وعبد الله لامتناع وصف
ايها الابدى اللام (قوله بتوسيط الامرين معا) السرى في توسط تلك
الامور أن يقع النداء على ما قصد نداؤه وبينان ذلك ان النداء لا يقع
الا على ما هو معلوم المساهية فلا يقال يا شئ الا اذا قصد التحقير فاذن
كان المناسب ان لا يكون الواسطة معنا والالوقف الذهن عنده ثم الانسب
ان يكون ذلك المبهم طالبا لما يرفع به ابهامه بحسب الوضع ليشهد
الحاجة الى تعيينه ثم الانسب ان يكون ذلك المبهم مبهما يكون طالبا للمعرف
باللام فيقع النداء عليه فلذلك وسط تارة باسم الاشارة لانه مبهم يطلب
بحسب وصفه ان يرفع ابهامه بالمعرف باللام اذا اريد تعيين جنس
ماشير اليه وتارة باى اذا قطعت عن الاضافة وابدلت مما اضيف اليه
هاء التنبيه لما عرفت فانها حينئذ مبهمة بخلاف ما اذا لم يقطع او ابدل
بما اضيف اليه التنوين فانها معينة بما اضيفت اليه وهى حينئذ يرفع
ابهامها اما بالمعرف باللام او بوصفه باسم الاشارة الذى يرفع ابهامه بالمعرف
باللام وانما وصف او لا باسم الاشارة لما فيه من التدرج فى التعيين وتكرار
المبهم الذى يورث زيادة شوق (قال لانه المقصود بالنداء) بحسب
الواقع لا بحسب اللفظ فانه ذكر ليدل على معنى فى المتبوع (قال لانها
توابع منادى معرب) اندفع بتقدير المنادى ما يقال من ان تابع المعرب قد
يجوز فيه الوجهان نحو ان زيدا قائم وعمره بالرفع والنصب وقد يدفع ٣
ايضا بان التنوين فى معرب للوحدة فلا ينتقض الحكم بالمثل المذكور
لان عمرا فى المثال المذكور ليس تابعا لمعرب واحد فان زيدا باعتبار تعدد
اعرابه معربان لا معرب واحد وفيه ان للمعرف باللام ايضا اعرابين
اما الرفع فظاهر واما النصب فلانه منادى معنى فيكون منصوب المحل
(قال يا الله) اختص هذا اللفظ باشياء كما اختص مسماه سبحانه باشياء منها
قطع همزته فى النداء دون غيره وحذف الجار مع بقاء الاثر فيه وحذف
حرف النداء وتعويض اليمين واخر تا تبركا باسمه نحو اللهم وقديزاد
فى آخره مانحو اللهم ما ولا يوصف اللهم عند سيديوه كالا يوصف

٣ اى ما يقال ايضا
كما يرفع بتقدير
المنادى (قريبى)

ان تكون اجناسا صارت اعلاما بالغلبة (قوله مثل ياتيم كلهم) نظرا الى ان تميا في نفسه غائب وجوز الشيخ الرضى كلهم نظرا الى الخطاب العارض (قال غير ماذكر) صفة اوبدل (قوله اى حال كون كل منهما مطلقا) وحال كون كل منهما تابعا لمفرد اومضاف (قوله اى العلم المتادى المبنى على الضم) فخرج عبدالله وزيدان وزيدون اذا جعلتهما علما (قوله خففوه بالفتحة) وتحذف الالف خطا في ابن وابنة وخففوا العلم الجامع لتلك الصفات في غير النداء بحذف تنوينه والالف خطا في ابن (قوله التي هي حركته الاصلية) اى سهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة في الاصل (قال واذا نودى المعرف باللام) فيه ان نداء مثنى العلم وجمعه المعرفين باللام بحذف اللام لا بالتوسيط فيقال في الزيدان والزيدون يا زيدان ويا زيدون وقد يحجب بان اللام فيهما لجبر نقص التعريف الزائل بالتكثير لا للتعريف فيخرجان بقوله المعرف باللام (قوله اى اذا اريد نداؤه) كثيرا ما يطلق الافعال الاختيارية ويراد مبدأها اعنى الارادة (قوله قيل مثلا) انما قال مثلا لان قصد نداء المعرف باللام على اطلاقه لا يستلزم قول يا ايها الرجل واخويه بخصوصها ولك ايضا في تصحيح الاستلزام ان تريد بقوله يا ايها الرجل واخويه الكلام الذى وسط فيه اى او هذا او ايها كاقيل في لكل فرعون موسى ان المراد لكل ظالم عادل (قوله بتوسيط) اى هي موصوفة قال الاخفش هي موصولة حذف صدر صلتها وجوبا لمناسبة التخفيف للمنادى ويؤيده ٣ كثرة وقوعها موصولة وندرة وقوعها موصوفة وانما لم ينتصب مع انها مشبهة بالمضاف لانها اذا حذف صدر صلتها بنى على الضم (قوله مع هاء التنبيه) المشارك لحرف النداء في التنبيه لان النداء ايضا تنبيه فاجبر بقرب هاء التنبيه ما فات ببعده حرف النداء (قوله بتوسيط هذا) ليس نصا في الوصلة فانه قد يقصد نداءه بخلاف اى فانه نص فيها ولذلك قد يقتصر على هذا ويؤتى بتابعه كما يؤتى بتابع تابعه فيقال يا هذا الرجل وعبدالله معطوفا على هذا ولا يجوز عطفه على الرجل لان المعطوف في حكم المعطوف عليه ويمتنع وصف

٣ اى قوله الاخفش
(قريبى)

ان يختار الرفع اذا كان المتبوع غير المضموم تعين هذا الوجه اجيب عنه
بانه اراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظي ولا يتصور
ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما (قال ان كان كالحسن) قال الشيخ
الرضي كلام المبرد لا يدل على مانسبه اليه لانه قال ان كانت اللام
في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لامعني لهما فيه
ولا يفيدان التعريف بل تلمح بهما الوصفية الاصلية فكأنه مجرد
عنهما وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام
في الجنس اذن يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد انتهى ان قلت يجوز
ان يراد بقوله كالحسن ما يشبهه في كونه علما ذا لام قلنا كلامه في شرحه
يأبى عنه اذ فسر به بما فسر به الشارح قدس سره (قوله اي كاسم
الجنس في جواز نزع اللام عنه) علما كان او غير علم فدخل فيه الرجل
وخرج منه الصق اذا اردت تحقيق الحال في صحة نزع اللام عن العلم
وامتناعه فاعلم ان العلم ان لم يكن موضوعا مع اللام صح دخول اللام عليه
ان كان في الاصل صفة كالحسن او مصدرا كافضل وذلك للمع الوصفية
٢ وقصد مدح او ذم بها لكنه غير مطرد اذ لا يصح ان يقال في محمد
وعلى محمد والعلی وكذا ان كان اسماله معنى جنسي يقصد به مدح او ذم
كالاسد والكلب ولا خفا في جواز نزع اللام عن ذلك العلم وان كان
موضوعا مع اللام لم يجز نزع اللام عنه لانها كعض حروف الكلمة وهو
اقسام منها ما يكون في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد لخصلة
مختصة به من بين ذلك الجنس ووجب ان يكون معها لام او اضافة
ليفيد الاختصاص وهو العلم الغالب الاتفاق في هذا القسم يتصور له معنى
جنسي ثابت عرف ثبوته للمعنى العامي ومنها ما لا يتصور له معنى كالزنا
والدبران والعيوق اسماء لكواكب مخصوصة ومنها ما يتصور له ذلك لكن
لم يثبت كما في اعلام الاسبوع من التاء والاربعة والخمس فانها لم يثبت
معنى التاء والرابع والخمس ومنها ما يتصور له ذلك ويثبت لكن
لم يعرف ثبوته للمعنى العامي كالمشترى للكوكب فانا لا ندرى ما معنى الاشتراء
فيه وهذه الاقسام الثلاثة اعلام غالبية عند سيديوه لكن بحسب
التقدير للاتفاق انما هو الغالب فان الغالب في الاعلام اللازمة لامها

٢ وقصد مدح
كالاسد او ذم كالكلب
بينهما بالصفة
والمصدر لكنه اي
صحة دخول اللام
على المذكور غير
مطردة (قريبى)

٢ اى فاذا كان في
حكم المفرد اعتبر
فيهما حكم المفرد
وهو جواز الرفع
والنصب اذا كانا
تابعين للمنادى اى
المبنى (قريعى)

حكم المفرد ٢ ليتحقق العمل بالشبه بالمفرد كما تحقق العمل بالشبه بالمضاف
اذا كانتا منادى (قوله ويازيد الحسن وجهه) ويا هؤلاء العشرون
رجلا (قوله اى المعنوى) صرح في شرح المفضل به (قوله لان
التأكيد اللفظي الخ) وذلك لان الثاني عين الاول لفظا او معنى فكأن
حرف النداء بأشبهه كباشر الاول (قوله نحو يازيد زيد) نص في
التأكيد وفي جعل ابي على ذلك بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر
لانهما يفيدان مالا يفيد الاول واذا وصفت الثاني فابوعمرى يضم الثاني
على انه تؤكد لفظي موصوف او بدل منه لما حصل له من الوصفية
كافي قوله تعالى ﴿ بالناسية ناصية كاذبة ﴾ ولا يجوز ان يكون صفة
لان العلم لا يوصف به (قال والصفة) قال الاصمعي لا يوصف المنادى
المضموم لشبهه بالمضمر وارتفاع العالم او انتصابه في مثل يازيد العالم على
الاختصاص وفيه انه لا يلزم من الشبه التساوى في جميع الاحكام (قال
وعطف البيان) ذهب الشيخ الرضى الى انه بدل فحكمه حكم البدل
عنده (قوله والمعطوف بحرف الممتنع دخول ياعليه) لم يقل والمعطوف
المعرف باللام مع انه اخصر ليشعر الى مانع الاستقلال وهو امتناع
دخول ياعليه وليخرج نحو يا محمد والله لتعين الرفع ٣ (قال ترفع)
ولا تبني الصفة كما في لارجل ظريف لان النفي متوجه الى الصفة دون
النداء والرافع هو حرف النداء لشبهها بالرافع في كون اثر كل عارضا
مطرذا ولم يظهر اثر هذا لشبهه في المنادى لمكان البناء (قوله
الظاهر او المقدر) مثل يافى ويا هؤلاء فان ضمتهما تقديرية مفروضة
كاذب اليه الشيخ الرضى والظاهر ان يقال ان لهؤلاء ضما محليا لان مفردا
معرفة معربا لو وقع موقعه لضم كما ان له نصبا محليا لان مضافا لو وقع
موقعه لكان منصوبا (قال في المعطوف الممتنع دخول ياعليه) يعنى
ان اللام للعهد والجار والمجرور متعلق بقوله يختار (قوله مع تجوز
النصب) لان المراد بالاختيار الحكم بالاولوية (قوله لان المعطوف
بحرف الى آخره) نظر ابو عمرو الى جانب اللفظ ونظر الخليل الى جانب
المعنى واستقلاله فجملة مرفوعا تنبها على الاستقلال ان قلت ينبغى

٣ فى والله وعدم
جواز النصب
لاستقلاله بدخول
ياعليه (قريعى)

انقاعده وقد يحجب عن لام التهديد ايضا بانه قليل (قال ولا لام)
 قال الخليل لان اللام بدل من الزيادة في آخر المستغاث فلا يجتمعان وتلك
 الزيادة كزيادة المندوب واو او ياء او الف (قال يا طالعا جبلا) فيه
 انه ان لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم يصح عمله ٢ وان اعتبر لم يكن مضارعا
 للمضاف لانه موصوف بمفرد اللهم الا ان يفرق بين المنعوت المذكور
 والمقدر لكن بقي شيء وهو أن طالعا جبلا جاز أن يكون معرفة ولهذا
 يوصف بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوفه نكرة اللهم الا ان يقال
 ان الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمتنع قصد تعريفه (قوله
 وهذا توقيت لنصب رجلا) اي يقال يارجل بالانصب حال كون
 رجل لغير معين لاحال كون رجل معين (قوله مثل يا حسنا وجهه
 ظريفا) قال قدس سره في الحاشية وانما قيدناه بقوله ظريفا ليكون نصا
 في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسنا وجهه
 الظريف انتهى * اعلم ان شبه المضاف اذا قصد به معين وجب تعريف
 وصفه الا اذا كان منعوتا بجملة او ظرف فانه لا يوصف بالمعرفة فلا يقال
 يا حليما لا يعجل القدوس بل يقال قدوسا وذلك لانه كره وصف
 الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة وان كان ذلك قبل النداء (قال وتوابع
 المنادى المبني) لم يقيد ٣ بكونه غير المبهم الذي جرى به لامتوسط اعتمادا
 على ما سبذ كره (قوله لان توابع المنادى المعرب) غير البذل
 والمعطوف الآتي حكمهما (قوله تابعة للفظه فقط) سواء كان منصوبا
 او مجرورا نحو يا يزيد وعمرو ولم يحملوا على محله النصب كما في اعجبي
 ضرب زيد وعمرا (قوله وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به) هذا القيد
 مستفاد من الحكم فان الرفع لا يتصور في تابع المستغاث بالالف قيل وكذا
 لا يتصور الرفع في توابع اللم الموصوف بابتن اذا كان مفتوحا ولك ان تقول
 ان اللام في المبني للعهد الى ما فهم من قوله ويبنى على ما يرفع به فلا حاجة
 حينئذ الى التقييد (قوله او مشبها بالمضاف) الظاهر أنه لا حاجة في ادراجه
 في المفرد الى هذا التعميم لانه مفرد حقيقة لانه ليس بمضاف نعم في اخراجه
 عنه يحتاج الى تمحل كما اشير اليه (قوله فانهما لما انتفت فيهما) فاعتر

٢ وان اعتبر الخ اي
 ان اعتبر الاعتماد
 الى الموصوف المقدر
 لم يكن ذلك الموصوف
 مشابها للمضاف لانه
 منادى مفرد معرفة
 اللهم الا ان يفرق
 بين المنعوت المذكور
 والمقدر ويقال
 المنعوت المقدر لا
 يخرج عنه كونه
 مضارعا للمضاف
 كالمذكور لانعدامه
 في الظاهر

(قريبي)
 ٣ اي المصنف بكونه
 اي المنادى (قريبي)

طريق القلعة

كتاب احواله (قوله اولينادي) بان يكون حلا من غير

والله
والله
الاستبانه
(قريبي)
النكرة
سنة
(ي)

ضابطة لوجوب الحذف لجواز ذكر الفعل معها وانما يجب اذا ترك
 الفعل في جميع الاستعمالات نحو حسبك خيرا لك اى حسبك ما فعلت
 من هذا الامر وأيت خيرا لك ووراءك اوسع لك اى تنح واقصد مكانا
 اوسع لك ومن هذا القبيل عند الزمخشري وانه امر اقاد اى وسطا
 واما عند سيبويه فلا ولعله سمع ذكر فعله اذا عرفت ذلك فاقول
 بوجوب الحذف في الآية الكريمة غير ظاهر وغاية التوجيه ما قاله
 العلامة التفازاني قدس سره من ان ليس لها من حيث انها قرآن
 الاستعمال واحدا بالقياس الى مخاطب معين وهى بهذا الاعتبار لا يجوز
 ذكر فعلها لكن الظاهر ان مثل هذه الحثية لا يستدعى وجوب حذف
 امر (قال وسهلا) عطف مثال على مثال (قوله او اهلا لاجانب)
 اى كما جاز ان يكون صفة لمكان جاز ان يكون المراد اهل الشخص
 في مقابلة الاجانب جمع الاجنبى فكأنك قلت أيت اهلك واقاربك
 (قوله وطئت) الوطى * كوفتن راه * قال قدس سره في الحاشية السهل
 نقيض الجبل والحزن ما غاظ من الارض (قوله بوجهه او بقلبه) فيه
 انه يخرج نحو يا الله قيل نداه تعالى مجازا لتشبيه تعالى بمن له صلاح
 النداء ولا يخفى ان القول بانه غير صالح للنداء بعيد مع ان القول بالتشبيه
 غير مناسب فالاولى ان يقال المراد بكونه مطلوب الاقبال كونه مسؤول
 الاجابة (قوله مثل يسماء ويا جبال الخ) ولك ان تقول ان نداء هؤلاء من باب
 التخييل ٢ لتشبيههما بمن له صلاح النداء ٣ (قوله منزلة من له صلاحية
 النداء) لسرعة امتثال الامر (قوله فان المندوب ايضا كما قال بعضهم الخ)
 هو الجزولى ويؤيده قولهم فى المراتى لا تبععد اى لا تهلك كأنهم
 من ضنتهم بالميت تصوره حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعداى لا بعدت
 ولا هلك (قوله فالاولى ادخاله) مع ان فيه ضم نشر (قال مناب
 ادعو) الانشائى لان الجملة الندائية انشائية فالاولى تقدير دعوت
 او ناديت لان الاغلب فى الافعال الانشائية مجيها بلفظ الماضى
 (قوله واحترز به عن تحويل قبل زيد) ولم يقل عن نحو اطلب اقبال زيدا
 قال بعضهم لانه ظاهر فى الاخبار فلا يكون زيد مطلوبا اقباله بل مخبرا

٢ اى الاستعارة
 التخييلية (قريعى)
 ٣ لسرعة امتثال
 الامر (قريعى)

عن طلب اقباله (قوله اول المنادى) بان يكون حالا من ضمير اقباله
 (قوله وناصبه الفعل المقدر) وهو ينصب المصدر اتفاقا نحو يازيد دعاه
 حقا والحال ايضا عند المبرد نحو يازيد قائما اذا ناديته في حال القيام
 (قوله وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل) فيه ان القول بانه
 ساذ مسد الفعل يستدعي بحسب الظاهر أن يكون نسبة العمل اليه مجازا
 والظاهر أن سيويه يجوز هذا المجاز (قوله وقال ابو على الى آخره)
 رد بان الهمزة من ادوات النداء واسم الفاعل لا يكون اقل من حرفين
 وبان ضمير المتكلم لا يستتر في اسم الفعل وبانه لو كان اسم فعل لثم بدون
 المنادى لكونه جملة واجيب عن الاول بان ادوات النداء لكثرة استعمالها
 جوز فيها ما لا يجوز في غيرها ٢ الا ترى الى الترخيم ٣ وعن الثاني ٤ بانه
 قد يستتر نحواف بمعنى انضجر وعن الثالث بانه قد يعرض للجملة ما لا يستقل
 به كلاما كالجملة القسمية والشرطية (قوله ويبنى على ما رفع به)
 اى بالضرورة لا بالامكان العام لا يقال فينتقض تعريف الحكم بالعلم
 الموصوف بآين مضاف الى علم آخر لان ذكره فيما بعد بمنزلة الاستثناء
 (قوله لقلتها) باعتبار المحل فان محلها اثنان مفرد معرفة ومستغاث
 بخلاف محال النصب فانها ثلاثة اولقلتها ٦ بحسب التحقيق والاستعمال وفيه
 خدشة (قوله ولطلب الاختصار) اذ بالقياس الى ما علم يتعين مواضع
 النصب من غير حاجة الى تفصيلها (قوله على الضمة) لفظا او تقديرا
 كما في المقصور والمنقوص والمبنى قبل النداء مثل ياهذا وياهؤلاء ويا انت
 وجوز ايضا يا اياك نظرا الى كونه مفعولا واذا اضطر الى تنوين المنادى
 المضموم اقتصر على قدر الضرورة كما قال الشاعر * سلام الله يامطر
 عليها * وليس عليك يامطر السلام (قوله التى يرفع بها المنادى
 في غير صورة النداء) يعنى انه من قبيل ارضعت هذه المرأة هذا الشاب
 (قوله او الفعل مسند) عطف بحسب المعنى اذ كانه قال الفعل
 مسند الى ضمير المنادى او الفعل مسند الى الجار والمجرور (قوله
 وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام) لان الكلام مسوق
 لبيان المنادى لكنه ٧ خال عن التكلف الذى في رجوع الضمير الى المنادى

٢ من كون اسم
 الفعل اقل من حرفين
 (قريبي)

٣ يعنى ان الترخيم
 لا يجوز في الغير الا
 في المنادى لكثرة
 الاستعمال (قريبي)
 ٤ اى السؤال الثانى
 (قريبي)

٥ اى ضمير المتكلم
 قد يستتر في اسم الفعل
 ٦ لان الشروع
 في الكثير بعد الفراغ
 من القليل يناسب
 الكثير والقليل
 بحسب الذكر
 لا بحسب التحقيق
 سدد

٧ رجع الضمير
 الى الاسم
 (قريبي)

ضابطة لوجوب الحذف لجواز ذكر الفعل معها وانما يجب اذا ترك
 الفعل في جميع الاستعمالات نحو حسبك خيرا لك اى حسبك ما فعلت
 من هذا الامر وأيت خيرا لك ووراءك اوسع لك اى تنح واقصد مكانا
 اوسع لك ومن هذا القبيل عند الزمخشري وانه امر اقصدا اى وسطا
 واما عند سيبويه فلا ولعله سمع ذكر فعله اذا عرفت ذلك فالقول
 بوجوب الحذف في الآية الكريمة غير ظاهر وغاية التوجيه ما قاله
 العلامة الفتازنى قدس سره من ان ليس لها من حيث انها قرآن
 الاستعمال واحدا بالقياس الى مخاطب معين وهى بهذا الاعتبار لا يجوز
 ذكر فعلها لكن الظاهر ان مثل هذه الحثية لا يستدعى وجوب حذف
 امر (قال وسهلا) عطف مثال على مثال (قوله او اهلا لاجانب)
 اى كما جاز أن يكون صفة لمكان جاز أن يكون المراد اهل الشخص
 في مقابلة الاجانب جمع الاجنبى فكأنك قلت أيت اهلك واقاربك
 (قوله وطئت) الوطى * كوفتن راه * قال قدس سره في الحاشية السهل
 نقيض الجبل والحزن ما غاظ من الارض (قوله بوجهه او بقلبه) فيه
 انه يخرج نحو يا الله قيل نداه تعالى مجاز لتشبيه تعالى بمن له صلاح
 النداء ولا يخفى ان القول بانه غير صالح للنداء بعيد مع ان القول بالتشبيه
 غير مناسب فالاولى ان يقال المراد بكونه مطلوب الاقبال كونه مسؤول
 الاجابة (قوله مثل يسماء ويا جبال الخ) ولك ان تقول ان نداء هؤلاء من باب
 التخييل ٢ لتشبيههما بمن له صلاح النداء ٣ (قوله منزلة من له صلاحية
 النداء) لسرعة امتثال الامر (قوله فان المندوب ايضا كما قال بعضهم الخ)
 هو الجزولى ويؤيده قولهم فى المراتى لا تبعد اى لا تهلك كأنهم
 من ضنتهم بالميت تصوروه حيا فكمروا موته فقالوا لا تبعداى لا بعدت
 ولا هلكت (قوله فالاولى ادخاله) مع ان فيه ضم نشر (قال مناسب
 ادعو) الانشائى لان الجملة الندائية انشائية فالاولى تقدير دعوت
 او ناديت لان الاغلب فى الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضى
 (قوله واحترز به عن نحو ليقبل زيد) ولم يقل عن نحو اطلب اقبال زيد كما
 قال بعضهم لانه ظاهر فى الاخبار فلا يكون زيد مطلوبا اقباله بل مخبرا

٢ اى الاستعارة
 التخييلية (قريبي)
 ٣ لسرعة امتثال
 الامر (قريبي)

فعل الفاعل عليه تعلقه بما لا يعقل الابه ولا يخفى ان خروج الثلاثة ظاهر ٢
لا يقال ينتقض التعريف بعمر و في اشتراك زيد وعمر و ٣ لان نسبة الاشتراك
اليهما اسناد والاسناد لا يسمي تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل
وعمر و فاعل حقيقة وان لم يسم فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد عمرا
فليس عمر و مما قصد جهة فاعليته بل قصد جهة مفعوليته اعني تعلق
الفعل به من حيث الوقوع (قوله ولا يقولون في سررت بزيد الخ)
لا يقال لا يصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لانسلم انه مفعول به
مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا
في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضى (قوله فان المفعول المطلق
عين فعله) فيه تأمل ٤ (قوله فخرج به مثل زيد في ضرب زيد) لا يخفى
خروجه بذلك القيد لكن في صحة اخراجه تأمل (قوله فلا يرد) لعل
المورد نظر الى انه مفعول به لكنه مرفوع (قال وقد يتقدم المفعول به)
وكذا سائر المقاعيل سوى المفعول معه لمراعاة اصل الواو فانها في الاصل
للعطف وموضعها اثناء الكلام (قوله واما وجوبا فيما تضمن) وكذا
فيما اذا كان معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما ولم يكن له منصوب
سواء كقوله تعالى (فاما اليتيم فلا تقهر) (قوله كوقوعه في حيزان)
وكوقوع فعله وكذا بالتون لان تقديمه دليل في ظاهر الامر على ان الفعل
غيرهم وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنافران في الظاهر
(قوله تخصيصها بالذكر الى آخره) ذكر الجمهور ان ذكر العدد لا يقتضى
الحصر (قوله لوجوب الحذف في باب الاغراء الخ) اشار قدس سره
في الحاشية الى تعريف الامور الاربعة بامثلتها حيث قال نحو اخلك اخاك
اي الزمه ونحو الحمد لله الحميد ونحو اتاني زيد الفاسق الخييت ونحو
سررت بزيد المسكين (قال ونحو امرأ ونفسه) الواو اما للعطف
ومعناه الحث على الفرار عن نفسه واما بمعنى مع ومعناه قصر يده ولسانه
عنه (قوله واقصدوا خيرا لكم) اي مما اتم فيه والقربة على تقدير
الفعل انك اذا نهيت عن شيء ثم جئ بالايتهى عنه بل هو مما يؤمر به
انساق الذهن الى نحو اقصد او آيت او ما يفيد هذا المعنى وليست هذه

٢ لانها ليست مما
لا يتعقل الفعل الا
به لان الفعل
يتعقل بدونهما
(قريبي)

٣ وجه توهم
الانتقاض ان اشتراك
زيد لا يتعقل بدونه
عمر و لان الاشتراك
لا يتصور الا بين
اثنين فصا عدا
(قريبي)

٤ لان مفهوم
المفعول المطابق
ليس عين مفهوم
فعله بل هو جزؤه
لان الحدث جزء
مدلول الفعل
لا عينه وهو ظاهر
ويمكن ان يقال ان
فيه تقدير المضاف
اي عين جزء مدلول
فعله (قريبي)

٢ اى لفظ حق

(قرى)

٣ مثال اصريح القول

(قرى)

٤ اى مقول ذلك

المتكلم (قرى)

٥ حذف الفعل

واقامة المصدر مقامه

ورده الى الثلاثى

وحذف حرف الجر

واضافه اليه

(قرى)

كان الباطل والكذب من محتملاتها ويجوز أن يكون ٢ صفة مصدر محذوف اى قولاً حقاً كما قاله الشيخ الرضى من أن جميع الامثلة الموردة للمؤكد بغيره اما صريح القول او ما فى معنى القول قال الله تعالى ﴿ ذلك عيسى ابن مريم قول الحق ﴾ ٣ ونحو لافعله البتة اى قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم يبدولى ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اى جزمت بان تفعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها فى الاصل للعهد اى القطعة المعلومة التى لا تردد فيها فنقول التقدير الاصلى فى مثل هذا المصدر أن تجعل الجملة المتقدمة مفعولاً بها لقات بياناً للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان التكلم اذا تكلم بجملة فهى مقولة (قال ويسمى) هذا ايضا من المتأخرين (قوله ويحتمل) اليه ذهب المصنف وزيف لقوات حسن التقابل لان اللام فى تأكيداً لنفسه لاصلة لا الاجل اللهم الا ان يصرف الكلام عن الظاهر وتجعل للاجل كما قال قدس سره وعلى هذا يبنى الى آخره (قوله اصله الب) لالى من التلية لانها مأخوذة من ليك (قوله فحذف الفعل) الى آخره كل ذلك ٥ ليفرغ الجيب بالسرعة من التلية فيتفرغ لاستماع الامور به حتى يمثله (قوله ويجوز) قيل اصله لب وهو مفرد اضيف الى الضمير فقلب الفه ياء كدى او ليس بشئ لبقاء يائه مضافاً الى المظهر (قال المفعول به) قال المصنف انما سمى لانه اوقع الفعل به او تعلق به ولك ان تقول ايضا لانه انزل الفعل به او الصق به وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل من اسباب وجود الحلال (قوله ولم يذكر) اى الاسم ولك ان تقول لا حاجة اليه لانهم يحجرون صفات المدلولات المطابقة على دوالها كما ذكر وفيه مناقشة لان اسماء الاستفهام مثلاً قد يكون مفعولاً به وليس وقوع الفعل عليها من صفات مدلولاتها المطابقة بل من صفات مدلولاتها التضمنية (قوله والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به) نفياً او اثباتاً والمراد تعلقه به او لا نخرج الحال والتمييز والمستثنى قال المصنف المراد بوقوع

(فعل)

عن طلب اقباله (قوله اول المنادى) بان يكون حالا من ضمير اقباله
 (قوله وناصبه الفعل المقدر) وهو ينصب المصدر اتفاقا نحو يازيد دعاء
 حقا والحال ايضا عند المبرد نحو يازيد قائما اذا ناديته في حال القيام
 (قوله وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل) فيه ان القول بانه
 ساد مسد الفعل يستدعى بحسب الظاهر أن يكون نسبة العمل اليه مجازا
 والظاهر أن سيبويه يجوز هذا المجاز (قوله وقال ابو على الى آخره)
 رد بان الهمزة من ادوات النداء واسم الفاعل لا يكون اقل من حرفين
 وبان ضمير المتكلم لا يستتر في اسم الفعل وبانه لو كان اسم فعل لم بدون
 المنادى لكونه جملة واجيب عن الاول بان ادوات النداء لكثرة استعمالها
 جوت فيها ما لا يجوز في غيرها ٢ الا ترى الى الترخيم ٣ وعن الثاني ٤ بانه
 قد يستتر نحواف بمعنى انضجر وعن الثالث بانه قد يعرض للجملة ما لا يستقل
 به كلاما كالجملة القسمية والشرطية (قوله ويبني على ما رفع به)
 اى بالضرورة لا بالامكان العام لا يقال فينتقض تعريف الحكم بالعلم
 الموصوف بابن مضاف الى علم آخر لان ذكره فيما بعد بمنزلة الاستثناء
 (قوله لقلتها) باعتبار المحل فان محلها اثنان مفرد معرفة ومستغاث
 بخلاف محال النصب فانها ثلاثة اولقلتها ٦ بحسب التحقيق والاستعمال وفيه
 خدشة (قوله ولطلب الاختصار) اذ بالقياس الى ما علم يتعين مواضع
 النصب من غير حاجة الى تفصيلها (قوله على الضمة) لفظا او تقديرا
 كما في المقصور والمنقوص والمبنى قبل النداء مثل يا هذا ويا هؤلاء ويا انت
 وجوز ايضا يا اياك نظرا الى كونه مفعولا واذا اضطر الى تنوين المنادى
 المضموم اقتصر على قدر الضرورة كما قال الشاعر * سلام الله يامطر
 عليها * وليس عليك يامطر السلام (قوله التي يرفع بها المنادى
 في غير صورة النداء) يعني انه من قبيل ارضعت هذه المرأة هذا الشاب
 (قوله او الفعل مسند) عطف بحسب المعنى اذ كأنه قال الفعل
 مسند الى ضمير المنادى او الفعل مسند الى الجار والمجرور (قوله
 وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام) لان الكلام مسوق
 لبيان المنادى لكنه ٧ خال عن التكلف الذي في رجوع الضمير الى المنادى

٢ من كون اسم
 الفعل اقل من حرفين
 (قرئى)

٣ يعنى ان الترخيم
 لا يجوز في الغير الا
 في المنادى لكثرة
 الاستعمال (قرئى)
 ٤ اى السؤال الثانى
 (قرئى)

٥ اى ضمير المتكلم
 قد يستتر في اسم الفعل
 ٦ لان الشروع
 في الكثير بعد الفراء
 من القليل يناسب
 الكثير والقليل
 بحسب الذكر
 لا بحسب التحقيق
 سد

٧ رجوع الضمير
 الى الاسم
 (قرئى)

ضابطة لوجوب الحذف لجواز ذكر الفعل معها وانما يجب اذا ترك
 الفعل في جميع الاستعمالات نحو حسبك خيرا لك اى حسبك ما فعلت
 من هذا الامر وأيت خيرا لك ووراءك اوسع لك اى تنح واقصد مكانا
 اوسع لك ومن هذا القبيل عند الزمخشري وانه امر اقاد اى وسطا
 واما عند سيبويه فلا وعله سمع ذكر فعله اذا عرفت ذلك فالقول
 بوجوب الحذف في الآية الكريمة غير ظاهر وغاية التوجيه ما قاله
 العلامة الفتازنى قدس سره من ان ليس لها من حيث انها قرآن
 الاستعمال واحد بالقياس الى مخاطب معين وهى بهذا الاعتبار لا يجوز
 ذكر فعلها لكن الظاهر ان مثل هذه الحثية لا يستدعى وجوب حذف
 امر (قال وسهلا) عطف مثال على مثال (قوله او اهلا لاجانب)
 اى كما جاز أن يكون صفة لمكان جاز أن يكون المراد اهل الشخص
 في مقابلة الاجانب جمع الاجنبى فكأنك قلت أيت اهلك واقاربك
 (قوله وطئت) الوطى * كوفتن راه * قال قدس سره في الحاشية السهل
 نقيض الجبل والحزن ما غاظ من الارض (قوله بوجهه او بقلبه) فيه
 انه يخرج نحو يا الله قيل نداه تعالى مجاز لتشبيه تعالى بمن له صلاح
 النداء ولا يخفى ان القول بانه غير صالح للنداء بعيد مع ان القول بالتشبيه
 غير مناسب فالاولى ان يقال المراد بكونه مطلوب الاقبال كونه مسؤول
 الاجابة (قوله مثل يسماء ويا جبال الخ) ولك ان تقول ان نداه هؤلاء من باب
 التخييل ٢ لتشبيههما بمن له صلاح النداء ٣ (قوله منزلة من له صلاحية
 النداء) لسرعة امتثال الامر (قوله فان المندوب ايضا كما قال بعضهم الخ)
 هو الجزولى ويؤيده قولهم فى المرائى لا تبعد اى لا تهلك كما هم
 من ضنتهم باليت تصوروه حيا فكرر هوا موته فقالوا لا تبعداى لا بعدت
 ولا هلك (قوله فالاولى ادخاله) مع ان فيه ضم نشر (قال مناب
 ادعو) الانشائى لان الجملة الندائية انشائية فالاولى تقدير دعوت
 او ناديت لان الاغلب فى الافعال الانشائية مجيها بلفظ الماضى
 (قوله واحترزه عن تحويل قبل زيد) ولم يقل عن نحو اطلب اقبال زيد كما
 قال بعضهم لانه ظاهر فى الاخبار فلا يكون زيد مطلوبا اقباله بل مخبرا

٢ اى الاستعارة
 التخييلية (قريعى)
 ٣ لسرعة امتثال
 الامر (قريعى)

٢ لانها ليست مما
لا يتعقل الفعل الا
به لان الفعل
يتعقل بدونها
(قريبى)

٣ وجه توهم
الانتقاض ان اشتراك
زيد لا يتعقل بدون
عمرو لان الاشتراك
لا يتصور الا بين
اثنين فصاعدا
(قريبى)

٤ لان مفهوم
المفعول المطابق
ليس عين مفهوم
فعله بل هو جزؤه
لان الحدث جزء
مدلول الفعل
لا عينه وهو ظاهر
ويمكن ان يقال ان
فيه تقدير المضاف
اى عين جزء مدلول
فعله (قريبى)

فعل الفاعل عليه تعلقه بما لا يعقل الا به ولا يخفى ان خروج الثلاثة ظاهر
لا يقال ينتقض التعريف بعمر و في اشتراك زيد وعمرو ٣ لان نسبة الاشتراك
اليهما اسناد والاسناد لا يسمي تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل
وعمر و فاعل حقيقة وان لم يسم فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد عمرا
فليس عمرو بما قصد جهة فاعليته بل قصد جهة مفعوليته اعنى تعلق
الفعل به من حيث الوقوع (قوله ولا يقولون في مروت بزيد الخ)
لا يقال لا يصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لانسلم انه مفعول به
مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا
في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضى (قوله فان المفعول المطلق
عين فعله) فيه تأمل ٤ (قوله فخرج به مثل زيد في ضرب زيد) لا يخفى
خروجه بذلك القيد لكن في صحة اخراجه تأمل (قوله فلا يرد) لعل
المورد نظر الى انه مفعول به لكنه مرفوع (قال وقد تقدم المفعول به)
وكذا سائر المفاعيل سوى المفعول معه لمرعاة اصل الواو فانها في الاصل
للمطف وموضعها اثناء الكلام (قوله واما وجوبا فيما تضمن) وكذا
فيما اذا كان معمولا لما يلى الفاء التى في جواب اما ولم يكن له منصوب
سواه كقوله تعالى ﴿فاما اليتيم فلا تقهر﴾ (قوله كوقوعه في حيزان)
وكوقوع فعله. وكذا بالنون لان تقديمه دليل في ظاهر الامر على ان الفعل
غير مهم وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنافران في الظاهر
(قوله تخصيصها بالذكر الى آخره) ذكر الجمهور ان ذكر العدد لا يقتضى
الحصر (قوله لوجوب الحذف في باب الاغراء الخ) اشار قدس سره
في الحاشية الى تعريف الامور الاربعة بامتثلتها حيث قال نحو اخلك اخاك
اى الزمه ونحو الحمد لله الحميد ونحو اتانى زيد الفاسق الخيئت ونحو
مررت بزيد المسكين (قال ونحو امرأ ونفسه) الواو اما للمطف
ومعناه الحث على الفرار عن نفسه واما بمعنى مع ومعناه قصر يده ولسانه
عنه (قوله واقصدوا خيرا لكم) اى مما اتم فيه والقربة على تقدير
الفعل انك اذا نهيت عن شئ ثم جئ بما لا ينهى عنه بل هو بما يؤمر به
انساق الذهن الى نحو اقصد او آيت او ما يفيد هذا المعنى وليست هذه

٢ اى لفظ حق
(قرئى)

٣ مثال اصريح القول
(قرئى)

٤ اى مقول ذلك
المتكلم (قرئى)

٥ حذف الفعل
واقامة المصدر مقامه
ورده الى الثلاثى
وحذف حرف الجر
واضافه اليه
(قرئى)

كما ان الباطل والكذب من محتملاتها ويجوز أن يكون ٢ صفة مصدر
محذوف اى قولاً حقاً كما قاله الشيخ الرضى من ان جميع الامثلة الموردة
للمؤكد بغيره اما صريح القول او ما فى معنى القول قال الله تعالى ﴿ ذلك
عيسى ابن مريم قول الحق ﴾ ٣ ونحو لافعله البتة اى قطعت بالفعل
وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم يبدولى ثم اجزم به
مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها
النظر وكذا قولهم افعله البتة اى جزمت بان فعله وقطعت به قطعة
قالبة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها فى الاصل للعهد
اى القطعة المعلومة التى لا تردد فيها فنقول التقدير الاصلى فى مثل هذا
المصدر أن تجعل الجملة المتقدمة مفعولاً بها لقات بياناً للنوع فالقول
الناسب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهى مقولة ٤
(قال ويسمى) هذا ايضا من التأخيرين (قوله ويحتمل) اليه ذهب
المصنف وزيف لفوات حسن التقابل لان اللام فى تأكيدها لنفسه لاصلة
للاجل اللهم الا ان يصرف الكلام عن الظاهر وتجمل للاجل كما قال
قدس سره وعلى هذا ينبغي الى آخره (قوله اصله الب) لالى من التلية
لانها مأخوذة من ليك (قوله حذف الفعل) الى آخره كل ذلك ٥ ليفرغ
الحبيب بالسرعة من التلية فيتنفرغ لاستماع الأمور به حتى يمثله (قوله
ويجوز) قيل اصله لب وهو مفرد اضيف الى الضمير فقلب الفه ياء
كلدى او ليس بشئ لبقاء ياء مضافاً الى المظهر (قال المفعول به) قال
المصنف انما سمي لانه اوقع الفعل به او تعلق به ولك ان تقول ايضا لانه
انزل الفعل به او الصق به وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل من
اسباب وجود الحال (قوله ولم يذكر) اى الاسم ولك ان تقول لاحاجة
اليه لانهم يحجرون صفات المدلولات المطابقة على دوالها كما ذكر وفيه
مناقشة لان اسماء الاستفهام مثلاً قد يكون مفعولاً به وليس وقوع الفعل
عليها من صفات مدلولاتها المطابقة بل من صفات مدلولاتها التضمنية
(قوله والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به) نفياً او اثباتاً والمراد
تعلقه به اولاً فنخرج الحال والتمييز والمستثنى قال المصنف المراد بوقوع

(فعل)

العامل (قال فاذا له صوت صوت حمار) جاز انتصابه على احد
 تأويل الوصف كما سنده و ذو الحال الضمير المستكن في له واجاز غير
 سيبويه رفعه على انه بدل او عطف بيان او وصف واما على حذف
 مضاف اى مثل صوت حمار كما ذهب اليه الخليل ويجوز التعريف
 بان يقول صوت الحمار لان مثلا لا يتعرف بالاضافة ورد عليه سيبويه بانه
 لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اى مثل الطويل واما على انه جامد
 مأول بالمشقة اى منكر فاذا عرفت كان بدلا او عطف بيان لا غير ٢ (قوله
 من صات) الى آخره يعنى ان صوتا ٣ جاء مصدرا بمعنى التصويت يعنى ٤
 * بانك كردن * فلا حاجة الى القول بانه اسم بمعنى * آواز * وانه استعمال استعمال
 المصدر كالعطاء بمعنى الاعطاء وان عامله يصوت من التصويت (قال
 وصراخ الخ) * بانك كردن * قيل هو اسم استعمال استعمال المصدر (قال
 ماوقع مضمون جملة) حال او خبر لواقع على انه بمعنى كان وهذا اظهر
 معنى (قال لا محتمل لها غيرها) اى لا احتمال للجملة من المصادر غيره
 فتحتمل مصدر ميمى وغيره مفعوله (قال نحوله على الف درهم) له
 خبر وعلى متعلق به او بالعكس ٥ ولكل وجه لفظى ومعنوى ومن هذا
 القليل ٦ قول الحبيب الله اكبر دعوة الحق اى دعاء الى الحق لانه دعاء
 الى الصلاة ومنه ايضا ان زيدا لقائم قسما لان قسما بمعنى التاكيد وهو
 الحاصل فى الكلام السابق بسبب ان واللام (قوله اى اعترفت اعترافا)
 قال الشيخ الرضى الجملة المتقدمة فى هذا القسم وما يقابلها عاملة لتأديتها
 معنى الفعل (قال ويسمى) اى هذه التسمية من المتأخرين (قوله لانه
 انما يؤكده نفسه وذاته) كما يؤكده ضربا فى ضربت ضربا نفسه الا
 ان المؤكده ههنا مضمون المفرد اعنى الفعل وفى مسئلتنا يؤكده مضمون
 الجملة الاسمية (قال ماوقع مضمون جملة لها محتمل غيره) احترز به عما اذا
 وقع مضمون مفرد له محتمل غيره نحو القهقرى فى رجوع القهقرى فان الرجوع
 يحتمل القهقرى وغيره وهو مضمون مفرد (قوله من حق بحق اذا ثبت)
 يجوز ايضا ان يكون من حق الامر بمعنى تحقق وكان على يقين فالمقصود
 حينئذ اثبات كونه على يقين ورفع كونه على شك فانه من محتملات الجملة

٢ اى لا يكون وصفا
 عند غير الخليل لعدم
 المطابقة بينهما
 من جهة التعريف
 والتكثير الا عند
 الخليل لما عرفت آنفا
 (قريبي)

٣ جاء فى عرف
 الاستعمال مصدرا
 (قريبي)

٤ اى الصيغة
 كردن (قريبي)
 ٥ اى على فيه وله
 متعلق به فتقدير
 المثال على الف درهم
 وعلى الثانى له ثابت
 على الف درهم
 ولثلاث قولين

(قريبي)
 ٦ اى ولما وقع
 مضمون جملة
 لا محتمل لها غيره
 قول الحبيب الخ
 (قريبي)

أثرا لأنها تحصل بعده كالآثر الذي يكون بعد المؤثر (قوله أي لان يشبه به امر) أي لان يشبه بما ناب منابه امر فانه الواقع بعد الجملة بحسب الظاهر لا المفعول المطلق لا يقال فاذن يخرج عن الضابطة اذا ذكر المفعول المطلق نفسه لانا نقول قد جرت عاداتهم على حذفه ولزوم مصدر في موضعه فعلى هذا لو فسر قوله ما وقع للتشبيه بموضع مصدر وقع لان يشبه به امر لسلم عن المناقشة (قوله عن نحو زيد صوت ٧ صوت حسن) قال سيبويه يجب في مثله الرفع على انه بدل او وصف لكونه مع وصفه كاسم كما جعلوا الحال الموطأة حالا لان في وصفه معنى الحالية ولذلك لم يحمله تأكيذا لفظيا لانه يفيد ما لم يفده الاول قال الشيخ الرضى لا منع عندي من ان يكون تأكيذا واذا ترك المصدر واتى بالوصف نحو له صوت حسن فالاولى الاتباع ٨ ويجوز النصب على حذف الموصوف (قال علاجا) ليس في كثير من النسخ ولم يكن في نسخة الشيخ الرضى ولذا قال ولا بد من شرط آخر وهو أن يكون الاسم عارضا غير لازم ليدل على معنى الفعل المقدر اعني الحدث فيخرج نحو لزيد زهد زهد الصلحاء ولا يخفى انه لا يخرج نحو له حركة في المعقولات حركة في المحسوسات بخلاف اشتراط كونه علاجا فانه ايضا يخرج (قال مشتملة على اسم) انما اشترط ذلك ليدل على الفعل المقدر فان الجملة باشتغالها على الاسم تدل على نفس الفعل وباشتغالها على صاحبها تدل على ما لا بد للفعل منه اعني الفاعل قال سيبويه هذه الدلالة تفنى غناء التقدير وحسنه الشيخ الرضى ان قيل لم يجعلوا الاسم المذكور عاملا كما قال بعضهم اجيب بان المصدر عندهم لا يعمل الا اذا صح تقديره بان وفعل منه ويسمح ذلك في مررت به فاذا له صوت لانه قطع بوقوع الصوت وان يصوت ليس قطعاً بوقوعه (قوله واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار) قال الشيخ الرضى الاولى في مثله الاتباع بان يكون وصفا او بدلا وضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل خلوها مما لا بد للفعل منه وقد اجازوا النصب فيه على الحال او المصدر لكن لا يجب حذف

٧ ف قوله صوت حسن بدل من قوله صوت كما هو الظاهر ويحتمل التأكيد اللفظي نظرا الى الجزء الاول ان يجوز في غير المسند من التكرار ويحتمل النصب نظرا الى الجزء الثاني وان نصبت كان مفعولا مطلقا اما للمصدر المذكور او لفعل مقدر أي صوت صوت حسن مثله ٨ أي جعله تابعا على انه صفة (سيالكوتى)

حذف عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك (قوله فانه لو اريد فيه
 الح) وذلك لفوات الحصر الذى قصده يوجب الحذف وكذا الحال
 اذا كان مثبتا لكن لم يكن بعد نفي (قال داخل) قيل صفة لنفي والظاهر
 ان يقال صفة لكل من نفي ومعنى نفي (قال على اسم) مبتدأ او منسوخ
 ابتداءه بالعامل قال الشيخ الرضى دخول النفي على الاسم المذكور ليس
 بشرط لجواز أن يكون فى نحو ما كان زيد الاسيرا وما وجدتك الاسير البريد
 انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما جاز أن يكون منصوبا بكان
 او وجد فالشرط ان يكون ناصبه خبرا عن شئ لا يكون هو اى المصدر
 خبرا عنه (قال لا يكون خبرا عنه) بلا تأويل او مبالغة (قوله لانه
 لو كان خبرا عنه الح) ان قلت هو ليس مفعولا لانه مرفوع قلنا
 المفعول قد يكون مرفوعا ٧ ان قلت فيفوت فائدة تدوين علم الاعراب
 قلنا اذا تعين مواضع الرفع والنصب لا يفوت ولا يخفى انه لو اعتبر هذه
 الشرائط فى المصدر كما اعتبرها بعضهم لسلم عن تلك الشبهة لكن
 ما ذكره قدس سره انبى بالمقام (قوله اى فى موضع الخبر) لا يخفى ان
 العبارة لا تفيد هذا القيد الا بتكلف (قوله نحو دكت) الدك * شكسته شدن *
 (قوله وانما جمع بين الضابطين) لا يخفى انهما قد يجتمعان نحو ما زيد
 الاسيرا سيرا وحينئذ ينبى ان يقال ان الحذف اوجب (قال الاسير
 البريد) البريد * بيك * (قال ومنها ما وقع تفصيلا) انما وجب حذف
 الفعل ههنا لدلالة الجملة المتقدمة على المصدر الذى ينتقل الذهن منه
 الى غايته التى هى المصادر وقيامها مقام عواملها (قال لاثر مضمون
 جملة) انشائية او خبرية ٨ نحو زيد يكتب فقراءة بعد اوبيعا ويشترى
 طعاما فاما بيعا واما اكلا وانما قال مضمون جملة ليخرج نحو له سفر
 يصح صحة او يقتضى اغتناما لا ليخرج نحو له سفر سفرا قريبا او سفرا
 بعيدا لان السفر القريب والبعيد ليس من آثار السفر بل من انواعه
 (قال متقدمة) بيان للواقع او حراز اذا جوز تقديم التفصيل نحو
 اما تمنون منا او تفدون فداء شدوا (قوله مصدرها) اى المصدر
 المفهوم منها (قوله وبآثره غرضه) اى غايته وانما سمي غاية الشئ

٧ لقيامه مقام الفاعل
 على ما مر اه

٨ قوله نحو زيد
 يكتب فقراءة بعد
 اوبيعا مثال للجملة
 الخبرية على حذوه
 تعالى فى الانشائية
 فشدوا والوفاق فاما
 منابعد واما فداء
 اه (مصححه)

(قوله له حكم ما اضيف اليه) لما ذكرنا من انه بعض ما اضيف اليه
 (قوله اى سماعيا موقوفا) يعنى ان العلم بوجوب حذفه ليس الا
 من طريق السماع بخلاف الحذف القياسى فان العلم به يحصل بطريق
 الاستدلال بثبوت الضابط فيكون قياسا ٣ استدلاليا قيل سماعا مصدر
 فعل محذوف اى يسمع حذفه وجوبا سماعا وكذا قياسا اى يقاس على
 حذفه وجوبا قياسا وذلك لثبوت الضابط الذى هو العلة الموجبة
 للحذف (قال مثل سقيا الخ) كلها دعاء دائما ولام التعريف ايضا
 كذلك الا الحمد لله فانه قد يكون خبرا ٤ (قال وجدا) دعاء عليه بالذل
 وقبيح الحال والجذع بالدال المهملة قطع واحدة من المذكورات
 فلو كان بدل الواو لفظا او كما فى الرضى لكان اظهر (قوله وبعضهم
 بان وجوب الحذف الخ) قال الشيخ الرضى الذى ارى ان هذه المصادر
 وامثالها اذا بين فاعلها او مفعولها بالاضافة او بحرف الجر ولم يقصد بها
 بيان النوع وجب حذف نواصبها يعنى قياسا واذا لم يبين لم يجب
 وذلك مثل صفة الله وكتاب الله وسبحان الله وليك وسعديك وسحقاله
 اى بعداله وحمدالك واما انتصاب مثل قولهم حدثت حمده فليس
 على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول ويجوز
 ان تكون الاضافة فى حمده لبيان النوع اى الحمد الذى ينبغى كفى قوله
 تعالى ﴿ وقدمكم روا مكرهم ﴾ (قال منها) لم يقل هى كذا وكذا لان
 المواضع لا تحصر فيما ذكر فان منها المصدر الذى يقصد به التوبيخ نحو
 اقمودا والناس قيام وقد تنوب الصفة مقامه نحو اقمودا والناس قيام (قال
 ما وقع مثبتا الخ) انما اشترط كون المصدر مثبتا بعد نفى او كونه مكررا
 لان المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشيء بدوام حصول
 الفعل منه ولزومه ووضعه الفعل على التجدد فينافيه وضما وان لم يتلفه
 استعمالا فان المضارع قد يستعمل للدوام ٥ وان اردوا زيادة المبالغة
 جعلوا المصدر نفسه خيرا نحو ملازيد الاسير وزيد سير سير لينحى
 عن الكلام معنى الحدث رأسا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول للحال
 عليه ولهذا المعنى اعنى لزيادة المبالغة رفعوا بعض المصادر التى يجب

٣ قوله استدلاليا
 عطف بيان لقياسى
 اشار به الى ان
 القياس حينئذ بمعنى
 الاستدلال
 (سيالكوتى)
 ٤ فان الاخبار عن
 الحمد ايضا حمد
 (سيالكوتى)

٥ دلالة على الزمان
 المستقبل الذى هو
 مستمر (سيالكوتى)

كان العدد مفهوما من الصيغة واللفظ دال على الحدث حقيقة نحو
ضربين او مجازا نحو ضربته سوطين او اسواطى اى ضربت ضربين
او ضربوا بسوط وهو مجاز عن الضرب بملاقة الآلية ولا يخفى انه
للتنوع ايضا او مفهوما من الصفة نحو ضربا كثيرا او من العدد الصريح
مع ذكر تمييزه نحو ثلاث ضربات ونحو قوله تعالى ﴿ فاجلدوهم ثمانين
جلدة ﴾ او بدونه نحو رأيت الف الف رؤية ولك ان تقول انه صفة
مصدر محذوف اى رأيت رؤية الفا (قوله لانه دال الخ) هكذا قيل
والاظهر فى العبارة ان يقال لانه دال على الماهية الغير القابلة للعدد
فى نفسها بخلاف فردها شخصا كان او نوعيا فانه قابل لذلك ولهذا
جاز تشبيه اخويه وجمعهما لارادة الفرد منهما (قوله او العدد) لا يكفى
فى قصد تعدد المصدر تجدد الامثال من غير تخلل ما يقابله فلو قام زيد
دائما ولم يجلس فى تلك الاوقات كان ذلك قايما واحدا (قال وقد يكون)
قد ههنا للتقليل لانه وان كان كثيرا فى نفسه قليل بالاضافة الى
ما اذا كان بلفظه ٣ وللتكثير مجازا كفى قوله تعالى ﴿ قد نرى قلب
وجهك ﴾ (قال بغير لفظه) وحينئذ كان ابلغ واوكد مما كان بلفظه (قوله
اى مغيرا للفظ فعله) وهو اما مصدر او غير مصدر وقد مر ان ثلثه ومنها
الضمير الراجع الى مضمون عامله او غير عامله نحو يدرسه اى الدرس
واعجبنى الضرب الذى ضربته ومنها اسم اشارة المشار به الى غير
مضمون عامله نحو اعجبنى ضربى فضربت ذاك (قال مثل قعدت جلوسا)
قد يفرق بين القعود والجلوس بان القعود للقائم والجلوس للنائم (قوله
نحو انبته الله نباتا) فانه مصدر نبت فجعل منصوبا بانبت اما لانه فى ضمنه
لان معنى انبت جملة ينبت وانه مطاوع له اولانه جعل بمعنى الانبات
وفيه تأمل وقيل انه بمعنى التثبيت كالسلام بمعنى التسليم وقيل انه ليس
من هذا الباب ٤ لانه مغير انبات ٥ (قوله وسيبويه يقدره عاملا)
الاصل عدم التقدير وان التقدير لايجرى فى مثل ٦ قوله تعالى ﴿ لا يضررونه
شيئا ﴾ اى ضرا قليلا (قال كقولك لمن قدم خير مقدم) وحينئذ يكون
خبرا اودعاء وكذا اذا قيل لمن يمضى الى السفر وحينئذ يكون دعاء

٣ قوله او للتكثير

مجازا بملاقة التضاد

ويراد بالكثره حينئذ

ما يقابل الوحدة

وله كفى قوله تعالى قد

نرى قال الزمخشري

منه كثير الرؤية

اى كثيرا ما نرى تردد

وجهك فى السماء

تطلعا لنزول الوحي

تحويل القبة من بيت

المقدس الى الكعبة

لكونها قبله آباءه

(سيالكونى)

٤ اى من باب المفعول

المطلق بغير افعله

٥ محذوف الزوائد

فهو مصدر من لفظ

الفعل (سيالكونى)

٦ اى فيما لا فعل له

نحو حلفت يمينا

(سيالكونى)

جلسة وضربت شيئا اذا كنى به عن الضرب بل اراد ان تحقق الفعل باعتبار جزئه الذى هو المنسوب تحقق مدلول الاسم ه وانه ذكر من حيث انه بيان للجزء ومتحد معه ولا يخفى حينئذ دخول المتساكين وخروج كرهت كراهتى لان الكراهة التى هى مدلولة للفعل مغايرة للكراهة التى هى متعلقها فى التحقق لتقدم وتأخر بينهما وكذا يخرج ضربته تأديبا لان الضرب وان كان هو التأديب بحسب التحقق لكن لم يذكر التأديب من حيث انه الضرب بل ذكر من حيث انه علة له لا يقال قيد الاتحاد ايضا يخرج كرهت كراهتى فلا حاجة فى اخراجه الى اعتبار القيد السابق لانا نقول قيد الاتحاد من تمة السابق وتوابعه فلا معنى لاعتباره بدون اعتبار اصله (قال للتأكيد) اى لتأكيد ماهو المسند حقيقة نحو ضربت ضربا فانه لتأكيد الضرب المدلول عليه بضربت لتأكيد الاسناد والزمان ايضا ٦ فلو قيل انه لتأكيد الفعل كان مسامحة وفائدته دفع توهم السهو او دفع توهم التجوز وعليه حل قوله تعالى ﴿ وكلم الله موسى تكليما ﴾ اى كلمه بذاته لا بترجمان بان امره بالتكلم لموسى عليه السلام (قوله ان لم يكن فى مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل) المصدر المعرف بلام الجنس ان كان لتأكيد وجب تخصيص الزيادة بما يفيد النوع والعدد وان كان للنوع وجب ان يقال بدل قوله على بعض انواعه على الزيادة غير العدد (قوله ان دل على بعض انواعه) او كلها سواء كان النوع مفهوما بخصوصه او بعمومه وسواء كان مفهوما من الصفة مع ذكر موصوفها نحو عمل عملا صالحا او بدونه نحو عمل صالحا او من لام العهد او من الصيغة نحو ضربة وضربتين او من المادة الدالة على الحدث نحو القهقري او غير الدالة عليه مع الصدق عليه نحو ضربته انواعا او كل الضرب او بعضه ونحو ضربت اى الضرب وقدمت خير مقدم فان ايا واسم التفضيل بعض ما يضافان اليه ولك ان تقول انهما صفتان المصدر مقدر اى قدوما خير مقدم والضرب اى الضرب اى الذى ينبغى ان يسأل عنه بانه اى ضرب هو (قوله ان دل على عدده) ٧ اى وحدته او كثرتة بعمومها او بخصوصها سواء

ه قوله وانه ذكر
فى نسخة السالكوتى
وذكر انه قالوا
للحال وفى بعض
النسخ وانه ذكر
فهو للمعطف على
قوله ان تحقق الفعل
اه (مصححه)

٦ قوله فلو قيل الخ
الصواب فاقيل فى
الرضى لكنهم سموه
تأكيدا للفعل توسعا
(سالكوتى)

٧ قوله اى وحدته
فان الواحد عدد
عند العامة
(سالكوتى)

٤ قوله بفعل على
صيغة المصدر أى ان
اريد بفعل ضربت
المستفاد من قوله
لانه شئ فعله المتكلم

هـ

٥ قوله بل يقابله
حيث يسمون الجملة
الواقعة بعد القول
مقول القول لامفعولا
(سيالكوتى)

٦ قوله ولو سلم التناول
بان يحمل الفعل على
خلاف المصطلح

٧ قوله الجارى على
الفعل أى يكون له
فعل يصح أن يكون
جاريا عليه ومذكور
بعده فيخرج نحو
الويل مما لا فعل له

٨ قوله ضربته انواعا
الح فان الضرب
والرؤية يصدق على
انواع الضرب ومرات
الرؤية

(سيالكوتى)

ضربت الثانى فى ضربت ضربت لانه شئ فعله المتكلم ثم اعترض
عليه بانه لاحاجة الى ذكر الاسم لانه ذاكر احوال الاسم فلو قال
ما فعله كان فى قوة اسم ما فصله وبانه ان اريد ٤ بفعل ضربت قوله
والتكلم به اتجه عليه ان الفعل لا يتناول القول ٥ بل يقابله فى ظاهر
اصطلاحهم ولما لم يكن داخلا فيا فعله لم يحتج الى اخراجه بقوله اسم
٦ ولو سلم التناول فهو باعتبار أنه مقول اسم فلا يخرج به وان اريد به
فعل مضمونه الذى هو الضرب كما هو الظاهر اتجه عليه ان فعل
مضمونه لا يصح ان ينسب اليه لان ذلك المضمون مدلول تضمنى وهم
لا يخرجون صفات المدلولات التضمنية على دوالها نعم يخرجون صفات
المدلولات المطابقة على دوالها كما يقال ان ضربا فى ضربت ضربا مما
فعله الفاعل ولا يبعد أن يقال انا نختار الشق الاول ونقول الفعل
متأول للقول قطعا والا يخرج مثل قلت قولاً ولفظ ضربت باعتبار أنه
مقول ليس اسما لان اللفاظ ليست موضوعة لانفسها كما حققه السيد

الشرىف قدس سره فاحتج الى اخراجه بقيد الاسم (قوله لان ما فعله
الفاعل هو المعنى) لقائل ان يقول لو لم يزد لصح ايضا لانهم يخرجون
صفات المدلولات المطابقة على دوالها كما فى سائر حدود المفاعيل
(قوله ويدخل فيه المصادر كلها) وغيرها مما فى حكمها كالويل بمعنى
الهلاك اراد بالمصدر اسم الحدث ٧ الجارى على الفعل وانما سمي به
لانه من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه منه على
مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفية وقد يطلق
على المفعول المطلق لانه فى الغالب مصدر وانما قلنا فى الغالب لانه قد
لا يكون مصدرا وحيث ان يدل على الحدث نحو الويل او لا يدل
عليه لكن يصدق عليه نحو ٨ ضربته انواعا ورأيت الفأ (قوله وهو
اعم) يعنى ان الفعل الاصطلاحى المذكور اعم وذلك التعميم اما باعتبار
كونه مذكورا وهو ظاهر او باعتبار كونه فعلا كما افاد بقوله او اسما
معطوفا على قوله مقدر فالفعل المذكور حكما يشمل المقدر والاسم الذى
فيه معنى الفعل (قوله بل المراد به ان معنى الفعل مشتمل عليه الح)
لم يرد اشتغال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم والا لخرج مثل جلست

غيره من جنسه ولا يخفى انه حينئذ لا يظهر وجه التسمية ولا التقيد بالقيود
 فالاولى ان يقال انا تختار الشق الاول ونقول ان المفعول المطلق هو الحاصل
 بالمصدر لا المصدر نفسه وقد صرح السيد قدس سره في حواشي الرضى
 بان اطلاق المصدر والفعل على الاثر يعنى المفعول المطلق بضرب من المسامحة
 وعدم التمييز بين الاثر وبين الفعل والمصدر وصيغة المفعول مأخوذ
 من الفعل اللغوى الذى هو المصدر تأثيرا كان او تأثرا ولا نفى بكونه
 مفعولا الا انه حاصل بمصدر الفعل المذكور وقد يشير اليه الشارح قدس
 سره حيث يقول والمراد بفعل الفاعل الخ (قوله بخلاف المفاعيل
 الاربعة) حصر النحاة المفاعيل فى الخمسة وقال الشيخ الرضى يجوز
 ان يجعل الحال داخله فى المفاعيل فقال الحال مفعول مع قيد مضمونه
 اذ المجئى فى جاءنى زيد را كبا فعل مع قيد الركوب الذى هو مضمون را كبا
 ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكأ نهم آثروا التخفيف
 فى التسمية انتهى ولا يبعد أن يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل او لا
 وبالذات والحال ليست كذلك لان تعلقها به بواسطة انها مبنية لهيئة فاعله
 او مفعوله وكذا المستثنى لان تعلقه به بواسطة انه مخرج عن امر يقع
 معموله على سبيل الاتفاق ومن ههنا اعنى من ان تعلق المفاعيل بالفعل بالذات
 وتعلق غيرها بالواسطة يظهر توجيه جعل النصب فى المفاعيل اصلا وفى غيرها
 تبعا (قوله فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها) اى لا يصح اطلاق
 المفعول اللغوى عليها فلا ينافى اطلاق المفعول العرفى على الخمسة ان قلت
 من ضرورات صدق المقيد صدق المطلق فكيف يصح القول
 بصدق المقيد وامتناع صدق المطلق قلنا مطلق هذه المقيدات معنى
 يشمل به وله وفيه ومعه لا المفعول كفى زيد حسن الغلام (قال اسم مفعله
 فاعل) حقيقة او حكما فدخل فيه ضرب ضربا على صيغة المجهول
 (قوله بحيث يصح استناده اليه) اى على تقدير أن كان مثبتا او سواء كان
 بطريق النفي او الاثبات فلا يبطل الطرد بمثل ما ضربت ضربا شديدا
 (قوله لا ان يكون مؤثرا فيه) كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليه دخول
 الامثلة الآتية (قوله وانما زيد لفظ الاسم) قيل انما زيد لم يخرج

٤ لان المقيد هو
 المطلق مع القيد
 (سيالكوتى)

(ضربت)

٢ قوله فانه كاسم
ليس بمعنى ان اسم
ليس لشبهه بالفاعل
يجوز وقوعه نكرة
محضة وكذا اسم لا
(سيالكوتى)

٣ الح والقربة على
اعتبار الحيثية ما تقرر
عندهم ان قيد الحيثية
معتبر في تعريفات
الامور التي تختلف
بحسب الاعتبار
كالكليات الخمس
والحقيقة والمجاز
(سيالكوتى)

ان يكون راجح مبتدأ لا يقال يلزم عدم تخصيص المبتدأ النكرة ولا حاجة
لاسم لا الى التخصيص ٢ فانه كاسم ليس لانا نقول يجوز أن تخصص
بتقديم الخبر فان لنا ان نقدر الخبر مقدما او بالعموم نحو ما احد خير منك
ولا يخفى ان المعنى على العموم قال الشيخ الرضى النكرة في سياق غير الموجب
للعوم على الظاهر سواء كانت مع لا او ما او ليس او مع الاستفهام
او النفي ويحتمل ان يصرف عن الاستقراق بالقربة فنقول لا رجل
بل رجلان هذا اذا لم ينتصب الاسم اما اذا انتصب او انفتح فانه حينئذ
نص في العموم فلا نقول لا رجل بل رجلان (قوله ولا يجوز ان يكون
لنفي الجنس) قال الشيخ الرضى الظاهر أن لا لا تعمل عمل ليس لاشاذا
ولا قياسا ولم يوجد في كلامهم خبر لا منصوبا كخبر ما فالاولى ان يقال
لا في لا راجح لنفي الجنس ويجوز فيها بعدها الرفع مع ترك التكرار لكنه
يشذ والتكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها ومع المعرفة
(قوله والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا) اى من حيث ٣
انها علامة له فلا يبطل طرد التعريف بمسلمات في مررت بمسلمات
(قوله او حكما) كافي المشبه بالمفعول فان المشبه بشئ ملحق به ومن عداده
(قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه) اى لصحة اطلاق المفعول
بالمعنى اللغوى عليه كدال عليه لفظ الصيغة وذهب اليه جمهور النحاة
لقائل ان يقول ان المفعول المطلق لو كان مفعولا لفاعل الفعل المذكور
لكان مفعولا اما بعين ذلك الفعل او بغيره ويتجه على الاول ان المذكور
نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لا تكون عين احد المنتسبين
وعلى الثانى ان المصدر حينئذ يكون محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به
لامفعولا حقيقة وان لذلك الفعل مصدرا فيكون مفعولا لفعل آخر
وهكذا فيلزم التسلسل وان فاعل الفعل المذكور قد يكون قابلا محضا
بالنسبة الى ذلك الفعل كافي مات موتا وطال الغلام طولا فالظاهر أن يقال
انه ليس مفعولا بحسب اللغة كما قاله الفراء بل هو مفعول بحسب الاصطلاح
وهو اسم قرن بفعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا
مخصوصا واما وصفه بكونه مطاقا فلتعريفه عن القيود التي تقيد بها

لا يوصف الا بمنسوب واعترض عليه بان ذلك مذهب جماعة منهم
واما الآخرون فقد جوزوا الرفع حملا على المحل كما في توابع اسم ان
(قوله على ما هو الظاهر) انما قال ذلك لجواز ارتفاع صفته حملا على
المحل (قوله لان الظرافة لا تنقيد بالظرف ونحوه) من الحال بدون سباجة
(قوله لتلايلزم الكذب) وانما يلزم الكذب حينئذ لان المجموع خبر واحد
حقيقة كقولك للابلق هذا ابيض اسود والحاصل اني كون غلام رجل جامعا
للظرافة وكونه في الدار ان قلت جعل الخبر من هذا القليل ٤ ليس الا
اذا امتنع الاقتصار على احدهما ٥ ولا يمتنع الاقتصار ههنا على فيها ٦
قلنا امتناع الاقتصار على الاول كاف في ذلك (قوله لدلالة النفي
عليه) لان النفي يقتضي منقيا ولما لم يكن ههنا قرينه خصوص حل
على امر شامل او لان النفي رفع الوجود وفيه ان النفي المستفاد من لا
رفع الوجود الرابطي سواء كان الظرف الوجود او غيره (قوله اي
لا يظهرون الخبر في اللفظ) قال الاندلسي لا ادري من اين هذا النقل
والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة واما اذا قامت قرينة
فعند بنى تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز (قوله او المراد)
الاصح هو الاول (قوله فيقولون معنى قولهم الخ) فيكون حينئذ
لامن اسماء الافعال وزيفه المصنف بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه
الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها يدل ايضا على فساد هذا القول
(قوله واما بنو تميم الخ) وذلك لدخولهما على القيلتين للاسم
والفعل (قوله اي عمل ليس) المفهوم من المثال او من قوله المشبهتين
بليس لان تشبيههما بليس يشعر بكونهما عاملتين عملها وبصححة
اجراء حكمهما عليهما ولك ان تقول الضمير راجع الى التشبيه الموجب
لعمل ليس (قوله قليل) او على خلاف القياس (قوله على مورد
السماع) قالوا وهو الشعر (قوله من صد) قال قدس سره في الحاشية
الصدود الاعراض والبراح الزوال والضمير في نيرانها ٧ للحرب اي من
اعرض عن نيران الحرب فلا زوال لى عنها باعراضى عنها (قوله اي
لابراح لى) لقائل ان يقول هب ان لا ليست لنفى الجنس لكن لم لا يجوز

٤ اي جعل الخبر
المتعدد خبرا واحدا
بتأويل المجموع
٥ كافي قوله وهى اسم
وفعل وحرف
٦ وان كان يمتنع
الاقتصار على
ظريف للزوم
الكذب (سيالكوتى)
٧ قوله للحرب
المذكورة في الايات
السابقة يصف
الشاعر نفسه
بالشجاعة في الحرب
اذا فر الاقران ولا
براح في موضع الحال
المؤكدة كما يقول أنا
فلان بطلا شجاعا كذا
في بعض الشروح
(سيالكوتى)

المضاف اى خبر باب ان واخواتها او يحمل قوله ان واخواتها مجازا
 عن هذا المعنى وانما لم يحمل كلامه على توزيع يتضمن تعريفات كل واحد
 واحد لان المقام مقام التعريف وان المناسب للتوزيع اخباران واخواتها
 بصيغة الجمع (قوله لا يراث اثر فيهما لفظا او معنى) اما لفظا فبالعمل
 واما معنى ٢ فلانسحاب معانيها الى معانيهما فان تأكيد الحكم مثلا ينسحب
 الى المحكوم به وعليه وعلى كل تقدير لا ينتقض التعريف (قوله بمثل
 يقوم) وبخبر المبتدأ الذى بعد ان المكفوفة بما او بعد ان الخففة
 الملقاة (قوله حتى يرد انه يجوز ان يقال ابن زيد) اضربه ولا يجوز
 ان يقال ان زيدا اضربه (قوله ولا يجوز ان يقال ان ابن زيدا)
 لان الاستفهام ينافي التحقيق (قال الا فى تقديمه) حق العبارة ان يقال
 الا فى التقديم لانه استثناء عن وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون
 مشتركا بين المشبه والمشبّه به والقول يرجع الضمير الى المتكلم بعيد (قوله
 الاصل ان يتقدم) كما مر فى قوله والاصل ان يلى (قال الا اذا كان
 ظرفا) استثناء مفرغ والتقدير الا فى تقديمه فى كل حال من احوال
 الخبر الا اذا كان ظرفا ويجوز أن يكون استثناء من معنى الكلام
 والحاصل ان اخبار هذه الحروف يخالف خبر المبتدأ فى جواز التقديم
 فى الاوقات كلها الا وقت كونه ظرفا (قوله وذلك لتوسعهم) وذلك
 لان كل محدث لابد أن يكون فى زمان او مكان فصار الظرف مع الشيء
 كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره من الاجنبى واجرى
 الجار والمجرور مجراه لمناسبته للظرف اذ كل ظرف فى التقدير جار ومجرور
 (قال خبر لالتنى الجنس) اذا دخلت على التكرة وانما عملت عمل ان
 لانها تشابه ان فى افادة المبالغة فان لالمبالغة التنى وان لمبالغة الانبئات
 فيكون من باب حمل النظر على النظر وقيل لان لا تقيض ان فيكون
 من باب حمل التقيض على التقيض (قوله انما عدل) قال المصنف
 ليس تمثيل النحاة بل ارجل ظريف حسنا لان ظريف فى الظاهر
 صفة اسم لا لان خبر لا يحذف كثيرا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا
 فيما يمثل له وفى مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفى بلا

٢ الانسحاب كشده
 شدن كذا فى التاج
 (سيالكوتى)

والنصب في ضيعته كما في جئت انا وزيدا وعدم الاندراج في القاعدة المذكورة لان ضيعته ليست معطوفة على المبتدأ ويمكن ان يحجب اما عن الاول فبان حذف المؤكد مع المؤكد جائز واما عن الثاني فبان المفعول معه لا يبدله من فعل غير المدلول عليه بالواو واما عن الثالث فبان المراد العطف على المبتدأ نظرا الى الصورة (قوله اي كل رجل مقرون مع ضيعته) كما تقول زيد قائم وعمرو واتما لم يقل كل رجل وضيعته مقرونان كما هو الظاهر لان الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ فيسد مسد الخبر ولا يجوز أن يجعل المعطوف سادة مسد الخبر لانه من تمة المبتدأ قيل لهذا الخبر حيثان حيثية كونه خبرا عن زيد وحيثية كونه خبرا عن ضيعته فهو من حيث انه خبر عن زيد جاز أن يقال وضيعته سادة مسد الخبر ويكنى في النياحة حيثية واحدة (قوله ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به) ومتعينا للقسم فان تعينه له يدل على تعيين الخبر فنجو امانة الله لافعلن كذا لا يجب حذف خبره (قوله لعمر ك لافعلن كذا) قد يستعمل لعمر ك في قسم السؤال نحو لعمر ك لافعلن (قوله اي من المرفوعات) اشار به الى ان قوله خبر ان واخواتها مبتدأ محذوف الخبر وذلك بقريئة ماسبق فقوله هو المسند ابتداء كلام ويحتمل ان يكون المسند خبره وقوله هو صيغة الفصل واتما لم يقل ومنهما لانه في الاصل خبر المبتدأ فلم يفصل بما هو مشعر بكونه بابا على حدة (قوله اي اشباهها) استعير الاخوات للاشياء والنظائر لما بينهما من التقارب والتماثل كما بين الاخوات (قوله لا بالابتداء) كما ذهب اليه الكوفيون لضعف تلك العوامل عن عملين (قوله لانهما لما شابهتا) ولان اقتضاءها للجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما (قال بعد دخول احد هذه الحروف) زاد لفظ احد ليصدق التعريف على كل واحد من افراد المعرف ان قلت المعرف ان كان مجموع اخبار تلك الحروف فلا خفاء في عدم صدقه عليها لانهما ليست بعد دخول احدها وان كان كلا من خبر ان واخواتها فلا يصدق على مجموع اخبار اخواتها انها بعد دخول احدها قلنا المعرف حقيقة خبر هذا الباب وذلك اما بتقدير

٤ أى عن معنى
الناقصة الى التامة

(سيالكوتى)

٥ أى الذى يجيئ
بعد المصدر المضبوط

بالضوابط المذكورة
٦ أى كون المقصود

عموم المبتدأ ثابت
٧ او بالاضافة فعنى

ضربى زيدا قائما
جميع افراد الضرب

الواقع من المتكلم
على زيد حاصل قائما

(سيالكوتى)

٨ من ارادة بعض
مايقع عليه دون

بعض (سيالكوتى)
٩ اذليس واحد

من الرجال مقرونا
بضيعة كل رجل

(سيالكوتى)

١٠ قوله حذف المؤكد
على صيغة اسم الفاعل

وذا لايجوز كما سيجيئ
لقوات الغرض من

التأكيـد

(سيالكوتى)

الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف انتهى انما عدلوا عنه ٤ لان مثل
هذا المنصوب ٥ لم يسمع مع كثرته الانكارة ولو كان خبرا لسمع تعريفه
مرة ولان الواو فى الجملة الاسمية الواقعة موقع هذا المنصوب لازمة
ولو كانت خبرا لهما لم يلزم الواو لان دخول الواو فى اخبار الافعال الناقصة
ليست الا لتشبيهها بالحال وذلك لا يقتضى الزوم (قوله وتقييد المبتدأ
المقصود عمومه) اتفاقا وذلك ٦ لان اسم الجنس المعرف باللام ٧ اذا
استعمل ولم تقم قرينة تخصه ببعض مايقع عليه فهو الظاهر فى الاستغراق
دفعاً للترجيح بلا مرجح ٨ (قوله وذهب الاخفش) يرد عليه انه يلزم
حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك ممتنع عندهم لانه فى قوة ان
الموصولة مع الفعل ولايجوز حذف الموصول مع بعض صلته (قوله
اى ضربى زيدا ضربه قائما) اى ماضربى اياه الا هذا الضرب المقيد
(قوله الى ان هذا المبتدأ لا خبره) كما فى القسم الثانى من المبتدأ
(قوله لكونه بمعنى الفعل) يؤيده امتناع تأكيده بكل وامثاله
وامتناع توصيفه (قوله اذ المعنى ما ضرب زيدا الا قائما) لا يخفى ان
استفادة الحصر على هذا التقدير غير ظاهرة (قوله ونالها كل مبتدأ
الح) قال الشيخ الرضى الظاهر ان حذف الخبر فى مثله غالب لا واجب
قال الكوفيون ان الواو مع ما بعدها خبر لانها بمعنى مع ولو اتى بمع كان
خبراً فكذا ما هو بمعناه وفيه ان المعطوف لا يصح ان يكون خبراً ولايجوز
ان يقال اعرابه منقول عن الواو لان مع اذا وقع خبراً لا يستحق الرفع
لفظاً حتى ينقل الى ما بعده بل يكون منصوباً (قال وكل رجل وضيعة)
قال قدس سره فى الحاشية الضيعة فى اللغة المقار التى هى الارض
والنخل والمتاع وههنا كناية عن مصحفها اعنى الصنعة انتهى الصنعة * كار
وبيشه كردن صراخ * ان قلت لايجوز رجوع الضمير فى ضيعة الى كل لظهور
فساد المعنى ٩ والالى رجل لانه ليس مقصوداً قلنا المقصود واضح فان المعنى
ان كل رجل مع ضيعة ذلك الرجل قيل فى توجيهه التقدير كل رجل
مقرون هو وضيعة على ان يكون ضيعة معطوفة على ضمير الخبر فيجوز
سدها مسد الخبر وفيه انه يلزم ثلاثة امور ٢ حذف المؤكد وجواز الرفع

تضاربنا (قوله وبعده حال) مفردة كانت اوجملة اسمية كانت اوفعلية
والاسمية يجب معها الواو على الاصح (قوله واكثر شرابي السويق
ماتونا) السويق * بست * قال قدس سره في الحاشية ٣ لت السويق لتأمله
٤ صحاح (قوله واخطب مايكون الامير قائما) اى اخطب كون الامير
قائما لا اخطب اوقات كونه وان كان الشائع تقدير الزمان مع ما المصدرية
لما قالوا من ان هذا المبتدأ يجب ان يكون مصدرا او عبارة عنه نعم
لورفع قائم على الخبرية جاز هذا التقدير ايضا كما صرح به الشيخ
الرضي حيث قال يجوز رفع الحال السادة مسد الخبر عن افضل المضاف
الى ما المصدرية الموصولة بكان اويكون لاعن المصدر الصريح فلا
تقول ضربى زيدا قائم وذلك لان نسبة الاخطب الى الكون مجاز
فى اول الكلام والمجاز يؤنس بالمجاز ويجوز ان يقدر زمان مضاف الى
ما لشيوع تقدير الزمان معها وشیوع الاسناد الى الظرف مجازا نحو
نهاره صائم ويؤيده اخطب مايكون الامير يوم الجمعة (قوله فذهب
البصريون الى ان تقديره ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما) لان
اخبار عن ضرب زيد بكونه مقيدا بقيامه لا يكون الا عند حصول
الضرب ووجود زيد وانما لم يكتف بتقدير حاصل من غير تقدير
كان لان قائما يكون حينئذ حالا عن معمول المصدر فان كان عامله
المصدر كان بعينه مذهب الكوفيين ويجيء بطلانه وان كان عامله
حاصلا لزم اختلاف عامل الحال وعامل صاحبها وهم قد التزموا
الاتحاد واذا قدر كان لم يلزم شئ من ذلك لان قائما حال من ضميره
الراجع الى زيد ومن تمة الخبر وقد نوقش فى لزوم الاتحاد فثبت على
هذا وجه آخر (قوله ثم حذف اذا مع شرطه) سمي مدخولها
شرطا وان كانت اذا ظرفية لرائحة معنى الشرط واذا هذه للاستمرار
كما فى قوله تعالى ﴿واذا قيل لهم لا تفسدوا﴾ (قوله وفيه تكلفات كثيرة)
قال قدس سره فى الحاشية وهى من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها
ولم يثبت فى غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة
الى معنى التامة لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهرا فى معنى

٣ قوله لت السويق
من حد نصر وكذا
بل (سيالكوتى)
٤ قوله صحاح فى آخر
الحاشية اسم كتاب
فى اللغة نقل الشارح
قدس سره معنى اللت
منه (سيالكوتى)

عن السبع ٢ وفيه انه لا يطر د في مثل فاذا السبع بالباب ٣ وجمله بدلا تصسف
وقيل ظرف زمان خبر عما بعده بتقدير مضاف اى في وقت خروجي
حصول السبع وانما قدر المضاف لان الزمان لا يقع خبرا عن الجنة
وقيل ظرف زمان مضاف الى ما بعده وعامله محذوف اى ففاجأت
وقت وجود السبع وفيه انه يلزم اخراج اذا عن الظرفية لانه مفعول به
لفاجأت اللهم الا ان يقال ان فاجأت ينزل منزلة اللازم ولو قيل ان
الظرف غير مضاف الى الجملة كما في الوجوه الاخر والعامل فاجأت
لم يلزم اخراج اذا عن الظرفية لجواز ان يقال مضاء ففاجأت وجود
السبع زمان الخروج (قال فيما التزم) يقال الزمته الشيء فالتزمه اى
قبل ملازمته (قوله اى في التركيب) الاظهر بحسب اللفظ ان يقال
اى في خبر والا لزم خلو الجملة عن العائد بحسب الظاهر لان ضمير
في موضعه وغيره راجع الى الخبر وانما قلنا بحسب الظاهر لان الذهن ينساق
من الخبر الى كونه واقعا في التركيب فيغنى غناء الضمير (قوله وذلك
في اربعة ابواب) لا يقال هناك قسم آخر وهو ما اذا كان الخبر ظرفا فان
متعلقه خبر وهو واجب الحذف لانا نقول الخبر بحسب الظاهر بل بحسب
الحقيقة ليس الا الظرف والتقدير ليس الا لرعاية امر لفظي فليس هو
من باب حذف الخبر والتزام غيره مسده (قوله فلا يجب حذفه)
لعدم دلالة لولا عليه ولودل بالقرينة الخارجية جاز الحذف بلا وجوب
(قوله ولولا الشعر الخ) ٤ الازراء * خوارمندی نمودن * (قوله
هذا على مذهب البصريين) فان لولا عندهم كلة غير ملتزمة من كلمتين كما
يتراءى واليه ذهب الكسائي لان لولا لو كانت مركبة من لو الامتناعية
ولا النافية لم يجب حذف الفعل الواقع بعدها الا اذا اتى بمفسره كما هو
شان الافعال الواقعة بعد ادوات الشرط ووجب تكرار لا لان لفظة
لا لا يدخل على الماضى في غير الدماء وجواب القسم الا مكررا في الاغلب
(قوله وقال الفراء لولا هي الرافعة) لاختصاصها بالاسماء كسائر
الموامل ولا ينحى قصوره (قوله منسوباً الى الفاعل الخ) قال الرضى
بدل منسوباً مضافاً الى الفاعل او المفعول او الى الفاعل والمفعول نحو

٢ قوله وفيه انه
لا يطر دالخ اذا لمعنى
لقولك قبل المكان
السبع بالباب
(سيالكوتى)

٣ قوله وجمله بدلا
تصسف اى جعل
بالباب بدلا من اذا
تصسف اما معنى
فلا عدم انسياق الذهن
اليه واما لفظا فلانه
يكون بدلا باعادة
الجار ولا جار في
المبديل منه لفظا
(سيالكوتى)

٤ قوله الازراء
خوارمندی نمودن
لا يظهر لادخال
الباء فائدة والاظهر
ما في التاج وخوار
داشتن ويعمدى بالباء
في القاموس ازرى
باخيه ادخل عليه عيا
(سيالكوتى)

هذا مبنى على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء فلا يرد ما قيل من ان
الجزاء قد يكون انشاء (قوله) لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية (لا بد
وان يدعى ان ليس ههنا مانع آخر (قوله) قيل بعضهم الذى الحق
ان بهما هو سيويه (نقل عن المصنف انه قال فى الايضاح منع سيويه
من دخول الفاء فى خبر ان يعبد من جهة النقل والفقه اما النقل فقد
استشهد سيويه فى كتابه بعد قوله (الذين ينفقون اموالهم) بقوله (قل ان
الموت) واما الفقه فيبعد منه وقوعه فى مخالفة الواضحات (قوله فوالله
ما فارقتكم قاليا لكم) القلاء بالمد والفتح * دشمنى ودشمن داشتن * (قال
لقيام قرينه) اللام للوقت لا للاجل لانه مصحح لا مقتص وداع والدواعى
مذكورة فى علم البلاغة (قوله) وقد يجب حذفه (قيل لا يجب حذفه
اصلا لانه ركن اصيل فى الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد محمول على
حذف الخبر اى اهل الحمد هو والقول بان الخصوص بالمدح او الذم
خبر مما لا يقتضى به (قوله ليعلم الخ) حاصل الكلام انه صفة لما قبله
فى المعنى لكنه قطع عنه وجعل اعرابه مخالفا لاعراب ما قبله لان
فى الاقتنان وتغيير المألوف زياده تنبيه وايقاظ للسامع للاصفاء اليه وذلك
انما يكون لشدة الاهتمام به وشدة الاهتمام بمدح او ذم او ترحم يقتضى به
زيادة اعتناء فكأنه اراد أنه امتاز من بين الصفات بالمدح او الذم
او الترحم ولو ذكر المبتدأ لم يبق فى صورة الوصف فلم يبين انه فى الاصل
وصف ثم غير (قوله فى مقول المستهل المبصر الخ) قيل الاستهلال
* ما نو ديدن وبانك كردن * وكلاهما مستقيم (قال الهلال) * ما نو
ناسه شب * وبعده القمر (قوله لان مقصود المستهل تعيين شئ الخ)
لاتعيين الهلال بالاشارة (قوله ولثلاثونهم) نصب الهلال برأيت او ارى
وذلك لان الاصل فى المفردات الوقف (قال خرجت فاذا السبع)
الفاء للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجأت كذا وقيل جواب
الشرط ولعله اراد انها للزوم ما بعدها لما قبلها اى مفاجأة السبع لازمة
لخروجى وقيل زائدة وفيه انه لا يجوز حذفها (قوله على المذهب
الصحيح) انما قال ذلك لان فيه خلافا قيل ان اذا ظرف مكان خبر

٦ قوله فى مخالفة
الواضحات يعنى مجى
الفاء فى خبر ان واضح
لكثرة وقوعه فى
القرآن المجيد وكلام
الشعراء فيبعد منه
وقوعه فى مخالفة
الواضحات
(سيالكوتى)

٢ قوله من هذا
الباب أى من باب
المبتدأ المتضمن لمعنى
الشرط
٣ قوله لا التعريف
باسم الإشارة فلا
يكون تعريف ذلك
مفيدا للحصر
٤ قوله فنقول الكلام
محمول على التمثيل
والكاف محذوف كما
في قولنا زيد الاسد
(سيالكوتى)
٥ قوله والحق ان
التعريف أى تعريف
اسم الإشارة اذا
اشرت به الى الجنس
بمعونة كونه مقام
ضبط المبتدأ يقتضى
حصره فى الاسم
الموصول والموصوف
المذكورين والالم
يحصل الضبط
٦ قوله فتكون الفاء
فيه أى فى فانه
ملاقيكم اه
(سيالكوتى)

لا يستقيم لان المبتدأ الداخلى عليه اما والمتضمن لحرف الشرط كمن
وما ٢ من هذا الباب ولاحد أن يناقش فيه بان التعريف بلام الجنس
يكون للحصر ٣ لا التعريف باسم الإشارة ولو سلم انه كالتعريف بلام
الجنس اذا اشير به الى الجنس فنقول انه لا يقتضى الحصر مطلقا ولو سلم
٤ فنقول الكرم محمول على التمثيل فكأنه قال كالاسم الموصول والحق ٥
ان التعريف بمعونة مقام الضبط يقتضى الحصر والتعيين فالجواب
الحق ان المراد بتضمن المبتدأ لمعنى الشرط ان لا يكون ذلك التضمن
بواسطة كلمات الشرط كما سيجىء حكمها او ان قوله ذلك إشارة الى
المبتدأ الذى تضمن معنى الشرط وتفرع على تضمنه صحة دخول
الفاء ولا يخفى ان مواد النقص ليست مندرجة فى ذلك تأمل يظهر
(قال بفعل) او ما فى قوته كاسمى الفاعل والمفعول الواقعين صلة
للام الموصولة (قوله وفى حكم الاسم الموصول المذكور الاسم
الموصوف به) لانهما فى حكم لفظ واحد وكذا الحال فى المضاف والمضاف اليه
(قال او التكررة الموصوفة بهما) ينبغى ان يقول به لان العائد الى
المعطوف والمعطوف عليه باو يفرد (قال الذى يأتينى) الاغلب
فى صلة الموصول صيغة الاستقبال وقد جاء الماضى بمعنى الاستقبال
ايضا وهو غير نادر (قال او فى الدار) ليست لفظا او للترديد بل
للتخيير بين العبارتين (قوله فقوله تعالى ان الموت الذى تقرون منه
فانه ملاقيكم) ان قيل الموصول ليس عاما اذ لا يريد أن كل موت تقرون
منه يلقاكم اذ رب موت فرّ منه الشخص فالاقاه كالموت بالقتل فالمراد
الجنس وصحة دخول الفاء مبنية على العموم اذ به يصير مشبها باسماء
الشرط فى العموم والابهام فتكون الفاء فيه زائدة او يكون الموصول خبرا
قلنا قال الشيخ الرضى لا يجب العموم فى الموصول كافى اسماء الشرط لما
ذكرنا فى وجه المخالفة نعم الاغلب فيه العموم (قوله لان صحة دخوله
عليه) ولان دخول الفاء بملاحظة مشابهة المبتدأ لكلمات الشرط
ومقتضاها التصدر ومقتضاه امتناع دخول النواسخ مطلقا عليه وانما جاز
دخول ان لانها لا تغير معنى الكلام (قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار)

وصف الجزء على الكل وحينئذ يكون في كل من الجزئين ضمير المبتدأ
 قيل هذا الوجه متعين بشهادة مطابقتها للمبتدأ افراداً وتنبيه وجمعاً
 وفيه بحث لان مطابقتها يجوز ان تكون كالمطابقة في المثال المذكور آنفاً
 ولان الضمير يجوز أن يكون راجعاً الى الابعاض المستفادة من الكل
 لا الى نفسه فيكون من قبيل ها عالم وجاهل ويدفع الاخير بانه لو كان
 كذلك لزم أن يجوز مع افراد المبتدأ تنبيه الضمير وجمعه بحسب تعدد
 الابعاض (قوله اي من) قال قدس سره في الحاشية المزج الجامع بين
 الخلاوة والخوض (قوله وفي هذه الصورة ترك العطف اولى) ان قلت
 لهذه الصورة مثال آخر لا يجوز فيه العطف اصلاً مثل هذا ٣ جائع نائع
 قال ابن الاعرابي قلنا انه من باب التأكيد حقيقة فليس من باب تعدد
 الخبر (قوله وجوز العطف) باعتبار تقدم العطف على ماحققناه
 (قوله ولا يبعد الخ) يؤيده ما قالوا من امتناع تعدد الفاعل (قال معنى
 الشرط) الاضافة بيانية اولامية (قوله وهو سببية الاول للثاني)
 قال الشيخ الرضى ليس معنى الشرط سببية الاول للثاني بل لزوم الثاني
 للاول كافي لجميع الشرط والجزاء فلا يرد نحو قوله تعالى ﴿وما يكمن
 من نعمة فمن الله﴾ لكن الشارح قدس سره فسر بما يوافق كلام المتن
 في بحث كالمجازاة (قوله اول للحكم به) فان الجمل الخبرية كثيراً ما تورد
 ولا يرد مضمونها بل يرد الاخبار بها (قوله فلا يرد نحو فما يكمن
 من نعمة فمن الله) توجيه الورود أن كون النعمة ملصقة بهم ليس سبباً
 لكونها من الله وذلك ظاهر ان قيل بل الامر بالعكس لان كونها
 من الله علة لكونها ملصقة بهم قلنا فيه بحث لان من المعلوم اسناد
 الصوق الى ايجاد الله النعمة واعطائه اما استناده الى كونه صادراً منه
 ومعلولاً فغير معلوم (قوله في شبه المبتدأ الشرط) لما كان المبتدأ
 دخيلاً في هذا المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفاء في خبره وفي جواز
 كون الصلة او الصفة ماضية اريد بها المضي لكنه قليل وفي جواز
 كون الظرف صلة او صفته (قال وذلك الاسم الموصول) قيل
 تعريف الجزئين يقتضي الحصر يعني حصر المسند اليه في المسند وذلك

٣ قوله جائع نائع
 على ان يكون النائع
 اتباع الجائع واما
 على ما زعم بعضهم
 من ان النوع
 العطش فهو من قبيل
 تعدد الخبر لفظاً
 ومعنى مثل زيد عالم
 حافل ويجوز فيه
 الامران من غير
 اولوية
 (سيالكوتى)

لأنها جملة تامة غير مؤولة بمفرد فتعين الاول (قوله بالمكسورة) لجواز أن يكون المذكور بعدها خبرا آخر لها او ظرفا لخبرها (قوله لا مكان الدهول عن الفتحة) وجواز الحمل على سبق اللسان لان صدر الكلام موقع ان المكسورة (قوله اوفى الكتابة) لم يعمد رفع لبس الكتابة بالتقديم نعم يعمد بالزيادة نحو عمرو (قال وقد يتعدد) لفظة قد للتقليل او التحقيق (قوله وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا) ذلك التعدد اما غير واجب كافي مثال المتن او واجب كقولك هما عالم وجاهل وحيثئذ يجب العطف وتوجيهه ان يعطف او لا ثم يجعل المجموع خبرا على ارادة التفصيل اعتمادا على فهم السامع وليس في المعطوفين ضمير المبتدأ لان المبتدأ مفكوك تقديره فكأنك قلت في المثال المذكور احدهما عالم والآخر جاهل ولهذا جاز أن يجعله مما نحن فيه لان الخبر عنه متعدد حقيقة فعلى هذا جاز ان يكون قوله قدس سره من غير تعدد الخبر عنه احترازا عنه ويؤيده قوله فيما بعد ويستعمل ذلك على وجهين (قوله فانهما في الحقيقة خبر واحد) لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بين الخلاوة والخموضة لاثبات انفسهما كما قيل بناء على ان الطعنين امتزجا في جميع الاجزاء فانكسر احدهما بالآخر فعلى هذا القول يكون في كل من الحلو والحامض ضمير المبتدأ وعلى ما قلناه يكون في المجموع ضمير المبتدأ وليس في شيء من الجزئين ضمير * ان قلت فيلزم خلو الصفة عن الضمير * قلنا جاز اذا لم تستند الصفة الى شيء ان قلت فينبى ان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث شيء من الجزئين عند ثنية المبتدأ وجمعه وتأنيثه قلنا اجراء تلك الاحوال على الجزئين كاجراء الاعراب عليهما فان حق الاعراب اجراؤه على المجموع لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجرى اعرابه على اجزائه فقس عليه سائر الاحوال * اعلم انك اذا اخبرت عن شيء باحوال اجزائه المتصلة جاز أن تجعل المجموع في حكم خبر واحد كقولك للابلق هذا ابيض اسود فانه في قوة هذا ابلق فحكمه حكم هذا حلو حامض وجاز أن تجعل كلا منهما خبرا مستقلا باجراء

العلم بحال ما بعد الا او معناها (قوله او بالبدل) من لم يقل بوجوب التقديم في مثل الزيدان قاما لم يلتفت الى الالتباس بالبدل او الفاعل بناء على ان السامع لا يحمل عليه لاستلزام عود الضمير قبل ذكر مرجعه وخلاف الاصل (قال واذا تضمن الخبر المفرد) اي نفسه اذ لو تضمن متعاقبه لا يجب الا تقديم متعلقه نحو غلام زيد راكب فتن في المباررة حيث قال تضمن ولم يقل اشتمل (قوله كالاستفهام) قيل الموجب لتصدر الخبر منحصر في الاستفهام * وفيه نظر لمكان النفي نحو ما قائم زيد (قوله لتصدره في جملة) اعلم ان ما يقتضى صدر الكلام يكفيه ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركبي تلك الجملة ولا ماصار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كأن وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي تدخلها فلا يقال ان من تضربه اضربه واما جواز قولك الذي ان تضربه يضربك فلان الموصول لا يؤثر في صلته معنى (قوله تبعية بمنع معها تقديمه) انما حكم بامتناع تقديمه للزوم تقدم الشيء على نفسه فان الخبر في المثال المذكور على النمرة فلو قدم النمرة عليه لزم ذلك المحذور (قال في المبتدأ نفسه) اما اذا كان في صفة فلا يجب التقديم نحو على النمرة زيد مثلها لجواز تأخير الخبر بان يتوسط بين المبتدأ وصفته لجواز الفصل بين الصفة والموصوف (قوله مثل تعلق الجزء بالكل) انما لم يجعل الخبر الفعل المقدر والتعلق من باب تعلق المعمول بعامله لعدم اطراد في مثل غلام رجل مثله اذا جعلت مثله مبتدأ (قال او خبرا عن ان) بشرط ان لا يكون ان بعد ان نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانه لا يجب حينئذ تقديم الخبر لعدم الالتباس لان الجملة التامة لا تقع بين اما وفائها (قوله اذ في تأخير خوف لبس) دون تقديمه فانه حينئذ متعين لان يكون خبرا عن المفتوحة مع اسمها وخبرها اذ لا يجوز أن يكون مما في حيز ان المكسورة معنى لصدارتها ولا مما في حيز أن المفتوحة معنى لانها موصولة ولا يجوز تقديم ما في حيز الموصول عليه فتعين ان يكون خبرا اما لان المفتوحة مع اسمها وخبرها اولان المكسورة معهما والثاني باطل

الختار لم يمثل المصنف بالمثل المتفق عليه نحو من جاءك (قوله) وذهب
بعض النحاة (بل غير سيبويه قيل لان من زيد معناه التجار او الخياط
مثلا والوصف متعين للخبرية والمقدمة الاولى ممنوعة لصحة الاخبار
بالكنى في الجواب وكذا الثانية لصحة الاخبار عن الخياط يزيد (قوله)
لكونه معرفة (ولا يجوز تنكير المبتدأ مع تعريف الخبر نقل عن ابن
الحاجب في دفعه ان من معرفة لانه في قوة أزيد ام عمرو ام خالد
وتطرق الابهام في هذه المسميات على المتكلم لا يوجب لها تنكيها
ولا يخفى ضعفه ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة
اذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام او افعال التفضيل مقدما على خبره
والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه (قال او كانا
معرفة) الضابط في جعل احدهما مبتدأ والاخرى خبرا ان مازعت
ان السامع يطلب العلم بكونه وصفا للاخرى تجمله خبرا (قوله) ولا قرينة
فلو وجدت قرينة معينة للمراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف
اذا المقصود تشبيه الثاني بالاول ومنه ٩ لعاب الافاعي القاتلات لعابه
(قال او متساويين) قيل لو اراد به التساوي في التعريف والتخصيص كان
غنى عن قوله او كانا معرفة لكن لم يكتف به لذهاب الوهم الى
التساوي في درجة التعريف * وفيه ان مثل هذا الوهم غير مهروب
عنه لثبوته في التساوي في التخصيص فالاولى ان يقال لم يكتف به
لقوات التفضيل ٥ (قال او كان الخبر فعلا له) فيه ان الخبر لا يكون فعلا بل
فعلا مع فاعله وهي جملة ودفع بان المراد فعل صورة كما جعل ابن في ابن
زيد مفردا باعتبار الصورة ثم قال فلا يرد نحو ما قاما الزيدان لان الخبر
جملة صورة * وفيه انه لا حاجة حينئذ الى لفظه للاحتراز عن نحو
زيد قام ابوه مع انه احتراز بها عنه في شرحه فالاولى ان يقال سمي
الجملة الفعلية فعلا تسمية للكل باسم جزئه المتقدم عليه * ان قلت ينبغي
ان يقول ايضا او كان الخبر بعد الاو ومعناها نحو ما زيد الا قائم
لوجوب تقديم المبتدأ حينئذ * قلنا ذلك المبتدأ مشتمل على ماله صدر
الكلام لاشتماله على النفي او معلوم حاله بالمقايسة على ماسبق لتكرر

٩ قوله لعاب الافاعي
القاتلات لعابه أى
لعابه مثل لعاب
الافاعي جمع أفعى
آخره (وارى
الجنى شارته أبدى
عواسل) قاله في
وصف القلم والمقصود
تشبيه مداد قلم
المدوح بالسم في
حق الأعداء
وبالعسل في حق
الاولياء والخبر
مقدم لعدم الالتباس
لوجود القرينة
لارى العسل والجنى
ما يحتج ويؤخذ
طريا شارته اى
جنته واخذته
والعاسل من يأخذ
العسل من بيت
النحل وصفه بالطيب
والنظافة اذ لم يمسسه
الايدى من اجتناء
كذا في شرح المفتاح
الشرى
(سيالكوتى)
٥ المطلوب في المقام
(سيالكوتى)

الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليها
بحسب المقام ٦ ولا يجوز اظهار ذلك العامل لقيام القرينة على تعيينه
وسد الظرف مسده واما قوله تعالى ﴿فلما رآه مستقرا عنده﴾ فمناه ساكنا
غير متحرك (قوله لا بدله من متعلق) اتفق النحاة على ذلك وفيه
بحث لان في في مثل زيد في الدار للظرفية وهي نسبة لا تقتضي الاظرفا
ومظروفا اما الظرف فمدخولها واما المظروف فهو زيد ولا حاجة
الى اعتبار امر آخر ان قيل هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع
الظرفية لابهو هو والحكم فيه ليس لابهو هو قلنا لان سلم ان الحكم
ليس لابهو هو لا بد ذلك من دليل مع ان تقدير الفعل لا يصحح الحكم
بهو هو الابتأويل (قوله والاصل في العمل هو الفعل) وللقياس
على نحو الذي في الدار وكل رجل في الدار ان قيل تقدير الجملة في المثالين
للضرورة ٧ ولا ضرورة فيما نحن فيه قلنا المتبادر الى الذهن من الظرف
المستقر معنى واحد فاذا ثبت تقدير الجملة في بعض المواضع ثبت في الكل
(قوله والاصل في الخبر الافراد) ليتوافق الركنان ولا يخفى ان عدم
افادة الزمان والتقوى بقوى الافراد (قوله وجاز تأخيرها للاتساع)
وعدم التضييق كاهو مشرب العرب ولهذا كان لغتهم اوسع اللغات
(قوله لكنه قديح) الاحكام الخمسة كما تكون في الشرع تكون
في النحو وغيره (قال مشتملا) اشتمال الدال على مدلوله سواء كانت
دلالة بنفسه او بما يجاوره من امر متقدم عليه نحو أزيد قائم او امر
متأخر عنه نحو غلام من جاءك (قوله على معنى وجب له صدر الكلام)
اي صدر داله او صدر نفسه مساححة (قوله كالاستفهام) وغيره
من القسم والتمني والترجي وضمير الشأن ولام الابتداء والشرط ولوبنوع
تضمن مثل الذي يأتي في درهم وبالجملة ما يغير اصل الكلام ويجعله
نوعا آخر وانما اقتضى التصدر لان السامع يبنى الكلام الذي لم يصدر
بالمغير على اصله فلو جوز أن يجيء بعده ما يغيره لم يبدر السامع اذا سمع
بذلك المغير أهو راجع الى ما قبله بالتغير او مغير لما سيأتي بعده من الكلام
فيتشوش بذلك ذهنه (قوله وهذا مذهب سيبويه) للإشارة الى انه

٦ قوله ولا يجوز
اظهار ذلك العامل
وقد اظهر شدوذا
كقوله لك العزان
مولاك عزوان يهن
فانت لدى مجبوحة
الهون كائن) كما
في شرح ابن عقيل
على الالفية اه
(قاله مصححه)
٧ لان الصلة لا تكون
الاجملة وكذا المبتدأ
النكرة المصدرة بكل
اذا دخل الفاء في خبره
لا تكون صفته الاجملة
اه (من السالكوت)

اعلم انه ينقسم اسم الزمان ١٠٧ واسم المكان الى متصرف وغير متصرف فالتصرف

من ظرف الزمان
او المكان ما يستعمل
ظرفا وغير ظرف
كيوم ومكان فان كل
واحد منهما يستعمل
ظرفا نحو سرت يوما
وجلسنا مكانا
ويستعمل مبتدأ نحو
يوم الجمعة يوم مبارك
ومكانك حسن
وفاعلا نحو جاء
يوم الجمعة وارفع
مكانك وغير المتصرف
هو مالا يستعمل الا
ظرفا او شبهه كسحر
اليوم وعند ولدن
والمراد بشبه الظرفية
انه لا يخرج عن الظرفية
الا باستعماله مجرورا
بمن نحو خرجت من
عند زيداه من شرح
الالفية لابن عقيل
(كتبه المصحح)
وقوله نحو زيد طيب
بأب اي ابا الاعرف
لذلك نقلا نعم يجوز
جر التمييز بمن ان لم
يكن فاعلا في المعنى

لم يكن الرفع غالبا كالاول وان لم يستغرق فالأغلب نصبه او جره
بالاتفاق واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فلتأ كيد امر الحج
ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر
* وثالثها ما قاله وهو أن ظرف المكان اذا كان خبرا عن اسم عيّن
فان كان غير متصرف فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا
وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت منى مكان قريب اى مكانك منى مكان
قريب او انت منى ذو مكان قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح
* ورابعتها ما قاله ايضا وهو أن كلا من ظرفي الزمان والمكان يجب
رفعه اذا كان متصرفا او موقفا محدودا واخبرت به عن اسم عين لارادة
تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو دارك منى فرسخ ومنزلك منى ليلة
على حذف مضافين اى ذات مسافة فرسخ وذو مسافة سرى ليلة
ومنى متعلق بمذلول الخبر اى بعيدة هذا القدر واما انتصاب نحو دارى
خلفك او من خلفك فرسخين وميلا ويوما وليسلة فعلى التمييز
عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اى بعدت فرسخين فالفرسخان مبعدان
لها مكان الماء في امتلاء الاناء ماء مالى وقيل انتصابه على الحالية
ويجوز انتصابه على المصدرية اى بعد فرسخين (قال فلاكثر) الفاء
لتضمن المبتدأ معنى الشرط فان مافى ما وقع موصولة او موصوفة
(قال على انه) اى كائنون واقعون عليه (قال مقدر اى مؤول بجملة)
جعل التقدير بمعنى التأويل لتصحيح الكلام اذ لو لم يصرف عن ظاهره
لم يصح نسبة التقدير الى الظرف وذكر الباء في الجملة قيل في توجيهه
ان الباء زائدة دخلت على التمييز نحو زيد طيب بأب اى ابا والمعنى
ان الظرف مقدر من حيث ان له جملة او من حيث انه جملة اى مفروضة
انه جملة لنسبته عن الجملة او ان الباء للاتصاق والمعنى ان الظرف
مفروض ملتصقا بجملة ويجوز أن يكون التقدير بمعنى الالحاق يقال
قدرت هذا بذاك اى الحقته به والمعنى ان الظرف ملحق بالجملة الالحاق
الجزئى بالكلى واحسن التوجيهات مافى الشرح (قوله بتقدير الفعل)
وهو من الافعال العامة الشاملة للافعال غالبا كالاحصول والكون لدلالة

ولا يميز المدد فتقول عندي شهر من ارض وقفي من بر ولا تقول طاب زيد من نفس ولا عندي عشرون

من درهم صرح به في الالفية اه (مصححه)

٩ اعلم ان ظرف
المكان يقع خبرا عن
الجنة اى عن اسم
العين نحو زيد عندك
وعن اسم المعنى نحو
القتال عندك واما
ظرف الزمان فيقع
خبراً عن المعنى منصوباً
او مجروراً بنى نحو
القتال يوم الجمعة
او في يوم الجمعة ولا
يقع خبراً عن الجنة
الا ان افاد بان كان
المبتدأ عاماً والزمان
خاصاً كتحن في شهر
كذا او كان اسم
العين مثل اسم المعنى
في وقوعه وقادون
وقت كقولهم الليلة
الهلال والرطب
شهرى ربيع والورد
في ايار فان لم يقدم يقع
نحو زيد اليوم هذا
عند قوم من البصريين
منهم ابن مالك صاحب
الافية حيث قال
(ولا يكون اسم

جزئته تشعر بالضمير في حذف الجار والمجرور للتخفيف وهو صفة ان كان
المبتدأ الثانى نكرة كفى السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفاً باللام
نحو البر الكرى يستين درهما لان التعريف غير مقصود كفى قوله * ولقد امرت
على اللبم بسبى * ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذى فى الخبر فالعامل
فيه الخبر وحينئذ يبنى ان يقدر منه مؤخرًا للاحتياج الى القول بجواز
تقديم الحال على العامل المضوى اذا كان ظرفاً وسماعى ان كان غير ذلك
وذلك فى الضمير المنصوب والمجرور لافى الضمير المرفوع قال قدس سره
فى الحاشية الكرى * دوازه شتر دواز مهذب * انتهى الكرى اثنا عشر وسقا
والوسق ستون صاعاً والصاع اربعة امداد والمد المن (قال ومواقع
ظرفاً) او جارياً مجزاً وهو الجار والمجرور لانه يوافق فى الاحكام ولهذا
جمل بعضهم الظرف اسماً لكل من الظرف والجار والمجرور اصطلاحاً
فيجوز ان يراد هذا الاطلاق كما هو ظاهر الشرح (قوله اى الخبر
الذى وقع ظرف زمان او مكان) ههنا فوائد اولها انهم قالوا ان
ظرف زمان ٩ لا يقع جارياً على اسم العين اى ما يقوم بنفسه ويعبر عنها
بالجنة ايضا قيل لان العين لاتعلق لها بالزمان وفيه ان الظرف مطلقاً
متعلق بالحصول والاستقرار عندهم وذلك معنى وان المعنى اى ما يقوم
بغيره لاتعلق له بالزمان الا باعتبار معنى الحدوث فالوجه ان يقال ان الزمان
لا يتعلق بحصول العين واستقرارها لعدم الفائدة اذ الازمنة الجزئية
ظرف للمخلوقات الكائنة معها كلها فلا فائدة فى تخصيص بعضها بها
بخلاف الامكنة فانها ليست ظرفاً الا لبعضها وفيه ان كون الازمنة
ظرفاً لكل المخلوقات لا يقتضى عدم الفائدة لجواز ان يكون السامع
جاهلاً بكونها معها مثلاً فيقيد قولك الزمان فى الخريف سامعاً لم يعرف
كونه فى الخريف * وثانيتها ما قاله الشيخ الرضى وهو ان ظرف الزمان
ان كان خبراً عن معنى باعتبار حدوثه فان استغرق ذلك المعنى جميع
الازمنة او اكثره وكان اسم زمان نكرة رفع غالباً نحو الصوم يوم والسير
شهر لانه باستغراقه اياه كأنه هو لاسيما مع تنكيره المناسب للخبرية ويجوز
نصبه وجزه بنى خلافاً للكوفيين فان فى عندهم للتبعض وان كان معرفة

زمان خبراً * عن جثة وان يفدفا خبراً) واما جمهورهم فيمنعون ذلك ولا يستثنون (لم)

ويحملون ما ورد من ذلك على الشذوذ ويؤولون كما يعلم من شرح الافية اه (مصححه

متمسكين بما لا طائل تحته وقد تبع السيد الشريف هؤلاء متمسكا بان
 الخبر يجب ان يكون حالا من احوال المبتدأ والانشاء ليس حالا من احواله
 الا بتأويل مثلا اذا قالت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالتكلم
 ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه متعلقا للطلب او كونه مقولا في حقه
 ٥ واستحقاقه ان يقال فيه ذلك (قوله ولم يذكر الظرفية) لم يذكر
 الشرطية ايضا لان الشرط عند اهل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور
 والجزاء اسمية او فعلية ٦ ولو بالآخرة (قوله والجملة مستقلة) لاشتغالها
 على الفائدة ومحملها فاذا لم يكن فيها رابط لم يكن المبتدأ محلا للفائدة
 اصلا فكان ذكره لغوا بخلاف ما اذا كان فيها رابط فانه وان لم يكن
 محلا لتلك الفائدة لكنه يصير محلا للفائدة التي تضمنها الرابط فان الشيء
 كما يتصف بصفات نفسه يتصف بصفة ما يتصل به مدحا او ذما وغير
 ذلك (قوله فلا بد في الجملة) وكذا لا بد في المفرد اذا كان مشتقا او جامدا
 مؤولا بتأويل المشتق نحو هذا القاع عرّج كله القاع المكان المستوي
 والعرّج شجر ينبت في السهل والمعنى هذا المكان المستوي غليظ وكله
 تأ كيد للخبر ٧ قال الكسائي لا بد في الخبر مطلقا من عائد واستدل بالاجماع على
 ان في خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى قولهم كان زيد اخاك كان زيد اخاك
 هو ولا فرق بين خبر المبتدأ وخبر كان واجيب عنه بان في خبر كان
 معنى الفعل لدلالة كان على الزمان ودلالة خبره على المعنى فثبت الدلالة
 على معنى مختص بزمان فصار بمعنى الفعل فلم يكن بدّ من الضمير (قال
 من عائد) خبر لا وليس متعلقا باسم لا والانصب الاسم لشبهه بالمضاف
 (قوله كاللام في نعم الرجل) لانه لا عهد (قوله ووضع المظهر موضع
 المضمرة) ان كان في معرض التفخيم جاز قياسا والافند سيويه يجوز
 في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز مطلقا وعليه
 قوله تعالى ﴿ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لانضيّع اجرهم من احسن
 عملا ﴾ اي لانضيّع اجرهم (قوله وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ) قيل
 لا حاجة الى العائد اذا كان الخبر عين المبتدأ كما في المثال المذكور وقولك
 مقولي زيد قائم (قوله اذا كان ضميرا) وذلك الحذف قياسي اذا كان
 الضمير مجرورا بمن في جملة اسمية يكون المبتدأ فيها جزأ من المبتدأ الاول لان

٥ قوله واستحقاقه

الخ عطف تفسيري

لكونه مقولا في حقه

لدفع ما يتوهم من ان

التأويل بمقول في

حقه يستدعي تقديم

هذا القول في حقه

فلا يصح زيد اضربه

الا بعد تقديم اضربه

(سيالكوتى)

٦ قوله بالآخرة اى

بالتقدير كما في قوله

تعالى فمن لم يجد

فصيام ثلاثة ايام اى

فعليه صيام ثلاثة ايام

او فيجب في الصحاح

جاء فلان بآخرة

فتفتح الخاء اى اخيرا

(سيالكوتى)

٧ للمبتدأ والالزم

الفصل بين المؤكد

والمؤكد (سيالكوتى)

٦ قوله بل بالغائب
اي ذاته تعالى المعبر
عنه بلفظة الجلالة
(سيالكوتى)

فالاصل سلمك الله سلاما فلم يكن تخصيصه بالمتكلم ٦ بل بالغائب ان قلت
يرد على اختياره ايضا ان لامعنى لذكر عليك بعد استيفاء سلم مفعوله
قلنا التقدير بحسب الاصل سلمك الله من دون ذكر عليك فلما حذف
الفعل مع متعلقه وقصد الدوام زيد لفظ عليك نعم يرد على تزييفه انا
لانسلم بطلان قولى سسلام عليك عليك لان قولى مبتدأ وسلام عليك
بيان او بدل او مقول وعليك خبر وهذا المعنى مستقيم ان قلت فيه تكرار
الخطاب قلنا الخطاب الثانى لتعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح
لان يراد به كل من خوطب فلا يكون تكرارا نعم له ان يقول ان هذا
المعنى غير مراد لكن يمكن التزييف بوجه آخر على ما قيل وهو لزوم
اخذ المفسر فى المفسر فيدور وهو فى المفسر محتاج الى التفسير مرة
اخرى وهكذا فيتسلسل واجيب عنه بان معنى سلمت قلت السلام عليك
وهو ليس عين المفسر ولم يحتج الى التفسير لانه معرفة وبان سلمت معناه
قد سلمك الله اى جعلك الله سالما ولك ان تقول ايضا ان السلام المأخوذ
فى المفسر مصدر سلمك الله كما ان سبحان الله المأخوذ فى تفسير سبحت
بمعنى قلت سبحان الله مصدر سبح بمعنى نزه (قوله وعدل الى الرفع
لقصد الدوام) لان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدث (قوله
اي سلام من قبلى) فى التفسير تأمل (قوله مدار صحة الاخبار عن
النكرة على الفائدة) الضابط فى تجويز الاخبار عن المبتدأ والفاعل سواء
كانا معرفتين او نكرتين جهل المخاطب بالنسبة فان كان جاهلا بها صح
الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة وان كان عالما بها يصح الاخبار وان كان
المخبر عنه معرفة (قوله وهذا القول اقرب الى الصواب) لظهور وجهه
وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى ﴿وجوه يومئذ ناضرة﴾ وهل من
مزيد ﴿وقوله فيوم لنا ويوم علينا﴾ غير ذلك مما لا يعد وار جاءها الى الخصصات
المذكورة تكلف (قوله ولما كان الخبر المرفق فيما سبق مختصا بالمفرد)
قد عرفت ان الخبر المرفق يجوز أن يكون مطلق الخبر كما هو الظاهر
فقوله والخبر قد يكون جملة للإشارة الى تقسيمه وكون افراده اصلا (قال
والخبر قد يكون جملة) لم يقيد بكونها خبرية فكأنه تبع جمهور النحاة
في ان الانشائية ولو كانت قسمية صح ان تكون خبرا للمبتدأ ومنهم من منعوا

(متمسكين)

آخر من جنس آخر من غير خصوصية علم ان التفضيل بينهما باعتبار
الاندراج في الجنس فيم الكل اولان العبارة لما لم تدل على خصوص
فرد كان المناسب ان يراد الجميع حذرا عن الترجيح بلا مرجح كما
قالوا في لام الاستفراق في المقام الخطابي (قوله لتخصصه بما يخصه به
الفاعل) لا يخفى ما فيه من التكلف لانه جعل بمنزلة ما في تخصيصه خفا
(قوله اذ يستعمل في موضع ما امره ذا ناب الاشر) يعني ان الكلام
محمول على التقديم والتأخير كما قالوا في انا عرفت (قوله وما يتخصص
به الفاعل قبل ذكره) قيل معنى تخصيص الفاعل بتقديم الحكم ان
الفاعل يعبر في حكم المعرفة وحالها بمعنى ان السامع كما لا يتفر عن
اصفاء الكلام اذا كان المحكوم عليه معرفة فلا يفوت الغرض من الكلام
كذلك لا يتفر عن الاصفاء اذا كان الحكم مقدما فلا تخل التكررة
بالافهام (قوله قد يكون خيرا) لا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه
فشر (قوله فيقدر وصف) فيجوز حينئذ ان يكون من باب التخصيص
بالصفة ولك ان تقول ان التوین للتعظيم فلا حاجة الى التقدير (قوله
علم جزما) بخلاف ما اذا قيل قائم رجل فان قائما يحتمل ان يكون مبتدا
ولذلك خص بالظرف وفيه بحث اذ قائم لا يحتمل ان يكون شيئا من
قسمي المبتدأ ولك ان تقول التخصيص بالظرف لسعته (قوله لتخصيصه
بنسبته الى المتكلم) فيه ان هذا لا يجري في كل دعاء اذ ليس معنى ويل
لك ويل لك لان الويل هو الهلاك ٢ ولا ويلك لك ٣ لعدم الفائدة
بل معناه الهلاك لك ٤ والقول بان المراد بالويل ٥ دعاء الشر اطلاقا
لاسم المسبب على السبب فيكون التقدير دعائي الشر لك بعيد فالاولى ان يقال
تنكير سلام لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا وانما اخر الجار
والجرور لتقديم الالهم وللتبادر الى المراد اذ لو قدم الخبر لربما ذهب
الوهم الى اللعنة (قوله اذ اصله سلمت سلاما) قيل فيه انه لا يجوز ان يكون
بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كسبحت من سبحان الله
فعني سلمت قلت سلام عليك فعني مصدره قولي سلام عليك فاذن يكون معنى
سلام عليك قولي سلام عليك بل بمعنى مصدر سلمك الله اي جعلك الله - الما

٢ ولا يمكن ان يكون

هلاك شخص لا آخر

ا

٣ اي لعدم الفائدة

في هذا الدعاء لان

هلاكه يكون له البتة

ا

٤ فلا يكون فيه نسبة

الى المتكلم ا

٥ اي القول في صحيح

النسبة الى المتكلم

في ويل لك ا

(سيالكوني)

بمثل ولعبد مؤمن الى آخره لان لفظه ما تنى عن عدم الانحصار (قوله
 يقل اشتراكها) واحتمالاتها او يرتفع (قوله) وحيث وصف بالمؤمن
 تخصص بالصفة) التخصيص الفردى بالصفة مصحح واما التخصيص
 النوعى بها كما فى المثال المذكور ففى كونه مصححا مناقشة لانه لو كان
 مصححا لزم صحة الابتداء بانسان لصحة الابتداء بتفصيله وهو حيوان
 ناطق وباعم منه اعنى جسا ناميا اللهم الا ان يفرق بين التخصيص
 الراجع للاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم فى نفسه ان قلت
 اذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن اى باب هو قلنا من باب
 التخصيص بالعموم اذ لا يشذ فرد ما عن هذا الحكم فالعموم
 فيه اظهر من عموم ثمرة خير من جرادة لاحتمال خروج ه المدود
 عنه ان قلت لو لم يوصف العبد بالمؤمن لم يصح الابتداء به لعدم صحة
 الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان
 الاربعة نصف الاثنين سقيم والابتداء بها صحيح فيكون نظير كل
 رجل كافر فى النار ان قلت فرق بينهما فان العموم فى كل رجل جاء
 من قبل كل وعموم المثال المفروض انما جاء من قبل الصفة لان التكررة
 الموصوفة تم قلنا الصفة جاءت لتحقيق المصحح للتصحيح (قوله) فان
 المتكلم بهذا الكلام يعلم) فيه ان هذا التخصيص عند المتكلم لانه يعلم
 كون احدهما فى الدار والاختصاص المصحح هو الاختصاص عند
 المخاطب وفيه ايضا ان هذا التخصيص منتف فى مثل ارجل فى الدار
 فينبى ان يتمتع الابتداء به مع انه صحيح (قوله) فتعينت وتخصت
 يعنى ان المراد بالتخصيص ههنا التعين بقطع الاحتمالات او تقايلها
 فلا يرد ما قيل من ان لا تخصيص ههنا لان التخصيص ان يجمل
 لبعض من الجملة شيئا ليس لسائر امثاله (قوله) فانه لا تعدد فى جميع
 الافراد) خلاصة هذا الوجه جار فيها اذا اريد بالتكررة نفس الطبيعة
 فانه لا تعدد فيها بل هى امر واحد (قوله) نحو ثمرة خير من جرادة
 فان فيه معنى العموم لان الطبيعة التمرية تقتضى التفضل على الطبيعة
 الجرادية فيعم الحكم كل فرد اولان فردا من جنس اذا فضل على فرد

ه قوله المدود على
 صيغة اسم المفعول
 من التدويد كرم
 اقتادن در طعام
 (سيالكوتى)

٤ فان الاسماء
المدودة مجردة
عن العوامل اللفظية
لكن لا للاسناد
(سيالكوتى)

كما فى القسم الثانى من المبتدأ اويسند اليه شئ كما فى القسم الاول من المبتدأ
وانما قال ذلك ليخرج التجريد الذى يكون للعد ٤ (قوله فعفى
الابتداء عامل فى المبتدأ والخبر) طلبه لهما على السواء (قوله وقال
آخرون) هذا الوجه قوى عند الشيخ الرضى وهناك قولان آخران
فكأنه قدس سره لم يعتد بهما (قوله لان المبتدأ ذات والخبر حال من
احوالها غالبا) فلا يرد النقض بقولك المنطلق زيد ان قيل هذا الدليل
جار فى الفاعل فينبى ان يكون اصله التقديم اجيب بان تقديم
الحكم فى الجملة الفعلية لكونه عاملا فى المحكوم عليه ومرتبة العامل
قبل مرتبة المفعول وانما اعتبر الامر اللفظى دون الامر المعنوى لان
الامر اللفظى طار والاعتبار بالطارى دون المطرود عليه وبان الفعل
محتاج الى الاسم والاسم مستغن عن الفعل فارادوا فى الجملة المركبة
منهما تتم الناقص بالكامل (قال ومن ثمه) اشار بطريق الاستعارة
الى الحكم السابق فان الحكم الذى يستخرج منه شئ مشبه بالمكان
(قال جاز فى داره زيد) انما لم يقل فى داره رجل اذ لاحد ان يناقش
فى اصاله تقديمه لوجوب تأخير * اعلم انهم اختلفوا فى جواز فى داره
قيام زيد منه بعضهم لان ما اضيف اليه المبتدأ ليس له التقديم وجوز
الاخفش لان المضاف اليه شديد الاتصال بالمبتدأ فله حكم المبتدأ
وقد جاء فى اكفائه درج الميت (قال وقد يكون المبتدأ نكرة) انما
لم يقدم عليه مواضع لزوم تقديم المبتدأ على الخبر وعكسه مع انه المناسب
للاصل الذى مهده آنفا لئلا يلزم الانتشار بينه وبين الاصلين الاخيرين
وهما تعريف المبتدأ وافراد الخبر المفهومين من لفظة قد فى قوله
قد يكون المبتدأ نكرة وفى قوله والخبر قد يكون جملة ولئلا يلزم تقديم
ما يبنى ابتداء ما على المبنى عليه كما يظهر عند التفصيل (قوله والمطلوب
المهم) القول بان الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف بلام
الجنس مهم دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة من المنكر غير
ظاهر (قال بوجه ما) لفظة مازائدة اوصفة لما كان التخصيص
منحصرا فى امثال الامثلة المذكورة كان الانسب ان يقول اذا تخصصت

ربطه فان ربط يضرب الى زيد ليس بمعنى هو هو وربط الاسم الذي
 اقيم مقامه الى زيد بمعنى هو هو نعم بقي امر الجملة اللهم الا ان يراد
 بالاسم الحكمي لفظ يمتد واحدا ويصح التعبير عنه بالاسم (قوله
 فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد) وكذا لا يصدق على يضرب
 في زيد يضرب (قوله اي ما يوقع به الاسناد) قد اشار به الى
 ان الباء متعلقة بالايقاع المضمن لا بالاسناد لانه بنفسه يتعلق بالمسند
 فلا حاجة الى الباء (قوله ولك ان تقول المراد به المسند به) الى
 المبتدأ بقريئة انهما ركنان متلازمان كما اشار اليه بذكرها معا في العنوان
 (قوله او نجعل الباء بمعنى الى) قال قدس سره في الحاشية وكأن
 النكتة في تغيير العبارة ان لا يشتهر بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ
 وحينئذ يظهر لقوله به فائدة والا لاحاجة اليه انتهى قد بينا وجه
 عدم الاحتياج اليه (قوله وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني
 من المبتدأ) كما يخرج به يضرب في يضرب زيد لكن فيه ان ضاربا
 في زيد ضارب وفي زيد ضارب ابوه يخرج عنه لانه مسند الى فاعله
 لا الى المبتدأ مع انه خبر اللهم الا ان يقال ان الخبر هو مجموع اسم
 الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل وحده لكن لما لم يكن المجموع قابلا
 للاعراب اجري الاعراب على الجزء القابل للاعراب او يقال المراد
 بالاسناد الى المبتدأ اعم من ان يكون اسنادا الى المبتدأ نفسه كما في زيد
 جسم او الى ضميره او الى متعلقه وفيه نظر لان ضاربا لم يسند الى شيء
 اصلا لان الاسناد هو النسبة التامة ونسبة ضارب الى فاعله ليست
 تامة ولانه يصدق على يضرب في زيد يضرب ابوه ويضرب في زيد
 يضرب ويضرب في زيد ابوه يضرب مع انها ليست اخبارا لزيد
 (قوله اي تجريد الاسم) ان قيل التجريد عدمية فلا يؤثر فالاولى
 ان يفسر الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد
 اليه او اسناده الى شيء قلنا العوامل في كلام العرب علامات لتأثير
 المتكلم لامؤثرات والعدم اخص يجوز ان يكون علامة مع ان ماحمله
 اولى امر اعتباري فلا يصح ان يكون مؤثرا (قوله ليسند الى شيء)

على ذلك (قوله جارية مجراها كقرشى) فانه في قوة منسوب الى
 قرشى (قال الواقعة بعد حرف النون او الف الاستفهام) الاولى
 حذف الحرف والالف ليكون اخصر واشمل فيدخل انما وغير وهل
 وغيرها من كلمات الاستفهام (قوله ونحوه) فذكر الالف للاتصال
 ولا يخفى ان مثل هذا الاعتبار لا يناسب التعريف (قوله كهل الخ)
 واين ومتى وكيف وكى واين التمثيل بهل وما ذكرناه ظاهر واما التمثيل
 بمن فلا يصح بان يقول من قائم ابوه لان قائم صفة سالحة لان تكون
 خبرا لمن وما يصلح ان يكون خبرا لا يصلح ان يكون مبتدأ ولعل تمثله
 بقولك من ضارب زيد على ان من مفعول لضارب وقس عليه ما (قوله
 او ما يجري مجراه) بتقدير المطفوف او من باب عموم المجاز ولك ان تريد
 بالظاهر معناه اللغوي اى البارز (قوله لم يحجز تنبته) على اللفظة
 المشهورة (قوله كون الصفة مبتدأ الخ) قيل لم لم يحتجوا عن التباس
 المبتدأ بالفاعل في مثل أقام زيد واجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل
 في مثل زيد قام فلم لم يحجزوا تأخير المبتدأ فاجيب بان جواز الوجهين
 ليس الا فيما اذا كان كل من الوجهين مخالفا لاصل كما نحن فيه فان
 في جعل زيد في أقام زيد فاعلا خلافا لاصل وهو جعل المبتدأ مسندا
 وفي جعله مبتدأ خلافا لاصل آخر وهو تغير النظم الطبيعي للمبتدأ
 والالتباس المحذور ليس الا فيما اذا كان احد الوجهين موافقا لاصل
 فيسبق الذهن الى ماهو الاصل من غير معارض فيورث التشوش
 والالتباس (قوله اى هو الاسم المجرد) ولك ان تقول اى هو
 المرفوع المجرد الى آخره لانه ذاكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف
 على يضرب في يضرب زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور وهذا الوجه
 اسلم من تقدير الاسم لان المراد به ان كان الاسم حقيقة خرج عنه
 بعض الاخبار وهو ما اذا كان مركبا او لفظا يراد به نفسه كالجسق
 وضرب ومن وان كان الاسم حقيقة او حكما دخل فيه المثال المذكور
 والجملة ايضا مع انه مصرح بخلافه وذلك لصحة التعبير عنها بالاسم
 ويمكن ان يقال ان المثال المذكور لا يصح التعبير عنه بالاسم مع بقاء

الكلى (قوله اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا) يعنى ان العبارة وان كانت ظاهرة فى سلب العموم لكن المراد عموم السلب اما باعتبار ان اللام ابطات معنى الجمعية فصار الجنس منفيا او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم من عموم السلب لكن المراد هو هذا بقرينة المقام واما القول بان العبارة ان حلت على المدول افاد عموم السلب فغير ظاهر وانما اكد التفي بقوله اصلا ردّا على من زعم ان المراد بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ والخبر كباب ان واضرا به لثلا ينتقض التعريف بقولك بحسبك درهم وذلك لان الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية الى خصوص النواسخ (قوله وكأنه اراد بالعامل اللفظى ما يكون مؤثرا فى المعنى) وذلك لان الظاهر أن المأثر لفظا هو مؤثر معنى ولك ان تقول ايضا ان الحرف الزائد كالمعوم وان التجرد اعم من ان يكون حقيقيا او حكيميا ان قلت ينبغى ان لا يجوز العطف على محل اسم ان بناء على كونه مرفوع المحل بالابتداء قلنا لعل جواز ذلك مبنى على توهم ان اسمها كان مبتدأ ويحجب بان ان لا تغير معنى الجملة فكانت كالحروف الزائدة وفائدتها التوكيد اما او لا فلدخول اسمها فى حدة المبتدأ واما ثانيا فلانه غير حاسم لمادة المشبهة لجواز العطف على محل اسم لا التى لثنى الجنس مع انها مغيرة لمعنى الجملة ولا يصح الجواب عنه بان العطف ليس على محل اسم لابل على المجموع المركب من لا واسمها لان القضية سالبة لامعدولة الموضوع (قوله وثانى قسمى المبتدأ) قد اشار به الى ان المبتدأ مشترك معنى لان لفظ المبتدأ مشترك لفظى كما ذهب اليه الشيخ الرضى والالزم استعمال اللفظ المشترك فى معنيين (قال او الصفة) لفظة او للانفصال الحقيقى ومن قال انها لمنع الخلو دون الجمع لم يأت بشئ لان استحالة اجتماع القسمين بين واما امتناع ارتفاعهما فلو ثبت كان بالاستقراء واعترض عليه بان التعريف ينتقض بقائم فى أقائم ابوه زيد لصدق التعريف عليه مع انه ليس مبتدأ كما ذكرناه واجيب عنه بتقييد الصفة ايضا بكون غيرها لم يكن صالحا لكونه مبتدأ لها ولا يخفى ان التعريف لا يبدل

الفاعل امكن ان تقع الحيرة والاشتباه وكثيرا ما يجترز عن خوف اللبس
 (قال ومنها المبتدأ) عطف على قوله فنه الفاعل (قوله او من جملة
 المرفوع) بيان الحاصل المعنى لان من للتبعيض ويحتمل ان يريد التبعيض
 بتقدير المضاف اى من جملة افراده (قوله على ما هو الاصل فيهما)
 اى فى باب المبتدأ والخبر وهو أن يكون المبتدأ مسندا اليه دون ماذا كان
 مسندا فانه مبتدأ يصار اليه للضرورة فلهذا لم يكن قائم فى أقام ابوه
 زيد مبتدأ ٢ لاحتمال ان يكون خبرا لزيد وليس لهذا القسم من المبتدأ
 خبر لانه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع فاعله فلا معنى لتقدير خبر
 مسند اليه كالتكلفه كثير من النحاة (قوله واشترأ كهما فى العامل المعنوى)
 وهو ٣ ههنا تجريد الاسم عن العوامل اللفظية الاسناد اى اسناده الى شئ
 او اسناد شئ اليه (قال هو) قيل اتى بصيغة الفصل الدالة على
 الحصر هنا دون الحدين السابقين مع ان الحصر مستفاد من مقام
 التعريف للزوم اطراده وانعكاسه اما لانه اكتفى فى بعض الحدود بدلالة
 صورة التصريح على صورة الاكتفاء او لانه اراد التصريح بالحصر
 ليكون ردًا على من زعم ان اسم الفعل مبتدأ وفيه نظر لان صيغة
 الفصل تفيد حصر المسند لاحصر المسند اليه ولو سلم ذلك فهى لتأكيد
 الحصر لان المسند اليه اذا عرّف باللام يفيد حصره على المسند
 ولو سلم انها لاصل الحصر فنقول ان اسم الفعل مبتدأ عند المصنف
 فكيف يصح الحصر على زعمه اللهم الا ان يقال اراد حصر المبتدأ
 الذى اتفق عليه ومن الواجب ان يحمل عليه ليصح التعريف ولا يخفى
 ان الحصر حينئذ ليس للرد (قال الاسم) لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة
 كما تقتضيه مقابلته للصفة لجواز أن يكون هذا القسم من المبتدأ صفة
 مثل ضارب فى زيد ضارب محمول على زيد (قوله او تقديرا) او تأويلا
 وذلك فيما يصح اسم موضعه (قوله نحو وان تصوموا) وسواء عليهم
 ما نذرتهم ام لم تنذروهم (قال المجرد) قيل انما يصح لفظ التجريد مع انه
 يقتضى سبق الوجود لان امكان الوجود واحتماله قد ينزل منزلة الوجود
 كقولك ضيق فى الركبة (قال اللفظية) من قيل نسبة الجزئ الى

٢ قوله لاحتمال بمعنى
 التحمل او الجواز
 المقابل للامتناع
 المجامع للوجوب
 (سيالكوتى)
 ٣ قوله ههنا انما قال
 ههنا لان العامل
 المعنوى فى المضارع
 تجرده عن الناصب
 والجازم او وقوعه
 موقع الاسم
 (سيالكوتى)

نسبته الى سائر المفاعيل لما كانت بطريق النقل وجب في قيامها مقام
 الفاعل دخول الواسطة عليها ولم اجد في ذلك نقلا (قوله) اذلا فائدة
 فيه) والفاعل محل الفائدة فيجب ان يكون مايقوم مقامه محلا لها
 ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل لدلالة الفعل
 عليهما فعلى هذا وجب تقييد قوله فالجميع سواء بما سيذكره (قوله
 شبهه بالمفاعيل) بلا واسطة وانما قيدنا بذلك لان الظرف وان كان معه
 في مفعول فيه عند المصنف فلا يظهر حينئذ القول بالتشبيه (قال
 وان لم يكن فالجميع سواء) قيل لو قال والبواقي سواء ٩ لكان اخصر
 واظهر يعنى ان البواقي سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع
 وقوعها موقعه وفيه ان حال البواقي قد علمت على تقدير وجود
 المفعول به وانما المجهول حالها على تقدير عدمه فالتعرض لحالها على
 تقدير وجوده مستدرك مع انه اراد التصريح برده من قال ان البواقي
 على تقدير عدمه ليست سواء كما اراد التصريح برده من قال ان المفعول به
 اذا وجد مع المفاعيل لم يتعين فقال واذا وجد الى آخره (قوله اى جميع
 ماسوى المفعول به) وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيّد
 والمفعول بالواسطة ان قلت ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة متعيّنا
 لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول به قلنا صورة الجر لما كانت منافية
 لحالة الفاعل اعنى الرفع منعت ان يكون في درجة المفعول بلا واسطة
 (قوله سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل) لا يخفى ان هذا القيد
 مما ينساق اليه الذهن بلا شبهة يعنى انه لم يرد الاستواء الشامل لجواز
 وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم
 ان يكون لترتب الجزاء على قوله وان لم يكن معنى (قوله لان فيه معنى
 الفاعلية) لا يخفى ان هذا الدليل يقتضى ان يكون الاول من باب اعلمت
 اولى من ثانيه لانه وان كان مفعولا للاعلام فاعل للعلم (قوله) وانما عند
 عدمه الخ) ان قلت يجوز دفع الالتباس بلزوم المفعول الثانى في مركزه
 قلنا خوف الالتباس باق لان التأخير وان دل على انه مفعول ثان لكنه
 لما كان مع ذلك صالحا لان يكون مفعولا اول وهو اولى بان يقوم مقام

٩ قوله لكان اخصر
 لعدم ذكر الشرائط
 واظهر للاحتياج
 الى تفسير الجميع بما
 سوى المفعول به
 مما يصح بناؤه
 (سيالكوتى)

كذلك لكان معمولاً للمقدر لا للمذكور فمعنى قولهم ان المفعول له جواب
لم انه مع عامله يصح ان يذكر في جواب السؤال عن اللمية فاذا قيل لك
لم ضربت قلت ضربت او ضرب للتأديب (قال تعين) خلافاً للكوفيين
وبعض المتأخرين فانهم ذهبوا الى انه اولى استدلالاً بالقراءة الشاذة
في قوله تعالى ﴿لَوْلَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ﴾ بالنصب وقراءة ابى جعفر المدنى
﴿لِيَجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ وقراءة عاصم ﴿وَكَذَلِكَ نَجْي الْمُؤْمِنِينَ﴾
على اضمحار المصدر ٦ (قوله لشدة شبهه بالفاعل) قيل لبناء الفعل
المجهول له وكون اسناده اليه حقيقة والى غيره مجازاً ولا يصار الى غير
الحقيقة مع امكانها وفيه ان معنى قولهم لا يصار الى المجاز مع امكان
الحقيقة ان الكلام اذا دار بين الحقيقة والمجاز فالحمل على المعنى الحقيقى
متعين لان التكلم بالحقيقة متعين مع امكان التكلم بالمجاز فالأظهر ان يقال
ان الاسناد الى ماسواه مجاز عقلى ولا يمكن المجاز العقلى مع وجود
ما هو له ان قلت باى علاقة ينسب الى الزمان والمكان والمصدر والمفعول
بالواسطة قلنا النسبة الى الاخير ظاهرة واما النسبة الى الاولين
فلان هذا الفعل لما كان موضوعاً لان ينسب الى ما هو محل للفعل وقابل له
وكان الاولان محلين للافعال وهى مؤثرة فيهما نوع تأثير حتى
يعرفا بها كانا شبيهين بالمحل القابل واما النسبة الى المصدر فلانه اثر
الفعل وذلك لان قولك سير بريد سير شديد فى قوة فعل سير شديد
ان قلت هذا التحقيق يقتضى فعل النسبة الإيقاعية الى سائر المفاعيل عند
قيامه مقام الفاعل وهذا النقل لا يتصور مع وجود حرف الجر نحو
ضرب فى الدار فان النسبة حينئذ ليست الا ما استفيد من حرف الجر
فمعنى ضرب فى الدار ان الدار مضروب فيها لانها مضروبة مجازاً قلنا هذا
النقل فى المفعول بلا واسطة واما فى المفعول بالواسطة فلان نقل هناك
لان الربط المستفاد من الواسطة ربط حقيقى لا مجازى بقى هنا شيان
احدهما ان ماذكرته يقتضى ان يكون نسبة الفعل المتعدى بالحرف الى
المفعول بالواسطة نسبة الى ما هو له فينبى ان يتعين لقيامه مقام الفاعل
اذا وجد نحو مر بزيد يوم الجمعة والتصريح بخلافه وثانيهما ان

٦ اى تنجى المؤمنين
تنجى (سبالكوتى)

٣ قوله للاشعار
بالطرد اى للتصيص
على احاطة الحد
بجميع افراد الحدود
هكذا يفهم مما افاده
الشارح في تعريف
التوابع اه (مصصحه)

كل مفعول) فيه ان المنظور في التعرف الجنس لا الفرد فلا يصح لفظ
كل فلعله اقحم ٣ للاشعار بالطرد (قال حذف فاعله) بالمعنى المذكور
لا الفاعل الحقيقى فلا يرد التقص بانبت الربيع البقل لان الفاعل بالمعنى
المذكور المذكور لا محذوف (قال واقيم هو) اكد الضمير المستكن
لثلاثتهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة
على الجملة الواقعة صفة عن الضمير (قوله الى فملى اى الماضى
المجهول) يعنى انه اراد بالعلم اشهر اوصافه او اراد بالشخص جنسه
ويجوز تقدير معطوف اى الى فعل ونحوه (قال ولا يقع) اى لا يصح
وقوعه لانه لا يقع فى الاستعمال والا كان الانسب ان يقول لم يقع
وان لا يخص الحكم بالمفعول الثالث من باب اعلمت لان الثانى منه
ايضا لم يقع فى الاستعمال مقام الفاعل (قال المفعول الثانى) نقل
ان المتأخرين جوتوا وقوعه موقع الفاعل وقالوا لامتناع فان يكون
المسند الى امر مسندا اليه لشيء آخر نعم لا يجوز أن يكون مسندا اليه
لذلك الامر (قال والمفعول له والمفعول معه كذلك) لعله لم يكتف
بمطلق المفرد على مفرد تقدم مع اختصاره للتنبيه على صحة ادعاء
ان الامتناع فى المفعول الثانى والثالث اتم من الامتناع فى هذين
المفعولين وان اتفق الكل فيه وذلك لوضوح الدليل فيكون فيه مبالغة
فى رد من جوت قيامهما مقام الفاعل (قوله بلالام) قيل باللام ايضا
لا يقع لانه ليس من ضروريات الفعل فلا يشبه الفاعل فلا يقوم مقامه
وكذا المفعول معه (قوله لان النصب فيه مشعر بالعلية) لدلالته على
تقدير اللام الدالة على العلية لا يقال ينبغى ان لا يقع الظرف ايضا
مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر بالظرفية لانا نقول ربما يحصل
الاشعار بالظرفية بنفس اللفظ نعم يجوز أن يناقش بجواز اشعار القرينة
بالعلة وقيل ان المفعول له لا يقع مقام الفاعل لكونه جوابا لم ولا يصح
السؤال بل قبل تمام الحكم ثم اعترض بانه يوجب امتناع ضرب للتأديب
والقول بان المنصوب جواب لم دون المجرور تحكم ولقائل ان يقول
ايضا انه ليس جوابا عن سؤال نشأ من الفعل المذكور كيف ولو كان

(كذلك)

لانا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن (قال لادنى معيشة) المعيشة
 * زندكاني وآنجي بدان زندكاني كسند * والمراد هو هذا (قال وقول
 امرئ القيس) صرح باسمه تنبيهاً على قوة الاستشهاد وضرورة
 الجواب عنه وقوله كفاني بدل اوبيان لقول (قوله على تقدير توجه
 كل من كفاني) الخ ان قلت هذا اذا كان لم اطلب معطوفاً على كفاني
 واما اذا كانت الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية فلا يلزم
 هذا الفساد قلنا لا يجوز الاول للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط
 ولا الاخير ان للزوم حمل الكلام على التأكيد دون التأسيس مع ان
 واو العطف والاعتراض ينبو عن ذلك وذلك لان نفي السمي مستلزم
 لنفي الطلب ان قلت السمي الطلب البليغ فيكون اخص من الطلب
 ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام قلنا المراد بالسمي هنا الطلب مطلقاً
 لان الكفاية تحتاج الى الطلب لا الى الطلب البليغ (قوله لاستلزامه
 عدم السمي) وجعل نقيض الشرط جزاء له (قوله وثبوت طلبه المتنافي
 لكل منهما) اما منافاته لعدم السمي فلما مر من ان المراد من السمي الطلب
 واما منافاته لعدم الكفاية فلما يدل عليه صريح الشرطية (قوله فعلى
 هذا ينبغي ان يكون) ان قلت يلزم حينئذ عدم صحة الاستدراك بقوله
 ولكننا اسى قلنا لانسلم انه معطوف على الجزاء لجواز أن تكون الجملة
 حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية وحاصل البيت انه لم يطلب
 في الزمان الماضي قليلاً من المال ولا مجداً لكنه يطلب في الحال والازمنة
 الآتية المجد المؤئل ولوسلم فنقول صحة الاستدراك باعتبار توصيف
 المجد بالمؤئل او باعتبار استمرار طلبه في الازمنة الآتية وبيان ذلك
 انه لما قال طلبت المجد كان لمتوهم ان يتوهم انه طلب مجداً في بعض
 الازمنة الماضية اذ من شان العاقل القناعة وعدم الانكباب على طلب
 ما ينفي فدفعه بقوله ولكننا اسى الى آخره لكن يجوز أن يناقش
 في الوجه الاول بان القرينة على اعتبار المجد البيت الآتي وهو مقيد
 بالمؤئل فالمناسب تقدير المجد المؤئل لاتقدير المجد مطلقاً (قوله لشدة
 اتصاله بالفاعل) لقيامه مقام الفاعل واشتراكه معه في الاحكام (قال

الفاعل في الاول اتصاله به ويكون معنى قوله جاز أنه جاز اتصال الفاعل
 خلافا للقراء فانه لا يجوز ذلك بل يقول بما نقل عنه اوبان نقول جاز اعمال
 الفعل الثاني فقط في جميع المواد خلافا للقراء فانه لا يجوز ذلك فيما اذا
 اتفاقا في طلب الفاعل فانه يشترك (قال ان استغنى عنه) ٢ شرط استغنى
 عن الجزاء لتقدم ما يدل عليه (قوله) لانه لا يجوز حذف احد مفعولى
 (باب حسبت) لان مفعوله بالحقيقة مضمون المفعولين لانه متعلق الحسبان
 والعلم فلو حذف احد مفعولى لزم حذف بعض الاجزاء لمفعول واحد
 واعترض عليه بانه يجوز في السعة وغيرها وان كان قليلا لان كلامهما
 في الظاهر مفعول برأسه ومنه قوله تعالى ﴿ ولا يحسبن الذين ﴾ بالياء ﴿ يخلون ﴾
 بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم ﴿ اى بخلافهم هو خيرا لهم ﴾ (قوله)
 لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة (اعترض عليه بان العلة
 المجوزة للاضمار قبل الذكر في الفاعل هى امتناع حذفه وهو متحقق
 هنا مع ان امتناع الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا يقتضى عدم الاضمار
 مطلقا لجواز الاضمار بعد الذكر لكن فيه انه يلزم الفصل بين المبتدأ والخبر
 بالاجنبى وهو قبيح (قال على المذهب المختار) او الوجه المختار على اتفاق
 الطائفتين ولما كان الحذف وجهها مرجوحا حمل قوله تعالى ﴿ هاؤم اقرؤا ﴾
 كتابيه (على اعمال الثاني والالزم حمل افصح الكلام على الوجه المرجوح
 (قال الان يمنع مانع) اى اضمرت في جميع الاوقات الاوقت منع مانع
 (قوله) وهوانه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول (وتأويل المفعول
 الاول بكل واحد بعيد (قوله) ولو اضمر متى خالف المرجع (قال
 الشيخ الرضى جاز مخالفة الضمير للرجع ٣ اذا لم تلبس المخالفة بينهما
 قال الله تعالى ﴿ وان كانت واحدة ﴾ وقبله ﴿ فان كن نساء ﴾ ٤ والضمير للاولاد
 فيجوز حسبنى وحسبتهما اياها الزيدان منطلقا وفي التفريع بحث للفرق
 بين الاصل والفرع (قوله) ولا يخفى انه لا يتصور التنازع (الح)
 مبنى على ان تأويل المفعول الاول بكل واحد مما لا يمسأ به (قوله)
 ولما استدلل (لا يقال لقائل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال
 الاول والالزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول

٢ قوله شرط
 استغنى الخ على رأى
 البصريين واما عند
 الكوفيين فالقدم
 هو الجزاء
 (سيالكوتى)

٣ قوله اذا لم تلبس
 من التلبس اه
 ٤ قوله والضمير
 للاولاد اى فى كن
 وكانت للاولاد فى
 كانت ارجاع ضمير
 المفرد الى الجمع
 (سيالكوتى)

الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذ كر لانه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة
وان لم يكن نصافيه (قوله وللزوم التكرار بالذ كر) وليس من باب
التكرار اظهار المفعول في نحو حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
لاختلاف اللفظ افرادا وتنبيه (قال دون الحذف) ٤ ظرف
لاضمرت (قوله لانه لا يجوز حذف الفاعل) هذه مقدمة مشهورة
قد اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر والفاعل في نحو ماضرب
واكرم الاانا وفي نحو اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم وهو فاعل عند
سيبويه وفي نحو اضربن واكرم القوم ٥ يحذف الواو والياء في الاول
والواو في الثاني بسبب التقاء الساكنين وقد اجيب عنها اما عن الاول
فبان المصدر قد ينزل منزلة الجوامد فليس له فاعل لالفاظا ولا تقديرا
واما عن البواقي فبانها من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا
والمحذوف في باب التنازع محذوف نسيا وفيه بحث لان المحذوف في باب
التنازع لو كان كذلك لزم ان يكون المتعدي في مثل ضربت واكرمت
زيدا منزلا منزلة اللازم فلم يكن من باب التنازع لعدم اقتضاء المفعول
ولزم وجود الفاعل بلا فاعل في مثل ماضرب واكرم الازيد فالاقرب
ان يعتذر عن البواقي اما عن مثل ماقام واكرم الاانا فبان في عداد
المستثنى وزيه ومن تزيى بزي قوم فهو منهم واما عن نحو اسمع بهم
وابصر فبان ليس مما ذهب اليه الجمهور وبانه في زي المفعول للزوم
الجار وكون فعله في صورة ما يلزم استتار فاعله واما عن الاخيرين فبان
الضمة والكسرة بعض الواو والياء فكان الفاعل غير محذوف لسد
لجزئه مسد الكل (قال خلافا للكسائي) اصله يخالف قوله الاضمار
قول الكسائي خلافا (قال وجاز) الجملة اعترافية ذكرت لبيان قول
الفراء (قوله روى عنه تشريك الرافعين) فيلزم توارد العلتين على
معلول واحد وذلك غير جائز وذلك لان العوامل النحوية بمنزلة
المؤثرات الحقيقية عندهم (قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه)
قال الشيخ الرضى الرواية الصحيحة عنه تخالف ما في المتن وهي ما ذكره
قدس سره ولك ان تجعله موافقا للرواية الصحيحة بان تقول معنى اضمار

٤ قوله ظرف اى
باعتبار الاصل فان
معنى دون المكان
القريب من الشيء
نحو جلست دونك
وان كان ههنا
مستعملا بمعنى
التجاوز حالامن
فاعل اضمرت اى
متجاوزا عن الحذف
(سيالكوتى)
٥ اكرموا القوم
(نسخة)

المراد جواز القطع بالاضمار قياسا لكن لما لم يستعمل الا بطريق الحذف
 كان ينبغي ان يحذف ولا يجاب باننا ندعى المهملة لا الكليسة لصحة
 المهملة على تقدير اطلاق الاسم (قوله واما على مذهب غيرها
 فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الخ) قال الشيخ الرضى
 يلزم البصريين في هذا المقام اى في مقام ماضرب واكرم الا انا والازيد
 متابع الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في انه من باب الحذف
 لا الاضمار اذ لا يستعمل الا كذلك (قال فقد يكون) الظاهر بحسب
 اللفظ انه جزء وبحسب المعنى انه بيان لاقسام التنازع وحينئذ يكون
 الجزء قوله فان اعملت او المقدر الذى هو جاز اعمال كل منهما اوفىختار
 كما في بعض النسخ (قوله وليس هذا قسما ثالثا من التنازع المذكور)
 لانه تنازع في ظاهر واحد كما يدل عليه افراد الظاهر وتنكيره ايضا
 (قال مختلفين) حال والعامل فيه معنى فعل يستفاد من الضمير المستتر
 في قوله فقد يكون لرجوعه الى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع
 الفعلان لا ان العامل نفس الضمير فيكون هذا التركيب مثل هذا زيد
 قائما في ان العامل فيه ٨ فعل توهمى (قوله لقربه) اى لقرب الطالب
 الى المطلوب وعدم لزوم الفصل بالاجنبى وورود الاستعمال الشائع
 عليه ان قلت اذا كان القرب مرجحا كان ينبغي ان يؤتى بجواب الشرط
 عند اجتماع اداتى الشرط والقسم لاجواب القسم مثل والله ان اتيتى
 لا كرمك قلنا القرب مرجح عند تساوى مرتبتي القريب والبعيد
 وليس القسم واداة الشرط في مرتبة لان القسم اقوى في اقتضاء التصدر
 (قوله لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير) اعلم
 ان الغرض من التفسير ان كان منحصر في رفع الالتباس وازالة الحيرة
 كما في ضمير الشأن وضمير نعم رجلا ٩ وره رجلا فلا نزاع في جواز الاضمار
 قبل الذكر لان المفسر نص في كونه مرجحا وان لم يكن منحصر فيه
 بل كان مذكورا لكونه فاعلا او مفعولا الى غير ذلك فمنهم من منع
 وان كان في العمدة لان المفسر لا يتعين ان يكون مرجحا فلا تزول
 الحيرة به ومنهم من جوز في العمدة كما نحن فيه وقالوا ان حذف

٨ قوله فعل توهمى
 لافعل محقق بل
 متوهم من اسم جامد
 (سيالكوتى)

٩ قوله وره رجلا
 الضمير المجزور هنا
 مبهم لا مرجع له
 ورجلا يميز بفسره
 فان رب وان كانت
 مختصة بالنكرة الا
 انها قد تدخل على
 ضمير الغيبة على
 مانص عليه المصنف
 في مبحث الحروف
 ويلزم هذا الضمير
 الافراد والتذكير
 عند البصريين
 ويلزم تفسيره باسم
 مؤخر عنه مطابق
 للمعنى المراد نحو ره
 رجلا او امرأة
 او رجلا او نساء اه
 (مصححه)

(الفاعل)

بخصوصه او بمومه طرفا لنسبتهما وانما قلنا بالعموم ليدخل فيه مثل
حسبى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا ولا يخفى ان ذلك التوجيه
اما بحسب الاصل والطبع او بحسب التصور السابق على التحقيق
بمرتبتين اذ لا نزاع بالفعل حال تحقق الفعلين لوجدان كل منهما معمولا
ولا حال التصور الذى هو مبدأ للتحقق (قوله) ويصح ان يكون هو مع

وقوعه في ذلك الموضع (اى لا يأتى من حيث انه واقع في ذلك الموضع
ان يكون معمولا لكل منهما ليتصور النزاع ولا يخفى ان منطلقا في حسبنى
وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لا يأتى عن وقوعه معمولا بالفعل
الثانى بل يأتى عن ذلك تثنية المفعول الاول والتخالف بين المفعولين
وان الضمير المتصل بالفعل من حيث انه واقع في ذلك الموضع يأتى
عن وقوعه معمولا لغير ذلك الفعل ٣ فظهر الفرق بينهما ٤ (قوله) لانه

حرف لا يصح اضماره (اى استتاره ٦ كاستتار الضمير هكذا قالوه وفيه ان
الفاعل هو المتكلم وهو لا يستتر في الماضى نعم لو كان بدل انا هو او كان
الواجب هو الاثنيان بالضمير الغائب لكان الامر كذلك فالانصب ان يقال
لا يمكن الاضمار اما بطريق الاتصال فلان الضمير لا يتصل الا بامله
او بما هو كجزء له والا ليس عاملا ولا جزأ له واما بطريق الانفصال فلانه
في صورة المتنازع فيه وكل من الفريقين التزموا الفاء احد العاملين
الا في المفعول لضرورة ملجئة الى ترك الالفاء فيه ولا يظهر الالفاء الا
بالحذف او بالاضمار المخالف للمتنازع فيه هذا اذا كان الفعلان متوافقين
في اقتضاء الرفع اما اذا كانا متخالفين فيتعين الاضمار كقولك ما ضربت
الا انت وما اكرمت الا اياك ولا يخفى ان عدم صحة القطع في بعض صور

الضمير كاف في عدم صحة التعميم (قوله) ومراد المصنف بالتنازع الخ
لانه المناسب لما هو بصدد ذلك لانه يخالف ما يقتضيه الاصل السابق
على رأى البصرية فاحتيج الى الاستثناء ويوافقه على رأى الكوفية
فيكون من تفاريع الاصل السابق واما ذكر المفعول فلتعميم البحث
(قوله) فلهذا خصه بالاسم الظاهر (ان قلت حكم الاسم الظاهر
الواقع بعد لاحكم الضمير المنفصل فلا بد من تخصيص الظاهر قلنا لعل

٣ لان المتصل لا
يكون معمولا الا لما
يتصل به اه

٤ اى بين منطلقا
وبين الضمير المتصل

حيث يتصور النزاع
في الاول دون الثانى

٦ قوله اى استتاره
لما كان الاضمار يطلق

في الاصطلاح على
ايراد الضمير بارزا

كان او مستترا ولا
يصح ارادته ههنا

لان ايراده بارزاً مع
الامكن ولا يتوقف

ذلك على ان يصح
اضمار الايضاح لوه

على المعنى اللغوى
اعنى الاستتار اه

(سيالكوتى)

طاح يطوح وطاح يطيح اى ذهب (قوله كلوا فتح جمع ملقحة) من الاقحاح
 * آستن كردن * يقال رياح لواقع اى للسحاب ولا يقال ملقحات (قوله وما
 مصدرية) لانها امكن من الموصولة بمعنى التى اهلكتها الطوائف من الاموال
 (قوله وما يتعاق بمختبط) قال قدس سره فى الحاشية وتعلقه بيبكه
 المقدر مما ياباه سليقة الشعر لانه لما بين سبب الضراعة ناسب ان يبين
 سبب الاختباط ايضا انتهى مع ان تعليل البكاء باهلاك الطوائف يزيد
 مما لا يلائم لان علة البكاء هلاكه باى سبب كان وايضا الطوائف بصيغة
 الجمع مما لا يحسن ان يجعل سببا لهلاكه (قوله اى فى كل موضع
 حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام) فائدة ذلك ان التفسير بعد
 الابهام اوقع فى النفس وذلك المفسر اما فعل صريح او حرف يؤدى
 معناه مثل ان الدالة على الثبوت بشرط ان يكون خبرها ماضيا فانها
 مع خبرها تصير فى قوة ثبت المقدر وذلك فيها بعد لو خاصة نحو ولوان
 ٢ ذات سوار لطمتنى * فان لو للشرط وجوابها محذوف والتقدير
 لسهل على ويحتمل ان يكون للتعنى وهذا مثل يضرب لمن يتأذى ممن
 دونه واصله ان رجلا شريفا لطمته امة (قوله فحذفت الجملة)
 انما تقدر الجملة لانا نفهم نسبة تامة ونعم غير صالحة لافادتها لانها حرف
 غير مستقل بالمفهومية (قال واذا تنازع الفعلان) ٣ من قبل تجاذبنا
 الثوب (قوله واقتصر على الفعل) يجوز ان يراد بالفعلين العاملان
 على طريقة تغليب الاكثر على الاقل والاصل على الفرع (قوله فى اكثر
 من الفعلين) نحو كما صليت وسلمت وباركت وترحت على ابراهيم
 وحينئذ يكون الاخير كالثانى والبواقي كالاول عند البصريين والاول
 هو الاول والبواقي كالثانى عند الكوفيين (قوله مقتصارا على اقل
 مراتب التنازع) واولها (قوله معمول للفعل الاول) اتفاقا
 فلا يجزى النزاع بين الفريقين سواء اعتبر التنازع بين الفعلين كما اعتبر
 بمضمون لم يعتبر (قوله اذ هو يستحقه قبل الثانى) او هو طالب والاسم
 مطلوب والمزاحم مفقود او هو مؤثر والاسم قابل والمانع مرتفع
 (قوله ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى متوجهان اليه) لوقوعه

٢ ذات السوار
 كناية عن الحرية
 لانه قلما يلبس
 الاماء السوار
 ٣ قوله من قبل
 تجاذبنا الثوب يعنى
 ان تنازع وتجادب
 متعديان الى واحد
 بعد ان كان كل منهما
 متعديا الى اثنين فى
 بناء فاعل كما تقول
 نازعته الثوب
 وجاذبته الثوب
 على ما يفهم من
 حاشية عبدالحكيم
 ٥١ (مصححه)

ماهو المرام واللام للوقت لالاجل لان قيام القرينة مصحح ٣ لباعث
(قوله لان تقدير الخبر الخ) ولان السائل عالم بصدور الفعل جاهل
 بخصوص من صدر عنه الفعل فيسأل عنه فالجواب المنطبق على
 السؤال تعيين الفاعل لا ذكر المبتدأ وحل شيء عليه لانه هو المقصود
 في الجملة الاسمية ولان الفعل موضوع كما عرفت وعند وضع الفعل يؤتى
 بالفاعل كما يؤتى عند وضع المسند اليه بالخبر ولان السائل غير متردد
 في الحكم وزيد قائم فييد تقوى الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق السؤال
 معنى قال الشيخ الرضى ان زيدا في المثال المفروض مبتدأ لافاعل
 ليطابق السؤال فانه جملة اسمية ولان السؤال عن القائم لاعن الفعل
 والاهم تقديم السؤال عنه **(قوله يزيد مرفوع)** والاصل على يزيد
 لان البكاء يتعدى بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال نقل عن العارف
 الرومي قدس سره ان يزيد منادى يحذف حرف النداء والجملة الندائية
 معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يدعى ان الضارع والمختلط
 لما وقفا في شدة وثقمة بسبب موتك يا يزيد ناسب ان يبكي عليهما دونك
 لانك في رخاء ونعمة **(قوله بقرينة السؤال المقدر)** المدلول عليه
 بلفظ المبني للمفعول فانه منشأ للالتباس والتردد وهو منشأ للسؤال فتزل
 السبب منزلة المسبب **(قال لخصومة)** اللام للاجل كما هو الظاهر وحينئذ
 يراد بالخصومة خصومة غيره ويحتمل ان يكون للوقت وحينئذ يحتمل
 خصومته وخصومة غيره **(قوله متعلق بضارع)** وان لم يعتمد على
 شيء لان الجار يكتفى برائحة من الفعل لا يبيكه المقدر لان هذا البكاء
 بكاء فوته لا بكاء لخصومة مع انها ليست سببا قريبا للبكاء **(قوله ومختلط)**
 مما تليح حكاية حال ماضية قديوردا الماضي بصورة الحال اذا كان الامر
 هائلا لاستقراره في الخيال مع بقاء اثره **(قوله والمختلط السائل من غير)**
 وسيلة اي بغير علة وسابقة حق يقال اختلط فلان واصله من خبطت
 الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها **(قوله والطوائع جمع مطيحة)**
 على حذف الزوائد كما يقال اعشب فهو عاشب ولا يقال مطيحات
 على القياس ويجوز ان يكون جمع طائغ للنسبة مثل ماء دافق ه يقال

٣ قوله لا باعث
 فان الباعث على
 الحذف التكات
 التي ذكرها علماء
 المعاني من ضيق
 المقام والاختصار
 وعدم التصريح
 بالذكر والتنبيه على
 فطانة السامع
 والاحتراز عن
 العبث في الظاهر
 الى غير ذلك
 (سيالكوتى)
 ٤ قوله بغير علة
 بضم العين وسكون
 اللام والقاف شجر
 يبقى في الشتاء تعلق به
 الابل فنستفتي به
 حتى يدركها الربيع
 ويقال له سابقة في
 هذا الامر اى سبق
 كذا في شمس العلوم
 (سيالكوتى)
 ه اى ذودفق فان
 الدافق هو الرجل
 دون الماء
 (سيالكوتى)

بينهما في صورة التقديم الثابت والتأخير الذى يحكم بامتناعه يعنى ان التقديم الثابت مشروط بتوسط الا بينهما اذ لو لم يتوسط وقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء والمستثنى وذلك غير جائز والتأخير الممتنع ايضا مشروط بتوسط الا بينهما لما سيذكره قدس سره (قوله فلتحرز عن الالتباس) المحل بالمقصود مع رعاية النظم الطيبى لقائل ان يقول التحرز عن الالتباس المحل يقتضى امتناع تقديم المفعول على الفاعل فى نحو موسى ضرب عيسى لالتباسه بالاسمية التى تخل بالمقصود (قوله فلمنافاة الاتصال الانفصال) اى للزوم خلاف المفروض (قوله مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر) هذا ظاهر فى المثال المذكور ونظائرهما كما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا كقولك ماضرب احد الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له (قوله لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا) كما ذهب اليه السكاكى وجماعة من النحويين واما عند اكثرهم فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون تابعا له او معمولا لاغير عامله او مستثنى منه فكأنه قدس سره حمل كلامه على ماهو المتفق عليه او مال الى ماذهب اليه الجماعة (قوله لاحتمال ان يكون معناه ماضرب احدا احدا لا عمرا زيد) كما ذهب اليه جماعة من النحويين واما عند اكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف وللمجوزين ان يستدلوا بقوله تعالى ﴿ وما تريك اتبعك الا الذين هم ارادنا بادي الرأى ﴾ اى ما تراك اتبعك احد فى حال من الاحوال الا الذين هم ارادنا فى بادي الرأى اى بلاروية قوية وقدير بان الظرف متعاق بفعل مقدر اى اتبعوا فى بادي الرأى او بان الظرف مما يكفيه راحة من الفعل (قال واذا اتصل به) وكذا اذا اتصل بصلة او صفة ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبى نحو ضرب زيدا الذى ضرب غلامه واكرم هنددا رجل ضرب غلامها (قال وجب تأخيرها) لم يقل وجب تقديمه اى المفعول لانه ذاكر احوال الفاعل (قال لقيام قرينة) مقام الفعل فى الدلالة على

٩ قوله اى ما تراك
الح فالذين وبادى
الرأى مستثنيان
مفرغان من الفاعل
والظرف المحذوفين
بداة واحدة
(سبالكونى)

عليه ثبوته على تقدير تساويهما في المرتبة فلا يصح الاستدلال بالامتناع عليه (قوله لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة) تقدم الشيء على امر رتبة كون الشيء بحالة مقتضية للتقدم سواء تقدم بالفعل او لم يتقدم وهو حينئذ في حكم المتقدم لان ثبوت السبب في قوة ثبوت المسبب فيكون من قبيل وضع السبب موضع المسبب (قوله خلافا للاخفش وابن جني) يسكون الياء فانهما جوزا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كإقتضاء الفاعل وفيه انه لا يقتضى تقدمه على الفاعل نعم يستدعي تقدمه على ماسوى الفاعل قال الشيخ الرضى الاولى تجوز ذلك وليس للبصرية المنع مع قولهم في باب التنازع انتهى قيل تجوز الاضمار قبل الذكر في باب التنازع في العمدة والضمير المضاف اليه غير عمدة وقيل تجوز للضرورة اذ لو لم يضر لزم اما حذف الفاعل وهو غير جائز او التكرار وهو قبيح وفيه ان ارتكاب القبيح اهن من ارتكاب الممتنع مع ان مثل ما ذكره جار هنا لان حذف المضاف اليه بلاقرينة غير جائز واظهاره يوجب التكرار وقد يقال ان اعمال الثاني يقتضى الغاء الاول في الاسم الظاهر فلو اظهر لم يظهر كونه مانى (قوله جزى ربه الخ) الجملة دعائية والمراد بالكلام المساويات اما شرار الناس او حقيقتهما قال قدس سره في الحاشية عوى الكلب يعوى عواء ٢ اذا صاح انتهى وقد فعل جملة اخبارية وقعت على سبيل التفؤل بان الدعاء قد اجيب (قال لفظا) تميز اى اذا انتفى لفظ الاعراب (قوله في ضمن الاثمة) فان احضار الفرد متضمن لاحضار جنسه خصوصا اذا لم يكن الغرض متعلقا بخصوص فرد كما في التمثيلات (قوله والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الاثمة) او في ضمن ذكر المقابل الذى هو الفاعل لانتقال الذهن من احد المتقابلين الى الآخر (قوله فلا يرد) مع ان التعميم بعد التخصيص شائع (قوله نحو ضربت موسى حبل) فان القرينة فيه اتصال علامة الفاعل بالفعل ومن القرائن اللفظية الاعراب الظاهر في تابع احدها واتصال ضمير الثانى بالاول نحو ضرب قتاه موسى (قوله بعد الا بشرط توسطها بينهما الخ) اى بعد الاول الواقعة

٢ في التاج العواء بضم
العين بانك كردن
سك وكرك وشغال
من حد ضرب اه
(سيالكوتى)

والاصل ان يلى) هو فى اللغة ماينبى عليه شئ وفى العرف القاعدة والمراد ما سبذ كره قدس سره ان قلت لم آثر هذه العبارة على قولك الاولى ان يلى مع انه اوضح واحسن لمراعاة الاشتقاق قلنا لان فى لفظ الاصل لمحا الى قرب الفاعل من الفعل كأنه بمنزلة قاعدة لايجوز هدمها وانه ليس بمجرد اولويته بل يبتنى عليه بعض الاحكام كماينبى بقوله فلذلك جاز الى آخره ففيه زيادة تشويق الى استماع الحكم الملقى (قوله فى الفاعل) وكذا الاصل فيها هو بمنه ان يقرب من الفعل ويتقدم على ما ليس بمنه كالمفعول الاول من باب اعطيت بالنسبة الى مفعوله الثانى وكذا الحال فى المفعول بلا واسطة بالقياس الى المفعول بواسطة (قوله اى ماينبى ان يكون الفاعل عليه) الحاصل ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضى قربه من الفعل ورجحانه لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بمعارض يقتضى رجحان البعد او وجوبه ونظير ذلك مايقال ان الماء بطبعه يقتضى البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بمعارض مسخن (قال ان يلى الفعل) لم يقل ان يلى مع انه اخصر واشمل لشموله شبه الفعل ايضا فوضع المظهر موضع المضمحل لزيادة التمكن فى الذهن والاشارة الى ان الفعل اصل فى هذا الحكم وشبه الفعل ملحق به (قوله لشدة احتياج الفعل اليه) لان النسبة الى الفاعل مقوم لمدلول الفعل وطرف النسبة الذى هو فاعل ههنا داخل فى قوام النسبة الى الفاعل ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم فكما ان الهيئة لدالاتها على النسبة كانت جزأ للفعل كذلك الفاعل لدالاته على ما هو داخل فى قوام النسبة كان فى عداد جزئه (قوله يدل على ذلك) دلالة ان كما ان السابق دل عليه دلالة لم ويدل ايضا تلك الدلالة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل نحو يضربان ويضربون وتضربين (قال فذلك) اللام للتعليل فيفيد أن كون الولى اصلا علة لجواز المثال الاول وامتناع الثانى والفاء اما للتفريع فتفيد ترتب العلم بالجواز والامتناع فيهما على العلم بالاصل السابق او للتعليل فيكون من باب الاستدلال بالمعلول على العلة فلا استدراك فى الجمع بين الفاء واللام ولا يخفى ان امتناع المثال المذكور وان كان يترتب على الاصل المذكور لكنه لا يتوقف

عليه وجوبا) لانه الفرد الكامل (قوله المراد وجوب تقديم نوعه)
 بقرينة انه بصدد تعريف نوع من انواع المرفوع ويجب ان يكون
 المرفوع واجزاؤه من لوازم المرفوع والسر في لزوم تقديم الفعل ان غرض
 المتكلم في تقديم زيد على قام تمييز محل الفائدة وان مخاطب يقع
 في انتظارها وفي تقديم قام على زيد تمييز الفائدة وانتظار محلها
 فلو قدم زيد في قام زيد لانتقل الغرض ونقل عن الكوفيين جواز التقديم
 واستدلوا بانا لو جعلنا زيدا في زيد قام فاعلا وجعلنا الكلام محمولا على
 التقديم والتأخير لم يحتاج الى الاضمار وتغيير محل الموجود أهون من اثبات
 المعلوم ولهذا قالوا ليس في زيدا ضربت الا النصب ولا يلزم عليهم
 نصب كله لم اصنع لان الفعل لا يقع عليه وكذا حكم اخواته (قوله
 اى اسنادا واقما) اشارة الى ان قوله على جهة قيامه متعلق باسند
 اوصفة لمصدره قيل يحتمل ان يكون حالا بعد حال ولا يخلو عن شيء
 لان الفعل لا يكون على طريقة القيام بل الاسناد يكون كذلك (قوله
 على طريقة قيام الفعل) اى قيام مدلوله يقال عملت هذا العمل
 على وجه علمك وعلى جهته اى على طرزه وطريقته وشكله (قوله
 وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم) اى ذلك علامتها او من
 لوازمها وذلك لان القيام ثبوت موجود لامر واتصاف ذلك الامر به
 والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم لان مصدر المجهول لا يوجد اصلا
 ومصدر المعلوم قد يوجد لكن فيه تأمل والمراد بالاسناد الذى هو
 على طريقة القيام ثبوت شيء لامر ثبوتا يماثل القيام ويشاكله فى المعنى
 اوفى التعبير فتعبيره تعبير القيام ان قلت فعلى هذا يخرج الاسناد الذى هو
 نفس القيام قلنا للقيام افراد بعضها يماثل بعضها (قوله واحترز بهذا
 القيد عن مفعول مالم يسم فاعله) وان كان للمصدر المجهول لانه فى قوة
 ان مع الفعل المجهول (قوله كصاحب الفصل) والشيخ عبد القاهر
 فانهما مالا الى ماذهب اليه اكثر المتقدمين من البصريين (قال وزيد
 قائم ابوه) قيل لو قال ابوه لكان نصا فيما قصده لان ابوه يحتمل ان يكون
 مبتدأ وفيه انه لو كان مبتدأ لوجب تقديمه على قائم كفى زيد قائم (قال

محققا او موهوما او اعم من ان يكون الاشتغال له اوليا هو في محله لكان الامر ظاهرا (قوله وكيف يختص الرفع) لعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتغال الاسم على علم الفاعلية او جعل اللام للمهد كإذ كراهه
 آتفا (قوله اي من المرفوع) فان الكلام مسوق له ومن ابتدائية اتصالية ويأني عنه قوله ومنها المبتدأ (قوله او بما اشتمل) اقربه ويجوز ان يجعل راجعا الى المرفوعات بضرب من التأويل ٤ ويوافقه قوله ومنها المبتدأ (قوله لانه جزء الجملة الفعلية) ولانه لا يحذف ٦ بدون المسند وفيه انه قد يحذف كقولك ماضرب واكرم الا انا وقولهم بذلك اي رأى ويدفع بانه نادر ولانه لا ينتسخ بالعامل وفيه انه قد ينتسخ نحو كنى بالله ويدفع بانه نادر غير مطرد والحرف زائد (قوله التي هي اصل الجمل) لاشتغالها على ما هو موضوع للاسناد (قوله ولان عامله اقوى) لانه موجود محسوس بخلاف عامل المبتدأ فانه عديم معقول وقوة المؤثر تقتضي قوة الاثر فالفاعل في المرفوعة اقوى من المبتدأ ولا يعارضه ما ذكر في المبتدأ لانه لا يفيد قوة رفعه بل يفيد فضيلة حاله (قوله لانه باق) ولان ما عداه يصلح ان يرد اليه فهو ام المرفوعات كما ان الف الاستفهام اصل فيه لقيامها مقام كلماته (قوله ولانه يحكم عليه بكل حكم) اولانه يحكم عليه بمتعدد فله استيعاب وهو فضيلة وكال (قوله الا بالمشق) حقيقة او حكما فان المصدر العامل في قوة ان مع الفعل (قال اسنداليه) الاسناد ههنا بمعنى النسبة ٧ ناقصة كانت او تامة خبرية او انشائية مثبتة كانت او منفية محققة كانت ٨ او مفروضة (قوله بقريئة ذكر التوابع بعدها) لا يخفى بعدها عن التعريف (قال اوشبهه) اول للتويع لالشك او التشكيك (قوله اي ما يشبهه في العمل) اوفى الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل الظرف لانه فاعل لعامله حقيقة (قال وقدم) الجملة حاوية بتقدير قد والضمير فيه راجع الى احد الامرين المستفاد من لفظة او (قوله لان الاسناد الى ضمير شيء اسنداليه في الحقيقة) لانه مقرر الاسناد ولو اريد الاسناد بحسب الدلالة اللغوية لكان ذكر قوله قدم لرفع توهم الدخول واليه مال المصنف في شرح الايضاح (قوله والمراد تقديمه

٤ كالمذكور والقسم الاول والقييل (سيالكوتى)

٦ قوله بدون المسند في بعض النسخ بصيغة المفعول من الاسناد وفي بعضها بلفظ المصدر الميمي من السد اي بدون سد شيء مسده

(سيالكوتى) ٧ قوله ناقصة كانت او تامة ليدخل في التعريف فاعل المصدر او الصفة اذا لم تكن واقعة بعد حرف النفي او الاستفهام رافعة لظاهر

(سيالكوتى) ٨ قوله او مفروضة ليدخل فاعل فعل الشرط والجزاء (سيالكوتى)

الصارف من الخليل الذي يقوم على ثلاث قوائم واقام الرابعة على طرف
 الحافر ناقلا عن الصحاح (قوله اي المرفوع الدال عليه المرفوعات)
 ٢ دلالة الجمع على الجنس ٣ لاعلى فرد ٤ فعلى هذا التفسير تكون جملة
 هو ما اشتمل منقطة عن السابق وهو اما موقوف وقف الاسماء الغير
 المركبة مذكور للفصل او مرفوع على انه مبتدأ محذوف الخبر او خبر
 محذوف المبتدأ والتقدير المرفوعات هذه او هذه المرفوعات واللام
 لاستغراق الانواع ويحتمل على التقدير الاول العهد الى ما يفهم من
 السابق حيث قال وانواعه رفع ونصب وجر وفيه تأمل (قوله لان
 التعريف انما يكون للمساهية) فمن جعل الضمير راجعا الى كل واحد
 من المرفوعات او الى المرفوعات وقال توحيد وتذكيره بالنظر الى
 خبره اعني ما اشتمل فان المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقتها كما يجوز مطابقتها
 للمرجع لم يأت بشئ الا ان يقال ان اللام ابطلت معنى الجمعية واتحسام
 صيغة الجمع للاشارة الى تعدد الانواع او يقال ان الكلام محمول على
 بيان الطرد (قال على علم الفاعلية) لم يقل على الرفع لان الخفاء
 في المرفوع ليس الا باعتبار مأخذه فاذا اخذ المأخذ في تعريفه صار من
 قبيل اخذ المرفوع في تعريفه واثبت تنزل عن ذلك فلا شبهة في ايهام الدور
 ٥ ولانه خال عن الاشارة الى اصالة الرفع في الفاعل وعن زيادة
 الايضاح المناسبة لمقام التعريف (قوله والمراد باشتغال الاسم عليها
 ان يكون موصوفا بها) اي كالموصوف بها فان الحركات والحروف
 الاعرابية وان لم تكن اوصافا لكنها مشبهة بها لعدم استقلالها وتبعيتها
 للمعرب ويجوز أن يقال ان صيغة المرفوع كصفة المعلوم للنسبة للمرفوع
 فرع ماله نسبة الى علامة الفاعلية بكونه ملاسما لها ملاسة الكل
 لجزئه وتضمنه له او ملاسة المطرود عليه للعارضي او المراد بالاشتغال هو
 هذه الملاسة (قوله اذ معنى الرفع المحلى انه في محل الخ) الظاهر
 من العبارة ان الرفع المحلى هو هذه الحيثية وحينئذ لا شبهة في اتصاف الاسم
 بها لكنها ليست علما للفاعلية نعم لو قيل ان ثبوت هذه الحيثية مستلزم
 لتوهم رفعه او لا اعتبار رفع لاهو في محله وان الاشتغال اعم من ان يكون

٢ قوله دلالة الجمع
 على الجنس مع
 التعدد فكأن المرجع
 مذكور معنى
 (سيالكوتى)
 ٣ قوله لا على
 فرد ٤ كيل يلزم
 الوقوع فيما هرب
 منه وهو التعرض
 للفرد في التعريف
 (سيالكوتى)
 ٤ قوله فعلى هذا
 التفسير اي تفسير هو
 بالمرفوع واما على
 تفسيره بالمرفوعات
 والتذكير باعتبار كل
 واحد او لرعاية
 الخبر فيكون جملة
 هو ما اشتمل خبرا
 عن المرفوعات
 (سيالكوتى)
 ٥ اي تعريف الشيء
 بنفسه

اثر واحد وتحصيله (قوله وهو منع صرف لفظ واحد) منعاً شخصياً فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الالفاظ وهو واحد اى بالنوع ولا في منع صرف احر في حالى الوصفية والعلمية لتعدد المنع (قوله قلنا تقدير احدا الضدين الخ) بل نقول ليس في هذا المقام الاتوهم اجتماع المتقابلين وبيان ذلك ان لاتدافع بين الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص وهو ظاهر ولا بين العموم والخصوص لا اختلاف محلهما وهو المدلول ولا بين ارادة العموم والخصوص ان جواز استعمال المشترك في المعنيين وان لم يجوز فذلك ليس للتقابل ولك ان تقرر الكلام على وجه لا مجال للشبهة فيه وهو ان الوجود اللفظى بازاء الوجود العيني فكروها ان يكون في عالم اللفظ ما يندرج في عالم العين اذ لا يكون فيه في بادية النظر وهو تأثير الضدين في امر موجود واحد بالشخص سواء كان الضدان مجتمعين اولاً وانما قلنا في بادية النظر لان الضدين قد يؤثران في امر واحد كالكيفيات المتقابلة المؤثرة في المزاج وذلك تدقيق فلسفى (قوله ولكنه شبهه به) فان لزوم اجتماعهما في التصور حالة تأثيرهما في امر شخصى بمنزلة اجتماعهما في التحقق (قوله اى باب غير المنصرف) يعنى ان اللام للعهد (قوله اى بصورة الكسر) يعنى انه اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلا تاء من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازاً فالظاهر ان يقول بالكسرة لعدم اختصاصها بالبناء (قوله اعنى اللام او الاضافة) دون سائر الخواص كالفاعلية والمفعولية قيل وجه ذلك انها مغيرتان لمدلول الاسم بخلاف البواقي (قوله وحيث ضعفت الخ) قيل في توجيه عدم سقوط الكسرة ان التثوين كالثابت لوجود خلفه وهو اللام او الاضافة او انه محذوف لالتماع الصرف بل للاضافة او اللام وفيه انهم صرحوا بان الاضافة في حواج بيت الله معاقبة للتثوين المقدر (قوله ان العلمية تزول باللام او الاضافة) فيه ان اللام تجامع العلمية اذا كان العلم في الاصل مصدراً او صفة كالفضل والحسن (قوله كالمصانف) قال قدس سره في الحاشية

ع قوله كالكيفيات
الخ اى الحرارة
والبرودة والرطوبة
والبيوسنة الحاصلة
في العناصر الاربعة
التي تتركب منها
المواليد الثلاثة اى
المعادن والنبات
والحيوان
(سيالكوتى)

منه ليس سبب المنع مطلقا لعدم صحة الحكم ولا السبب الذي هو احد
 الامرين فيها للزوم استثناء الشيء من نفسه بل مفهومهما مرددا بين مجموع
 السبيين واحدهما او مفهومهما مساويا له اعنى ما يحاط به العلمية المؤثرة ولم يكن
 مشروطا بهما وهذا المعنى وان كان منحصرا في احدهما لكنه اعم منه
 بحسب التصور وهذا القدر كاف في صحة الاستثناء كما يقال في كلمة التوحيد
 (قوله لم يبق فيه سبب) وان كانت الاربعة مجتمعة كما في آذريجان
 (قوله وايضا قد عرفت) به يندفع النقص باخر على وزن افعل حيث
 قيل انه معدول عما كان معه اللام او الاضافة او من (قوله ولما كان
 قول التلميذ اظهر الخ) يبعد ان يجعل الاخفش فاعلا اذ يلزم حينئذ
 جعل قول سيبويه اصلا مع انه منافي للقاعدة الحققة عنده وامتناع
 النصب اعتبارا بتقدير اللام والقول بانه منصوب على الظرفية او الحالية
 او كونه بدل الاشتغال بعيد (قال في مثل احمر علما) حال من احمر لانه
 مفعول للمماثلة (قوله وكذلك افعل التفضيل) وكذلك ثلاث (قوله
 لضعف معنى الوصفية فيه) بخلاف افعل فصلا ولذا لا يعمل افعل
 التفضيل في الظاهر دون افعل فعلا (قوله حتى صار افعلا اسما) اى
 صار ملحقا به كافتك (قال اعتبارا) يجوز ان يكون مصدرا لخالف لان
 ذلك الاعتبار نوع مخالفة (قوله لاجل اعتباره الوصفية الاصلية) بمعنى
 ان المعدوم يحمله كالثابت (قوله وفيه بحث الخ) ان قيل جاز اعتبار
 شمة من الوصفية في العلم كما اذا سميت باحمر من فيه حمرة اجيب بان المقصود
 الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ماوضع له لغة ولذلك تراها مجردة
 عن المعنى الاصلى كزيد (قوله واما الاخفش) قال الرضى قال الاخفش
 في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس واما
 السماع فهو على منع الصرف (قوله وهذا القول اظهر) لان المعدوم
 من كل وجه لا يؤثر (قال لما يلزم) علة للنفي لا للمنفى (قوله فان العلم
 للخصوص والوصف للعموم) يعنى انه اراد بالتضاد التقابل ولم يرد
 التقابل بالذات لان العموم والخصوص من صفات معاني الاعلام
 والاصناف فالتقابل بينهما بالعرض (قال في حكم واحد) اى في شأن

ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور (قوله بالسببية المحضة
 اومع شرطية) لا بالشرطية المحضة عند الجمهور خلافا لجماعة حيث
 قالوا تأثير علمية الاسم الذى فيه الالف والنون ليس بالتحقق السبب
 فيه وهو المشابهة بالـف التائيت الممدودة (قوله بواحد من الجماعة)
 اى بمفهوم صالح لان يراد به واحد من الجماعة (قوله فانه اريد به المسمى
 بـزيد) والا لم يصح توصيفه باخر لانه نكرة (قال لماتين) اى لدليل ظهر
 بالالتزام (قوله استثناء مما بقى من الاستثناء الاول) اى استثناء
 بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر
 واحد بلا عاطف لان الاول استثناء من المطلق والثانى استثناء من المقيد
 ونظير ذلك ما يقال فى توجيه طرفين من جنس اذا كانا متعلقين بفعل
 واحد بلا عاطف ولو جعل المصنف قوله العدل ووزن الفعل معطوفا
 على قوله ماهى شرط فيه لكان اظهر دلالة واخصر عبارة ولعل
 النكتة فى الفصل اختلاف تأثير العلمية فى المعطوف والمعطوف عليه وغرابة
 الاسلوب (قوله كافى عمر واحد) اتفق النحاة على ان العلمية مؤثرة
 مع العدل فى اسم لم يوضع الاعلما كعمر ومع وزن الفعل سواء كان الاسم
 غير منصرف قبل العلمية كاحمد او لا كاصبع ويزيد واختلَفوا فى تأثيرها مع
 العدل فى اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلاث ومثلث فذهب اكثر
 النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب
 جماعة الى عدم انصرافه اعتبارا للعدل الاصلى واليه مال الشيخ
 الرضى قائلا ان العدل امر لفظى وهو باق واما اخر وجمع واخواته
 اعلاما فغير منصرفة عند سيديويه اعتبارا للعدل الاصلى ومنصرفة
 عند الكوفيين (قال وهما متضادان) دفع لما يتوهم من ان القاعدة
 المذكورة منقوضة بكلمات جامعة للعدل والوزن والعلمية فان العلمية مؤثرة
 فيها مع انها غير منصرفة بعد التنكير وقد يدفع ايضا بان العلمية غير
 مؤثرة معها لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورودها (قوله على اوزان
 مخصوصة) هى اوزان ثلاث ومثلث واخر وسحر وامس عند تميم وقطام
 ايضا عندهم (قوله اى لا يوجد شئ من الامر الدائر) يعنى ان المستثنى

ع قوله وغرابة
 الاسلوب سوق
 الكلام على وجه
 لا يكون مبتذلا
 يتفر عند السماع
 وليس فيه تعقيد
 لفظيا ولا معنويا
 حتى يحل بالفصاحة
 (سيالكوتى)

لعله لم يجد فيه ما يحترزه عن ذلك المحذور ان قلت هذا الوزن انما
يصح سببا اذا كان له زيادة اختصاص بالفعل حتى يظهر فرعيته وزيادة
الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل او بالغلبة قلنا زيادة تلك الحروف
قياسية في جميع الافعال المتصرفه فصارت لاطيرادها في جميع الافعال
دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل (قوله غير مختص) خصه به بقريته
المقابلة لعل وجهه ان الشق الاول اولى بالتأثير والظاهر أن او لمنع الخلو
وان النسبة بين الشقين العموم من وجه لافتراقهما في شمر واحر واجتماعهما
في نحو يزيد ويشكر ونحو استخراج معلوما ومجهولا وامرا ٣ واستبرق
اعجمي وتباعدا وتبوعدا واقتل وانقل (قوله اي اول وزن الفعل) الخ
لما كان المراد من وزن الفعل كون الاسم على وزن الفعل صرح رجع الضمير
الى الوزن والى الموزون كما هو المقصود (قوله زيادة حرف او حرف
زائد) على الاول صح لفظة في لان الصفة تنسب الى موصوفها بنى
وهو شائع وكذا على الثاني لان النسبة بين قوله اوله وبين الحرف
الزائد العموم من وجه ويصح نسبة العام الى الخاص بنى وبالعكس اولان
المراد في موضع اوله (قوله من حروف اتين) لو غير ذلك الحرف
لم يضر كهرق وهرق من اراق ماضيا وارق امرا وكذا لو تصرف
في الوزن مع بقاء الزائد سواء كان بالحذف كيمسح او بالقلب كاعلى
او بالادغام كاشد او بالرد الى ما كان كما اذا سميت بفعل محذوف العين
او اللام لاجل الجزم او الوقف فانك ترد المحذوف لان السقوط للجزم
او الوقف الجارى مجراء لا يكون في الاسماء فتقول في يقل من لم يقل واخس
اسمين جاء يقول واخشى (قوله غير قابل اي حال كونه) الخ حال
من ضمير اوله وانما لم يجعله شرطا للشق الاول لانه لا اختصاصه بالفعل
لا يقبل التاء اصلا (قوله ولو قال غير قابل للتاء) كأنه اراد غير قابل للتاء
بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود اذ قياس مؤنثه ان يكون على فعلاء
(قال ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل) قيل في جعل وجود الشرط علة
للمشروط نظر لما تقرر من ان المشروط يثبت بالسبب لا بالشرط قد يدفع
بانه جعل اشتراط هذا الشرط علة للحكم بامتناع احمر وانصراف يعمل

٣ قوله واستبرق
اعجمي جملة معترضة
بين المعطوف
والمعطوف عليه
(سيالكوتى)

المراد بئدمان اللفظ كان علما غير منصرف فينبغي ان لا ينون ولا يكسر
هنا الاشكاله المسمى (قوله وهو كون الاسم على وزن يمسد من
اوزان الفعل) سواء كان له زيادة نسبة الى الفعل اولا فلاضافة
في قوله وزن الفعل محمولة على النسبة لاعلى زيادة النسبة والا لم يحتج الى
قوله فنشرطه ولك ان تحمل عليها وتحمل قوله فنشرطه على شرط التحقق
لاعلى الاشتراط لان السببية ليست الالفرعية ولافرعية الافئاله زيادة
اختصاص بالفعل (قوله بالفعل بمعنى) الخ في أكثر نسخ المتن به
والضمير راجع الى الفعل وضمير يختص راجع الى الوزن او بالعكس
وذا اعرب ٢ كاهو المشهور (قوله وكذلك بذر) من بذر المال اى
اسرف (قوله وخضم) من خضم الشيء اكله بجميعه فله (قوله
وشلم علما) مرتجلا بالعبرانية لموضع بالشام يقال هو بيت المقدس
(قوله ومثل ضرب على البناء للمفعول) وزن فعل مجهول من الخواص
لم يأت في اسماء الاجناس الادئل لدويبة وقيل العرب قد تنقل الفعل
الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله عليه الصلاة والسلام ﴿ان الله
تعالى نهاكم عن قيل وقال﴾ فيجوز أن يكون منقولا من دئل بمعنى
اسرع واما دئل علما لقيلة فيجوز أن يكون منقولا منه ومن دأل
بمعنى مشى مشيا مخصوصا والتغير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس
شمس بالضم واما الوعل لغة في الوعل والرثم بمعنى الاست فشاذا ان
(قوله ولم يذهب الى منع صرفه الابعض النحاة) ذهب يونس الى
ان ٣ الوزن المشترك بين القيلتين يوتر وذهب عيسى الى تأثيره اذا كان
منقولا من الفعل كقوله * انا ابن جلا وطلاع الثيا * ولولا ذلك
لنوتن جلا ويرد بانه ان كان علما فحكى مع الضمير وهو لا يغير وان لم يكن
علما فهو صفة مقدراى انا ابن رجل جلا اى انكشف امره او كشف
الامور (قال اويكون) انما لم يقل بدله او يغلب كقوله النحاة لان
فاعل اذا جعل علما لمذكر كان منصرفا مع انه غالب في الافعال ولم يجيء
في الاسماء الاحتم وعالم وسالم اسم شجر اسود ولان في اثبات الغلبة
زيادة مؤونة لا يقال في اثبات الاختصاص ايضا تلك الزيادة لانا نقول

٢ اى اين ووضح
٣ وضع المشترك من
القيلتين (نسخه)

وثنية الضمير في قوله ان كانا باعتبار تعددهما في انفسهما (قوله
 او شرط ذلك الاسم) فيه انه يخالف الشروط السابقة لكن يخلو عن
 لزوم تنافر بين اعتبارى الوحدة والتعدد كما في التوجيه الاول (قال
 فشرطه العلمية) منهم من قال انها شرط وسبب ومنهم من قال انها
 شرط محقق للمشابهة لاسبب لانهما كالنفي التائيد بقومان مقام
 علتين (قوله اوليتمتع التاء) اوليتمتع سبب آخر كما عرفت في التركيب
 (قال كعمران) وسلمان وعثمان فقد جاء في الاسم حركات الفاء
 وفي الصفة لم ينجى كسر الفاء وجاء فتحها وضمها ايضا لكن المؤنث
 ٣ حينئذ مع التاء (قال او في صفة) فيه انه عطف باو على عاملين مختلفين
 وليس على شرطه قيل الصواب الواو بدل او لان الالف والنون
 يوجدان في الاسم والصفة واجيب بان التردد ليس باعتبار نفس
 الطبيعة بل باعتبار فردها وفردا لا يكون الا في احدهما ويمكن ان يجاب
 بان اول التوزيع (قوله لانه متى كان مؤنثه فعلى) الخ هذه عند الاكثرين
 وجوز بعضهم اجتماعهما وحكموا حينئذ بالانصراف قد افاد به ان
 وجود فعلى ليس مقصودا لذاته بل المطلوب منه انتفاء فعلانة
 فالعدول عنه الى مالمس مطلوبا غير مناسب بل غير صحيح لان المطلوب
 قد يحصل بغير وجود فعلى فهذا الوجه ضعيف وقد اشار المصنف
 الى ضعفه بقيل ان قلت اذا كان المطلوب من وجود فعلى عندهم
 انتفاء فعلانة كان الواجب عندهم امتناع صرف رحن لحصول
 المطلوب قلنا لعل المطلوب عندهم انتفاء مؤكد مبنى على دليل لفظي
 والانتفاء المبني على الدليل اللفظي لا يكون الا بوجود فعلى (قوله
 لانه صفة خاصة لله تعالى) الخ لقائل ان يقول اختصاصه به تعالى
 في الاستعمال لا في الوضع فاذا نظر الى الوضع كان له مؤنث بحسب
 القياس اما بالتاء لان الاصل في التائيد التاء واما بالالف وهو الراجح
 لان فعلاان فعلى اكثر من فعلاان فعلانة فعلى الاول ينبغي ان يكون
 منصرفا بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي ان يكون غير منصرف اتفقا اللهم
 الا ان يقال ان الثابت بالقياس لا يضر ولا يكتفى (قال وندمان) لما كان

٣ قوله حينئذ
 اى حين الضم مع
 التاء نحو عريان
 وعريانة بخلاف
 المفتوح فان مؤنثه
 نجى مع التاء كندمان
 وبدونها كسكران
 (سيالكوتى)

التخالف ولذا ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علما معرب غير منصرف ومن ههنا يتقدح جواب آخر هو أن المصنف وافقهم في منع الصرف (قوله من غير ان يقصد) بل من غير نقل عن مركب مستعمل في معنى فيكون علما على الارتيال (قال الالف والتون) قيل الواو بمعنى مع ولك اعتبار العطف او لاثم الحكم عليه بقوله ان كانا الى آخره (قوله لانهما من الحروف الزوائد) بالفعل فلو احتمل لفظ نونه الاصاله جاز صرفه كحسان لجواز أن يكون من الحسن كاجاز أن يكون من الحسن ويمنع حينئذ (قوله لمضارعهما لافى التأنيث) في منع دخول تاء التأنيث لما كان منع صرفهما دائرا عليه وجودا وعدما جعله وجه الشبه ولم يجعل غيره من الوجوه وجه الشبه لان الوجوه الاخرى تساوى الوزنين صدرا كسكران وحرء وكون الزائدين في سكران مختصين بالذكر كان الزائدين في نحو حرء مختصان بال مؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كان المذكر في نحو حرء كذلك ولا يدور عليها منع صرفهما الا ترى الى صرف ندمان مع تحقق تلك الوجوه ومنع صرف صمران وعثمان مع عدمها (قوله اما كونهما مزيجين وفرعيتهما للمزيد عليه) لا يظهر على هذا التقدير وجه اشتراطهم انتفاء التاء الا ان يقال وجهه ان الجرد عن التاء اصل لما زيد عليه التاء والاصالة تنافي الفرعية التي تؤثران بسببها (قوله واما مشابھتهما لافى التأنيث) اى في منع دخول تاء التأنيث ان قلت لا بد في السبب من فرعية ولا فرعية على هذا المذهب قلنا السبب اما المشابهة او المشابهة فان كان الاولى فهي فرع للطرفين وهو ظاهر وان كان الثانى فهو فرع لما زيد عليه لكنه سبب غير اصل لتوقفه على المشابهة مع ان المشبه من عداد المشبه به فلا حاجة فيه الى اثبات فرعية مغايرة لفرعية المشبه به (قوله والراجح هو القول الثانى) لان وجه اشتراط الطائفة الاولى انتفاء التاء غير ظاهر (قوله لا الاسم الشامل) ولا الاسم المقابل للقب والكنية والمقابل للمهمل والمقابل للطرف اللازم الظرفية (قوله وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد) او مجموع

ع قوله تساوى
الوزنين اقرأه مصدرا
لا فصلا واعطف
عليه الكونين
الاتيين فهين
الوجوه الاخر
ومعنى تساوى
الوزنين صدر الاتحاد
اولهما في فتح
فسكونهم (مصححه)
ع قوله مع عدمها
اى تلك الوجوه
لاختلاف الصور
باختلاف حركة الفاء
وعدم المؤنث لهما
(سياتكونى)

الباء الاولى وزيدت الالف للاشباع ولا يخفى ما فيه من المبالغة في الهجو
(قوله وهو ضرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة) ولا شبهة في ان
التركيب الذي يناسب ان يعتد من الاسباب تركيب يوجد في الاسماء
وهو المعروف ههنا لامطلق التركيب فصح التعريف جمعا لا يقال
٢ فاذن لا حاجة الى اشتراطه بالعلمية لان المركب المجمول كلمة واحدة
لا يكون الاعلما لانا نقول لانسلم الحصر لجواز أن ينقل او لا الى معنى
جنسى او ينقل او لا الى معنى عامي ثم ينقل الى معنى جنسى كما اذا نكر ذلك
العلم ولو سلم فنقول العلمية شرط لتحقيقه وثبوته لا اشتراطه **(قوله من غير**
حرفية جزء) ان قلت اعتبار هذا القيد فيما اريد بالتركيب من غير اعتبار
نفي الاضافة والاسناد تحكيم قلنا الحرف لما كان شديد الالتصاق بالكلمة
لم يظهر اثر تركيبهما فلم يعتدنا من جنس التركيب الذي يناسب ان يعتد
سببا بخلاف التركيب من الاسمين اسناديا كان اوضافيا ولما لم يوجد
التركيب من الفعلين لم يحتج الى نفيه بوجه **(قوله ليأمن من الزوال)**
والانحلال اوله تحقيق سبب آخر حتى يترتب اثر المنع **(قوله فيحصل له**
قوة) هـ اى لزوم **(قال وان لا يكون باضافة ولا باسناد)** الباء للابسة اى
ان لا يكون ذلك التركيب ملابسا لهيئة الاضافة والاسناد وذلك لان كل كلمة
نقلت عن مركب اعرابها وبنائها باعتبار المنقول عنه ومعناها باعتبار
المنقول اليه فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها العلمى لامتناع
اعتبار حكمه **(قوله لان الاضافة)** الخ اولان تأثيرها اما في الجزء الاول
وهو باطل لما عرفت واما في الجزء الثانى على قياس بعلبك وهو ايضا
باطل لانه مشغول باعراب الحكاية **(قوله فكيف يؤثر في المضاف اليه)**
اى اذا كان في طبع شئ اقتضاء امر لا يجوز أن يكون فيه اقتضاء ما يصادفه
سما في مادة واحدة حكما فان المركب الاضافى في حكم كلمة واحدة **(قوله**
من قبيل المبنيات) عند جماعة منهم المصنف ومن قبيل الممرات
الحكيمة عند جمع ولا يبعد حينئذ أن يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر
اثره لفظا **(قوله كأنه اكنفى)** انما قال كأنه لان المذكور فيما بعد مع بعده
حكم لا يتضمنه حرف العطف بالفعل لا لما يتضمنه بحسب الاصل ومن الجائز

٢ قوله فاذن الخ اى
اذا كان المعروف
التركيب الذى
يوجد فى الاسماء
(سيالكوتى)
٣ قوله ولو سلم اى
لو سلم الحصر فنقول
العامة شرط لتحقيق
التركيب وثبوته
فلا يقتضى وجود
فرد آخر سوى
العلم (سيالكوتى)
٤ قوله لا اشتراطه
اى ليس العلمية
تقييدا له بالشرط
حتى يقتضى وجوده
بدونها (سيالكوتى)
٥ قوله اى لزوم اى
ليس المراد بالقوة
معناها المتبادر اعنى
مقابلة الضعف
اذ التركيب لا يقبلها
(سيالكوتى)

غالباً والصرف مغلوباً كان لفظ اذا في الاول واقعا موقعه وفي الثاني واقعا موقع ان للمشاكلة (قال فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع) لا يخفى ان نفى جنس الاشكال بهذا المعنى لا ينافي اثبات الاشكال من وجه آخر هو ان سراويل اذا صرف كان يذبح ان يصرف مصابيح لانه يوازن مفردا كما يصرف فرازة لانه يوازن كراهية ويمكن ان يدفع بان سراويل مفرد اعجمي ولا اعتبار لموازنة الاعجمي ٦ او بالدور او بتقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف او لم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فنظر الى التقدير منعه من الصرف ومن نظر الى وقوعه على الواحد صرفه (قوله اي كل جمع منقوص) وكذا كل مفرد غير منصرف منقوص كقاض اسم امرأة واعبل مصغر لامقصود كاعلى فان الالف فيه ثابتة خلقتها (قوله اي في حالي الرفع والجر) اشارة الى انهما منصوبان على الظرفية والعامل فيهما المائلة المستفادة من الكاف (قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة) ولان الاعلال سببه قوى وهو الاستئصال المحسوس ومنع الصرف سببه ضعيف وهو مشابهة غير محسوسة (قوله على وزن سلام) فصار مثل فرازة المشبهة بكراهية (قوله وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال) يفهم منه ان من جعله غير منصرف يجعل الاعلال مقدما على منع الصرف سواء كان التنوين عوضا عن الياء او عن الحركة ويذبح ان يكون كذلك لان منع الصرف لو كان مقدما على الاعلال لوجب الفتح حالة الجر والقول بان الفتح في حكم الكسر لانه بمعنى بعيد لكن من قال ان التنوين عوض عن الحركة هو المبرد والمفهوم من كلام الرضى ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده واصل جوار جوارى بالتنوين لان اصل الاسم الصرف ثم جوارى بحذفها واثبات الحركة ثم جوارى بحذف الحركة للاستئصال ثم جوارى بتعويض التنوين عن الحركة ليخف الثقل بحذف الياء للسالكين (قوله وفي افة بعض العرب اثبات الياء) وهي قبيحة وعليه قول الفرزدق ولو كان عبدالله مولى مجوته * ولكن عبدالله مولى مواليا ويجوز ان يجعل الياء للمتكلم والاصل ٣ موالى بتشديد الياء حذف

٦ قوله او بالدور
الحاى يمكن ان يدفع
بان سراويل على
تقدير عربيته نادر
لم يجيء غيره اصلا
والنادر كالمردوم
فكانه لا نظير لمفرد
المصابيح في العربية
(سيبالكوتى)

٣ قوله موالى بتشديد
الياء كان الاصل
موال فلما اضيف
الى ياء المتكلم سقط
التنوين وعادت الياء
المحذوفة واجتمع
الياءان فادغمت
احداها في الاخرى
فصار موالى بالتشديد
(سيبالكوتى)

حضاجر كفتار وضع كفتار وضبعان بالكسر كفتار وضبعانه ماده
وهذا يوافق الصحاح فعلى هذا اندفع السؤال (قوله) والالكان بعد
التنكير منصرفا (الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون مثل احمر علما اذا نكر
قال قدس سره فى الحاشية فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم للجنس
شامل للضبع للجنس هو الضبع انتهى هذا التأويل بناء على تسليم
تأنيث الضبع وقد عرفت ما فيه (قوله) لثلايتوهم ان الجمعية كالوصف
ولامكان اعتبار الجمعية المطلقة (قوله) وهو الاكثر فى موارد الاستعمال
او مذهب الاكثر (قال اعجمي) خبر محذوف (قال حل على موازنه)
لانه دخيل والدخيل يميل الى المحانس وانما لم يمنع من الصرف ٣ آجر
المعرب مخففا حلا على موازنه من افعل علما لان جميع ما يوازنه ليس
ممنوعا من الصرف كالكلب والبحر (قوله) لكنه من قبيله حكما (الحاعتذار
عن انه لم يعمد الحمل على الموازن من الاسباب وقد يعتذر عنه بانه سبب
على سبيل الاحتمال لا على القطع قال المصنف فى شرحه يلزم هؤلاء
ان يقولوا الجمع وما شبه الجمع وقد قال بعضهم بذلك (قال تقدير) اى
قدر تقدير (قوله) فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة (هذه
عبارة السيد قدس سره انما قال كانه لان السروالة لم تجب بمعنى
قطعة من السراويل بل جاءت بمعنى قطعة الخرقه فيكون المفرد مفروضا
وانما لم يجعل جماعها بالمعنى الثانى حتى يكون المفرد متحققا لان السراويل
مختص بالازار فلا يصح ان يكون السروالة بهذا المعنى مفرداله واقائل
ان يقول ان سراويل منقول من المعنى الجمي الى هذا الجنس ولم يلاحظ
فيه معنى الاقطاع اصلا فجاز ان يكون منقولا اليه من معنى الاقطاع
لامن اقطاع الازار ان قيل نقل الجمع الى الواحد فى الاجناس لم يجزى نعم
جاء فى الاشخاص كعدائن اجيب بان ذلك فى الجمع المحقق لافى مطلق
الجمع وبان المفرد اذا اشتمل على الاقطاع جاز اطلاق اسم تلك الاقطاع
عليه كما يقال ثوب شرادم جمع شرذمة وهى القطعة وفيه ان ذلك من باب
اجراء الجمع على الواحد لامن باب اطلاق الجمع عليه اللهم الا ان يقال
اذا صح الاجراء صح الاطلاق (قال واذا صرف) لما كان عدم الصرف

٣ قوله آجر المعرب
مخففا آجر فارسي
معرب قد يشدد
راؤه وقد يخفف
كذا فى الصحاح
(سيالكوتى)

ولاحاجة الى اخراج نحو مدائى) بزيادة ياء النسبة كما قيل
مع انه لو زيد لخرج نحو كراسى مع انه غير منصرف (قوله فانه مفرد
محض) لا يصح الا معاملة المفرد بخلاف فرازة فانه جمع محض
لا يصح الا معاملة الجمع (قوله جمع فرزین او فرزان) هو معرب
(قال واما فرازة فنصرف) قبل ليست اما للتفصيل لعدم التمدد ولا
للاستيناف لسبق كلام آخر الا ان يقال الاستيناف لعدم سبق الاجمال
وانما لم يقل فنصرف لان المنصرف صار اسما فيجوز اعتبار اسميته اولان
المراد نحو فرازة اولان المراد اللفظ وهذا هو الظاهر لا يقال فعلى هذا
يكون غير منصرف بالعلمية والتأنيث فكيف يصح تنوينه لانا نقول
تنوينه للمناسبة ومشكلة المسمى مع انه يجوز ان لا يكون منونا (قل
وحضاجر علما للضبع) ليس منصوبا باغنى لان المنصوب به لا يخلو
وقلما يخلو عن مدح او ذم او ترحم ولا يستقيم هنا شئ من تلك المعاني
بل هو منصوب على انه حال من المستتر في غير منصرف وجاز ان يتقدم
معمول ما اضيف اليه غير اذا كان بمعنى النفي فانه حينئذ في قوة لا وجاز
فيه ما جاز في لامن تقديم معمول المدخول وزيادة لافيا عطف على
المدخول لتأكيد النفي ولا يخفى ما فيه من ابهام ان امتناع صرفه
مخصوص بحال العلمية وليس كذلك لامتناع صرفه حال التكثير ايضا
وفي بعض النسخ علم بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف وينبغي ان يكون
الجملة اعتراضية لاحالية ليدخل الكلام عن ذلك الابهام (قوله بل للجمعية
الاصلية) الجمعية وان كانت منافية للعلمية كالوصفية لكن اعتبارها
ليس مع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد ومن قال
الجمعية غير منافية للعلمية لجواز تسمية الاشخاص برجال فلم يأت بشئ
لان نوع الابهام منافيا للعلمية لازم لمعنى الجمعية كما ان الابهام المنافي
للعلمية لازم لمعنى الوصفية نعم يجوز ان يبقى شائبة من معنى الجمعية في العلم
كما يجوز ان يبقى شائبة من معنى الوصفية فيه كما اذا سميت شخصا ذا
حرارة بالاحمر قال قدس سره في الحاشية الضبع هي الاتى والضبعان
هو المذكور والجمع ضباعين كسرحان وسراجين انتهى قال في الصراح

(حضاجر)

بـخلاف امتناع صرف شتر فانه ليس بهذه المثابة (قال الجمع) اى
الجمعية او جمعية الجمع او الجمع من حيث انه جمع ويجوز ان يجعل اللام
فى الجمع للعهد اى جمع يقوم مقام سببين ليظهر تفسير الضمير فى قوله
شرطه بما ذكره قدس سره (قال صيغة منتهى الجموع) منتهى
مصدر ميمى مضاف الى الفاعل اى صيغة ينتهى بها جموع التكسير
بمعنى ان تلك الصيغة من حيث انها غير قابلة للتكسير فلا يرد
النقض برجال بناء على انه بخصوصه غير قابل للتكسير فان وزن فعال
قابل للتكسير ولذا يجمع حمار على حمير (قوله) وبعد الالف حرفان)
اولهما مكسور او ثلثة اولها مكسور فلا يرد النقض بصحارى وكالات
(قوله) لانها جمعت فى بعض الصور مرتين) اى لانها صيغة جمع جمع
وهو تعليل لليلة الاستفادة من قوله لهذا (قوله) لتكون صيغته مصنونة
عن قبول التغير) فتصير لازمة فيصح ان يرفع اصلا وهو الصرف (قال
بغيرهاء) الباء للملابسة والغير بمعنى النفى والمعنى بلاهاء بل لا بهاء كما
فى قولك كنت بغير مال فان المعنى كنت بلا مال بل لا بمال لا انك كنت
بما يغير المال وهو خبر آخر لشرطه اوصفة لقوله صيغة (قوله) منقلبة
عن تاء التانيث) الح فملى الاول يكون قوله بغيرهاء مقيدا بحالة
الوقف وعلى الثانى يكون مقيدا بخلافه (قوله) جمع فارهة) لافاره
كما قيل لان فاعلا اذا كانت صفة لا يجمع على فواعل قال قدس سره
فى الحاشية الفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة ويقال
للفرس جواد انتهى الحاذق * مرد زيرك * ويقال للفرس رائع ايضا
(قوله) لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات) ان قيل التاء غير
لازمة فيذنى ان لا يعتبر تغير الوزن بها اجب بانها وان كانت غير لازمة
لكن لها اثر فى تغيير الاوزان كما فى وزن الفعل على ان التاء فى وزن فعالة
موضوعة مع الكلمة لعدم استعمال اشاعت و فرازن وفيه نظر لان
التاء انما يكون لازمة فى فعالة اذا كانت للمنسوب كاشاعة فى جمع اشعى
لانها بدل من ياء النسبة بخلاف ما اذا كانت للاعجمى كجوارب فى جمع
جورب وايضا عدم الاستعمال بلا تاء لا يقتضى الوضع مع التاء (قوله)

منافية للام
والاضافة لان
التعريف اذا حصل
بجوهر الكلمة
لا يمكن تعريفه
بالام او الاضافة
(سيالكوتى)

٣ قوله فامتنعت
معها اى امتنعت
اللام والاضافة مع
العلمية ودخول اللام
في الاضافة اعلام
للمع معنى الوصف
باعتبار الاصل
(سيالكوتى)

٤ قوله او غره اى غره
الزخشرى وجوب
منع صرف ماه
وجور فاذا كانت
العجمة فيهما
موجبة لوجوب منع
الصرف مع سكون
الوسط فلتكن
مؤثرة في جواز
الصرف في نحو نوح
ولا يخفى اندفاعه
في نحو نوح

(سيالكوتى)

عيسى (قوله) وانما جعلت شرطا (الح) بحقق الاشتراط ما قاله الشيخ
الرضى وهو أن العجمة في الاعجمى يقتضى ان لا يتصرف فيها تصرف
كلام العرب ووقوعها في كلامهم يقتضى ان يتصرف فيها تصرف
كلامهم فاذا وقعت فيه اولا مع العلمية ٢ وهي منافية للام والاضافة
٣ فامتنعت معها جاز أن يمتنع معها ما يعاقبها ايضا اعنى التنوين رعاية
لحق العجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ماهو عادة وبقي
الاسم قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر
ان الطارى يزيل حكم المطرودة عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة
وتخفيف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان
وآذربايجان في كركان وآذربايجان واما اذا لم يقع الاعجمى في كلام
العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين
ايضا مع الكسر كما يقبل سائر التصرفات (قال ونحرك الاوسط) ذهب
سيبويه واكثر النحاة الى ان الشرط الثانى الزيادة على الثلاثة ولا اعتبار
لتحرك الاوسط لان الثلاثى خفيف ووضع كلام المعجم على الطول
فكان الثلاثى ليس منه (قوله) وهذا اختيار المصنف ذهب
الزخشرى الى ان نوحا كهند وكأنه قاس العجمة على التأنيث المعنوى
او غره تحتم منع ماء وجور ولا يخفى اندفاعه بما ذكره الشارح
قدس سره قال الشيخ الرضى ما ذهب اليه ليس بشئ اذ لم يسمع نحو
لوط غير منصرف في شئ من كلامهم (قوله) لانه امر معنوى
اى ليس له علامة لفظية (قال وشتر) قيل يجوز أن يقال امتناع
صرفها لتأويلها بالبقعة وفيه انه لا يستعمل الا مذكرا ولا يرجع اليه ضمير
المؤنث وللمناقشة فيه مجال فلو مثل بلمك اسم ابى نوح النبي عليه السلام
لكان اسلم (قوله) لان غرضه التنبيه على ماهو الحق عنده (يجوز
ان يقال لان غرضه التنبيه على ماهو الحق عنده مما وقع فيه النزاع
من نوح وشتر وتقديم انصراف نوح على امتناع صرف شتر لان
انصراف نوح مخالف لاصل هذا الكتاب اعنى المفصل دون عدم
انصراف شتر ولان انصراف نوح جلى مما لا يخفى ان ينسازع فيه

(بمخلاف)

ترك الشروط (قوله لان الحرف الرابع) فيما هو على اربعة احرف وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير في الزائد على الثلاثة ساد مسد التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة وثبة ان كانت بمعنى الجماعة فمحدوفة اللام واصلها نبي وان كانت بمعنى وسط الحوض فمحدوفة العين واصلها ثوب (قوله اى التعريف) يجوز ايضا ان يقدر المضاف اى تعريف المعرفة وان تعتبر الحثية اى المعرفة من حيث انها معرفة (قال ان تكون علمية) قيل لم يقل شرطها علمية لان المراد بالمعرفة التعريف وهو ليس علما ان قلت يجوز أن يراد علمية ما فيه التعريف كما اراد في قوله التائيت بالتاء شرطه العلمية علمية ما فيه التائيت قلنا هناك لام ابدل عن المضاف اليه وليس هنالام ان قلت لم يأت باللام ههنا حتى يكون اخصر قلنا للزوم التكرار لفظا ان قلت فيلزم التكرار في اشتراط المجمة قلنا للزيادة قوله في العجمة (قوله بان تكون حاصلة في ضمنه) الاظهر أن يقال حاصلة فيه حصول الصفة في موصوفها ولا يخفى ان التعريف الذى شرط تأثيره بالعلمية لا تحقق له الاتحقق العلمية بخلاف البواق فان تحققها مقابر لتحقيق العلمية (قوله يجعل غير المنصرف منصرفا) اوفى حكم المنصرف (قوله فلم يبق التعريف العلمى) هذا مبنى على ان السبب الآخر في اجمع واخواته الصفة الاصلية او العلمية لا التعريف بالاضافة المقدرة او اللام المقدرة كما ذهب اليه جمع (قوله وانما جعل المعرفة سببا) قيل فعلى هذا جرى في قوله وما فيه علمية مؤثرة على اصطلاح غيره او على التجوز اى بارادة العمام من الخالص وفيه ان كون تأثير التعريف مشروطا بتحقيقه في ضمن العلمية ٢ او بشوته في العلم ٣ راجع الى ان المؤثر هو العلمية وانما الاختلاف في التعبير فليس فيه تجوز ولا تكلم باصطلاح الغير (قوله لان فرعية التعريف للتكثير اظهر) لان الفرعية لمقابلة التنكير والتعريف يذكر في مقابلة التنكير لا العلمية (قوله وهى كون اللفظ مما وضعه غير العرب) لا غير (قوله كان في المعجم اسم جنس) بمعنى الجيد في لغة الروم (قوله سمي به احد رواة القراء) سمي به رواية

٢ على تقدير المصدرية

٣ على تقدير النسبة

(سبالكونى)

الالف لازومها (قوله اي كالتأنيث اللفظي بالتاء) قيل لان المقدر
عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية (قوله شرط لوجوب
منع الصرف) مستلزم له (قال او تحرك الاوسط) اي بالفعل
فدار كهند مع انها متحركة الاوسط بحسب الاصل (قوله ليخرج الكلمة
بثقل احد الامور الثلاثة) ان قلت هذا النقل يوجب تحتم تأثير كل من
العلمية والتأنيث وتحتم تأثير كليهما فلم جعله المصنف موجبا لتحتم تأثير
التأنيث قلنا لان الكلام مسوق لبيان شرط التأنيث اولا
المحتاج الى التقوية هو التأنيث لكونه مغويا دون العلمية وفي الاخير بحث
لانه لا يلايم البيان الذي ذكره الشارح (قوله علمين لبلدين) اشار
بقوله لبلدين الى وجه تأنيث العلمين اعلم ان اسماء الاماكن قد يلزم
تأنيثها بتأويل البلدة مثلا فيمتنع صرفها وقد يلزم تذكيرها بتأويل
المكان مثلا فيصرف وقد يعتبر كل منهما فجاز الوجهان اذا عرفت
هذا فقول ان كان الاستعمال معلوما فذلك وان لم يكن معلوما فلك فيه
الوجهان وكذا اسماء القبائل في تأويلها بالقبيلة والحي (قوله تمتنع
صرفها) او تمتنع كل منها عن الصرف والاول اوفق بقوله يجوز
(قوله قال فشرطها الزيادة على الثلاثة) وهما شروط تركها احدها
ان لا يكون ذلك المؤنث مذكرا بحسب الاصل فالمؤنث الذي كان منقولا
عن مذكر اذا سمي به مذكر صرف وكذا حائض فانه في الاصل لمذكر
وهو الشخص لان الاصل في الصفات ان يكون المجرد عن التاء منها
صفة المذكر وثانيها ان لا يكون تأنيثه محتاجا الى تأويل غير لازم
كرجال فان تأنيثه بتأويل الجماعة وهو غير لازم لجواز تأويله بالجمع
وثالثها ان لا يقلب استعماله بحسب معناه الجنسي في المذكر ثم ان تساوى
استعماله مذكرا ومؤنثا فتساوى الصرف ومنعه وان غلب استعماله
مؤنثا فتمنع الصرف راجح وان لم يستعمل الا مؤنثا فتمنع الصرف واجب
والسر في اشتراط الاولين ان التأنيث المذكور في الاول بتسمية طارئة وفي
الثاني بعارض تأويل غير لازم وقد زال بالعلمية مائلا وما عرض فلم يبق
التأنيث والسر في اشتراط الثالث ان الحكم للغالب ومما ذكرنا يظهر وجه

من الخال) خال * نقطة سياه كه بر اندام باشد و نشان خيلان جماعت *
 (قوله لا في الاصل ولا في الحال) اما الاول فظاهر أنه لم يثبت
 واما الثاني فلان المستعمل لم يقصد بتلك الالفاظ الانواعا مخصوصة
 من غير ملاحظة خبث وقوة وخال وان كانت في نفسها متصفة بتلك
 الاوصاف (قال التائيث بالتاء) هي تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحا
 ما قبلها تنقلب في الوقف هاء فتاء اخت ليست للتائيث لانتفاء القيد
 الاخيرين قطعا بل هي بدل من اللام فلوسمى باخت مذكر صرف
 ولوسمى بها مؤنث كانت كهند قال السيد قدس سره يحتمل انها
 مصروفة على قياس ما ذكره العلامة في عرفات فانها مصروفة عنده
 لان التاء المفلوطة فيها ليست متمحضة للتائيث فلا تعتبر في منع الصرف
 ولا يمكن تقدير تاء اخرى معها اذ لم يهد في كلامهم تقدير التاء مع التاء
 المفلوطة وان لم تكن متمحضة (قوله فانه لاشرط له) لزوم الالف
 (قوله ليصير التائيث لازما) اى بعدما لم يكن لازما لان التاء في اصل
 وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث ولا تكون حينئذ لازمة للكلمة اسما
 كانت تلك الكلمة اوصفة كحمارة وحسنة وقديجي على خلاف اصله
 وحينئذ تكون لازمة للكلمة ٢ كحجرة لكن لم يعتبروا هذا اللزوم
 (قوله لان الاعلام محفوفة عن التصرف بقدر الامكان) اعتناء
 بشانها انما قيد بقدر الامكان لان التصرف قد يكون فيها للضرورة
 او ما في حكمها كافي الترخيم فانه في غير المنادى لضرورة الشعر
 وفي المنادى للهرب عن الثقل فيما هو كثير الوقوع وكافي الاعلام
 التي ليست من الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير
 الحركة وقلب الحرف كما قالوا في جبرائيل جبريل وجبرال وجبرين وذلك
 لتعسر تكلمهم بها لعدم ورودها على اوزان كلمهن الخفيفة وتركيب
 حروفها المتناسبة ولك ان تقول ان التصرف في تلك الاعلام لعدم
 مبالاهم بماليس من اوضاعهم ولذا قالوا اعجبي فالقب به ماشئت فكأنها
 ليست اعلاما فالمراد بالاعلام الاعلام التي هي من كلمهم (قوله
 والتائيث المعنوي) اى ما يكون تاؤه مقدرة ولا مجال لتقدير

٢ قوله كحجرة فان
 دخول التاء فيها
 لامتني من المعاني
 بل هو ثابت لفظي
 وهي لازمه كذا
 في الرضى
 (سيالكوتى)

الدلالات الثلاث المتبعة في باب الافادة والاستفادة عليه كان الوضع اصلا لان الاصل ما يبنى عليه شئ واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرماله صح نسبة الدلالة عليه في يتوهم ان اشتغال الاصل على الفرع كاشتغال الطرف على المظروف ولك ان تقدر مضافا والتقدير في زمان الاصل (قوله فلا تضره) الفاء للتفريع (قوله ومعنى الغلبة) اى معنى غلبة الاسمية اختصاص الدال على المعنى الوصفى ببعض افراده الى آخره او معنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على المعنى الوصفى ببعض افراده الى آخره او معنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على معنى ببعض افراده الى آخره ذهب الشيخ الرضى الى ان غلبة الاسمية على الوصفية مشروطة ببقاء المعنى الوصفى فاذن لم يضر اللفظ الدال على المعنى الوصفى اسما محض وان خرج عن كونه وصفا لفظا لعدم صحة اجرائه على غير ذلك الفرد وهو ظاهر ولا عليه لاعتباره في المفهوم قال السيد قدس سره ظاهر كلام المصنف يقتضى عدم الاشتراط لعدم تقييده الحية والقيد بالصفة وفيه ان الحمل على الاطلاق مخالف للغة قال في الصراح اسود * مار بزرك سياه * وارقم * مار يسه * وقالوا ان ادهم اسم للقيد من الحديد لما فيه من الدمة فالاولى ان يقال انه يصدد تعيين لذات ولا مدخل في ذلك لتقييدها بصفة (قال فلذلك) الفاء للنتيجة فيدل على ترتيب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتيب المعلوم فلا يغنى احدهما عن الاخرى وذلك اشارة الى ما ذكر من مجموع الاصلين المترتب احدهما على الآخر لا الى الاصل الاول ليصح عطف امتنع على صرف ووجه ذلك ان يحمل مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعا على مجموع الاصلين ويحال رد كل فرع الى اصله على ذهن المتعلم واما قوله وضعف فهو عطف على صرف بلا اشكال (قال صرف) نسب الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه (قال وامتنع اسود) اى صرف اسود وامتنع اسود من الصرف (قال منع افى) * مار بزرك * (قوله اشتقاقه من الجدل) الجدل * محكم بافتن رسن را * (قال للطائر) قالوا هو الشقراق * وهو طائر اخضر يخالطه قليل حمرة يصول على كل شئ قال في الصراح اخيل * نام مرغى كه اورا بقال بد آرند * (قوله لاشتقاقه

بكسر الشين
المعجمة وفتحها
وكسر القاف
وتشديد الراء المهملة
وقاف (سبيلكوتى)

على ماء كثير لا على ذات مالها كثرة المائبة فانه بعيد وكذلك المصغر
بدل على ذات معينة متصفة بالحقارة مع انه وصف مثلا ادير مصغر ادور
جمع دار بدل على ادور متصفة بالحقارة مع انه وصف ولذا كان غير منصرف
بالوصفية ووزن الفعل الذى كان فى المكبر فان التصغير لا يخل بالوزن
فما اوله احدى الزوائد الاربع فالاولى ان يقال كون الاسم دالا على ذات
مبهمة لم يتعين الا ببعض الصفات المأخوذة معها او بما قيس اليه ذلك
البعض ان قلت اذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منع طليحة
بالعلمية والتأنيث قلنا هذا من باب توسعاتهم حيث لم يفرقوا بين المصغر
والمكبر (قوله سواء كانت هذه الدلالة) القرينة على التعميم قوله
شرطه (قوله لا العرضى لرضيته) فانه فى معرض الزوال فكأنه لم يثبت
والسبب الراجع الاصل وهو ههنا الصرف لا يكون الا اذا كان راسخا
قال الشيخ الرضى لم يقيم الى الآن دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف
العرضى والاستدلال بانصراف اربع مدخول لجواز ان يكون انصرافه
لانتفاء شرط وزن الفعل بقوله التاء وما يقال من ان التاء فى اربعة
ليست طارية على اربع كما هى طارية على يعمل لان اربعة للمذكر
واربعا للمؤنث والمذكر مقدم فى الرتبة على المؤنث ليس بشئ لانه اذا
جاز أن لا يعتد بالوزن الاصلى فى يعمل بسبب عروض تاء تخرجه عن
الوزن فكيف يعتد بالوزن العارض فى اربع مع كونه فى الاصل خارجا
عن شرط اعتبار الوزن قال السيد قدس سره وليس ايضا بشئ
ما قيل من ان المانع قبول تاء التأنيث وهذه التاء ليست للتأنيث بل للتذكير
لان قولك اربعة رجال او زيدين باعتبار الجماعة انتهى والتذكير
مفهوم من اختصاصها بجماعة الذكور ويؤيد ما قاله انقلاب التاء هاء
فى الوقف وعدم انصراف قولهم اربعة نصف ثمانية وقال المصنف
ه التاء القاذحة هى الداخلة قياسا والتاء فى اربعة ليست كذلك
(قال شرطه ان يكون) الاولى ان يقول ايضا وان لا يلزم منه اعتبار
المتضادين كخاتم وكأنه تركه لانه يعلم فيما بعد قال قدس سره فى الحاشية
وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة عليه انتهى اى لتفرع

ه التاء الفارقة (نحو)

الناقص في الاستعمال معدول عن المشائع واما الثالث فان جمع شرطين
 نبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فقيه العدل عن فاعل الا اذا ثبت
 استعماله متصرفا كاد دأب قبيلة وانما حكم بالعدل فيه لكثرة كون
 فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا حينئذ الى تقدير العدل
 فيه كقتم لانه ثبت قائم وعدم قتم قبيل العلمية فهو معدول عن قائم
 اسم جنس واذا اختل احد الشرطين انصرف ان قلت فينبى على
 هذا صرف عمر وزفر لكون عمر قبل العلمية جمع عامر وزفر قبل العلمية
 بمعنى السيد قلنا لما سمعنا غير منصرفين حكمنا بانهما معدولا عن
 فاعل ولم نحكم بانهما منقولان عن فعل الجنس انتهى ان قلت الشرط
 الاول ينفي ما قاله الشارح قدس سره من ان المعدول عنه في العدل
 التقديرى غير ثابت قلنا قوله هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه
 فاعلا اسم جنس وهو مخالف لما هو المشهور من ان المعدول عنه فاعل
 علما والظاهر أن الحق هو هذا (قوله فانهم اعتبروا العدل) على
 زعم بعض النحاة (قوله فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء)
 اى لينضم الى مناسبتها لزال وزنا مناسبتها له عدلا فحصل البناء
 وذلك لان مجرد المناسبة الاولى لا يوجب البناء والالبنى كلام وسحاب
 وانما عنوا بناءها ليحصل الكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء
 مصححة للإمالة المطلوبة المستحسنة ولان الراء ثقيل لكونه حرفا مكروا
 والثقل يستدعى الخفة والبناء اخف من الاعراب (قوله ولهذا يقال
 ذكر باب قطام ههنا ليس في محله) فكأنه ذكر استطرادا وفيه اشارة
 الى ان تقدير العدل في غير المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات (قوله
 فلا يكون مما نحن فيه) وهو غير المنصرف (قال الوصف) الانسب
 تفسيره لحقائه (قوله وهو كون الاسم دالا) فسر به لا بالبدال لانه
 هو السبب لمنع الصرف (قوله على ذات مبهمة) لم ينعين الابهض
 الصفات التى اخذت معها وفيه نظر لان الاوصاف المأخوذة من صفات
 مقبسة الى ذوات معينة لا تدل على ذات مبهمة بل تدل على تلك
 الذوات المعينة فان الفيض المأخوذ من الفيض الذى هو كثرة الماء يدل

الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التأكيد اسما) اليه ذهب المصنف واعترض عليه بانه لو كان صفة فاما ان يكون من باب احمر حراء او من باب الافضل فان كان الاول لم يصح جمع اجمع على اجمعون لان جمعه باعتبار الاصل على فمسل كحمر وباعتبار معناه الاسمي افاعل كاساور وان كان الثاني لم يكن مؤنث اجمع جمعاء بل يجب ان يكون مؤنثه جمي كفضلى واجاب عنه الشيخ الرضى بانه اسم التفضيل في الاصل فمعنى قرأت الكتاب اجمع انه اتم جمعا في قراءتى من كل شئ ثم جرد عن معنى الزيادة فعدل عن لوازم اسم التفضيل فهو كآخر فصار في حكم احمر افظا ومعنى فصيح ان يكون مؤنثه جمعاء كحمرء كما يصح حسناء وخشناة في حسن وخشن لجرد انهما في حكم احمر معنى وفيه بحث لانه قد صار اسما كما صرح به المصنف فلا يكون في حكم احمر معنى (قوله وعلى ما ذكرنا) من تفسير معنى الخروج عن الصيغة الاصلية وتبينه بالامثلة لا يرد الجموع الشاذة اى لا ينتقض التفسير بها (قوله كيف ولو اعتبر جمعهما) يعنى ان اقوسا وانبيا لو كانا مغيرى اقواس وانياب لم يصح نسبة الشذوذ اليهما اذ نسبة الشذوذ اليهما اما من جهة انهما مجموعان للواحد على خلاف قاعدة المجموع او من جهة انهما معدولان على خلاف قاعدة المعدول لاسبيل الى الاول اذ الجمع ليس الامغير الواحد ابتداء ولا الى الثانى اذ ليس للمعدول قاعدة يلزم من مخالفتها الشذوذ (قال او تقديرا كعمر) قال الشيخ الرضى ما حاصله راجع الى ان فعل ثلاثة اقسام اسم جنس غير صفة وصفة وعلم اما الاول فلا عدل فيه مفردا كان او جمعا كعصرد وغرف واما الثانى فان كان جمع فعلى فلا عدل فيه الا اخر وجمع وان كان صفة مبالغة فاعل فاما ان لا يختص بالنداء كخشع في مبالغة خاشع اى ذاهب في الارض فلا عدل فيها واما ان يختص به نحو يافسق وهى في المذكور كفصال في المؤنث نحو يافساق ففيهما العدل عند النحاة حتى لو سمي بهما مذكر لامتنع صرفهما وتمسكوا بان الاصل فيهما مساوتهما لماها لمباقتة في عدم الاختصاص بسباب وفيه منع اذ لا دليل على ان

٣ قوله وعدول
ظواهر المتى عطف
على المطابقة اى ينبو
عن القول بكونه
معدولا عن آخر
من لزوم عدول
ظواهر المتى
(سبالكونى)

٤ الاحرف استثناء
من السابق والعلالة
بالضم بقية جرى
الفرس والبداهة
بضم الباء اول جرى
الفرس والسابع
الفرس السريع
السير وهو من بيت
شعر مضاه كنافى
حرب قد انقطع فيها
جميع الافراس عن
السير ولم يبق لها
جرى الاعلالة
او بداهة الفرس
التريع السير اه
(من السبالكونى)

فرعون الرسول واما معنى فلانه لو كان معنى اللام محفوظا لبنى لتضمنه
معنى الحرف مع انه معرب وغير منصرف فى المشهور وذلك بالعدل
والعلمية المقدرة كأمس حالة الرفع عند بنى تميم فانه المعدول عن الأمس
وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل واما حاتى النصب والجر فبنى
عندهم وكضحي اذا اردت به ضحى يومك عند الجوهرى والقياس
يقضى ان يكون صباح ومساء معينان كأمس وسحر مع انهما منصرفان
افساقا (قوله) وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من (يؤيده
شيوخ توافق المعدول والمعدول عنه فى التعريف والتكثير لكن ينبو عنه
لزوم المطابقة للموصوف مع ان المستعمل بمن لا يطابق الموصوف
٣ وعدول ظواهر المتى والجمع والمؤنث عن الظاهر الواحد المذكور ولا يخلو
عن بعد وعلى هذا يتحقق العدل فى جميع التصاريف الاخر لان تقدير
من لا يوجب العدول على تفسير المصنف لما ذكرناه وعلى التقدير الاول
يتحقق العدول فى جميع التصاريف لان للام دخلا فى صورته الحكمية
وعلى كلا التقديرين لا يظهر اثر العدل الا فى اخر جمع اخرى لعدم
احتياج اخر واواخر اليه وعدم منع الصرف فى البواقي (قوله) لانها
توجب الخ (الحصر ممنوع بما ذهب اليه الخليل فى اجمع واخواته
فالاولى ان يقال ان المضاف اليه لا يحدف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز
اظهاره ههنا (قوله) اضافة اخرى مثلها) فى المضاف اليه سواء كان
المضاف الثانى تكرارا للاول او لا نعم يشترط ان يكون تابعا للاول
ولذا قال الشيخ الرضى بدل تلك العبارة او دلالة ما اضيف اليه تابع
ذلك المضاف اليه نحو ٤ الاعلالة او بداهة سابع (قوله) وقياس فعلاء
افعل ان كانت صفة الخ عليه الاكثر وناعترض عليه بان فعلاء
انما يجمع على فعل اذا كان مذكوره مجموعا على فعل ايضا واجمع مجموع
على اجمعون لاعلى جمع (قوله) وان كانت اسما ان يجمع على فعلى
بالتكثير او فعلاوات بالتصحيح وعليه ابو على ويرد عليه ان جماء
لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه على اجمعون شاذ اذ لا يجمع
هذا الجمع الا الوصف او العلم وله ان يقول انه علم جنس (قوله) والاخر

عن صيغة الى صيغة وعن مكرر الى غير مكرر او اسمية الى وصفية (قوله
لان الوصفية المرصية التي كانت في ثلاثة ثلاثة) اعلم ان ثلاثة من اسماء
العدد وهي موضوعة للوحدات لاملاله الوحدات حتى يكون اوصافا
بحسب الاصل نعم يستعمل فيماله الوحدات مجازا وذلك المعنى المجازي
اثلاثة ثلاثة لما وضع لفظ ثلاث ومثله صارت الوصفية اصلية بالقياس
الى وضعهما ولقائل ان يمنع كون ثلاثة ثلاثة باعتبار الوضع التركيبي
مجازا في المعنى الوصفي (قوله وآخر اسم التفضيل) بشهادة الصرف
نحو آخر آخران آخرون واو اخر اخرى اخريان اخريات واخر نحو
افضل افضلان افضلون وافضل فضلى فضليان فضليات وفضل (قوله لان
معناه في الاصل اشد تأخرا) اى في معنى من المعانى ثم نقل الى معنى غير
ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور او لا كما تقول جاءني زيد وآخراى
رجل آخر لاحار آخر او امرأة اخرى (قوله وقياس اسم التفضيل الخ)
ان قلت ان اريد به ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فيه فلا يتم القياس
وان اريد به ما استعمل منه في معنى الزيادة فاخر ليس كذلك لانه نقل
الى معنى الاغيار قلنا نختار الاول ونقول ما ذكره الشيخ الرضى من ان
القياس في اخر بحسب الاصل الاستعمال باحد الوجوه الثلاثة لكن عدل
عما كان حقه ليقربه عن معنى الزيادة المستلزمة لاحدها ولو كان العدول
بالقياس الى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضى واحدا بعينه من الثلاثة
بل يقتضى واحدا منها لا بعينه لاندعى العدول عن لازم بخصوصه
واحتيج حينئذ الى تغير التفسير بما ذكر ليظهر صدق التعريف عليه على جميع
التقادير (قوله وقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام) يؤيده لزوم
المطابقة للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنينا كما هو شأن
المستعمل باللام قيل لكن يدفعه لزوم تخالف المعدول والمعدول عنه
تنكيراً وتعريفا واجيب عنه بجواز عدول الاسم لفظا ومعنى كما في سحر
اذا اردت به سحرا مينا وهو سحر ليلتك فانه معدول عن السحر لفظا
ومعنى اما لفظ فلان كل جنس اطلق واريد به فرد معين من افراده
فلا بد من لام العهد سواء صار بالغلبة علما نحو النجم او لا نحو فصى

ان عدل بعض الامثلة ثابت بغير منع الصرف وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف ولعل وجهه ان اثبات الاصل قصدا اثبات للفرع ضمنا فاذا ثبت بدليل غير منع الصرف ان اصل ثلاث ثلاثة ثلاثة ثبت ان ثلاث فرعه وليس فرعيته لذلك الاصل الا باعتبار المدلول عنه فقد ثبت العدل بدليل غير منع الصرف ان قلت فكيف يصح قوله الآتي فلا دليل عليه الا منع الصرف قلنا اراد به ان الدليل المؤثر المثبت او لا للعدل في نظر النحاة واعتبارهم ليس الا منع الصرف او ضرورة مثله واما ثبوت العدل فيما لا ضرورة فيه كما سيجيء فبالعرض **(قوله فعلی هذا قوله بتحقيق الخ)** وصف بحال المتعلق واما على المشهور فعناه خروج تحقيق اى خروجا محققا كرجل سوء بمعنى رجل مسيء فيكون وصفه بالتحقيق وصفا بحال نفسه وكذا معنى قوله تقديرا **(قال كثر ثلاث ومثلث)** صفة بعد صفة لخروج او خبر محذوف اى ذلك الخروج كخروج ثلاث **(قوله والاصل انه اذا كان المعنى مكررا الخ)** ليوافق الدال المدلول هذا اخصر مما قال الشيخ الرضى وهو أن الدليل على ذلك انا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى وفائدتهما تقسيم امر ذى اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد في كلام العرب مكرر نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا فكان القياس في باب العدد ايضا كذلك عملا بالاستقراء والحاقا للمفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث الا ثلاثة ثلاثة فقبل انه اصله **(قوله الى رباع)** اراد بالى تعيين الحد والا فالأظهر الواو بدل الى **(قوله وفيها وراثتها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها)** قال الشيخ الرضى جاء فعال من عشرة في قول الكميث والمبرد والكوفيون يقيسون الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفعود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع ياء النسبة نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي **(قوله والسبب)** الى قوله العدل والوصف عند سيويه وذهب جماعة الى ان السبب تكرار العدل لانه عدل فيه

خروج عما هو حقه من الصغية او استلزام كلمة اخرى معه وفيه انه يلزم ان يكون يوم الجمعة معدولا عن صمت في يوم الجمعة مع انه ليس معدولا عنه ولا يرد على تفسير المصنف اذ ليس افي مدخل في صورته الحكمية لجواز الفصل بينها وبين مدخولها بالحرف الزائد ويمكن ان يقال ان ذلك الخروج غير تام لان المقدّر في حكم المملفوظ **(قوله)** فخرجت عنه المغيرات القياسية كالمقام قيل لم تدخل في الخروج لانها مخرجة لاخارجة وفي دخول المعدولات حينئذ تأمل **(قوله)** واما المغيرات الشاذة كالجوع والمصفرات والمنسوبات الشاذة واما القلب كاي في يئس فقيل انه ليس خارجا عن صورته اذلا مدخل لتقديم بعض الحروف على بعض في الوزن فانه امر اعتباري واما نحو فخذ وعنق بسكون العين فقيل انه لم يخرج خروجا تاما اذ يستعمل على الصيغة الاصلية اكثر من استعماله على الصيغة الفرعية واللفظ اذا اطلق انصرف الى الكامل ولا يخفى ان الاحتياج الى هذا العذر على تقدير كون تغيره غير قياسي **(قوله)** بل انما جمع القوس والنباء ابتداء على اقوس وانيب ولهذا يضافان اليهما فيقال جمعهما ولو كان مخرجين عن اقواس وانيب لنسبا اليهما **(قوله)** واعلم انا نعم قطعا الخ (٢) كان وجهه ان نظر النحاة في تدبهم اولا الى اعراب الكلمة وبنائها فاذا نظروا الى اعراب ثلاثة واخوانه وجدوا اعرابها اعراب منع الصرف ولما علموا بالتبع ان منع الصرف لا يكون الا بفرعيتين حقيقة او حكما فتشوا عن حال تلك الامثلة فوجدوا فرعية ظاهرة وهي العلمية والوصفية ولم يجدوا اخرى فاضطروا الى اعتبار فرعية اخرى ولم يصحح للاعتبار الا العدل فاعتبروه ثم فتشوا عن حال الاصل ففي بعض الامثلة لم يجدوا ما يدل على ثبوت الاصل الا اقتضاء العدل الممدول عنه وفي بعضها وجدوا دليلا آخر فائتاني هو العدل التحقيقي اي العدل المنسوب الى ما هو محقق اي في الخارج والاول هو العدل التقديري اي العدل المنسوب الى ما هو مقدر ليس ثابتا في الخارج **(قوله)** فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري الخ المشهور ان انقسام العدل اليهما ليس باعتبار الاصل بل باعتبار

٢ قوله كان وجهه
اي وجه الترتيب
المستفاد من بيان
الشارح رحمه الله
بين الامور الثلاثة
اعني وجدان هذه
الامثلة غير مصروفة
واعتماد العدل
فيها والتفتيش
عن حال اصولها
(سيالكوتي)

ولابآجر وآنك لانهما اعجميان ولان آنك يحتمل ان يكون فاعلا ولابشد لانه جمع شدة على غير القياس وجمع لاواحد له بدليل تأنيث الفعل المنسوب اليه قال قدس سره في الحاشية فاكالب جمع اكلب وهي جمع كلب واساور جمع اسورة جمع سوار وانايم جمع انعام جمع نعم انتهى السوار * ياره دست * ٦ ويلحق التاء باساور وعليه قوله تعالى في قراءة ﴿فلولا التي عليه اساورة من ذهب﴾ نعم * چهارباي * واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل وارادوا بجمع جمعه التكثير فقط لان جمع الجمع اما ان يراد به التكثير او الضروب المختلفة كذا في الصراخ (قوله او حكما كالجموع الخ) انما جعل ملحقا بالقسم السابق لانه شابهه من وجوه ثلاثة احدها انه على وزنه وتانيها انه جمع مثله وقد اشار اليه قدس سره في الحاشية وثالثها انه ممتنع من الجمع مرة اخرى (قوله والمدودة) الهجمة في المدودة منقلبة عن الالف وهي للتأنيث دون الالف التي قبلها وللمفارقة احدها الاخرى نسبة الى التأنيث تغليباً (قوله فانها ليست لازمة للكلمة) اي لبنائها وان اتفق في بعض الاسماء لزومها كحجارة وتجارة (قال فالعدل) الفاء لتفسير العدل واخواته اي بيان نفس مفهوم السبب او شرط تأثيره وعليته وهو في اللغة الصرف يقال اسم معدول اي مصروف عن بنيته (قوله مصدر مبني للمفعول) فيصح تفسيره بالخروج لان مفهومه اعم من ان يكون مستندا الى الاخراج اولا وان كان المتبادر الخروج بنفسه وانما لم يفسر المصنف مصدر المعلوم لانه لا يدل على ماهو مسبب للمنع الاضمت لان السبب ماقام بالاسم اذ به يتحقق الفرعية وهو ههنا المعدولية لاماقام بالتكلم (قوله اي خروج الاسم) اي خروج مادته اذ لا يتصور خروج الكل عن جزئه (قوله عن صيغته) كانه اراد بها ما يشمل صورته الحكمية ايضا فان خروج سحر معنا من السحر ليس خروجا عن صورته الحقيقية اذ لا دخل للام فيها نعم لها دخل في صورته الحكمية لان اللام بمنزلة جزء الكلمة ولذا لا يجوز الفصل بينها وبين مدخولها ومع هذا يبقى الاشكال لانها غير متأولة للصورة الحاصلة بمن او الاضافة ولهذا يغير التفسير بانه

٦ ياره دست بالياء
المنشأة التحشائية
والراء لفظ فارسي
معناه دست برنجن
(سيالكوتى)

فامر به بما امره به اولاً واراد به ان التناسب يحسنه (قوله مثال لمجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف) والالكان الانسب الا كتفاء بسلا سلا (قال وما يقوم مقامهما) اللائق تقديمه على الحكم لانه بصدد بيان ما ابهمه في حد غير المنصرف (قوله احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع) اى الجمع الذى يجمع الى ان ينتهى الى الوزن فيمتنع عن جمع التكسير * اعلم ان النحاة اختلفوا في سبب قوته فمنهم من ذهب الى ان قوة قياسه مقام السبيين لكونها نهاية جمع التكسير والمصنف ذهب الى انها لتكرر الجمعية حقيقة او حكماً كما ذكره قدس سره والا كثرون ذهبوا الى انها لكونه لانظيره في الآحاد العربية واما نحو ثمان فشاذا واما نحو التزامى ٣ فالاصل فيه ضم ما قبل الياء واما نحو هوازن لقليلة من قيس فنقول عن الجمع واما نحو يمان وشام في المنسوب الى اليمن والشام فالالف فيهما عوض عن احدى يائى النسبة فهذا الوزن عارض لم يعتد به لانه بسبب احدى يائى النسبة او الالف الذى هو بدل عن الاخرى ويا النسبة عارضة لا يعتد بها في الوزن وكذا اتهام بفتح التاء في المنسوب الى تهم بمعنى تهامة وهى بلدة قال الجوهري انه منسوب الى تهامة لكن حذف منه احدى يائى النسبة واما لم يعتد بيا النسبة عارضة في نحو عوارى جمع عارية ٤ منسوب الى العار لانها ثبتت في واحدة وصنع هذا الجمع على اعتبار تلك الياء في الواحد وقيل ان ثمانية مثل يمان لانه منسوب الى جزئه الذى هو الثمن ولا يخفى بعده وقيل منسوب الى ثمانية نسبة المعداد الى العدد فان ثمانية في الاصل عدد والثماني هو المعداد ليس الا فاذن الالف التى فيها غير الف المنسوب اليه تقديرها لكونه بدلا من احدى يائى النسبة وكذلك الياء غير الياء واما سراويل فاجمعي او عربي مفرد شاذا اوجع تقديرها واما نحو اكلب واحمال وان لم يأت لهما نظير في الآحاد فلا اعتذار فيهما انهما جمعا قلة وحكم جمع القلة حكم الآحاد بدليل تصغيره على لفظه كما يصغر الآحاد فصارا كأنهما باقيان على افرادها ولا يصح الاعتذار بمجىء افضل في الواحد نحو اذرج في اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كدخان

٣ اى المصادر
المنقوصة من باب
التفاعل (سيالكوتى)

٤ بالتشديد منسوبة
الى المار لان طلبها
عار وعيب
(سيالكوتى)

هـ اى فى الشرح وهو
رجوع الضمير الى
الحكم وحمل الصرف
على المعنى اللغوى
(سيالكوتى)

اى جملة فى حكم المنصرف) فان ما لا يترتب عليه غايته فى حكم المدم
وبهذا التوجيه والتوجيه الآتى ٥ الدفع ما ذكر من عدم مانعية التعريف
والقول بانه وافق القدماء فى الحكم بالانصراف وخالفهم فى التعريف
كما بيناه بعيد جدا (قوله فكقوله صبت الخ) الصب * ريجتن آب * قال
قدس سره فى الحاشية هذا البيت مما قاله فاطمة رضى الله تعالى عنها
فى مربية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واوآله

ماذا على من شم تربة احمد * ان لا يشم مدى الزمان غواليبا
وفى حاشيتها جمع غالية * بوى خوش * انتهى مربية بتخفيف الياء كمغفرة
* برمرده ستايش كردن وكرستن * يقال رثيته ورثوته ايضا التربة * خاك *
المدى غاية والمعنى ما الذى اوآى شئ وقع على من شم تربة احمد فى ان
لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية (قوله فكقوله اعد الخ)
يجوز الكسر فى ان وحينئذ يكون الجملة استينافية والفتح وحينئذ
يكون منصوبا بترع الخافض وهو اللام وانما لم يمثل للضرورة لظهور
امرها (قوله قلنا الاحتراز) الى قوله ضرورى فالمراد بالضرورة
ماعدته الشراء ضرورة (قوله لان رعاية التناسب بين الكلمات
امر مهم) فى السجع وغيره ولهذا يقال هناى الشئ ومرأى والاصل
أمرأى عند من لم يثبت مرأى وقال الله تعالى (والفجر) ثم قال (يسر)
ويمال سجي لموافقته قلى (قوله لتناسب المنصرف) الذى يليه
قد ينصرف لتناسب المنصرف الذى لم يله كقوله تعالى (قوارير)
على قراءة التنوين فانه صرف لتناسب اوآخر الآى فانه كالقوافى
يعتبر توافقها وتجانسها واما اذا قرئ بالالف فليس نصافيا استشهده
لجواز أن لا يكون الالف بدلا من التنوين بل ان يكون للاطلاق
كما فى قوله تعالى (الظنون) اعلم ان غير الفصحى فى نفسه قد ينضم
اليه امر فصيح فصير فصيحاً فان سلاسل فى نفسه غير فصيح وغاللا
حسنه وجملة فصيحاً كذا يبدى الخلق يحسنه قوله تعالى (بعيد) والا فاللغة
الفاشية يبدأ روى ان بعض البلغاء قال لكتابه اكتب يا حار أن الركب
قد حاروا بضم الراء فى يا حار فقال الكاتب ياسيدى يا حار بالكسر افصح

(فامره)

٧ ولذا يؤتى بنون
العماد في نحو
ضربني ويضربني
وانما قال صورة
الكسر لان معنى
الكسر وهو الجرف في
صورة الفتحة يدخله
(سالكوتي)
٨ بمعنى كونه راجعا
بالنسبة اليه كما قال
الله تعالى ﴿الرجال
قوامون على النساء﴾
(سالكوتي)
٩ والالزم اجتماع
التجرد عن التاء
وعدم التجرد عنها
(سالكوتي)

الكسر التي لا تدخل الفعل ٧ وقال المصنف انما يتبعه لان الكسر يلزم
التوين يعني ان اى موضع يدخله التوين يدخله الكسر فاذا انتفى
التوين من غير عوض انتفى الكسر ايضا لانه يلزمه وانما قال من غير
عوض اذلو انتفى التوين مع العوض وهو اللام او الاضافة لم ينتف
الكسر لان وجود العوض وجود المعوض (قوله لان المعدل فرع
المعدول عنه) لان الاصل بقاء الاسم على حاله (قوله والوصف فرع
الموصوف) لتوقف معناه على مايقوم به (قوله لانك تقول قائم الخ)
فهو فرع له لفظا ولما غلب المذكر على المؤنث كان فرعاه في المعنى ٨
هكذا قالوه وفيه بحث لان التأنيث طار على قائم مطلقا لا على قائم
من حيث هو مجرد عن التاء ٩ والمذكر هو هذا لاذك فانه المشترك بين
المذكر والمؤنث ومعناه بالفارسية * ابستاده * من غير تعرض للتذكير والتأنيث
(قوله لانك تقول رجل ثم الرجل) يعني ان التعريف طار على التكسير
غالبا اما بوضع جديد او باداة فهو فرع له لفظا ولما كان ما يعرفه كان
مجهولا لنا كان التعريف فرعاً للتكسير معنى (قوله والالف والنون
الزائدتان فرع ما زيدنا عليه) منهم من قال ان منعهما للصرف
لمضارعتهما لان التأنيث الممدودة في انتفاء التاء وكونهما زيدنا
مما وحذقتا معا وكون اولى الحرفين في كل مدة والثانية حرفا شبيها
بحرف الملة ولا يخفى ان لا بد حينئذ من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبّه
(قوله لان اصل كل نوع الخ) يفيد فرعية قسم لا القسم الآخر
الذى في اوله احدى الزوائد الاربع (قال ويجوز صرفه) لا يجوز
عكسه وذلك لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرج الاشياء
عن اصولها ولهذا جاز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور الانادرا
وجوز الكوفيون وبعض البصريين العكس للضرورة بشرط العلمية
(قوله اى لا يمتنع) الجواز قد يراد به الامكان الخاص وهو سلب الضرورة
عن الطرفين وقد يراد به الامكان العام وهو سلب الضرورة عن الجانب
المقابل ولا يجوز ارادة المعنى الاول لوجوب الصرف في الضرورة بل يراد به
المعنى الثاني ويقتد بجانب الوجود فلذا فسر به بقوله لا يمتنع (قوله

الحكم يضاف الى العلة حقيقة لا الى ما فيه العلة ورجع الضمير الى وجود
 احد الامرين من العلتين وما يقوم مقامهما صرف عن المنساق الى
 الفهم (قال ان لا كسر فيه ولا تنوين) انما ذكر الكسرة هنا مع ان
 انتفاءها قد علم بقوله غير المنصرف بالضممة والفتحة لانه اراد الجمع بين
 الحكمين فانه اقرب ضبطا ولا يخفى ان ذلك الحكم لم يظهر في المتن
 وجمع المذكر السالم علمين للمؤنث الا اذا اعربا اعراب المفرد كما ذهب اليه
 بعضهم (قوله لان لكل علة فرعية) اعلم ان الفرعية لا تختص
 بفرعية الموقوف للموقوف عليه بل يشملها وغيرها كفرعية المرجوح
 للراجح وانها لا تختص فيما ذكر ككون الاسم مثنى الى غير ذلك لكن
 لم يعتبروها ولم يعلم وجهه (قوله فاذا وقع في اسم علتان الخ) لم يتمتع
 بفرعية واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية
 ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكلف
 وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل خفي ولم تكف واحدة
 الا اذا قامت مقام اثنتين (قوله في شبه الفعل) اعلم ان اصل الاسم الاعراب
 واصل الفعل العمل والبناء فاذا شابه الاسم الفعل في تمام معناه كما في اسماء
 الافعال يبنى ويمطى عمله واذا شابه في تركيب الحروف الاصلية وفي جزء
 معناه كاسم الفاعل يمطى عمله ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء ولذا
 يعرب المضارع بتطقله على الاسم واذا شابه بوجه بعيد ككونه فرعا
 فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يمطى
 بها عمل الفعل لخلوه من المعنى الفعلي بل ينزع بها علامة الاعراب
 وهو التنوين ثم يتبعه الكسر او ينزاع معا (قوله فنع منه الاعراب)
 وفي تقديم الكسرة على التنوين اشارة الى ذلك او منع التنوين
 او لا ثم اتبع الكسرة وقد جوز المصنف الامرين في الايضاح وقال
 الشيخ الرضى الى الثاني تعود الكسرة بضرورة عود التنوين وعدم
 ضرورة عودها وانما اتبع الكسر التنوين لان التنوين يحذف
 لانتع الصرف ايضا كما في الوقف واللام والاضافة فارادوا النص
 من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهته الفعل فحذفوا صورة

صاحب الحال الاولى فيكون من الاحوال المترادفة او من ضميره المستتر في زائدة فيكون من الاحوال المتداخلة اوصفة (قوله) ولو جعل الالف فاعلا (الح) الفرق بين ما اذا جعل ظرفا للزيادة او لنفس الزائد اذ على الاول يفهم زيادتهما وتقدم زيادة الاولى على الثانية وعلى الثاني لا يفهم الا تقدم الاولى بحسب الوضع على الثانية (قوله) يعني ان ذكر العلل (الح) من فسر التقريب بالاقرب فلعله فهم من المبالغة المفهومة من حمل المصدر على صاحبه او من الصيغة فان باب التفعيل يجيء للتكثير وفيه انه اذا كان متعديا يجيء لتكثير المفعول للتكثير الفعل (قوله) او القول بان كل واحد (الح) الاظهر أن يقال بدل قوله علة مانع اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة مع ان الظاهر أن اطلاق العلة على كل من التسع حقيقة عند المصنف بناء على ما ذكرناه (قوله) وقال بعضهم اثنتان (لعله اراد ضم النشر والانسان الحكاية والتركيب اما الحكاية اى النقل من الفعل الى الاسم في وزن الفعل مع الوصف كاعلم او مع العلمية كيشكر علما ولا يخفى انها لا تتناول نحو افكل ٧ علما بل نحو اعلم ايضا اما التركيب في البواقى وقد تكلف في اعتبار التركيب هناك تكلفا لا معنى له فلا فائدة في ابراده (قوله) وقال بعضهم احد عشر هذه التسع مع مراعاة الاصل في نحو أحر اذا سمي به ثم نكر وشبه الف التأنيث المقصورة وهو كل الف ليست للتأنيث زيدت في آخر الاسم وجعل ذلك الاسم علما سواء كانت للحال كإرطى او لا كقبعثرى لانها بالعلمية تتمتع من التاء كالف التأنيث واما الف الحلق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التأنيث الممدودة وان كانت متمتعة من التاء ولعل المصنف لم يعتبرهما لان مراعاة الاصل مندرجة في اعتبار الوصف الاصلى ومنع صرف الثاني لم يثبت عنده وان كان القياس يقتضيه لانه اشبه بالف التأنيث من الالف والنون الزائدين (قوله) اشارة الى قسمي التأنيث (الح) يعني ان التأنيث اللفظي معتبر وان كان مع التذكير الحقيقي الذي لا يعتبر تأنيث الفعل معه فلا يقال جاءت طلحة وكذا المعنوى الذي خفي فيه العلامة (قوله) من حيث احتماله على علتين (الح) انما قال ذلك لان

٧ في الصحاح الافكل
على وزن افعل
الرعدة ولا يبنى منه
فعل يقال اخذه
افكل اذا ارتعد من
برد او خوف وهو
منصرف وان سميت
به رجلا لم تصرف في
المعرفة للتعريف
وزن الفعل وصرقه
في التكرة انتهى فانه
لا يمكن القول بالنقل
من وزن الفعل لعدم
بناء الفعل منه
(سيالكوتى)

٤ قوله او ان يقول
عطف على ان يمنع
اي المصنف رحمه الله
وكذا قوله او أن
يحذف على ما يظهر
من حاشية المولى عبد
الحكيم وان كان في
طبعه غلط اه
٦ قوله او من تسع
علل اى على حذف
الصفة قوله والاول
اوفق لتعين حذف
الموصوف فيه اه
٧ قوله وبما في اول
البيت الخ لان
الاخبار بعد العلم
بها اوصاف فيكون
تسع صفة العلل
(سيالكوتى)

اخرى ٤ او ان يقول ان تنوين المقابلة غير ممنوع منه ولا الكسرة الغير
الخاصة بالجر او ان يحذف الكسرة والتنوين كما ذهب اليه بعضهم (قال
من تسع) مينة بقوله وهى عدل الى آخره فلا حاجة اذن الى تقييد
الملتين بكونهما مانعتين من الصرف حتى يلزم تعريف الشيء بما
يساويه والخصر فيهما استقرارى (قوله من علة تسع) ٦ او من
تسع علة والاول اوفق بقوله او واحدة منها ٧ وبما في اول البيت اعنى قوله
موانع الصرف تسع (قوله اى العلة التسع مجموع ما في هذين البيتين)
وذلك باعتبار تقدم العطف على الحكم كقولك البيت سقف وجدران قال
قدس سره فى الحاشية اوله

موانع الصرف تسع كما اجتمعت * ثنتان منها فاللصرف تصويب
الخ هذه الابيات لابي سعيد الانبارى النحوى وانما لم يذكر اولها حتى
يكون له غنى عن التعريف لان التعريف المستفاد منه غير جامع لعدم
صدقه على ما فيه علة تقوم مقامهما الا بضرب من التكلف
بان يقال المراد اجتماع الثنتين حقيقة او حكما (قوله لجرد المحافظة)
نجردت عن التراخي واريد مجرد المشاركة وذلك لان ثبوت العلية
للاجمع ليس متأخرا عن ثبوتها للمسبق وكذا الحال فى التركيب
(قال والنون) فيه مساهلة اذ العلة مجموع الالف والنون (قوله
منصوب على انه حال) اوصفة موصوف محذوف او منصوب بتقدير
اعنى لان النون لما ذكرت مطلقة احتج الى تعيين المراد ويجوز أن يكون
مرفوعا على انه صفة للنون لان اللام للمهد الذهبى زيدت للمحافظة
على الوزن يدل عليه تنكير البواقى او بدل يحذف محذوف اى نون
زائدة او خبر مبتدأ محذوف اى هى زائدة والجملة معترضة (قوله اذ المعنى
ويمنع النون الصرف) وذلك لان قوله عدل الى آخره تعداد للموانع
لانه خبر مبتدأ محذوف اى تلك التسع هذه او بدل من تسع او بيان لها
فالعامل هو المنع المفهوم من المقام من غير تقديره فى نظم الكلام قيل
يجوز أن يكون عاملها التعريف المستفاد من اللام كما قيل فى قوله تعالى
﴿والارض جميعا قبضته﴾ (قوله وقوله الف) الخ الجملة حال من

فيه معنى المفارقة وله ان يقول انه بهذا المعنى ايضا نكرة لان الظاهر
 ٢ انه اسم جنس ٣ لاعلم جنس لانه علم ضرورى ولا ضرورة هنا والقول بانه
 خبر قدم يخالف الاسلوب الشائع من تقديم المرف وجعله موضوعا
 والقاعدة المحفوظة ايضا من ان سبق العلم بشئ يستدعى جعله موضوعا
 وقد سبق العلم بغير المنصرف (قال فيه علتان) فاعل الظرف او مبتدأ
 قدم خبره والجملة صفة ما العلة في الالة عارض غير طبعى يستدعى حالة
 غير طبيعية وفي اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينفى
 ان يختار المتكلم عند حصوله امر يناسبه وذلك الامر المناسب يسمى
 بالحكم فعلى هذا يكون اطلاق العلة على كل واحد واحد مجازا لكن
 صريح كلام المصنف في الايضاح يدل على ان اطلاق السبب على كل
 من التسع حقيقة وبني ذلك على ان صاحب المفصل ثنى السبب
 في تعريف غير المنصرف حيث قال ما فيه سببان ولم يقل ما فيه سبب
 ولا يخفى ان هذا الوجه جار في العلتين ايضا فيكون اطلاق العلة على
 كل واحد حقيقة عنده (قوله واستجماع شرائطهما) انما قال ذلك
 اثلا يبطل مانعية التعريف بنوح وهند منصرفين ٤ بناء على صدق
 التعريف عليهما وبما دخله اللام او اضيف كالاخر واخر كم في انه منصرف
 مع صدق التعريف عليه وانما يندفع النقض به لان من شرائط تأثير
 العلتين انتفاء ما يعارضهما وقد وجد المعارض فيما ذكر اما في الاولين
 فلان سيكون الوسط يعارض احد السببين واما في الآخرين فلان دخول
 اللام او الاضافة يعارض السببين او احدهما لزيادة الاختصاص لهما
 بالاسم ان قلت يبقى النقض بما دخله الكسر والتنوين للضرورة
 او التناسب لصدق التعريف عليه مع انه منصرف عنده لقوله ويجوز
 صرفه وبمسلمات ايضا علما لمؤث لصدق التعريف عليه مع انصرفه
 لدخول الكسر والتنوين عليه اجيب عن الاول بما سيجي في تحقيق
 قوله ويجوز صرفه وعن الثاني بان يمنع وجود السببين المستجمعين
 لشرائطهما كما قال العلامة من ان هذه التاء ليست متمحضة للتأنيث لدلالاتها
 على الجمعية ولا مجال لتقدير التاء لان التاء الظاهرة مانعة عن تقدير

٢ قوله انه اسم جنس
 واسم الجنس اصدقه
 على كثيرين في حكم
 النكرة (سيالكوتى)
 ٣ قوله لاعلم جنس
 لذلك بان يقدر
 انه موضوع لذلك
 المفهوم من حيث
 معلوميته لا لاسماع
 (سيالكوتى)

٤ مع صدق التعريف
 عليهما نفي

فان الياء المدعمة ايضا ياء) باقية على سكونها (قوله وقد يكون الاعراب بالحروف تقديرية في الاحوال الثلاث) او بعضها فيما كان اعرابه بالحروف ولا في مدة آخره ساكنا بعدها سواء كان مضافا او لا كافي قوله تعالى ﴿والمقيمى الصلوة﴾ على قراءة النصب وانما لم يقل ولا في آخره لثلا ينتقض القاعدة بمصطفوا القوم ولعله انما لم يعدته المصنف لانه بصدد بيان الاعراب اللفظي والتقديرى الثابت للاسم في حد ذاته لا باعتبار عارض وكان الياء في مثل غلامى ومسلمى لشدة امتزاجها بالكلمة ليست عارضة ان قلت فلم لم يعدت في مع ان اعرابه يبنى ان يكون بالواو قدسيرا في حالة الرفع كافي مسلمى ولما لم يعدته من التقديرى بطل قوله واللفظى فلما عداه اجيب عنه بانه جعل داخلا في باب غلامى نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وهى فى وان كانت قليلة نعم بقى الاشكال في الاعلام التى يحكى في لغة الحجاز نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد فانه معرب تمصدر اعرابه وجوبا لاشتغال محله بحركات

الحكاية وكذا في المتى المحكى ٣ اذا جوز الحكاية فيه (قوله واكتفى بتعريفه) انما صح الاكتفاء به لانحصار المعرب عنده في المنصرف وغير المنصرف فاذا علم غير المنصرف بانه ما فيه علتان الى آخره علم ان المنصرف ما لا يكون كذلك وهذا مثل ما سبق في تعريف المعرب وعدل عن تعريف النحاة المنصرف بانه الذى يدخله الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف بانه الذى يسلب عنه الجر والتنوين لشبهه الفعل ويحرك بالفتح وذلك لاستلزام توقف الشيء على نفسه فيما هو المقصود من التعريف وعدم انحصار المعرب فيهما لخروج ما اعراب بالحروف مثلا عنهما (قوله غير المنصرف) المنصرف مأخوذ من الصرف وهو الفضل والزيادة وانما سمي المنصرف به لاشتتماله على زيادة على الاعراب اعنى علامته وهى التنوين او لانصافه بزيادة تمكن ولذا يقال له الامكن ولما عرى مقابله

٣ قوله اذا جوز الحكاية فيه ومنه قول من قال دعنى من تمرنان فان الاعراب فيه مقدر لان الالف المحكية مانعة من ظهور الياء لفظا فحكما بانها في التقدير (سبالكونى)

عن تلك الزيادة سمي بغير المنصرف (قوله ما اى اسم معرب) جعل ماموصوفة لاموصولة لان حق الخبر أن يكون نكرة ولثلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدأ لان غيرا لا يكتسب التعريف من المضاف اليه وفيه ان المراد بغير المنصرف معناه العرفى وهو مفهوم محصل لم يلاحظ

على اثر وكما يستحيل توارد المؤثرين المستقلين حقيقة على اثر يستحيل
عندهم توارد المؤثرين المستقلين اصطلاحا على اثر ولا ينبغي تحققيهما
فيما نحن فيه دون صورتي التثنية والجمع لان حمل علامتيهما على
الاعراب مسند الى العامل وهو مؤثر اصطلاحا وحملهما على معنى
التثنية والجمع مسند الى قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقي **(قوله** اى فى
حالى الرفع والجر) يعنى ان قوله رفعا وجرنا ظرف للاستقلال المقدر
والمعنى كاستقلال قاض وقت مرفوعيته ومجروريته او وقت رفع العامل
وجره له ولك ان تحمل مصدراً اى استقلال رفع وجر او حالاً يضاف
اليه الاستقلال المقدر اى حال كونه مرفوعاً ومجروراً الى غير ذلك من
الاحتمالات التى ذكرنا فى قوله مطلقاً **(قوله** لاستقلال الضمة والكسرة
على الياء) المكسور ما قبلها قال الشيخ الرضى وذلك محسوس لضعف
الياء ونقل الحركتين مع تحريك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها
لم تستقل الحركتان كظني وكبرى **(قوله** ونحو مسلمى عطف على
قوله كمقاص) مرفوعاً او منصوباً لاعلى قوله قاض اذ لو قصد حينئذ
بلفظ نحو تمثيل تقدير الاعراب كان مستدركا لافادة الكاف اياه ولو
قصد به كون اللفظ جمعا سالما بالواو والتون مضافا الى ياء المتكلم لم يحتاج
ايضا الى ذكره اذ ليس المقصود فى التمثيلات خصوصية المذكورات بل
يراد المذكورات واضرابها ولذا لم يجمع بين الكاف ونحوها **(قوله**
فان اصله مسلموى) قال الفاضل الهندي ان تلفظ الاعراب فى مسلمى
بعد الاعلال متعذر وقبله مستنقل كما فى عصا لكن المؤثر فى التقدير فى
عصا ما بعد الاعلال من التعذر وفى مسلمى ما قبله من الاستقلال لان اعرابه
بالواو وقله يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وقله
يوجب ابدال الحرف لالاسكان وتقدير الحركة **(قوله** فصار الاعراب
حالة الرفع تقديرية) وذلك لامتناع ان يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا
عنها فى الدلالة كما جعلت كسرة جمع المؤنث السالم بدلا عن الفتحة لان
الزائى بالاعلال فى حكم الثابت فلو جعل الياء بدلا عنها لكان لكلمة واحدة
اعرابان لفظى وتقديرى بخلاف فتحة الجمع فانها غير ثابتة تقديرية **(قوله**

مثل بالاول وترك الثاني (قوله كمصا وغلامي) خبر مبتدأ محذوف والتقدير هو او ماتعذر عصا وامشاله وغلامي وامشاله او صفة مصدر محذوف اى تعذرا كتعذر عصا وغلامي وان جعلت الكاف اسمية جاز أن يكون كمصا وغلامي بدلا من قوله ماتعذر او بيانا له وقوله مطلقا على التقدير الاول حال من مدخول الكاف والعامل فيه ما يتضمنه الكاف من معنى التميل او ما يفهم من الكلام من التعذر او تقدير الاصراب وعلى التقدير الثاني حال مما اضيف اليه التعذر المحذوف او ظرف او مصدر لذلك المحذوف والمعنى كتمذره في زمان مطلق او تعذرا مطلقا وعلى التقدير الثالث حال من قوله كمصا وغلامي والعامل فيه ما هو عامل في الظرف المستقر او ظرف لذلك العامل (قوله فان الالف) مادامت الف (قوله وكما في الاسم العرب بالحركة) لم يقل وكما في الاسم المفرد كما قيل ليدخل فيه الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم ولو قيل بالحركة لفظا لكان اولى ليخرج مثل عصى فان تعذر الاصراب فيه قبل الاضافة * اعلم ان اكثر النحاة ذهبوا الى ان باب غلامي مبنى لاضافته الى المبنى وخالفهم المصنف لان غلاماى معرب ولان الاضافة الى المبنى لا يوجب البناء الا بشرط سيذكر ان شاء الله تعالى (قوله فانه لما اشتغل) الى قوله قبل دخول العامل لان العامل انما يدخل الاسم بعد ثبوته في نفسه وهو هنا مضاف الى الباء فالاضافة اليها متقدمة على العامل وهى مستلزمة لكسرة ما قبلها (قوله فما ذهب اليه) الى آخره تفريع على المقدمة الاستثنائية التى تفهم من قوله لما لاعلى الشرطية وتوضيحه ان كسرة الملازمة متقدمة على كسرة الاصراب بمراتب لتقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقضى المتقدم على الاصراب فلا يجوز أن تكون هى اياها ان قلت لم لا يجوز زوال الاولى بعروض الثانية قلنا لاوجه لزوالها لبقاء سببها مع أن الاصل بقاء الشيء على ما كان وان العناية بكسرة الملازمة اكثر خصوصا اذا لم يفت جانب الاصراب بالكلية لجواز تقديره ان قلت لم لا يجوز أن نجعلها علامة ايضا بعد تحقق العامل كما فى علامتى الثانية والجمع فقد اجيب عنه بانه يلزم حينئذ توارد مؤثرين مستقلين اصطلاحا

٧ قوله مادامت الف
قيد بذلك لان الالف
اذا انقلب همزة يقبل
الحركة كما فى قائل
وبائع (سبالكونى)

بغيره وبطلان السعى لو قلبت الياء لضمه ما قبلها واوا مع ان تغيير
الحركة اولى من تغيير الحرف فارفع التباس المجموع بالمتنى بسبب كسر
ما قبل ياء الجمع ان حذف نوناها بالاضافة وكسر النون في المتنى لكونه
تنويناً ساكناً في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه
ان يكسر وفتح في الجمع للفرق لفصل الاعتدال في المتنى بخفة الالف
وقيل الكسرة وفي الجمع بنقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما
فطارية الاعراب (قوله الذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق) اى
في ضمن ما سبق من تقسيم الاختلاف الى اختلاف لفظ او تقدير وانما قال
ذلك ليصح تفسير قوله التقديرى واللفظى المعرف بلام المهد بما اراده
كائين وليتصل لاحق الكلام بسابقه فعلى هذا يكون قوله التقدير
الى آخره بياناً لمحل القسمين لانهما كما قيل (قوله ولما كان التقديرى اقل)
سهل الضبط اشار اليه اولا والا كان المناسب تأخير عن اللفظى لان
من حق العلامة الظهور (قوله اى في الاسم المغرب) اشار به الى ان
ما ليست مصدرية كما قيل وذلك للاحتياج الى جعل في بمعنى اللام
ان لم يقدر الوقت والى لزوم تقدير التعذر او الاستقلال في الامثلة
ولفوات الملازمة لما سبق من بيان محال الاعراب ولان في في قوله واللفظى
فيما عداه ليست بمعنى اللام والا لكان معناه ان الاعراب اللفظى اصل
لاجل ماهو مغاير للتعذر او الاستقلال ولا يخفى فساد (قوله الذى تعذر
الاعراب فيه) فيه حذف العائد والضمير المستتر راجع الى الاعراب
ولك ان تقول الذى تعذر اعرابه فحذف المضاف واقم المضاف اليه
مقامه اعنى الضمير فصار مرفوعاً مستتراً في الفعل (قوله الذى في آخره)
اى في موضع آخره فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف ولك ان تقول
ان آخر الاسم تام والالف خاص فلا يلزم الاتحاد (قوله الف مقصورة)
سميت بها لانها ضد الممدودة او لانها ممنوعة من الحركات مطلقاً والقصر
المنع والاول اولى بدليل مقابلتها للممدودة وعدم اختصاص المنع
بالالف لتحقيقه في ميم غلامى (قوله او محذوفة) وهى في حكم الثابت
ولهذا لم يعرب ما قبل الالف وخفاء امر هذا القسم وظهور مقابله

معرفة (قوله) واذا اضيف الى المضمر الذى هو الرفع قيل انه اذا كان مضافا الى المضمر فالاعراب كونه جاريا على المثنى وهو موافق له لفظا ومعنى واصل المثنى ان يكون معربا فالاولى جملة موافقا لمتبوعه فى الاعراب ثم اطرده ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئنا كلانا واما اذا اضيف الى المظهر فانه لايجرى على المثنى اصلا (قوله) وانسان قال الشيخ الرضى كان عليه ان يذكر ٢ مذكروا ان لم يستعمل مفردة فان زعم انه ثابت فى التقدير اذ كان مذكرى ثم تنى لم يمكنه مثل ذلك فى ثنائى وذلك لان معنى ثنائى لو استعمل فى طرف الجبل ليس فى الطرف الواحد معنى المثنى كما لم يمكن ان يقال لمفرد انسان ان اذ ليس فى المفرد معنى المثنى فالتثنية طرفا الجبل المثنى فالتثنية فى مجموع الجبل لافى كل واحد من طرفيه (قوله) وهو اولو جمع ذولا عن لفظه (فلا يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون مفردة عن لفظه وكذا اولات جمع ذات لاعت لفظها فلا يكون جمع المؤنث السالم فينبغى ان يذكر اولات مع جمع المؤنث السالم ملحقا به ٣ واما ذوو فهو جمع سالم فلذا لم يعدته من ملحقاته وانما قدم اولو على عشرين لانه جمع ولايدل على عدد معين كاهو مقتضى الجمع (قوله) وهو علامة التثنية والجمع قال الشيخ الرضى جمعت الالف علامة للتثنية والواو علامة للجمع لمناسبة الالف بحقيقته لقلة عدد المثنى والواو بتثقله لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد فى جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانما وانتموا وهما وهما او كما وكما (قوله) لانه الضمير المرفوع للتثنية (الخ اولان كلا من المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابه واسبق الاعراب الرفع لانه علامة للعمدة فحملوا الف المثنى وواو الجمع علامتى الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهى التى اولى بالقيام مقام الحركة الا الياء للجبر والنصب فى المثنى والمجموع والجبر اولى بها فقبلت الف المثنى وواو الجمع فى الجرياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتى الفضلة بخلاف الرفع (قوله) وفرقوا قال الشيخ الرضى تركت فتحة ما قبل الياء فى المثنى ابقاء على الحركة الثانية قبل اعراب المثنى مع عدم استئصالها واما الضم قبل ياء الجمع فقلب كسرا لاستئصاله قبل الياء الساكنة لوابقيت والتباس الرفع

٢ مذكروا بكسر الميم والذال المعجمة والراء المهملة طرفا الاليتين وليس لهما واحد لانه لو كان واحدا مذكرى على ما زعم ابو عبيدة لقالوا فى التثنية مذكريان لان المقصور اذا كان على اربعة احرف يثنى بالياء على كل حال (سياتى) ٣ قوله واما ذوو اورده باسقاط النون اشارة الى انه لازم الاضافة كقوله (سياتى)

في الافراد فلم ترد الى اصلها الا الاعراب قال الشيخ الرضى الاقرب
عندى ان اللام في الاربعة الاول والعين في الباقيين في حالة الرفع علم
العمدة والالف والياء في النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع
كونهما بدلا من لام الكلمة وعينها وجعل ما قبلها من الحركات
من جنسها للتخفيف وقال المصنف ان الواو والالف والياء مبدلة
من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب
لا يكون من سنخ الكلمة فيبقى بدل فيفيد ما لم يفده المبدل منه وهو
الاعراب كالتاء في بنت تفيد التأنيث ولا يبقى ذو وفوك على حرف اقيام
البديل مقام المبدل منه واعترض عليه بان لا محذور في جعل الاعراب
من سنخ الكلمة افرض التخفيف كما في المثني والمجموع وله ان يقول ان
علامتي التثنية والجمع ليستا من حروف المباني بل من حروف المعاني
(قوله وهو كلا) وهو ليس بمنى لانه لم يثبت كل في المفرد ولجواز رجوع
ضمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء قال الله تعالى ﴿ كلنا الجنة ﴾
آتت اكلامها وللزوم الالف في الاحوال الثلاث حال اضافته الى المظهر
ولجواز اماله فان المثني لا يمال والفاء بدل من الواو لابدال التاء منها
في المؤنث ولم تبدل التاء من الياء الا في اثنتين وقال السيرافي بدل من الياء
لسماع الامالة ولا يميلون اسما ثلاثيا على غير الشذوذ الا ما كان هـ من ذوات
الياء (قوله وكذا كلنا) على وزن فعلى والالف للتأنيث جعل اعرابا
كاللام في كلا وانما جيء بالف التأنيث بعد التاء لان الياء لم تتمحض للتأنيث
فلذا جاز توسيطها بل فيها راحة منه لكونها بدلا من اللام ولهذا
لم يفتح ما قبلها ولم يتقلب تاء اخت وبنت هاء في الوقف ولانها ليست
لحض التأنيث وكذا الالف لانها بتغير الاعراب جاز الجمع بينهما
والحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده وفي قوله فلذا جاز
توسيطها رد للمصنف حيث قال انها ليست للتأنيث لان تاء التأنيث
لا تكون وسطا ويجب ان يكون ما اضيف اليه كلا وكتامثي اما لفظا
ومعنى او معنى فقط كقولك كلاهما ولا يجوز تفريق المثني الا في الشعر
كقولك كلازيد وعمرو (قوله فاذا اضيف الى المظهر يجب ان يكون

٤ السنخ بكسر
السين المهملة والنون
واخفاء المعجمة
الاصل وأسنخ
الاسنان اصولها
كذا في الصحاح
(سبالكوئي)

هـ قوله من ذوات
الياء أى من الالفاظ
التي الفها منقلبة عن
الياء (سبالكوئي)

وهي كونها اسماء ستة وفيه مامر من تزييف كون اللفظ موضوعا
 لنفسه (قوله بالواو رفعا) الخ لابلحركة التقديرية او اللفظية
 وهي حركة ما قبل حروف المد كما قيل للزوم الاعراب في الوسط والعدول
 الى خلاف الاصل وهو التقدير مع الغناء عنه (قوله اذ مصغراتها) اي
 ما يصغر منها وانما قلنا ذلك لان ذو لا يصغر (قوله معربة بالحركات)
 لانه يتحرك عينه ولامه وجوبا ليم وزن فعيل وحرف العلة المجمول
 اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة (قوله ومضافة) فيه تغيير لنظم
 المتن حيث اخر قوله مضافة عن قوله بالواو الى آخره وذلك اما لانه
 جعل قوله مضافة حالا من المستتر في الظرف وجعل الظرف عاملا فيه
 وحينئذ تكون العبارة محمولة على التقديم والتأخير والا فالحال لا يتقدم
 على العامل المعنوي فلذا قدم ما اخره ٢ اولان للمآزج تغيير النظم لنكتة
 كالغاية او حسن الموقع او موافقة الاسلوب السابق الى غير ذلك ولا يخفى
 ان قوله مضافة يجوز أن يكون حالا من معمول الاعراب المفهوم من المقام
 او المقدر في نظم الكلام (قوله ولم يكتب في هذا الشرط بالمثل لثلاث
 يتوهم) تفصيله ان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبرة
 والقصد الى نفي الاضافة الى ياء المتكلم فقط في غاية الخفاء فاحتيج
 الى التصريح به وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن المتى
 والمجموع بصيغة الواحد كذلك (قوله لثلاث يكون بينهما وبين الآحاد)
 ولان الحروف وان كانت فروما للحركات في باب الاعراب لتقلها
 وخفة الحركات الا انها اقوى لان كل يحرف من تلك الحروف كحركاتين
 او اكثر ففكرها ان يستند المتى والمجموع مع كونهما فرعين
 للمفرد بالاعراب الاقوى (قوله لمشايتها المتى) في كون معانيها
 منبئة عن تعدد كالاخ للاخ دون غد ليظهر ذلك التعدد خصوصا
 ذلك بحال الاضافة (قوله ولوجود حرف صالح) فاستراحوا
 من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كائنها مجلوبة
 للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات
 المجتلبة للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم

٢ قوله اولان للمآزج
 تغيير النظم يعنى
 ان الشارح مزج
 عبارة المتن بعبارة
 واعتبره من كلام
 نفسه حيث زاد الواو
 العاطفة قبل قوله
 مضافة وعطفه على
 عبارة نفسه اعنى
 موحدة للمآزج
 تغيير المزوج لانه
 اعتبره كلام نفسه
 (سيالكوتى)

ان مجرد هذه العبارة لا يفيد كون الحركات الثلاث رفعا ونصبا وجرا
على تقدير الظرفية والحالية لا المصدرية فان الاعراب الذى هو الرفع
والنصب والجر اذا كان ملتبسا بالضمه والفتحة والكسرة وكانت
تلك الملابس من قبيل ملابس العام للخاص افادت ذلك (قوله جمع
المؤنث السالم) قدمه على غير المنصرف لانحطاطه عن اقسام الاسم العرب
لشبهه بالفعل وهو بصدد بيان اقسام العرب واعرابها ولانه
اكثر خلافا ٣ للاصل من جمع المؤنث حيث ترك فيه احدى الحركات
مع التنوين بخلاف جمع المؤنث ولان جمع المؤنث السالم اكثر ارتباطا
بالقسمين الاولين لانه مقابل للاول ومناسب للثاني ٤ باعتبار الجزء الاول
ومقابل للثاني ٥ باعتبار الجزء الثاني وليكون ذكرها على ترتيب ذكر
مقابليهما قال قدس سره فى الحاشية قوله السالم مرفوع على انه صفة
للجمع انتهى لاجرور على انه صفة للمؤنث حتى يكون المعنى المؤنث الذى
سلم عن التغير اذا جمع وجاز توصيف المضاف الى ذى اللام بذى اللام
عند الجمهور لانهما فى درجة من التعريف عندهم واما عند المبرد
فتعريف المضاف المكتسب من المضاف اليه انقص ومثله بدل عنده
(قوله وهو ما يكون بالالف والتاء) سواء كان واحده مؤنثا او مذكرا
كسبحلات جمع سبحل ومرفوعات جمع مرفوع وسواء كان جمعا بحسب
الحال او بحسب الاصل فدخل عرفات فيه لا يخفى ان تفسيره بما ذكر
سواء كان بحسب العرف او بعموم المجاز كما يدخل مثل سبحلالات يخرج
نحو ثين جمع نبة وكما لا حاجة فى ادخال الاول الى تقدير مضاف وهو
صفة او مملوف وهو ما على صيغته لم يحتاج فى اخراج الثانى الى تقدير المضاف
(قوله غير المنصرف بالضمه والفتحة) اى اذا خلى وطبعه كان
كذلك (قوله فاعراب هذه الاسماء الستة) اى لاي خصوصها بل بعمومها
اذ كثيرا ما يجرى حكم على شخص ويراد الحكم على نوعه
لخاصله ان الاسماء الستة حكمها كذا قيل فى توجيه تلك الارادة
ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعمى يصح تأويله بالصفة
المشتهرة مسماه بها فيصح ان يؤول ابوك الى آخره بالصفة التى اشتهرت بها

٣ قوله للاصل اى لما
هو الاصل فى الاعراب
من جميع الوجوه
وهو المفرد المنصرف
(سىالكوتى)
٤ قوله باعتبار الجزء
الاول متعلق بقوله
مقابل ومناسب على
سبيل التنازع اى
مقابل للمفرد المنصرف
باعتبار الجزء الاول
اعنى الجمع وضاسب
للمجمع المكسر باعتباره
ايضا (سىالكوتى)
٥ قوله باعتبار الجزء
الثانى اى باعتبار السالم
سماء ثانيا تسامحا باعتبار
كون المضاف اليه
من تمة المضاف وكان
مجموع جمع المؤنث
السالم جزءا اول
(سىالكوتى)

بقيد الانصراف هنا احترازا عنه اجيب بان تلك الاسماء محصورة
 وغير المنصرف لا يكاد ينحصر فاحتيط في الاحتراز عنه لئلا يقع غلط في امور
 كثيرة واكتفى في الاحتراز عن المحصورة بادنى شيء اذ ليس الاعتناء
 بحالها كالاغتناء بما لا ينحصر مع ان الاختصار في العبارة مطلوب له جدا
 (قوله والجمع المكسر المنصرف) انما لم يقل فالفرد والجمع المكسر
 المنصرفان لانه قصد نوع تلقيب ٣ ولانه يلزم الفصل بين الصفة
 وموصوفها بما ليس صفة له وهو المكسر اولتوهم التلقيب كاقيل وهو
 بعيد جدا لان مقام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف يأبى عن ذلك
 ولولم يأب عن توهم التلقيب لم يأب عن توهم المشاكلة في المذكور
 فيكون ٤ من قبيل قوله تعالى ﴿ وساءت مرتفقا ﴾ في مقابلة وحسنت
 مرتفقا (قوله الذى لم يكن الواحد فيه سالما) الاظهر أن يقال الذى
 لم يكن ملحقا بآخر واحده واو ونون ولا الف وتاء ليظهر خروج مثل
 سنون وضربات عنه ويظهر دخول فلك جمعا لفلك فيه (قوله احدها
 ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة) خلقتها ولانها ابصار
 للحروف وفيه انها ليست ابصارا لها الاتوها ولوسلم فذلك يقتضى
 الاصاله بحسب الذات لا بكونها علامة (قوله والفتحة نصبا) قال
 قدس سره في الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين
 مختلفين لكن معمول المقدم مجرور اجازته المصنف انتهى وذلك لان
 الفتحة عطف على الضمة والعامل فيها الباء ونصبا عطف على رفعا
 والعامل فيه هو الاعراب المقدّر والقريئة عليه المقام لانه بصدد بيان
 اقسام الاعراب ومحالها ولك ان لا تقدر الاعراب في نظم الكلام فان
 ملاحظته كافية في كونه عاملا ولك ايضا ان تجعل عامله ماهو حامل
 في الظرف المستقر (قوله ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية)
 قال قدس سره في الحاشية على معنى انه اعرب هذان القسمان بالضمّة
 حال كونهما مرفوعين او اعربا بالضمّة اعراب رفع وعلى هذا القياس
 نصبا وجرا انتهى قد اشار بقوله على معنى الى ملاحظة الاعراب سواء
 كان في قالب المصدر او الفعل وسواء قدر في نظم الكلام او لم يقدر ولا يخفى

(ان)

٣ قوله لانه قصد
 نوع تلقيب اى
 قصد أن يجعل كل
 واحد من المحليين
 للاعراب بالحركات
 الثلاث ملقبوا بمعبرا
 باسم مختص
 (سيالكوتى)

٤ قوله فيكون من
 قبيل قوله تعالى
 ﴿ وساءت مرتفقا ﴾
 الخ فان معناه موضع
 الارتفاق في النار
 لانه عبارة عن نصب
 المرفق تحت الخد
 للاستراحة ولا
 استراحة في النار
 الا انه عبر عن مقام
 الكفار بالمرتفق
 لوقوعه في مقابلة
 قوله تعالى في
 حق اهل الجنة
 ﴿ وحسنت مرتفقا ﴾

(سيالكوتى)

مختلفين (قوله اى يحصل) فسر تقوم بالحصول لا بالقيام بالغير كما يقتضيه اهل اللغة لاشتقاقه من القيام الذى هو قيام العرض بمحله وذلك لان المعنى المقضى ليس قائما بالسامل (قوله اى معنى من المعانى المتورة) انما قيد المعنى به لان اقتضاء الاعراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه من المعانى المتورة كما ذكرناه (قوله اذ به حصل معنى الفاعلية) لان له استدعاء الاسناد اليه (قوله اذ به حصل معنى المفعولية) اى بالفعل الذى فى رأيت لان له استدعاء التعلق قال الكوفية مجموع الفعل والفاعل تامل فى المفعول لانه صار فضلة بمجموعهما (قوله وفى مررت بزيد الباء عامل) اى فى لفظه واما فى محله فالعامل هو الفعل ومحله النصب هذا اذا كان حرف الجر مذكورا اما اذا لم يكن مذكورا كغلام زيد فنهم من قال ان المقدر تامل وجاز اعمال حرف الجر مقدرا لوقوع المضاف موقعه ومنهم من قال ان المضاف تامل لان الحرف صار نسبيا منسيا ولذا يكسب المضاف التعريف والتخصيص من المضاف اليه واليه مال الشيخ الرضى (قوله فالنفرد) لما ذكر الاعراب وانواعه وكان لكل واحد من انواعه اقسام وتلك الاقسام محال اراد ان يذكر عقيب تلك الاقسام ومحالها فأتى بالفاء لبيانها (قوله الذى لم يكن متنى ولا مجموعا) المفرد فى المشهور يطلق على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل الجملة وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما يقابل المتنى والمجموع والمراد هنا الاخير بقرينة المقابلة ان قيل لابد من تقييده بكونه غير الاسماء الستة وما الحق بالمتنى والمجموع لانها داخلة فى المفرد خارجة عن الحكم فلا يحجب بانها غير داخلة فيما حكم عليه بناء على ان القضية مهمة او ان الاسماء الستة وبعض ما الحق بالمتنى غير خارجة لان شمول الحكم يستدعى شموله لجميع الافراد لاشموله لجميع الافراد فى جميع الاحوال لان مقام الضبط ياباه مع ان ذكر المنصرف حينئذ لاخراج غير المنصرف الذى لم يضاف ولم يعرف باللام اصلا لا لاخراج غير المنصرف مطلقا كما هو الظاهر بل يحجب بانها غير داخلة بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها ان قيل قد بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبى ايضا ان يكتفى بذلك ولا يصرح

ان يكون تعريف العامل مطلقا عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة فعلا
او اسما على وجه مخصوص مما اقتضاه مقتضى او الشبه التام بالاسم
وايضا المراد بمامل الاسم العامل الذي له تأثير في المعنى حتى لا يرد التقض
بالباء في محسبك زيد (قوله ما به يتقوم) تقديم الجار والمجرور للاهتمام
للاحصار اذ لا دخل له في التعريف ان قلت التعريف غير مانع لصدقه
على كل من الاسناد وما قام به المعنى المقتضى والمركب منهما وعلى
المركب من العامل واحد الامور المذكورة قلنا الباء للآلة اى ماعدته
آلة لتأثير المتكلم اذا اعتقدوا انه آلة وان لم يسموه آلة بل يسمونه مؤثرا لا يقال
فيتوقف اثبات التعريف على التبع ليعلم ما بعدونه آلة فيفوت العرض
من تدوين النحو ويبطل ما قيل في عدول المصنف عن تعريف الجمهور
للمعرب لان العامل مأخوذ في تعريفه لانا نقول قد كفى ضبطه المدون
وحصره العوامل مؤنة التبع ولا يخفى انه لو قال العامل ما يقوم المعنى
المقتضى للاعراب لكان سالما عن الاعتراض الاول لانه نص في الآلة
* اعلم ان العامل قد يقال انه آلة وقد يقال انه علامة لما يحدته المتكلم
في اللفظ ويتفرع عليه ما قالوه من ان رتبة العامل التقدم اما على الاول
فلأن للآلة قدما بالذات على ماهو آلة له ومن حق المتقدم بالذات ان يتقدم
تلفظا ليوافق الوضع الطبع واما على الثاني فلأن حق العلامة من
حيث هي علامة ان تقدم على ما هي علامة له لتعرف او لانهم يعرف
ماهي علامة له ومن كونه علامة يظهر ايضا ما يقال من ان حق العامل
ان يكون لفظيا لا يقال هو آلة او علامة للاعراب فحقه التقدم عليه
لا على المعرب لانا نقول تقدمه عليه لا يتصور بدون تقدمه على المعرب
ولما ثبت ذلك لزم ان يتمتع انعقاد علامة العملية والمعمولية بين شيئين
بمعنى ان كلا منهما عامل في الآخر والالزم ان يكون حق كل منهما التقدم
على الآخر الابجتهين مختلفتين كما في كلمة الشرط والشرط فان كلاهما
عامل في الآخر نحو قوله تعالى ﴿ ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ﴾ فان
ايا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليق في الفعل صار عاملا فيه
ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا له فله تقدم وتأخر بجهتين

ثقل والفاعل حقيقة او حكما قليل بحسب الاقسام لم يكن مبنيا عليها وكذا الكلام في قوله والنصب خفيف الى آخره ولك ان تقول لان الزفع اقوى الحركات ٧ فيناسب العمدة (قوله فاعطى الثقل للقليل) ٨ اى مجموعا للقليل للتعاول ولذا جعل الخفيف للكثير (قوله والنصب خفيف) او ضعيف والفضلة ضعيفة فجعل الضعيف للضعيف (قوله ولما لم يبق) الخ انما احتيج للاضافة الى علامة لان المضاف اليه فضلة بواسطة حرف الجر فاريد تمييزها عما هو فضلة لا بواسطة الحرف اما كونه فضلة فلانه اقتضاء العمدة التى هى الفعل وليس عمدة اما انه بواسطة فلان ايصال معنى العمدة اليه بواسطة الحرف ولما كان العمدة اقتضته وللحرف مدخل فى ذلك اعتبر عملها اما عمل الحرف فى ظاهره واما عمل الفعل فى محله ولذا جاز العطف بالنصب على محله ويظهر نصبه اذا حذف الحرف ثم يخرج الجر فى موضعين عن كونه علما للفضلة و يبقى علما للمضاف اليه فقط احدها فيما اضيف اليه الاسم بتقدير الحرف كغلام زيد فان الفعل محذوف نسيا منسيا الثانى فى المجرور المسند اليه كمرّ بزيد وكان قياس المستثنى بالا اذا كان غير مفرغ والمفعول معه ايضا الجر لانهما فضلة بواسطة الواو والا لكن لما كان الواو فى الاصل للعطف وغير مختص باحد القيلين يعنى الاسم والفعل وكان الايدخل فى غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يروا اعما لهما فبقى ما بعدها منصوبا كل ذلك مما استفدته من كلام الشيخ الرضى (قوله العامل) احتيج الى بيانه اما لاحتياج بيان حكم العرب بل تعريفه ايضا اليه لان العامل المذكور فى حكمه مراد فى تعريفه وانما آخره عن الاعراب لانه سبب بعيد للاختلاف والاعراب سبب قريب له واما لاستيفاء ذكر الملل الاربع التى هى مقاصد هذا الفن كما قالوه فان العرب مادة والاعراب صورة والدلالة على المعانى غاية العامل فاعل وتأخير عن المادة والصورة ظاهر واما تأخير عن الغاية فلانها مذكورة تبعا لانسباق بيان الصورة اليها او لانها مقصودة بالذات والمراد بيان عامل الاسم اذا كان المعانى المتعورة مختصة بالاسم كما ذهب اليه البصرية وينبى

٧ قوله فيناسب
العمدة الكونى
الاقوى (سيالكوتى)
٨ قوله اى مجموعا
للقليل يعنى جعل
الاعطاء المتعدى بلا
واسطة الى المفعول
الثانى متعديا باللام
بتضمن معنى الجمل
للدلالة على ان اعطاء
الثقل للقابل اعنى
الفاعل الذى هو
واحد بطريق الجمل
والوضع فلا ينافى
حصوله فى غيره
لاجل المشابهة
(سيالكوتى)

٦ قوله يراد بها
الغير الاعرابية
سواء كانت بنائية
كحيث واين وجير
اوغير بنائية كحركات
الاوائل والاواسط
٥١ (سيالكوتى)

اوغير اعرابية كضمه فعل لكنها اذا اطلقت بلا قرينة يراد بها ٦ الغير
الاعرابية ويسمى ايضا رفعا ونصبا وجرا اذا كانت اعرابية ولا يختص
بها بل معناها شامل للحروف الاعرابية ايضا والنسبة بين الضمة والرفع
عموم من وجه وكذا بين الفتحة والنصب وبين الكسرة والجر وانما
سميت الحركات بتلك الاسامى لحصول الاولى بضم الشفتين ويتبعه
رفعهما عن مكانهما وحصول الثانية بفتح القم ويتبعه نصبه فكان
القم كان ساقطا فنصبته اى اقته بفتحك اياه وحصول الثالثة بتحريك
الفك الاسفل وخفضه وهو ككسر الشئ اذ المكسور يسقط ويهوى
الى اسفل ثم الجزم بمعنى القطع وفي الجزم قطع الحركة ولذا سمي
الجازم جازما والوقف والسكون بمعنى واحد والاوّل مختص بالاعرابي
والاخيران بالبنائي (قوله ولا يطلق على الحركات البنائية) عند
البصرية واما عند الكوفية فالكل في الكل (قوله فانها مستعملة
في الحركات البنائية) بل في الحركات الغير الاعرابية (قوله على قلة)
بالقرينة كقوله بالضمة رفعا الخ (قوله حقيقة او حكما) وذلك
اذا كان الاسم عمدة وهذا الوصف يستدعى الرفع لكن قد يتخلف عنه
بعلّة المشابهة بالفضلة ولا يخفى ان هذا التعميم هو الحق والقول بان
الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان فيما يشابهها بطريق الاستمارة
بعيد لادليل عليه نعم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول احق ومن جمل
الباء فيهما للنسبة واراد الخصلة المنسوبة الى الفاعل والمفعول فتوجيهه
بحسب المعنى راجع الى ما في الشرح وتوجيه الشرح اقرب من توجيهه
الى الفهم (قوله حقيقة او حكما) وذلك فيما اذا كان الاسم فضلة
(قوله اى علامة كون الشئ مضافا اليه) بقرينة المقابلة للفاعلية
والمفعولية فانه مقابل لها لا كون الشئ مضافا وانما لم يقل حقيقة
او حكما لان الجر لا يوجد في غير المضاف اليه واما نحو بحسبك
زيد فلما كان الجار زائدا فيه لم يتدّوا به او كان الجر زائدا كالجار
فكانه ليس علامة (قوله لان الرفع قبيل والفاعل قليل لانه واحد)
مبنى على اصالة الرفع في الفاعل ولو ترك قوله لانه واحد وقيل لان الرفع

(تقبل)

ه قوله او مجازا
مرسلا باستعمال
اللفظ الموضوع
للاخذ على المناوبة
في المناوبة فيكون
بملاقة الكلية
والجزئية ان كانت
المناوبة داخلية في
مفهوم الاعتسار
والمجاورة ان كانت
خارجة عنه
(سيالكوتى)

مرسلا ه عن التناوب (قوله) وانما جعل الاعراب في آخر الاسم (اى
جعل الاعراب الذى هو الاصل حالا في الآخر او جعل مطلق الاعراب
في الآخر تحقق الحال في المحل كما في الاعراب بالحركة او تحقق الكل
في ضمن جزئيه كما في الاعراب بالحرف او جعل في جانب الآخر لا يقال
على التقدير الاول لم يعلم موضع الاعراب بالحرف لانا نقول اذا تعين
موضع الاصل تعين موضع فرعه وهو جانب السفلى بقدر الامكان
والا لزم تقديم الفرع وتأخير الاصل (قوله) والاعراب على صفة (اى
صفة المسمى والمطلوب وذلك بناء على ان الفاعلية ومقابلتها صفات للمدلول
وقد جعلها الشيخ الرضى صفات للدال وهى كونه عمدة او فضلا فقال
جعل الاعراب في الآخر لان الدال على الوصف بعد الموصوف (قوله)
فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال عليه) ان قيل
ان الحركات الاعرابية مع الاواخر والحروف الاعرابية نفس الاواخر
فلم يتأخر الدال عليها عن الدال عليه لا يجاب بان المراد بيان حال
الاعراب بالحركة الذى هو الاصل والمراد بالتأخر التأخر الذاتي
لا الزماني ولا شبهة في تأخرها الذاتي لانها تابعة للحروف لانا نقول
تأخرها الذاتي لازم لها ايما وضعت بل يجاب بان المقصود بيان
الاعراب بالحركة لما ذكر وهى متأخرة بحسب الزمان عن الحرف
كما صرح به الشيخ الرضى وقال ان الحركات ابعاض حروف العلة فضع
الحرف في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وقس عليه اخويه
فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه
لا بعده واذا اشبعها صارت حرف مد ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد
التأخر عن الدال بقدر الامكان او التأخر عمدا الحرف الاخير فان
التأخر عن الاكثر في حكم التأخر عن الكل (قوله ثلثة) اشار به
الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجر خبر واحد ليصح الحمل على قوله
وانواعه فيكون العطف مقدما على الحمل كما في قولك البيت سقف
وجدران (قوله هذه الاسماء الثلاثة الى آخره) اعلم ان الحركات
الثلاث تسمى ضمة وقطعة وكسرة سواء كانت بنائية او غير بنائية اعرابية

يقضيه بل يكفيه عدم سبب الاختلاف فتعين ان يكون نفسه بناء وليس الحركة والسكون في آخره سببا لعدم الاختلاف حتى يطلق البناء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل في الجملة وذلك كاف في جملة ما متقابلين (قوله يعني الفاعلية) قال الشيخ الرضى المعاني المتصورة هي كون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف الجر وبواسطته (قوله المتصورة على صيغة اسم الفاعل) لاصيغة اسم المفعول كما توهم بعضهم حتى يكون المعنى ان الاسماء تأخذها على سبيل المناوبة وذلك لان توصيف المعاني بهذا الوصف ليس الا لان المعاني باعتبار هذا الوصف تقتضى الاعراب والوصف الذى به اقتضاء الاعراب هو كون احدها طاريا ابدا لا يكون احدها مطروا عليه فاذا عين الكسر وبواقفه ايضا الرواية وبرشدك الى ما ذكرناه مقاله الشيخ الرضى وهو ان المعاني في الكلمة قد يطرأ بعضها على بعض ولا بد للطارى ٢ من علامة مميزة له من المطرو عليه ومن ثم احتاج المجاز الى قرينة والطارى الغير اللازم لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والتكسير وقد يحتل له حرف كما في المثنى وقد يكون كلمة مستقلة كالضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طريان المعنى لازما للكلمة فان كان الطارى واحدا ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للمتلبس بغيره وان كان الطارى اللازم احد الشئيين او الاشياء فاللائق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة يمكن لازمة ٤ ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم فجعلت علامته ابعا حروف المد التى هي اخف الحروف وجعلت في بعض الاسماء حروف المد التى لم تجلب ومن هذا التقرير يظهر وجه ما يقال ان الاصل في الاسماء الاعراب وفي الافعال والحروف البناء (قوله على تضمين مثل معنى الورد او الاستيلاء) فان آخذ الشيء مستول ومستعل عليه ومثله الطريان (قوله يقال اعتورا الشيء) الاعتوار ٥ دست بدست كردن جيزى راء والتعاور والتعور مثله وقد جعل هنا مستعارا ٥ لتعلق المعاني بالاسماء على سبيل المناوبة او مجازا

٢ قوله ولا بد للطارى من علامة الخ دون المطرو عليه لكونه اصلا بخلاف الطارى فانه بدونها لا يسبق الذهن اليه فلا بد له من علامة مميزة ولذا احتاج المجاز الى قرينة دون الحقيقة (سيالكوتى) ٤ قوله لازمة على صيغة التأنيث صفة بعد صفة لعلامة (سيالكوتى) ٥ قوله مستعارا الخ استعارة تبعية بان شبه ذلك التعلق بالاخذ المذكور ثم اشتق من الاعتوار المستعمل في ذلك التعلق المتصورة (سيالكوتى)

٢ قوله في الاسماء
 قيد بذلك لان وضع
 الاعراب في المضارع
 ليس للدلالة على
 المعاني (سيالكوتي)
 ٣ قوله من غير
 استعانة الى العامل
 عدى الاستعانة
 بالي بتضمين معنى
 الاحتياج اه
 (سيالكوتي)
 ٤ قوله لكان
 الاعراب هو
 الاختلاف لاتفاقهم
 على ان الدال على
 المعاني هو الاعراب
 (سيالكوتي)
 ٥ قوله ما يوضح
 المعاني ان كان منقولا
 من الاعراب بمعنى
 الاظهار اه
 ٦ قوله وما يزيل فساد
 الالتباس ان كان
 منقولا من الاعراب
 بمعنى ازالة الفساد
 ٧ قوله لا يناسب اى
 على الوجه الاول اه
 ٨ قوله بل لا يصح اى
 على الوجه الثاني
 (سيالكوتي)

وارجلكم بكسر اللام واما حركات ما قبل هذه الادوات من تاء التأنيث
 وباء النسبة وعلامتي التثنية والجمع فخارجية يرجع الضمير الى المرب
 لان ما لحقته تلك الادوات ليست بمعربة وان ابيت عن ذلك فخرجت
 بقيد الجينية (قوله ليس من حيث انه معرب) لوجوده قبل عامل
 الجر بل قبل مطلق العامل وكذا الحال في الصور المذكورة (قوله ليدل
 على المعاني) جمع معنى بمعنى ما يقوم بالشيء ويقابله العين (قوله واللام
 في البديل الى آخره) معطوف على اسم ان وخبرها (قوله يعنى وضع
 الاعراب) اى وضع الاعراب في الاسماء ٢ ليدل على المعاني ويتضح به
 المعاني في نفس الاسماء من غير استعانة ٣ الى العامل والقرينة وذلك
 للاعتناء بشانها (قوله فانه بعيد) اذ لا نظر الى وضعه لا قصدا ولا تبعا
 (قوله ليدل الاختلاف) فيه ان الاختلاف لو كان دالا على هذه المعاني
 لكان الاعراب هو الاختلاف ٤ كما ذهب اليه بعض المتأخرين لاما به
 الاختلاف كما صرح به في هذا الكتاب وفي غيره الا ان يقال ان نسبة
 الدلالة الى الاختلاف بضرب من المسامحة ووجه ذلك ان اختلاف
 المعاني المدلول عليه بقوله المعتورة عليه لما كان مستندا الى الاعراب من حيث
 اختلافه نسبت الدلالة اليه قال المصنف انما اخترت هذا التعريف على
 تعريف بعض المتأخرين لان الاختلاف ليس موجودا في الخارج وما به
 الاختلاف موجود فيه والموجود في الخارج اولى بان يحمل علامة
 ولان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى غيره فاذن يلزم
 ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذى ركب اولا ويمكن ان يقال ايضا
 ان الاعراب ٥ ما يوضح المعاني ٦ وما يزيل فساد الالتباس والموضح
 ومزيل الفساد بالذات هو الحركات والحروف قال الشيخ الرضى الظاهر
 في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف ألا ترى ان البناء ضده وهو
 عدم الاختلاف اتصافا ولا يطلق البناء على الحركات وفيه نظر لان
 في المرب شيئين اختلافا وسببه وقد تبيين ان الاختلاف ٧ لا يناسب ٨ بل
 لا يصح ان يجعل اعرابا فتمين ان يكون سببه اعرابا واما المبني فليس فيه
 الا عدم الاختلاف اى البقاء على حالة واحدة اذ لا حاجة فيه الى سبب

قال قد سره في الحاشية لكنه بشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا
 كالباء الجارة فالاولى ان يسند اخراجهما الى السببية القريبة المفهومة
 من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها انتهى انما قال فالاولى
 ولم يقل فالصواب لجواز أن يجعل الباء للآلة فيسند اخراجهما اليها
 اما خروج العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة واهذا سموه
 عاملا وليس علة مؤثرة بالحقيقة لان التأثير للمتكلم وهو علامة التأثير
 واما خروج المقتضى فلان آلة الشيء سبب قريب له والمقتضى ليس
 كذلك ولا يخفى ان قوله ليدل الى آخره لوجمل من تمام الحد حتى يخرج
 لكان حسنا لكن المصنف لم يجعله من تمامه (قوله يخرج بالسببية الخ)
 ان قيل ينقض التعريف حينئذ بالعلة التامة للاختلاف فانها سبب
 قريب له قلنا ليس للعلة التامة سببية الاسببية اجزاؤها واجزاؤها متربة
 من قريب وبعيد نعم لو ثبت سبب قريب سوى الاعراب لصح التقضيه
 لا يقال لو كان المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم
 الذي ركب ابتداء لانا نقول السبب القريب للشيء سبب انعقد علاقة
 العلية بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببه ولا يخفى انه لا يقتضى استلزام
 المسبب لا يقال فالعبارة الصحيحة ان يقول ما يختلف بدل ما يختلف
 لانا نقول لم يرد بصيغة الفعل في التعريفات الزمان فلا فرق بين الصيغتين
 * ان قيل يمكن ان يجاب ايضا بان الاختلاف ليس عبارة عن التحول
 عن الحركة او الحرف بخصوصه بل اعم منه ومن التحول من السكون
 الى الحركة ومن التحول من عدم الدلالة الى الدلالة كلام الاسماء الستة
 ومن كونه علامة لامر الى كونه علامة لامرين كالف المتى وواو الجمع
 فانهما قبل التركيب علامة للتثنية والجمع * وبعد التركيب علامة لهما
 وللفاعلية ومن علامة الى علامة كياء التثنية والجمع * قلنا هذا الجواب
 غير مرضى عند المصنف وغير ظاهر من العبارة فان المتبادر من رجوع
 ضمير قوله آخره الى المعرب ان الاختلاف يطرأ فيه بعد كونه معربا
 (قوله خرجت حركة نحو غلامى) وان تحول آخره من الاعراب
 الى الكسرة وكذا خرج جر الجوار كقوله تعالى ﴿ وامسحوا برؤوسكم

(وارجلكم)

حكم آخر) حاصله ان حكم الشيء لا يلزم ان يكون لازماله ان قلت يجوز أن يقيد الاختلاف بالعوامل باحد الازمنة وحينئذ يكون لازما للمعرب وان لم يكن قبل تقييده بالظرف لازماله قلنا فيه صرف الكلام عن الظاهر بلا ضرورة مع انه بعد ذلك التقييد ايضا غير لازم لجواز ان يتحقق معرب لم يتحقق معه عامل في شيء من الازمنة نعم قابلية الاختلاف بالعوامل من لوازمه ولما كان المتبادر فمليئة الاختلاف لم يتعرض له وقيل المراد بالاختلاف الاول معنى يشمل الاختلاف الذي مبداء حاله البنائي والاختلاف الثاني الوجود وقد عبر عنه بالاختلاف للمشاكلة وبالعوامل جنس العامل فان اللام الداخلة على الجمع قد تبطل الجمعية ولا يخفى بعد ذلك كله (قوله غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة) اي خواصه الاضافية بالقياس الى المبني وانما قلنا ذلك لوجوده في المضارع ولذلك قال ههنا حكمه ولم يقل خاصته ولا يخفى ان القول بانه ليس من خواصه الشاملة مبني على ان لا يتحقق في الصورة المفروضة عوامل في شيء من الازمنة اذ لو تحقق فيها عوامل في الازمنة كان خاصته شاملة لكل ماهو معرب لكنها ليست شاملة لكل وقت (قوله اي حركة او حرف) كان القرينة عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف او ما سيزكره في ضبط اعراب الاسماء ولا يخفى بعده (قوله اختلف آخره به) اعترض عليه بان التعريف غير جامع لان تغير مسلمان ومسلمون ليس في الآخر اذ الآخر هو النون واجابوا عنه بان النون فيهما كالتنوين في المفرد ولعلمهم ارادوا به ان هذه الحية لما وجدت فيه في بعض الاوقات جاز ان يجعل الحرف السابق عليه بالنظر الى هذه الحية في حكم الآخر وان كان بالنظر الى كونه علامة للتنوين والجمع ليس في حكم الآخر وانما قلنا في بعض الاوقات لانه قد لا يكون بمنزلة التنوين وذلك في المتى والجمع المعرفين باللام لامتناع اجتماع اللام والتنوين (قوله ذاتا اوصفة) اما اختلاف الآخري نحوه ذاتا فكما يتحول واوابوك الى الف اباك واما تحوله صفة فكما يتحول ضمة زيد الى فتحة (قوله لا يرد العامل والمقتضى) وكذا وصف كونه معربا

على فواعل فكيف جاء جمع عامل على عوامل اجيب بانه صار اسما (قوله
 الداخلة عليه) خرج به عن حكم المرب اختلاف منو ومنا ومنى ٧
 باختلاف العوامل الداخلة على المستفهم عنه لجاء زيد ورأيت عمراً
 ومررت ببكر (قوله) وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل
 كما ينبغي عنه العنوان (قوله) اي يختلف لفظ آخره (اي صورة آخره
 (او تقديره) اي يختلف آخره بحسب التقدير سواء كان بحسب تقدير نفس
 الآخر فقط كما في مسلمي او تقديره وتقدير صفته كما في عصا وقاض
 او بحسب تقديره بالصفة فقط كما في حبل وغلامي فان آخرها لا يمتنع
 عن قبول الاعراب بحسب الفرض والحكم وان كان يمتنع عن قبوله
 بحسب الخارج (قوله) اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير (اي اختلافاً
 منسوباً الى الصورة اولى التقدير على مامر وانما لم يقل اختلافاً ملفوظاً
 او مقدرًا بحذف الموصوف لان الاختلاف ملفوظ مجازاً باعتبار سبيله
 وسببه لوجملت الحركة لفظاً ولم يجعل قوله لفظاً او تقديرًا تفصيلاً
 للعوامل اي سواء كانت العوامل ملفوظة او مقدرة لان العامل لا ينحصر
 في الملفوظ والمقدر لانه قد يكون معنوياً ولانه لا يلازم قوله الا في
 التقديرى واللفظى في بيان ضبط اعراب الاسماء وذلك لان الظاهر
 انه اشارة الى ما يشير اليه قوله لفظاً او تقديرًا (قوله) رأيت احمد ومررت
 باحمد (ورأيت حبل ومررت بحبل) (قوله) وقولنا رأيت مسلمين
 ومررت بمسلمين (اي مدلول هاتين الصورتين فاذن يظهر شموله
 للمثنى والمجموع (قوله) علامة النصب (اي علامة هي النصب الذي
 دل على المفعولية وقس عليه علامة الجر (قوله) فان قلت لا يحقق
 الاختلاف لافي آخر المرب ولا في العوامل اذا ركب (الى قوله مع عامله
 ابتداء ان قلت التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل لفظياً
 فيجوز أن يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقاً بالتركيب الذي يتحقق
 معه عاملان معنويان فيتحقق الاختلاف في آخر المرب وفي العوامل اجيب
 بان المراد باختلاف العوامل كما مر اختلافها في العمل وذلك لا يوجد
 فيها فرض لان عمل العامل المعنوى ليس الارتفاع (قوله) قلت هذا

٧ قوله اختلاف منو
 ومنا الى آخره في
 الرضى اذا استفهمت
 بمن عن مذكور
 منكور عاقل ووقفت
 على من جاز لك
 حكاية اعراب ذلك
 المذكور وحكاية
 علامات تثنيته وجمعه
 وتأنيته في لفظة من
 اه فلي هذا كان
 الاولى ان يقول
 رجل بدل زيد
 (سيالكوني)

فساد بل الفساد في المقصود من التعريف وبيان ان المقصود من
 تعريف المعرب ان يعلم المعرب بوجه صالح لان يكون وسطا للحكم
 بان هذا او ذلك مما يختلف آخره باختلاف العوامل بان يقال هذا معرب
 وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف آخره
 باختلاف العوامل ولا شبهة في حصول الوجه الصالح من تعريف المصنف
 لصحة ان يقال زيد في قام زيد معرب اى مركب لم يشبه معنى الاصل
 وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخره
 باختلاف العوامل بخلاف تعريف الجمهور فان الوجه الحاصل منه
 غير صالح لان يكون وسطا للزوم تقدم الشيء على نفسه في ضمن الدور
 اولا في ضمنه وذلك لانك اذا قلت زيد في المثال المذكور معرب اى
 ما يختلف آخره باختلاف العوامل وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف
 العوامل فزيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل لزم ان يكون الصغرى
 عين النتيجة والصغرى متقدمة والنتيجة متأخرة عنها ابتداء او بواسطة
 الدليل فيلزم تقدم الشيء على نفسه وقد اشار الى الصغرى بقوله من معرفة
 المعرب اى من معرفة ان هذا او ذاك معرب والى النتيجة بقوله ان يعرف
 انه اى ما عرف انه معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل والى الوسط
 بقوله حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به اى بسبب مفهوم
 الاختلاف وتعريف مفهومه به فان التصديق بان هذا معرب متوقف
 على تصور المعرب الحاصل بسبب تعريفه بالاختلاف لا يقال الصغرى
 مجملة والنتيجة مفصلة فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لانا نقول لامدخل
 للتفصيل في التوقف فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف على
 تصوره وهى واحدة في صورتى الاجمال والتفصيل وهذا ظاهر لاسترة
 عليه (قوله حقيقة او حكما) المراد بالتبدل الحقيقى تبدل ذات الدال
 وبالتبدل الحكمى تبدل دلالاته المقصودة مع بقاء الذات فان هذا التبدل
 في حكم تبدل الذات (قوله او صفة) اى حالة شبيهة بالصفة لصفة
 حقيقة لان الحركة لا تقوم بالحرف بل تقوم بما يقوم به الحرف لكنهما
 تابعة له (قوله باختلاف العوامل) ان قيل ان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع

يتحقق معه عامله (لم يقل تركيبا مع عامله لئلا يخرج ما عامله معنوى
 ويبعد أن يراد بتركيبه مع العامل انضمامه معه بمعنى تحقق العامل معه
) قوله الذى لم يشبه اى لم يناسب (فسر الاشياء الذى هو المشاركة
 فى الكيفية بالمناسبة التى هى اعم منه لان المصنف فسر به ذلك وذلك
 لان مانع الاعراب هو الثانى لخصوصية الاول ولذا قال المبنى ماناسب
) قوله مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب (مينة فى بحث المبنى فلا يلزم
 فى التعريف جهالة كايلازم فيه اذا فسر المناسبة بالمناسبة التى لها قوة ولم يبين
 فان للقوة عرضا واسما وليس بعمومه مرادا) قوله اى المبنى الذى هو
 الاصل فى البناء (ع لم يفسر بما اصله البناء لانه بهذا المعنى لا يختص
 فى الثلاثة لان اصل جميع الافعال البناء وانما الاعراب فيها العارض
 المشابهة بالاسم ولان فيه صرف العبارة عن الظاهر لان المتبادر من
 مبنى الاصل انه مبنى وذلك بحسب الاصالة دون العروض والمتبادر
 من ما اصله البناء ان اصله ان يبنى سواء بنى كما هو اصله او عرض له الاعراب
) قوله وهو الماضى (الى آخره كازعمه المصنف وزاد بعضهم الجملة
 من حيث هى جملة (قوله فاعتبر العلامة) الى آخره يعنى ان العلامة
 اكتفى فى تحقيق العرب بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه
 سواء وجدت كزيد فى قام زيد او لم توجد كزيد والمصنف لم يكتف به
 بل زاد مع القابلية وجود الاسباب التى بها يستحق الاسم لان يعطى
 الاعراب وهى التركيب وتحقيق العامل معه وعدم المشابهة لمبنى الاصل
) قوله عند الجمهور (كأنهم وقعوا فى ذلك من لفظ العرب ووجود
 الاعراب فى افرادهم فتوهموا ان حقيقته العرفية ذلك ولم يعرفوا ان ذلك
 من عوارضه المفارقة) قوله فان العارف باحكامها كذلك (اى معرفة
 بالتبع والسمع منهم مستغن عن تعلم ما جمعه المدون ورتبه بخلاف
 من لم يتبع اصلا او تتبع ولم يعرف احكامها فانه محتاج الى تعلم المدون
 وذلك التعلم ان كان مع الدليل فذلك التعلم علم النحو اتفاقا وان لم يكن
 معه فهو علم النحو او حكاية عنه على اختلاف فيه) قوله فالمقصود
 من معرفة العرب (الى آخره اشار الى ان ليس فى نفس التعريف

ع قوله لم يفسر بما
 اصله البناء اى جعل
 الاضافة بيانية ولم
 يجعلها بمعنى مبنى اصله
 بان يكون اضافة اسم
 المفعول الى مفعوله
 او مبنى فى اصله
 او مبنى لاصله
 (سيالكوتى)

قال الشيخ الرضى قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف
 المضاف به مع خلو الفعل عن التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار
 او البارد اما انافلا ضمن صحة هذا المثال ومجى مثله في كلامهم (قوله
 وهو معرب) ٦ من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو محل
 اظهار المعاني وازالة فساد الالتباس او من اعربت الكلمة اذا جمعت
 الاعراب فيها والوجه ظاهر لان الاعراب العرفي باعتبار أن الاعراب
 يتحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء كذا في الايضاح وفيه انه لو جاز
 اخذ صيغة منه لجاز أن يكون اسم مكان لصفة حتى يكون القياس ما ذكره
 (قوله ومبنى) من البناء المقصود فيه القرار وعدم التغير وذلك
 لانه شبه صوغه في قالب هيئة لا تتغير بالبناء (قوله فالمعرب) الفاء
 للتفسير والمصحح لدخول الفاء الموضوعه للتعقيب على المفسر كون ذكر
 ذلك المفسر بعد ذكر المفسر (قوله الذى الذى هو قسم من الاسم) يعنى
 ان اللام الداخلة على هذا الاسم للعهد والاشارة الى القسم الذى هو الاسم
 المعرب وذلك لانه ذاكر احوال الاسم واقسامه (قوله اى الاسم)
 بقرينة المقام ويندفع به ما يقال من ان التعريف غير مطرد لانه يصدق
 على مبنى الاصل انه مركب لم يشبه مبنى الاصل لان الشئ لا يشبه
 ولا يناسب نفسه وكما يندفع به ذلك التقص يندفع بقوله تركيبا يتحقق
 معه العامل اذ لا عامل لمبنى الاصل فذكر الاسم حينئذ للتحقيق وقيل
 في دفعه اننا انسلم لزوم مشابهة الشئ لنفسه لانه اقسامه ثلثة يشبه
 بعضها بعضها وفيه بحث لجواز أن يقال ان المشابهة المنفية هي المشابهة
 الموجبة للبناء وهذه المشابهة منفية عنه والا لزم الدور ولزم ان يكون
 بناءه لعارض المشابهة لاني نفسه (قوله الذى ركب مع غيره) المركب
 يطلق على معينين المضموم الى شئ ويستعمل بمع وعلى مجموع المضمومين
 ويستعمل بمن فالمركب بالمعنى الاول زيد في قام زيد وبالمعنى الثانى مجموع
 قام زيد كما يقال لاحد الخلفين زوج ولجميعهما زوج واعترض عليه
 بان المتبادر من المركب هو المعنى الثانى والالفاظ في التعريفات محمولة
 على المتبار فالظاهر صدق التعريف على مثل بعلبك (قوله تركيبا

٦ قوله من الاعراب
 بمعنى الاظهار يقال
 اعرب الرجل
 اذا بين وافصح
 فالهمزة للتعدية
 قوله او ازالة الفساد
 من عربت معدته
 اذا فسدت وعرب
 الجرح اذا عف
 وفسد فالهمزة
 للازالة كما في اشكيته
 (سياتكون)

المصدرى وهو معنى اسمى فلم يوجد الا فى الاسم قلنا المعنى المصدرى سواء كان فى قالب المصدر او الفعل صالح لذلك القيد وكيف لا والمعنى المصدرى المدلول عليه بالفعل مظهر للزمان الذى هو المدلول عليه بالفعل وايضا لوصح ذلك لم يصح النقص الا ترى بمررت بزيد فان الربط المدلول عليه بالباء ليس الا بين المرور و زيد (قوله) والتخفيف به وذلك بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد شئ من ذلك فى اخويه واما الحسن الوجه فمحمول عليه طردا للباب (قوله) وانما فسرنا الاضافة بكون الشئ مضافا) اى لا بمعنى ناعت للمضاف والمضاف اليه جميعا وانما لم يجعله فى مقابلة كون الشئ مضافا اليه اذ لا دليل على تقدير اليه والعطف على الاسناد بعيد ولقوله قدس سره فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا ولان المصنف ردّ عبارة الفصل بين هذين الاحتمالين حيث قال والاضافة كذلك يعنى من الخواص الا انه لم يرد بها الاضافة مطلقا فان اسماء الزمان تضاف الى الفعل وانما اراد المضاف او اراد الجميع لانه انما يضاف الى الفعل بتأويل المصدر انتهى * ان قلت كيف يصح ارادة الجميع من الاضافة * قلنا لاشبهة فى انا نجد بين المضافين حالة مقيسة تارة الى طرف وتارة الى اخرى فلعله يدعى انها يجوز أن تصور مجردة عن خصوصية الطرفين وان لفظة الاضافة موضوعة لها او يدعى ان اطلاق الاضافة على قدر مشترك هى مجاز فيه وحل الجميع على ارادتها على سبيل البدل بعيد (قوله) لان الفعل او الجملة (اشارة الى اختلاف القولين ذهب المصنف الى الاول كما قلناه وذهب بعضهم الى الثانى قال الشيخ الرضى الظاهر أن المضاف اليه لفظا فى نحو اتيتك يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية فى قولك اتيتك زمن الحجاج الامير هى المضاف اليها وامامنا حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان فى الجملتين (قوله) وقد يقال هذا بتأويل المصدر) ينبى ان يكون هذا القول مرضيا لئلا يخالف السابق من اختصاص الجر فان الجر لازم للاضافة اليه واختصاص اللازم مستلزم لاختصاص الملزوم ولئلا يخالف قول المصنف فيما سأتى المضاف اليه كل اسم ولان معنى الفعل كما ذكرناه يأتى عن الاضافة كما يأتى عن الاسناد اليه

٩ قوله اى لا بمعنى ناعت الخ اى بمعنى يصح ان يؤخذ منه الثمت لكليهما وهو النسبة بتقدير حرف الجر سواء كان منسوبا او منسوبا اليه (سبالكوتى)

حرف اثره الجر ٢ او حرف يجر معنى الفعل الى الاسم ويعضد الاول حرف
 الجزم ٣ (قوله) واما الاضافة اللفظية (اي اما الجر الذي ليس اثر حرف
 الجر كافي الاضافة اللفظية فلانها فرع للمعنوية اولانه لا يكون الا فيها
 كان فاعلا او مفعولا والفعل والحرف لا يكونان كذلك (قوله) ان يختص
 بيان للمخالفة ٤ بانها متصورة على وجهين احدهما ان يختص بقسم
 مقابل للاسم وهو الذي يختص به الاضافة المعنوية وذلك القسم
 المقابل ليس الا الفعل لان الحرف اعدم استقلال معناه غير صالح
 لان يضاف اليه شيء وثانيهما ان يزيد على الاسم بان يدخله والفعل
 (قوله) والمراد به كون الشيء مسندا اليه (لا كون الاسم مسندا اليه
 كما يقتضيه سياق الكلام والاخلال بالحكم عن الفائدة وتوجيه ذلك ان
 الخاص قد يذكر ويراد الحكم عليه لاختصاصه بل بنوعه فكأنه قال
 والاسناد الى نوع اسم ومطلقه وفائدة هذا الاداء انه اخصر من ان يقال
 كون الشيء مسندا اليه وان لا تعرض فيه لما لا دخل له في الاختصاص وهو
 الشيء وان الحكم المتعلق بالضاف قد يعتبر قبل الاضافة ثم يعتبر الاضافة
 كما يقال في علامة الرجل لحيته ان معناه علامة الرجل للحيية والحيية
 مضافة اليه مختصة به فالاضافة لتأكيد الحكم فكذا نقول ههنا ان معناه
 من خواصه الاسناد الى شيء وذلك الشيء هو الاسم وبالجملة يجب ان ينظر
 الى خصوص المضاف اليه المطلق حتى يكون الحكم مفيدا سواء كان ذلك
 النظر قبل النظر الى خصوص المضاف اليه او بعده والقول يرجع الضمير
 الى الشيء المركوز في الطباع او الى اللفظ بعيد ٥ (قوله) لان الفعل) يعني ان
 العرب لاحظت معنى الفعل منساقا الى امر مرتبطابه لا غير بخلاف معنى
 الاسم فانه لاحظته لاعلى وجه منساق الى شيء او منساق الى شيء فلذا
 كان صالحا للمقابلين (قوله) من التعريف والتخصيص المراد بالتخصيص
 تقليل اشتراك الافراد ولا يراد بالفعل الا الطبيعية ٦ فلا يقبل التخصيص
 وفيه تأمل لجواز أن تقول ضرب يوم مريدا به نفس الطبيعة ولاشبهة
 في ان هذه الاضافة للتخصيص ولا يحنى ان هذا النوع من التخصيص جار
 في الفعل كتخصيصه بالظرف والحال * فان قلت جريانه فيه باعتبار معناه

٢ قوله اي حرف
 اثره الجر الخ يعني
 ان الجر اما بالمعنى
 الاسمي او بالمعنى
 المصدرى

(سيالكوتى)

٣ قوله حرف الجزم
 فانه حرف اثره
 الجزم واما الجزم
 بالمعنى المصدرى فهو
 بمعنى القطع

(سيالكوتى)

٤ قوله بيان للمخالفة
 لانتى المخالفة

(سيالكوتى)

٥ قوله بعيد لانه
 خروج عن السوق

(سيالكوتى)

٦ قوله الا الطبيعية

اي المفهوم من حيث

هو (سيالكوتى)

لتعيين المعنى المستقل ومنحصرة في الجنس والمهد لاللام مطلقا فانها
قد تدخل على اللفظ ولاتعيين فيه فلا عهد ولا جنس كاللام الداخلة على
المعرف بالتعريف اللفظي (قوله يدل عليه اللفظ مطابقة) هكذا قالوه
وفيه انه لو اريد بالمطابقة معناها الحقيقي لزم ان لا يدخل اللام على الاسم
مستعملا في معناه المجازي وليس كذلك ولو اريد بها دلالة غير تبعية ضمنية
لزم جواز دخول اللام على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة دخولا
قياسيا اللهم الا ان يقال ان هذا التعميل وان اقتضى جواز دخولها عليه
لكن ابي عن دخولها عليه الحالة التي اقتضاها وضعه بخلاف الاسم
فان كنا حالته مصححة او يقال لا يصح تجريد الفعل عن النسبة (قوله
وكذلك سائر الخواص الخمس) اعلم ان تلك الخواص كما انها ليست
شاملة ليست اكثرها خاصة حقيقية بل اضافة لوجودها في غير الاسم
اذا لم يرد به معناه نعم اذا اريد به المعنى لا يوجد فيه ولذلك طوى بيان
الاطراد والانعكاس * ثم اعلم انه اختار هذه الخمس لان كلامها متضمن
لخواص كثيرة فان اللام متضمنة لانواع التعريف والجر متضمن لاختصاص
حروف الجر وهي كثيرة والتونين لاختصاص اصنافه ومعانيها
والاضافة لاختصاص كونه مضافا او مضافا اليه والتعريف والتخصيص
والتخفيف والاسناد اليه لاختصاص كونه موصوفا وذاحال ومفعولا
ومعززا وايضا لتلك الخواص خواص ومزايا كثيرة مبنية في علم المعاني
لا توجد في غيرها من الخواص (قوله ومنها دخول الجر) اراد بالجر
كاهو الظاهر الدال على الاضافة اليه وحينئذ يكون عطفا على
اللام لفظه او محله ولو اريد بالجر مصدر جر مجهولا كان عطفا على
دخول اللام وقس عليه التونين وانما قدم الجر على التونين مع ان بينه
وبين لام التعريف مناسبة التقابل لانهما اذا اجتمعا في كلمة كان التونين
متاخرا عنه في الوجود واما تقديم اللام عليهما فلان المصدر موقعها
واما تقديم التلثة على ما بقي فلانها لفظية وهي اظهر من المعنوية
في الدلالة على الاختصاص واما تقديم الاسناد اليه على الاضافة فلانه
مدار الكلام ولتضمنه خواص كثيرة (قوله لانه اثر حرف الجر) اي

ولا يوجد في غيره اشارة الى المناسبة بين المعنى اللغوي والعرفي باخذ
فيه ولم يتحاش عن كون التعريف باعم لان المقصود امتيازها عن بعض
ماعدائها وهو الجنس والعرض العام ولك ان تخصص لفظة ما بالخارج
المحمول بشهادة المثال ولا يخفى ان الخاصة لو كانت بالمعنى
العرفي كما هو ظاهر الامر واطباق الشراح عليه ويؤيده لفظ الحد لكان
عدا المذكورات منها من قيل المساحة المشهورة وهي ذكر المبدأ
وارادة المشتق (قوله دخول اللام) اى اللام باعتبار دخولها وانما قال
ذلك لان المتبادر من الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك بحسب
الاتصاف ولا تصاف للاسم بها ولا يقربها (قوله اى لام التعريف)
احتراز عن لام الامر ولام الابتداء فكأن اللام فيها بدل من المضاف
اليه والولمهد الخارجى والذهنى والتفسير بيان للواقع لا بيان لما استعمل
اللفظ فيه (قوله لكان شاملا للميم) فى لغة حمير وهى قبيلة من طى
وشاملا ايضا لحرف النداء لكنه لم يتعرض له لظهور اختصاصه بالاسم
عقلا فان القابل للنداء ليس الابهض الاسماء (قوله فى مثل قوله عليه
الصلاة والسلام) فى جواب حميرى قال امن امبر امصيام فى امسفر
(قوله لعدم شهرته) ولاختصاصه ببعض اللغات ولجواز أن تقول
ان الميم ليست للتعريف بل هى بدل من لام التعريف (قوله وفى اختياره)
اى فى ضمن اختياره اللام على حرف التعريف او فى اختياره اللام على
الالف واللام او الالف هذه الاشارة (قوله وهى اللام وحدها) لان
تقيض التعريف التكرير ودليله حرف ساكن فكذا دليل تقيضه
فيتوافق التقيضان فى الدال ويتوافق دليلهما (قوله زيدت عليها
همزة الوصل) مفتوحة مع انها مكسورة فى سائر المواضع لان الهمزة
فيها مطلوبة لكثرة استعمالها (قوله الى انها ل كهل) وايضا لو لم يكن
كهل كان المناسب كسرة الهمزة وفيه ان عذره قد سبق (قوله الى انها
الهمزة) يضعفه شيوع حذفه فى الوصل والعلامة لا تحذف (قوله لانه
لتعين معنى) سمعت عن بعض الافاضل ناقلا عن بعض شيوخ المختصر
الذى صنفه الزمخشري ان اللام الداخلة على اللفظ الذى اريد به معناه

للافعال الاصطلاحية للمعانيها قال الشيخ الرضى العربى القح اى الخالص
ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت (قوله) فدخل فيه اسماء
الافعال الذى حملهم على ان قالوا انها ليست بافعال مخالفتها للافعال
صفة وقبولها لما لا يقبل الافعال كالتنوين ولام التعريف وكون بعضها
ظرفا وبعضها جارا ومجرورا (قوله) نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا
نحو رويد زيد وهو مصغر ارواد مصدر ارود اى رفق تصغير ترخيم
اى ارفق رفقاً ولو كان صغيراً قليلاً (قوله) او غير صريح) اى لم يثبت
استعماله مصدراً لكنه يشبه ان يكون مصدراً فى الاصل لانه قام دليل
على كونها منقولة الى معانى الافعال عن اصل واشبه ما يكون اصلها
المصادر للمناسبة بينهما وزنا ولا لحاقها باخوانها من نحو رويد زيد
(قوله على وزن فوقاة) فاصل هيهات هيمية كقوقية قال قدس
سره فى الحاشية الدجاجة تقوقى اى تصيح فوقاة وبقاء على وزن فعلل
وفعالة وفعلالا (قوله) نحو امامك زيدا) اى تقدم (وعليك زيدا) اى الزم
(قوله) فانه على تقدير اشتراكه) وهو الراجح على ما قبل من انه للحال
حقيقة وللاستقبال مجازاً او بالعكس (قوله) ومن خواصه) خبر قدم
للاهتمام به اول القصر او مبتدأ كما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى
﴿ومن الناس من يقول آمنا﴾ ولا يبعد أن يقال يفهم حينئذ أن المذكور
اقل من المتروك (قوله) منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها) التى
تجاوز العشرة قالوا انها تباع قريباً من ثلثين (قوله) وبين التبعية
بقريئة دخولها على الجمع فلو دخلت على مفرد لكنت ابتدائية
اتصالية يشهد عليه قولك هذا من الناس او من الانسان * لا يقال يفهم
منه انه لو لم يأت بمن لكان الحكم صحيحاً لكنه عار عن التنبيه مع انه لا يصح
لان مرتبة اقل جمع الكثرة عشرة * لانا نقول لانسلم لزوم ذلك واثن سلم
فلا نسلم ان اقل مرتبته عشرة اذ لا فرق بينه وبين جمع القلة
فى جانب القلة واثن سلم فكثير اما يقوم كل منها مقام الآخر فذلك
مجاز غير عزيز (قوله) وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد فى غيره)
تفسير لما يتضمنه يختص من جزئه السلبى وانما لم يقل ما يوجد فى الشيء

على النسبة غير مستقل فلم يحتج الى ان يخرج بقوله غير مقترن (قوله باحد
الازمنة الثلاثة) يعنى زمانا انت فيه وزمانا قبله وزمانا بعده وشهرة امرها كفت
مؤونة التفسير (قوله فهو صفة بعد صفة للمعنى) اوحال عنه وهو بعيد
(قوله والمراد بعدم الاقتران) اى المراد بعدم اقتران المعنى المستقل
ان يكون ذلك العدم بحسب الوضع (قوله الاول) اى الوضع الغير المسبوق
سواء كان ذلك الوضع وضع اسم او فعل او مركب فدخل فيه يزيد
ويشكر علمين لان معناها العلمى غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فى الفهم
عنهما بحسب الوضع الاول وذلك وضع الفعل ودخل فيه ايضا
اسماء الافعال لان معانيها المقترنة باحد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع
الثانى غير مقترنة باحد الازمنة فى الفهم عنها بحسب الوضع الاول
وهو وضع اسم او مركب اضافى او جار ومجرور كما سيظهر وخرج
عنه الافعال المنساختة عن الزمان لان معانيها وهى منسلخة عن الزمان
مقترنة باحد الازمنة فى الوضع الاول * وفيه بحث لان معانيها بعد
الانسلاخ انشائية وتلك المعانى الانشائية غير مقترنة باحد الازمنة بحسب
الوضع الاول ويمكن ان يدفع بان المراد لما كان اقتران المعنى المستقل
خرجت عنه تلك الافعال لان المعنى المستقل فى تلك الافعال ليس
الامايقارنه صفة الانشاء وهو بحسب الوضع الاول مقترن * ولك ان تقول
المراد بعدم الاقتران عدم اقتران المعنى المستقل بحسب اصل الوضع
فدخل فيه يزيد ويشكر علمين لانهما بحسب الوضع العلمى غير مقترنين
باحد الازمنة ودخل فيه ايضا اسماء الافعال اذ لا وضع لها بازاء المعانى
الفعلية وحينئذ يكون الحكم باسميتها بحسب الوضع السابق بناء على
التقليب فانها بحسب هذا الوضع قد يكون مركبا وخرج عنه الافعال
المنساختة عن الزمان بناء على ان لاوضع لها بازاء المعانى الانشائية ولما كان
القول بان لاوضع لاسماء الافعال فى المعانى الفعلية ولا للافعال المنسلخة
فى المعانى الانشائية بعيدا غير مرضى للمصنف كما يقتضيه ظاهر عبارته
لم يسلك هذا الطريق ولهذا لم يجب ايضا عن شبهة اسماء الافعال
بانها بمعنى المصادر التى لوحظت معها الافعال ولا بانها موضوعة

الغائب والتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر
 المتعلق في الحرف بمنزلة تلك الضمائم (قوله واقظة من موضوعه لكل واحد
 من جزئياته) لانها لا تستعمل الا في الجزئيات ويعلم الوضع بالاستعمال
 والقول بانه مجاز لاحقيقة له مما لا ضرورة فيه ثم الظاهر أن تلك جزئيات
 اضافية لاحقيقة كاقيل لانها حصص لمفهوم الابتداء لو حظت تبعا واثبات
 الافراد له مما لا شاهد عليه والظاهر ايضا انه يجوز أن يلاحظ قصدا لكن
 لا يبقى حينئذ معنى حرفيا قيل ان معنى من ليس من جزئيات الابتداء
 بل الابتداء من لوازمه وانه في نفسه يأتي عن الالتفات اليه قصدا (قوله واذا
 عرفت هذا علمت) وعلمت ايضا ان كينونة المعنى في غيره ٣ من المعاني او في كلمة
 اخرى عدم الاستقلال بالمفهومية (قوله ظاهرة في المعنى الاخير) اي كون
 المعنى ملحوظا في نفسه وذلك لقرب المرجع ورد العبارة الى ماهو المشهور
 وحملها على ماهو ملاك امتياز الحرف عن اخويه (قوله وارجاع الضمير
 الى المعنى) اي لم يصرف عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما كما في عبارة هذا
 الكتاب اعدم مصوقيتها الى آخره (قوله لان معانيها مفهومات كلية مستقلة
 بالمفهومية) لا يقال لو كان كذلك لصح الاخبار عن فوق وتحت وقدم
 وخلف او الاخبار بها مع انها لازمة الظرفية لانا نقول المفهوم المستقل
 يقتضى صحة الحكم عليه او به اذا اخذ في حد ذاته ولا يقدح في استقلاله
 امتناع الحكم عليه او به لما يعرضه سواء كان ذلك العارض جزءا لمدلول
 ما يدل عليه كمتى او خارجا عنه كالظروف المذكورة فان معنى الظرفية
 داخل في الاول خارج عن الثاني (قوله لكن لما جرت العادة باستعمالها)
 الى آخره يعني ان العادة جرت بان تستعمل تلك الالفاظ في مفهوماتها
 الكلية وان تستفاد الخصوصية من الاضافة بخلاف الحرف فانه لا يجوز
 ان يكون مستعملا في مطلق وان يستفاد الخصوصية من ضمه مع
 الضميمة والا لصح الاخبار عنه كما يصح الاخبار عن ابتداء سير البصرة
 وفيه تأمل (قوله باعتبار معناه الضمى) يعني انه اراد بالمعنى ما يشمل المعنى
 الضمى فيدخل فيه الفعل ويحتاج الى خروجه بقوله غير مقترن ولو اراد
 المعنى المطابق لم يدخل فيه لان المعنى المطابق للفعل باعتبار اشتماله

٣ قوله من المعاني بيان
 للغير على تقدير
 ارجاع الضمير في
 غيره الى المعنى قوله
 او في كلمة اخرى
 بيان له على تقدير
 ارجاع الضمير الى ما
 (سبالكوتى)

وهو أنه لما شابه المعنى الحرفي التابع لامر العرض القائم بالجوهر التابع له
صح ان ينسب الى ذلك الامر بلفظة في كما ينسب العرض الى محله بلفظة
في والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى
انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره
(قوله وآلة للملاحظة غيره) بهذا المعنى والمراد بالغير هو المتعلق
(قوله فلا يصلح لشيء منهما) اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت
بالذات بديهية (قوله ملحوظا في ذاته) تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية
(قوله من غير حاجة الى ذكره) لان المتعلق الاجالى الذى لا يتصور
الابتداء بدونه وهو شيء مامفهوم من لفظ الابتداء ولما كان ذلك المتعلق
غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كفت دلالاته هذه بخلاف ما لو كان ملتفتا
بالذات ٣ فانه لا بد حينئذ من ذكر متعلقه بضم كلمة اخرى ليدل عليه
(قوله فلا حاجة في الدلالة عليه) ٧ من دله على كذا (قوله وهذا هو
المراد بقولهم ان للاسم) الى آخره يعنى ان ليس مرادهم بكون المعنى
في نفس الكلمة انه مدلولها حتى يخلو الكلام عن الجدوى ويدخل الحرف
فيه بل معناه انها اذا انتقلت ووحدها الى ذهن السامع انتقل معها المعنى اليه
فكأن قالب الكلمة كظرف اذا نقل انتقل بما فيه فلذا قيل ان المعنى
في نفس الكلمة وما يقال من ان للحرف معنى كائنا في غيره فمعناه انه اذا انتقل
وحده الى ذهن السامع لم ينتقل معه المعنى فكأن قالب الحرف كظرف
خال فلا يقال معناه فيه بل يقال انه في غيره اذ به يظهر (قوله من حيث
هو حالة بين السير والبصرة) لامن حيث هو هو وهو معنى قائم بالسير
بالقياس الى البصرة (قوله وجمله آلة لتعريف حالهما) اى لتعريف نفسه
لامن حيث هو هو بل من حيث انه حال للطرفين ومن منسوبتهما (قوله كان
معنى غير مستقل بالمفهومية) اى معنى ملتفتا بالتبع (قوله ولا يمكن ان يتقبل
الا بذكر متعلقه) اى لا يمكن ان يتقبله السامع الا بتقبل متعلقه بخصوصه وذلك
بين لان تعقل النسبة المحصورة بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفين
بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا لكونه
ملتفتا بالذات ولعموم وضع من فان ما كان وضعه عاما لا يفيد الخصوص
بدون ضمنية وهى متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم المرجع في ضمير

٣ قوله فانه لا بد حينئذ
من ذكر متعلقه لا
لفهم معنى الابتداء
بل لفهم ذلك المتعلق
(سيالكوتى)
٧ قوله من دله على كذا
اى من دل المتعدى
وقوله لتدل من دل
اللازم فلا يلزم تعليل
الشيء بنفسه
(سيالكوتى)

او حالا عن ضميره حتى يكون معناه على الاول مادل بنفسه او في حد ذاته
وعلى الثانى مادل حال كونه معتبرا في حد ذاته لان في جعله في بمعنى الباء
خلاف المذهب المختار ومجازا غير مشهور في التعريف وان الدلالة
الوضعية غير ثابتة للفظ في حد ذاته بل هي ثابتة له بالقياس الى الوضع
مع ان صحة تلك المعاني مبنية على قصور في دلالة الحرف ولا قصور
الا في معناه لاحتياجه تصورا او التفاتا الى الغير وذلك الاحتياج قبل
الوضع السابق على الدلالة وبالوضع لم يثبت حاجة اخرى بالذات ولا يلزم
من ذلك قصور في الدلالة فان كثيرا من المعاني الاسمية يتوقف على
تصور الغير وكثيرا منها يحتاج في فهمها الى ضمنية كتقدم المرجع
في ضمير الغائب والخطاب والتكلم في ضميرى الخطاب والتكلم والاشارة
في اسم الاشارة وغير ذلك وبالجملة توقف فهم المسمى على شرط لفظا
كان او غيره لا يستلزم قصورا في الدلالة كما لا يستلزم ذلك القصور توقفه
على القائل والفاعل (قوله مادل على معنى) باعتباره (في نفسه) اى ملحوظ
في حد ذاته لافي ضمن غيره كما في مقابله (قوله كقولك الدار في نفسها)
اى الدار الملحوظة لافي ضمن غيره او ملحوظة في حد ذاتها او ينسب اليها
هذا الحكم في حد ذاتها ٣ لا باعتبار امر خارج عنها من كونها في وسط
البلد او قريبة من بيت فلان ٤ اعترض عليه الشيخ الرضى بان قولهم
في حد الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال
في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال
لا في نفسها ويمكن ان يجاب عنه بانه ليس مقصوده ان يؤدى في في الموضعين
واحد بل لا يتصور ذلك لان كون المعنى ملحوظا في نفسه وملحوظا في غيره
معقول بخلاف الدار فانها غير قابلة لان تنسب الى الغير بفي مع كونه
منشأ لحكمها وكذا حكمها بل المقصود التشبيه بينهما باعتبار الخارج
تارة وعدم اعتباره اخرى وان امتازا (قوله كما ان في الخارج موجودا)
اى كما ان الموجود الخارجى قد يكون وصفا لامر تابعا له وقد لا يكون
كذلك الموجود في الذهن قد يكون تابعا لامر في الملاحظة وقد لا يكون
وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس ويظهر منه وجه آخر لاستعمال لفظه في

٣ قوله لا باعتبار
امر خارج عنها
متعلق بالوجود
الثلاثة (سيالكوتى)
٤ قوله اعترض عليه
الشيخ الرضى الخ
حاصل الاعتراض
انه لا يصح ان يكون
في نفسه في التعريف
من قيل قولهم الدار
في نفسها لانه في
مقابلة في غيره ولا
يقال الدار كذا بل
يقال الدار لافي نفسها
او مع غيرها حكمها
كذا (سيالكوتى)

الالفاظ موضوعة لانفسها لم تكن اسماء فكيف يصح الاخبار عنها
 ولحوق التنوين بها قلنا ان الالفاظ لما صارت في تأويل الاسم المفرد قبات
 احكامه وخواصه وان الاخبار عنها ولحوق التنوين بها من الخواص
 الاضافية للاسم بمعنى انها لا يوجدان في غير الاسم اذا كان ذلك الغير
 موضوعا لمعنى ومستعملافيه اما اذا لم يكن كذلك فجاز الاخبار عنه
 ولحوق التنوين به والالفاظ كلها متساوية الاقدام في ذلك مثلا تقول
 من حرف جر وضرب فعل ماض وجسق مهمل (قوله اعلم ان كلام
 المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام) لا يخفى
 انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب (قوله
 اخبارا او اوصافا) او جملة قسمية فان الكلام هو جواب القسم والجملة
 القسمية للتأكيد او شرط فان الكلام هو الجزاء على زعمهم واما على
 التحقيق فليس شئ من الشرط والجزاء كلاما بل الكلام هو المجموع
 (قوله بخلاف الكلام) فانه لا يصدق عليها لان الاسناد فيها وسيلة
 لما هو المقصود بذاته (قوله ذلك اى الكلام) اشار بذلك الى الكلام
 لا الى تعريفه او الى التضمن او الى الاسناد كما قيل ٣ لان الكلام مسوق للكلام
 ٤ ولبعده ٧ ولان قوله ولا يتأتى اشارة الى تقسيم الكلام بعد تعريفه كما ان قوله
 وهى اسم وفعل وحرف تقسيم للكلمة بعد تعريفها وانما صرح فيه
 باداة الحصر للناية بشأن الحصر لان التركيب العقلي من الاثنين يرتقى الى ستة
 (قوله الا فى ضمن اسمين) حقيقة او حكما وذلك من قبيل تحقق العام فى ضمن
 الخاص فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف وانما قدم هذا القسم لاستحقاق
 الجزئية التقديم (قوله او فى ضمن اسم) الى آخره انما قدم الاسم على
 الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم التقديم واما تقديم
 الفعل على الاسم كما فى بعض النسخ ففيه موافقة الذكر للواقع لتقديم
 الفعل على الفاعل (قوله بتقدير ادعو) المنقول الى الانشاء قبل التقديم
 او بعده (قوله اى كلمة) والادخل فى التعريف المركب والدوال الاربع
 والقرينة على ذلك جعل الاسم من اقسام الكلمة (قوله كائن فى نفسه)
 جملة صفة لمعنى سواء رجع ضميره الى ما او الى معنى ولم يجعله ظرف لقول دل

٣ قوله لان الكلام
 مسوق للكلام اى
 فالاشارة الى المقصود
 بالسوق اولى
 (سيالكوتى)

٤ قوله ولبعده اى
 لبعده الكلام فى الذكر
 من الامور الثلاثة
 فالاشارة بذلك
 الموضوع للبعد اليه
 اولى (سيالكوتى)
 ٧ قوله ولان قوله ولا
 يتأتى الخ يعنى رعاية
 الاسلوب السابق
 فى الكلمة تقتضى
 ان يكون ذلك اشارة
 الى الكلام ليكون
 هذا تقسيما بعد
 التعريف كالسابق
 (سيالكوتى)

القول مبنى على جعل الهيئة جزءاً للكلام ويلزم حينئذ ان لا يكون
الكلام لفظاً حقيقياً بل مسامحة ولو لم يجعل جزءاً له كافي الشرح احتيج
الى التأويل (قوله فلا يلزم اتحادهما) فبايتركب الكلام من كلمتين فقط
(قوله اى تضمناً حاصلًا بسبب الاسناد) ويجوز ان يكون الاء لالاصاق
اى تضمناً ملصقاً بالاسناد (قوله والاسناد نسبة احدى الكلمتين)
او ضم احدى الكلمتين او نسبة مدلول احدى الكلمتين (قوله حقيقة
او حكماً) الكلمة الحكمية ما يصح وقوع مفرد موقعه لايقال يخرج
عنه الاسناد الذى فى الجملة الشرطية لان الشرط قيد للجزاء على زعم
المصنف وزعمهم ولذا قالوا ان الاسناد اليه من خواص الاسم وقال
لايتأتى ذلك الا فى اسمين او فى فعل واسم ولو جعل الرابط بين الشرط
والجزاء كاحقيقه السيد يخرج عنه قطعاً اذ لا يصح التعبير عن طرفي
الشرطية بمفردين والليل على ان الرابط بينهما صدق قولك ان ضربتني
ضربتك وان لم يوجد منك ضرب المخاطب (قوله بحيث يفيد المخاطب)
اى من شأنه ان يقصد به افادة المخاطب فائدة يصح السكوت عليها
اى لو سكت المتكلم عليها لم يكن لاهل العرف مجال تخطئه ونسبته
الى القصور فى باب الفائدة فدخل فيه اسناد الجملة الواقعة خبراً اوصفة
او صلة ودخل ايضا اسناد الجملة التى علم مضمونها المخاطب (قوله
خرجت المهملات) الصرفة اما المركب من كلمتين ومهمل فلا يخرج
(قوله سواء كانت خبرية) اى محكية بهاء عن الواقع (قوله او انشائية)
اى غير محكية بهاء عن الواقع (قوله فى حكم الكلمة المفردة) لان النسبة
فى تلك المركبات مجتمعة فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد
(قوله اعنى قائم الاب) او ذا (قوله فانه فى حكم هذا اللفظ) فلا يصح
القول بان الالفاظ موضوعة لانفسها حتى لا يحتاج الى هذا التأويل
لما حققه السيد الشريف من ان الالفاظ غير دالة على انفسها بل هى
تخضر بانفسها لا بدوال فى ذهن السامع فيحكم عليها ولئن سلمت دلالتها
فليست بالوضع لثبوتها فى الالفاظ المهمة ودعوى وضع المهملات
لانفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة فى مباحث الالفاظ * ان قلت اذا لم يكن

فيكون من قيل تسمية الدال باسم المدلول (قوله وقد علم) الواو الاعتراض
لتنبيه من لا يجديده الاشارة اول المعطف على انحصرت لانها اول المعطف
على العلم بالانحصار الذي افاده الدليل اى علم انحصار الكلمة وقد علم
بذلك اى بوجهه وعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال (قوله
بذلك) الباء الاستعانة ووضع اسم الاشارة موضع المضمرة لزيادة التمكن
في الذهن وكال انكشافه واختار ذلك دون هذا اشارة الى استحقاق
التعظيم لجودته (قوله حد كل واحد منها) اضافة الحد الى كل بمعنى
اللام ويجوز التصريح بها اضافة كل ايضا الى واحد بمعنى اللام لكنه يمنع
التصريح بها كما حققه قدس سره في بحث الاضافة من انه لا يلزم فيما هو
بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو
مدلول اللام كيوم الاحد وكل رجل وكل واحد ومن في قوله منها للتبعيض
والجار والمجرور صفة لقوله واحد (قوله وليس المراد بالحد ههنا) اى
في هذا الفن فان الحد عند الادباء هو المرف الجامع المانع اوفى هذا المقام
لان المركب من مابه الاشتراك ومابه الامتياز لا يستلزم ان يكون حدا
مقابلا لاسم (قوله والله در المصنف) الدر في اللغة اللبن وفيه خير كثير
عند العرب فاريده الخير مجازا فيقال في الذم لادر دره اى لا كثر خبره
وفي المدح لله دره وذلك لان العرب اذا عظمو شيئا نسبوه الى الله سبحانه
قصدا الى ان غيره لا يقدر عليه وقد يقال اللام للتعجب والدر اللبن والمعنى
تعجبوا من ابن ام ربت به كاملا في العلم والقدر الى غير ذلك من الصفات
الكلامية (قوله الكلام) لم يعطف على السابق لانه فصل آخر من الكلام
(قوله في اللغة ما يتكلم به) ثم استعمل استعمال المصدر فقيل كنه كلاما
كاعطى طاء مع انه في الاصل لما يعطى (قوله لفظ تضمن) تضمن
الكل لجزئه (قوله اى يكون كل واحد منهما في ضمنه) فان التثنية
اختصار العطف فكأنه قال كلمة وكلمة قيل لوجعلت الباء للاستعانة
لم يحتاج الى هذا التأويل لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد
والمتضمن بالفتح مجموع الكلمتين ولوجعلت بمعنى مع احتيج الى ان يؤول
بان يقال المتضمن بالفتح كل واحد من الاجزاء الثلاثة ولا يخفى ان هذا

تقدير الشرح مما يقبله الطبع السليم غاية القبول اما تقدير الحال والدلالة فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة ولا القول بان الثاني حرف والاول اسم وفعل ويستدعى عدم صحة الحصر على الاول وعدم صحة الحمل على الثاني لان حال الكلمة لا تنحصر في الدلالة وعدمها ودلالتها لا يصح حمل عدم الدلالة عليها مع ان الضرورة التي دعت الى التقدير انما نشأت من الثاني فالإليق التأويل فيه لافي الاول واما تقدير الذات فيخالف ما اقتضاه زيادة ان وكذا جعل ان يدل بمعنى الدال قال السيد قدس سره التقدير في هذا المقام مبنى على ما حكموا به من ان الفعل مع ان في تأويل المصدر ولو وضع هناك المصدر بدله احتيج الى ما ذكر لكن النظر الى المعنى يبقى عنه اذ ليس

في معنى المصدر حقيقة ولا يخلو من خدشة (قوله من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى) او مركب اليها (قوله الثاني الحرف) استيناف لانه لما قال اما كذا او كذا كأن سائلا قال ما الاول وما الثاني فقال الثاني الحرف والاول اما كذا او كذا معطوفا على الجملة الاستينافية ولك ان تعطف اولائهم بحمل المجموع جوابا وكذا الحال في قوله الثاني الاسم والاول الفعل (قوله لان الحرف في اللغة الطرف) يقال حرف الوادى طرفه (قوله اي جانب مقابل للاسم والفعل) ٣ لم يقل اي في جانب من الكلام

٣ قوله لم يقل الح
مع انه انسب لنقله
من حرف الشيء
بمعنى طرفه اه
(سيالكوتى)

لانه قد يقع جزأه نحو زيد لا حجر (قوله ان يقتزن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها) لما اعتبر المقارنة في الفهم عن كلمة خرج عن حد الفعل ما يقتزن باحد الازمنة بحسب التحقق كضرب مصدرا وما يكون بينه وبين الزمان ترتب في الفهم كضارب امس وما يكون مقارنا في الفهم لكن لا يكون فهمهما عن كلمة كما اذا اتفق مع فهم ضارب فهم الزمان (قوله مأخوذ من السمو) اي سمي اسما حال كونه مأخوذا منه واصله سمو بحركات السين حذفت الواو ثم نقل حركة السين الى ما بعدها ليصح الوقف عليه ثم اتى بهزمة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالسكون (قوله لاستعلائه على اخويه) ولانه برفع المسمى (قوله وقيل من الوسم) ويدفعه اشتقاق سمي وجمعه على اسماء فانه لو كان كاقيل لكان فعله وسم وجمعه اوساما وارتكاب القلب بعيد (قوله لتضمنه الفعل اللغوى

(فيكون)

كما اظهر اعراب ما بعد غير في الاستثناء في الغير فليس لعبد الله علما
 الاعراب واحد (قوله لا يخفى) الى آخره * اعلم ان الغرض من علم النحو
 معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فاهمال جانب اللفظ والميل الى
 جانب المعنى لا يلائم ذلك الغرض ولا يخفى ان ذلك الاهمال لا يجرى في كل
 ما يمتد لشدة الامتزاج لفظا واحدة بل فيما اعرب باعراب الكلمة
 الواحدة (قوله فانه لا يقال له لفظا واحدة) هكذا قالوه وفيه انه ان
 اريد باللفظ ادنى ما يطاق عليه اللفظ كهمزة الاستفهام لم يدخل
 في التعريف الانزاع من الكلمات وان اريد مثله نوع وحدة لم يخرج
 منه مثل عبد الله علما وان اريد خصوص وحدة فلا يدل اللفظ عليه
 * ان قلت اللفظة للمرة والمفهوم منها ماتكم به دفعة * قلنا لاشبهة
 في جواز التكلم بعبد الله علما دفعة بل يجب ان يتكلم به كذلك اللهم
 الا ان يقال المراد بالمرة ماتكم به مرة وليس فيه ما يصحح ان يتكلم به
 مرتين فخرج عنه عبد الله علما لاشتماله على كلمتين يصح ان يتكلم بهما
 مرتين (قوله وبقي مثل قائمة وبصرى) الى قوله داخلا اى مسامحة
 ومجازا (قوله لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شئ آخر)
 وهى ثلاثة اقسام وضعية ان كانت بسبب جعل جاعل وطبيعية ان كانت
 بسبب صدور الدال عن الطبيعة عند عروض حاله لها وعقلية ان كانت
 بغير ذلك (قوله كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار) وانما يقيد به
 اذ لو سمع ديز من زيد حال مشاهدته لم يظهر دلالاته او لم يدل كما قاله السيد
 قدس سره فان وجود الالفاظ يعلم حينئذ بالمشاهدة لامن اللفظ (قوله اى
 منقسمة الى هذه الاقسام) السر في ثبات القسمة تبين احوال الاقسام
 واختلافها مادة وصورة للكلام (قوله منحصرة) يفهم من السكوت
 في معرض بيان الاقسام ويتعاق به قوله لانها قيل هذا الحصر عقلى
 وتوجيهه انه في قوة تقسيمين كل منهما دائر بين النفي والاثبات كما يرشدك
 الدليل وان ايت عن انه عقلى فظاهر انه قطعى اذ ليس لتلك الاقسام
 مفهومات محصلة سوى ما اخرجها التقسيمات (قوله اما من صفتها) قيل
 التقدير هكذا لان حالها او دلالاتها اولانها اما ذات دلالة ولا يخفى ان

في ان افراد المعنى يؤول الى افراد اللفظ (قوله او من المعنى) تبع الشارحين
في تجويز اسال عن النكرة من غير اشتراط كاسيد كره لا يقال لو كان
حالا منه لقدم عليه لان صاحب الحال نكرة لانا نقول هذا اذا لم يكن
صاحب الحال مجرورا فاما تقديمها عليه مطلقا فمتنع عند اكثر
البصريين كما يفهم من كلام المصنف في الايضاح (قوله فانه مفعول)
للفعل واللام واسطة في كونه مفعولا ومعمولا لا فاعل فاعمل الحال
وصاحبها (قوله لاخراج المركبات) فالمركبات الفاظ ٩ موضوعه بالوضع
النوعى ٤ كما اشرنا اليه (قوله فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل)
ومثل رجل ايضا فان لام التعريف والتووين من حروف المعاني اتفاقا
واما تاء التانيث المتحركة والفاء وياه النسبة وعلامتا التثنية والجمع كسلمان
ومسلمون فذهب الشيخ الرضى وجماعة الى انها ايضا من حروف المعاني
وذهب جماعة الى انها من حروف المباني وجعلوها مجموع الصيغة دالا على
المعنى المقصود الا ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف نسبت
الدلالة اليها كما نسب الطلب الى سين استعمل والمطاوعة الى نون
انفعل (قوله ويعرب باعراب واحد) كان المراد بالاعراب معنى يشمل
الحركة الاعرابية والبنائية والحاصل انه لم يعتبر لكل من الجزئين حله
اللائق فان الحرف الآخر في قائمة لم يستحق الاعراب بل البناء والمستحق
للاعراب هو قائم فعمل المجموع ككلمة واحدة فاعرب باعرابها
ولا يخفى ان هذا ظاهر في قائمة وبصرى وحبل وحمراء دون الرجل
ورجل والثنى والجمع بالواو والنون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء
الثانى وفي الثانى الجزء الاول وكذا في الاخيرين فان علامة التثنية والجمع
فيهما اعراب بالحقيقة وفيه تأمل (قوله مع انه معرب باعرابين) ان قلت
ما توجب اعرابين لكلمة واحدة وتمدد الاعراب ليس الالتداد
المقتضى ولا تعدد للمقتضى في كلمة واحدة في اطلاق واحد قلنا قد تعتبر
في الاعلام الاحوال التى يقتضيها الوضع السابق ٥ وهو باعتبار الوضع
السابق كلمان وقال صاحب اللباب ان اعراب آخره محكى كما في تأبط
شررا ولما كان الآخر مشغولا والاول فارغا اظهر اعرابه في الجزء الفارغ

٩ قوله موضوعه
بالوضع النوعى
بيانه ان الواضع
اما ان يضع الفاظا
معينة سمعية فهو
الوضع الشخصى
ويحتاج في معرفتها
الى علم اللغة واما
ان يضع قانونا كليا
يعرف منه وضع
الافاظ مفردة
ومركبة فهو
الوضع النوعى وتلك
الافاظ قياسية يحتاج
في معرفتها الى علم
التصريف والنحو
(سيالكوتى)
٤ قوله كما اشرنا اليه
في تعريف الوضع
(كذا)
٥ على الوضع العلمى
اه (سيالكوتى)

تعريف الكلمة بالالفاظ والكلمات المفردة (قوله الى الفاظ مخصوصة)
اي مشخصة من حيث انها مشخصة سواء كانت في انفسها مفردة
او مركبة وذلك لان التقض الاول انما يجزى على تلك الحثية ولا مدخل
للأفراد والتركيب فيه ولذا لم يقل الى الفاظ مفردة بخلاف التقض الثاني
فانه انما يجزى على تركيبها ولذا قال او مركب (قوله فليس هناك) اي
في مقام رجوع الضمير الى الالفاظ المحصورة المفردة او المركبة (قوله
مالا يدل جزء افظه) من حيث انه جزء لفظه فمعنى حيوان ناطق حال
كونه علما لشخص انساني مفرد لانه ليس اسما لذلك المعنى الاعتبار
وضعه العلمى وجزؤه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى (قوله
وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع) الى آخره وذلك لانك اذا عبرت
عن شئ بما فيه معنى الوصفية وعالقت به معنى مصدرى اما في صيغة
فعل او غيرها فهم منه في عرف اللغة ان ذلك الشئ موصوف بتلك
الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لاسميه وانما قال يوهم مع ان القاعدة
تقتضيه اقتضاء بينا لظهور المراد ههنا (قوله كما يرتكب في مثل من قتل
قتيلا) وهو مجاز بطريق المشاركة فكذا في المفرد (قوله ومعناه حيث
مالا يدل جزؤه) من حيث انه جزؤه لا يدل على جزء معناه المفهوم
من كلام الشيخ الرضى ان الافراد صفة اللفظ عند المنطقين وصفة
للمعنى عند النحاة لكن المشهور أن الافراد في عرف النحاة صفة اللفظ
بالذات وبالعرض للمعنى (قوله وكانت النكتة فيه التنبيه) وكأنه النكتة
ايضا في تقديم الوضع على الافراد وكأنه لاحسن لاعتبار الاعراب
الا بعد اعتبار الدلالة او ما يستلزمها وهو الوضع (قوله حيث اتى به
بصفة الماضى) فاستعير صيغة السبق الزمانى للسبق الربى (قوله فعلى
انه حال من المستكن في وضع) ان قات لو كان حالا منه لكان يجزى
كافى ضربت قائما زيدا قلنا لانسلم لزوم ذلك عند الكل فان بعضهم
يراعون رتبة الحال وهى التأخير عن الفاعل والمفعول به ولئن سلم فذلك
اذا لم تكن قرينة دالة على تعيين ذى الحال وقد تحققت هنا لان الافراد
صفة للفظ بالذات او اذا تغير المعنى على تقدير جملة حالا عما يليه ولا خفاء

المعنى بوجه لو حظ حالة وضعه ولا شبهة في تحققة قبل انضمام الضميمة لان قوله متى اطلق الى آخره اشارة الى غاية الجمل وهذا الفهم ليس غاية له (قوله ولا يبعد ان يقال) يعنى انه لا حاجة الى التقييد فان المتبادر من الاطلاق الاستعمال فى المقاصد والاستعمال فيها لا يكون بدون الضميمة (قوله المعنى ما يقصد بشئ) ويراد به صريحا او ضمنا او تبعا سواء كان بحسب الوضع اولا فدخل فيه المعنى المطابق والتضمنى والالتزامى وغيرها كما اذا سملت واردت به حضورك وقال بعضهم المعنى ما يصح ان يقصد بشئ (قوله اسم مكان) من مصدر المعلوم او المجهول (قوله او مصدر مسمى) للمعلوم او المجهول (قوله معنى المفعول) يجوز أن لا يعتبر نقله اليه فيرفع معونة النقل (قوله او تخفف معنى) تخفيفا غير قياسى والذي جراء على هذا الاحتمال مع بعده اقفا ٦ الميل الى جانب المعنى ٧ واستعمال المشدد بمعنى المخفف فيقال معنى الكلام ومعنييه واحد (قوله فذكر المعنى بعده مبنى على تجريده عنه) حتى يكون المراد تخصيص شئ بدون الشرطية ايضا لانها قيد مقيس الى الشئ المتروك فتركه مستلزم لتركها وبذكر المعنى يعود معنى الوضع لان تخصيص شئ بمعنى اى بما يقصد بذلك الشئ هو الوضع وانما قيل بالتجريد لان ارتباط المعنى بالوضع مما لا يتصور لاشتماله عليه لالانه لا حاجة اليه كما قيل وارتكاب التجريد اقرب من جعل الوضع بمعنى الصوغ مجازا كما قيل لقربه من الحقيقة وشيوع امر التجريد فى امثاله وفيه كشف الاحتراز بكل من جزئى الوضع على ان ذكر اللفظ مغن عن الصوغ اذ ما من لفظ الا له صوغ فلافائدة فى ذكره الا ليلتعلق به قوله لمعنى (قوله والالفاظ الدالة بالطبع) وكذا الالفاظ الدالة بالعقل فقط كما يدل عليه الدليل ولك ان تجعل الطبع فى مقابلة الوضع (قوله وبقيت حروف الهجاء) اى حروف تعدد باسميها كالف با تا وهى حروف المباني المقابلة لحروف المعاني (قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ) فيه اغماض عن عموم تفسير المعنى (قوله وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا) اى فى مقام نقض

٥ لان المقصود فهم
المعاني الجزئية اه
(سيالكوتى)
٦ للزوم التخفيف
الغير القياسى اه
(سيالكوتى)
٧ لصحته من غير
اعتبار النقل والتجوز
(سيالكوتى)

في الموضوع الحرف لان الحرف الاول لم يقصد جعله بل قصد المعنى به
بتوهم انه معمول له * ان قلت ان كانت الباء داخلة على المقصور خرج عنه
وضع المرادف لعدم انحصار معناه في واحد من المترادفين لوجوده
في كليهما وان كانت داخلة على المقصور عليه خرج عنه وضع المشترك
لعدم انحصاره في شيء من المعنيين لوجوده في كليهما والحال ان الجزء
الساقي الذي يفيد التخصيص لا يوجد في كل وضع * قلنا يمكن ان يجاب
عنه بتجريد التخصيص عن الجزء الساقي وبان التخصيص هـ بحسب
الجمال لا بحسب الحكم ولما كانت الاوضاع في المشترك والالفاظ المترادفة
مرتبة ٢ لم يتحقق في الازمنة المترتبة للاوضاع الا المجمول الواحد
والمجمول له الواحد وبان التخصيص اضافي ٣ لاحققي وبان معنى كل
من المترادفين من حيث انه من آثار جعل ذلك المترادف لا يوجد في المترادف
الآخر وان المشترك بحسب كل جعل لا يوجد الا في معنى واحد وما ذكرنا
يعلم الجواب عن الشبهة فيما كان وضعه عاما وماضع له خاصا (قوله
بحيث) اي حال كون ذلك الشيء المخصص ملابسا لتلك الحيثية التي هي
مضمون الشرطية وبه يخرج تخصيص حروف الهجاء لغرض التركيب
(قوله متى اطلق) وسمع (او احس) بغير السمع وفيه تنبيه على
قسمي الموضوع من اللفظ وغيره كالذوال الارباع والافيكفي ان يقال
متى احس * ان قلت ان الكلية غير صادقة الا بعد انضمام العلم بالتخصيص
الى الشرط * قلنا لا يبعد أن يقال هذا الانضمام مراد ومفهوم من العبارة
اذ العبارة ظاهرة في ان التخصيص علاقة بها يثبت الدلالة ومن المعلوم
ان لا بد في الدلالة من العلم بالعلاقة فكأنه قال متى اطلق او احس وعلم
ذلك التخصيص (قوله فهم منه) ان لم يكن مفهوما او فهم منه فهم
قصد والتفات فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل (قوله يخرج عنه
الحرف) وكذلك وضع الفعل لانه باعتبار دلالة على النسبة كالحرف
وكذا وضع الاسماء المتضمنة لمعنى الحروف كمتى وما كان وضعه عاما
وما وضع له خاصا كاسماء الاشارة ٤ والجواب عنها كالجواب عن الحرف
(قوله واجب) ولا يجاب بان الفهم اللازم لادراك الموضوع فهم

٥ والتخصيص
بحسب الجمال اعم
من ان يكون في وقت
من الاوقات او في
جميع الاوقات
فبمجرد أن يكون
وضع المشترك بازاء
كل واحد من المعاني
في وقت من الاوقات
يصدق التعريف
عليه وكذا الحال
في المفردات فعلى
التقديرين يتدفع
الاشكال **سند**
٢ كون الاوضاع
في الالفاظ المشتركة
والمترادفة مرتبة
غير لازمة **سند**
٣ اي بالنسبة
الى بعض الالفاظ
وبالنسبة الى بعض
المعاني (سيالكوتى)
٤ لعدم افهام
المشار اليه منها الا
بعد ضم الاشارة
(سيالكوتى)

دالة عليه لكن جعلوا مثل هو وانت كناية عنه فهو طارية (قوله
 واجروا عليه احكام اللفظ) عطف على قوله ليس والمراد باحكامه
 الاسناد اليه والمطف عليه وتأكيده والابدال عنه وكونه ذاحل الى غير
 ذلك (قوله والمحدوف لفظ حقيقة) اذ على تقدير وجوده في الخارج
 يتلفظ به الانسان (قوله وكلمات الله داخلة فيه) اى فى اللفظ بمقتضى
 هذا التعريف لانها مما يتلفظ به الانسان فى بعض الاحيان وان كانت
 بالقياس اليه سبحانه لا يصدق عليه اولان من شأنها ان يتلفظ بها
 الانسان اولانها مما يتلفظ بها حكما كالنويات وعلى هذا القياس كانت
 الملائكة والجن لا يقال على الوجهين الاولين ان ما يتلفظ به الانسان
 مغاير بالشخص لما تكلم به الحق سبحانه فكيف يصح صدق ما ذكر عليها
 لانا نقول هذا تدقيق فلسفى غير ملتفت عند الادباء فان اختلاف المحل
 عندهم كاختلاف المكان ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار انما يحتاج
 اليه اذا ثبت ان لكلمات الله سبحانه قياما به ٥ وهو يخالف ما عليه
 المحققون ونقض بما فى عامه من الكلمات او بما يظهر ٢ فى غير الانسان
 (قوله والنصب) جميع نصية ٣ وهى مانصب لتعيين مسافة او طريق
 (قوله غير داخلة فى اللفظ) الذى هو اول اجزاء التعريف ولما يدخل
 فيه لم يخرج فى تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجه بقيد حتى يلزم علينا
 ارتكاب تعسف كما تصفوا حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كان بينهما
 عموم من وجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز أن يعتبر الفصل جنسا والجنس
 فصلا (قوله لانه لم يقصد الوحدة) اما لان مثل عبدالله علما داخل
 فى الكلمة عنده خارج عنها عند من قال افضة واما لما سياتى (قوله
 لعدم الاشتقاق) مطابقة الخبر للمبتدأ مشروطة بثبات شروط الاشتقاق
 وما فى حكمه والاسناد الى الضمير الراجع الى المبتدأ وعدم تساوى التذكير
 والتأنيث كجرح وقد انتفت هنا الثالثة باسمها (قوله الوضع)
 فى اللغة جعل الشئ فى حيز فكأن الواضع بتعيينه يجعل المعنى حيزا للفظ
 (قوله تخصيص شئ) ملحوظ بخصوصه او بعمومه كهيئة المفردات
 والمركبات بشئ سواء كان ملحوظا بخصوصه او بعمومه ولا يدخل

٥ قوله اذا ثبت
 الخ كما ذهب اليه
 الخاطبة من ان كلامه
 تعالى هو هذه الافاظ
 المتلوة بهذا الترتيب
 والقراءة حادثة
 والمقروء قديم
 والكرامية من
 جواز قيام الحوادث
 بذاته تعالى
 (سيالكوتى)
 ٢ كما ظهر من الشجرة
 المباركة فى الوادى
 الايمن
 ٣ قوله جمع نصية
 على فصيلة كصحف
 وصحيفة (سيالكوتى)

ه قوله ولا ادري
من اى مقولة هو
الظاهر أن مراد
الشارح بهذا القول
ان المستكن ليس
بوجود اصلا بل
اعتبارى محض
اعتبروه صونا
لقولهم بانه لا بد
لكل فعل او شبهه
من فاعل فان
الاستنار هو الاختفاء
تحت شئ او جوفه
والاصوات اعراض
غير قارة لا يتصور
لها تحت ولا جوف
وانما خصهما بالذكر
لعدم احتمال غيرهما
كما صرح به البركوى
فى الامتحان فلا
تكثر بما فى هذا
المقام ولا يتجسس
الفاضل العصام اه
(مصححه) ذ

خروج النسوى عن تعريف الكلمة لانا نقول المراد باللفظ لفظ
حقيقة او حكما ولعل ارتكاب النقل فيه مبنى على ان النحاة لم يريدوا
باللفظ الا المعنى الشامل للملفوظ به حقيقة او حكما (قوله ابتداء)
فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب او من قبيل تسمية المتعلق
بفتح اللام باسم المتعلق بكسر اللام وليس فيه مؤونة تعدد النقل (قوله
او بعد جملة بمعنى الملفوظ) فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم
العام وهذا اقرب ويجوز أن يجعل منقولا من اللفظ بمعنى الرمى من الفم
او بمعنى التكلم ابتداء او بواسطة (قوله الى ما يتلفظ به) التللفظ
* كفتن * والباء للتعدية وليس فيه دور لان التللفظ منشعبة اللفظ
اللغوى الذى هو الكلام والحرف والمعرف هو اللفظ الاصطلاحى * اعلم
انهم اختلفوا فى ان الحركة الاعرابية كلمة او لا فن ذهب الى الثانى
اشكل عليه صدق تعريفها وقد اجيب عنه بما ذكرناه من تحقيق معنى
التلفظ وفيه بحث اذ ظاهر قوله او حكما يدخلها (قوله الانسان)
انما قيده تقريبا لتصوير اللفظ من الفهم (قوله او حكما) اى تلفظا
حكما وذلك فيما يشارك الملفوظ به فى الاحوال (قوله مهملا
كان او موضوعا) قال قدس سره انما قال موضوعا ولم يقل مستعملا
كما فى عباراتهم المشهورة تنبيهها على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع
والا يلزم الوساطة بين المستعمل والمهمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل
ان يستعمل انتهى قوله قبل ان يستعمل اى قبل ان يطلق فبراد
منه المعنى فالمستعمل فى عباراتهم بمعنى يصح استعماله او من قبيل تسمية
العام باسم الخاص (قوله او مركبا) قيل انما صح اطلاق اللفظ على
المركب من الحروف لانه فى الاصل مصدر (قوله واللفظ الحقيقى)
اى الملفوظ به الحقيقى (قوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت)
الذى هو اعم من الحرف ولا ادري انه من اى مقولة هو ه قال المصنف
فى شرح الايضاح ان المستر هو المحذوف لكن عبر عن المحذوف الذى
هو الفاعل بالمستر صونا لسان عن حذف الفاعل (قوله ولم يوضع له لفظ)
خاص به فكما لا يكون مذكرا بنفسه لا يكون مذكرا بعبارة خاصة

قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب) فانه لو كان جمعا لوجب التأنيث وبدليل انه ليس من اوزان الجمع (قوله وقيل جمع) واليه ذهب صاحب الصحاح وصاحب اللباب (قوله والكلم الطيب) فان الصاعد الى محل العرض ليس الا بعض الكلم وهو الطيب ككلمة التوحيد لا الخيثة فجاز أن يعبر عنها ببعض الكلم فتأويله كتأويل الرحمة بالاحسان في قوله تعالى ﴿ان رحمة الله قريب من المحسنين﴾ (قوله واللام فيها للجنس) هذا الوجه هو المختار لان المقام يقتضي تعريف المصطلح عليه لاتعريف الفرد النوعي للمعنى اللغوي او لما يطلق عليه هذا اللفظ كما في صورة لام العهد الخارجي ولا بيان الطرد حتى يكون اللام للاستغراق والتعريف ليس الا للطبيعة من حيث هي فاللام للجنس والطبيعة (قوله والتاء للوحدة) ولقائل ان يمنع ذلك في المعنى العرفي خصوصا عند من عدل في تعريف الكلمة عن اللفظة الى اللفظ وقال الوحدة غير مرادة وان سلم فيجوز القول بتجريدتها عن معنى الوحدة كما يجرد في مقام التعريف اسماء الاجناس عن الوحدة على تقدير وضعها للفرد المنتشر وليس التاء نصا في الوحدة حتى يمتنع التجريد بدليل كلمتين وتمرتين (قوله ولا منافاة بينهما) هذا جواب على تقدير التنزل وتسليم ما منعه (قوله لجواز اتصاف الجنس بالوحدة) طبيعية كانت او صناعية او غير ذلك وفيه نظر لان هذه الوحدة مفارقة للوحدة التي هي مدلول التاء فانها فردية لاجنسية ويمكن ان يجاب بان الكلمة اللغوية اذا خضعت بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التي هي في الكلمة اللغوية وحدة جنسية ويلزم من ذلك ان لا تكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الكلم كنسبة تمرة الى تمر (قوله والواحد بالجنسية) يعني ان بين الجنس والواحد تصادقا فيجوز أن يجعل الجنس اصلا والواحد وصفاله وان يتعكس (قوله اللفظ في اللغة الرمي) ورمى الشيء من الفم والتكلم (قوله ثم نقل في عرف النحاة) المفهوم من كلام الشيخ الرضى ان اللفظ في الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل لفظة في الملفوظ به وهو المراد هنا فلفظ هذا لا يكون فيه نقل لا يقال يلزم على هذا التقدير

٦ في كون اللفظ
اخص من الملفوظ
بمعنى الرمي مسامحة
لان المرمى في الحقيقة
هو الهواء دون
اللفظ لانه عرض
ولا يتصور فيه الرمي
المقتضى الانتقال
منه

٤ وفيه انه لما كان
المراد باللفظ اعم
من اللفظ الحقيقي
والحكمي كان ذلك
معنى مجازيا فيلزم
تعدد النقل فتأمل
منه

اليهما من حيث انها منسوبة اليهما ولم تأت وجوب تصورهما عرفاً
لتحصيل ماهو الواجب * ان قيل الواجب حاصل قبل التعريف لتوقف
تعريف كل شيء على تصوره * اجيب بان ذلك التوقف بالقياس الى
المعلم المفكر لا بالقياس الى المتعلم * ان قيل المتعلم ايضا عالم بالمعرف قبل
تعريفه لان لام التعريف يشير الى ما يعلمه المخاطب * قلنا لا يلزم من لزوم
علم المخاطب لزوم علم المتعلم لجواز ان يكون المتعلم سامعا غير مخاطب فاذن
التعريف بالقياس اليه يفيد اصل المعرفة وبالقياس الى المخاطب زيادة
المعرفة (قوله وقدم الكلمة لكون افرادها جزءاً من افراد الكلام الى
آخره) اى سواء نظر الى افرادها او الى مفهومهما وجد جهة التقدم
في جانب الكلمة ولا يخفى ان المتقدم بحسب الوجود الخارجى اذا قدم
في الكتابة توافق في التقدم الوجودات الاربعة اغنى اللفظى والذهنى
والخارجى وان المتقدم بحسب الوجود الذهنى اذا قدم في الكتابة
توافق في التقدم الوجودات ماعدا الخارجى (قوله قيل هى والكلام مشتقان
من الكلم) الاشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسباً في احد المدلولات
الثلاثة واشتركا في جميع الحروف الاصلية مرتباً او غير مرتب واشتركا في اكثر
الحروف الاصلية مع تقارب ما بقى في المخرج كنعق ونهق وقد اشار الى
بمد هذا الاشتقاق بقوله قيل وذلك لان التأثير المناسب لان يشبه بالجرح
تأثير يصحبه الالم ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة عن الفهم غير لازمة مع
ان المناسب ان يقال ان تأثير افههما بقرع الاسماع ونقش الصور
في الازهان وما يترتب عليهما من الافعال والانفعالات على اى وجه
كانت من مستتبات القوة التى هى مدلول الكاف واللام والميم فان
تقاليبها كلها لا تخلو عن قوة وشدة والكلمة والكلام والكلم متساوية
الاقدام في ان تأثيرها للقوة المفهومة من جوهر تلك الحروف (قوله هو
الجرح) الجرح بفتح الجيم * خسته كردن * (قوله وقدر بعض الشعراء)
يعنى ان ذلك التشبيه علاقة معتبرة (قوله جراحات السنان) جمع جراحة
بكسر الجيم بمعنى * خستكى * السنان سر نيزه وعصا ونيزه مر جيزى * (قوله
جنس) واليه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل الا ما فوق الاثنين (قوله دليل

قوله توافق الخ
لان التصور يتبع
التلفظ والتلفظ يتبع
الكتابة فتقدم
الكتابة يستلزم
التقدم في الوجودين
اللفظى والذهنى
والتقدم في الوجود
الخارجى متحقق
فتوافق الكل في
التقدم (سبالكوتى)

السین * رشتہ مروارید یا شنبہ و جزآن * والتحریر * نقش خط و غیر آن بر
 کرفتن * والمراد الکتابۃ والاضافۃ کاضافۃ السلك (قوله لا لولد العزیز) العزیز
 * ارجند و کرامی و کم یاب * (قوله ضیاء الدین) کضیاء البیت و سراجہ کأنہ
 ضیاء یتسدى به الى الدین (قوله عن موجبات التلاف والتأسف)
 التلاف * دریغ خوردن و اندوہیدن شدن * التأسف * دریغ و درد خوردن *
 (قوله لانه لهذا الجمع والتألیف کاملة الغائیة) ای لانه فی التسبب
 والبعث لهذا التألیف ٣ کاملة الغائیة التي تكون باعثة فتكون نسبة
 الفوائد الیه من قبیل النسبة الى الباعث المحرك (قوله و ماتوفی الابالہ)
 التوفیق جعل الاسباب موافقة للمطلوب (قوله وهو حسی) الحسب
 * پسندہ بودن و خرده سند کردن * (قوله ونعم الوکیل) الوکیل * آنکہ بوی
 کاری کذارند * والجملة عطف علی جملة هو حسی والمخصوص محذوف
 او عطف علی حسی لتضمنه معنی الفعل والمخصوص هو الضمیر المتقدم
 (قوله هضما لنفسه بتخیل ان کتابه الى آخره) ای ترک ذلك الجعل کسرا
 لنفسه وذلك الکسر بتخیل ان کتابه من حيث صنعه لامن حيث اشماله
 علی المسائل لیس فی مرتبة کتب السلف حتی یلزم بذلك التوکل مخالفتهم
 فانهم انما يستحسنون جملة جزأ فیما یعتمدون بشانہ وما هو فی مرتبة
 کتبهم لکن بقی توهم ترک الامتثال بالحديث الدائر علی الاسن وهو ان
 کل امرؤی بال لم یبدأ فیہ بمحمد الله فهو اجزم * ای اقطع لابنم فدفعه
 بقوله ولا یلزم الی آخره وحاصله ان المأمور به التلطف سواء کان معه الکتابۃ
 او لا ولا یلزم من ترک الاول ترک الثاني (قوله وبدأ بتعریف الکلمة والکلام)
 ٢ وبدأ بتقسیمها ایضالانہ من تمة تعریفهما اولتحصیل الاقسام المبحوث
 عنها (قوله لانه یبحث فی هذا الکتاب عن احوالهما) ای عن احوال
 منسوبة الیهما من حيث انها منسوبة الیهما سواء اثبت لافیهما
 او لاقسامهما من حيث انها اقسامهما وفيه اشارة ٩ الی انهما موضوع
 النحو ردا علی من قال موضوعه الکلمة او الکلام لعدم اختصاص
 البحث بواحد منهما وجعل البحث عن احدهما راجعا الی الآخر تکلف
 (قوله فقی لم یمرقا) ای لم یصور ولم یصح البحث عن الاحوال المنسوبة

(الیهما)

علاقة تشبیه الولد
 بالعمة الغائیة واشعار
 بان مقصوده قدس
 سره من هذا التشبیه
 افادة أن الباعث
 فی هذا التألیف هو
 الولد سجد

العمة الغائیة عبارة
 عن سبب حامل
 لافعال علی الفعل
 فالعمة الغائیة انتفاع
 الولد بهذا الکتاب
 لا ذات الولد سجد
 ٢ اشارة الى قولین
 احدهما ان موضوعه
 الکلمة والثانی ان
 الموضوع هو الکلام
 سجد

٩ انما قال اشارة لان
 البحث من احوال
 شیء فی علم لا یقتضی
 کونه موضوعا
 اذ لو کان لاه موضوع
 مفهوم مساو له کان
 البحث عن احوال
 الموضوع بحثا
 عن احوال ذلك
 المفهوم المساوی مع
 انه لیس بموضوع
 سجد

بكسر الحاء كنمر وانما مخفف صاحب بناء على ما قيل من ان فاعلا لا يجمع على
افعال **(قوله المتأدين بآدابه)** الادب * نكاه داشتن حد مرچين * اى الذين
ثبت فيما بينهم التأديب بآدابه والانصباغ بصبغه لفنائهم فى ذاته صلى الله
تعالى عليه وسلم **(قوله فهذه)** اى ماسيتلى عليك **(قوله فوائد)** جمع فائدة
من الفيد يعنى * آنچه گرفته و داده شود از دانش و مال * **(قوله لحل مشكلات)**
الكافية) المشكل من الاشكال بمعنى الاشتباه وانما سعى الحق الخفى مشكلا
لانه يشبه الباطل والتاء فى الكافية للمبالغة او النقل او التأنيت باعتبار أن
الكتاب رسالة **(قوله للعلامة)** تاؤه للمبالغة ولم يطلق على الله سبحانه مع
انه الجدير بذلك لتوهم التأنيت **(قوله فى المشارق والمغارب)** كناية عن
جميع الارض كفى قوله تعالى ﴿ رب المشارق والمغارب ﴾ وتوجه الجمع
ان للشمس من اول السرطان الى اول الجدى فى كل يوم مطالعا وهى
مائة وانسان وثمانون ثم تعود الى مطالعها كذلك وكذا حال المغرب
وقد وقع تثنية المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع الارض كفى قوله
سبحانه ﴿ رب المشرقين ورب المغربين ﴾ والتثنية بناء على ارادة مسمى
الذهب والعود المتناولين للكل وكذا حال المغربين **(قوله الشيخ)**
* خواجه * **(قوله تغمده الله بغفرانه)** قال فى الحاشية التغمده الستر انتهى
يعنى ستر الله ما كان منه بغفرانه اللائق بجنابه او الناسى من محض فضله
من غير سابقة العمل ٦ ويجوز أن يحمل كناية عن الاحاطة اى احاط الله
بغفرانه وجعله شاملا له قال فى التاج التغمده * كناه پوشيدن * فلا بدح من
التجريد اذ لم يقصد باضافة الغفران اليه سبحانه ماذكرناه كفى قوله تعالى
﴿ اسرى بعبده ليلا ﴾ **(قوله واسكنه بجنوحه جنانه)** بكسر الجيم قال قدس
سره فى الحاشية بجنوحه الدار وسطها وهى من كل شىء وسطه وخياره
انتهى يعنى ٤ جعل الله خيار جنانه سكنى له **(قوله نظمها)** النظم
* در رشته كشيدن جواهر * استمير لتأليف بسائط كلامه المترتبة المعانى
المتناسقة الدلالات على ما يقتضيه سلامة الطبع وفى هذه الاستعارة اشارة
الى ان بسائط كلامه كالدرر فى الصفاء والتلاؤل وانما قال ذلك ترغيبا للطلبة
(قوله فى سلك التقرير) السلك * رشته * والتقرير * قرار دادن * والاضافة
من باب اضافة المشبه به الى المشبه **(قوله وسمط التحرير)** السمط بكسر

٦ فعلى الاول
يكون الاضافة
فى غفرانه للمبالغة
وعلى الثانى لزيادة
الاختصاص سجد
٤ اشارة الى ان
ليس المراد باسكانه
فى الجنان جعله
ساكنا غير متحرك
سجد

﴿ فهرست حاشية عبدالغفور ﴾

١٢٧	على اسم مبتدأ	٢٠٦	بالحرركات الثلاث
١٢٩	فاذاله صوت	٢٠٧	متى لوحظ مع سابقه
١٣٠	المفعول به	٢٠٨	بحث النعت
١٣٢	بوجهه أو قلبه	٢١١	والتعريف والتكبير
١٣٧	مع تجويزه النصب	٢١٣	بحث العطف
١٤٠	لانه المقصود بالنداء	٢١٧	بحث التأكيد
١٤٣	اي ترخيم المنادى	٢١٩	بحث البدل
١٥٤	قال وحيث	٢٢٤	وانى على ناقة دبراه
١٥٧	لضيق الوقت	٢٢٦	والاصوات المضمرة
١٥٩	المفعول فيه	٢٢٨	قوله الاول ضربت
١٦١	مافعل لاجله	٢٢٩	قال خاصة
١٦٢	ومقارنا	٢٣١	لكون ما بعد لولا
١٦٥	بحث الحال	٢٣٢	بحث نون الوقاية
١٦٨	ومررت به وحده	٢٣٤	وتكلما وخطابا
١٧١	يجعل كافة حالا	٢٣٥	والظاهر ان قوله
١٧٣	بحث التمييز	٢٣٦	بحث اسماء الاشارات
١٨٠	بحث المستثنى	٢٣٨	اي اسم لا يتم الخ
١٨٦	لان من الاستفراقة	٢٤٣	واسفهامية
١٨٩	والمراد ببعدية المسند	٢٤٤	بحث ما الموصول
١٩٣	اما الاستفهام	٢٤٥	والظاهر ان مؤدام
١٩٦	بل بحيث كونه مضافا اليه	٢٤٥	بحث اسماء الافعال
١٩٨	واما الاضافة بمعنى	٢٤٧	قوله المشتق من الثلاثى
٢٠٢	ويرد على القاعدة		

﴿ فهرست حاشية عبدالقفور ﴾

الكلمة	٤	غير المنصرف	٤٨
واللام فيها للجنس	٦	قالعدل	٥٦
والثناء للوحدة	٦	الوصف	٦٢
اللفظ في اللغة الرمي	٦	التأنيث	٦٥
واللفظ الحقيقي	٧	اي التعريف	٦٧
وكلمات الله داخلة فيه	٨	الجمع	٦٩
الوضع في اللغة	٨	وهو صيرورة كلمتين	٧٣
الثاني الحرف	١٤	الالف والنون	٧٤
وقد علم	١٥	وزن الفعل	٧٧
الكلام	١٥	اي المرفوع الدال عليه	٨١
خرجت المهملات	١٦	جزى ربه	٨٥
اعلم ان كلام المصنف	١٧	واذا تنازع الفعلان	٨٨
او في ضمن اسم	١٧	على المذهب المختار	٩٢
ولا يمكن ان يتعقل	١٩	حذف فاعله	٩٤
لكن لما جرت العادة	٢٠	ومنها المبتدأ	٩٧
باحد الازمنة الثلاثة	٢١	اي هو الاسم المجرد	٩٩
فدخل فيه	٢٢	وحيث وصف بالمؤمن	١٠٢
وخاصة النية	٢٢	والاصل في العمل هو الفعل	١٠٨
انها ال كهل	٢٣	واذا تضمن الخبر المفرد	١١٠
لانه اثر حرف الجر	٢٤	فذهب البصريون	١١٦
لان الفعل	٢٥	اي من المرفوعات	١١٨
وهو معرب	٢٧	خبر لائقي الجنس	١١٩
الذي ركب	٢٧	اي لابراحي	١٢٠
اختلف آخره	٣١	والمراد بعلم المفعولية	١٢١
العامل احتيج الى بيانه	٣٧	ان دل على بعض انواعه	١٢٤

t.-p. after 4. p.

٢٥

١
٢

متن الكافي

ومعها حاشية عبد الغفور

٩ هذا تفسير للحمد

على تقدير كون
اللام فيه للاستفراق
دون الجنس وتصریح
بان المدعى هو
الاستفراق الحقيقي
دون العرفي سجد
الاظهر أنه تفسير
للحاصل بالمصدر
المعلوم والاكتفاء
بهذا التفسير بناء
على كونه اصلا
سجد

٧ كون الضمير
راجعا الى جنس
الحمد ليس مبنيا
على كون اللام فيه
للجنس لان معنى
الجنس يستفاد من
نفس لفظ الحمد
بدون اللام لكونه
موضوعا له فلا ينافي
كونه للاستفراق
والداعي على هذا
الحمل هو أنه لو كان
الضمير راجعا الى
كل واحد من افراد

حَاشِيَةٌ تَجْمَلُ الْفَنَاءَ عَلَى الْجَمَامِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قوله الحمد) مصدر المعلوم واللام للجنس او الاستفراق ٩ اى كل حمد
من الازل الى الابد من اى حامد كان ويحتمل ان يكون مصدر المجهول
او القدر المشترك بين المصدرين فان مقام حمده سبحانه يلايمه الاستيعاب كما
يلايمه الاستفراق ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر بمعنى * سباس وستايش *
(قوله لوليه) ٧ اى للحرى تجس الحمد لا يخفى ما فى ترك التصريح باسمه
سبحانه من التعظيم والاجلال وادعاء التعيين وان الوهم لما يذهب الى ان
الجدير بالحمد غيره تعالى وتعالى الحمد صريحا بما يشعر بالعلوية وغرامة الاسلوب
التي تجلب الطباع اليه ليكون الحديد لذيدا (قوله والصلاة والسلام) اى
الرحمة وافاضة الخير نازلة من علو جناب الحق سبحانه على نبيه (قوله على نبيه)
من النبوة بمعنى الرفعة وهو فى الشرع عبارة عن انسان بعثه الله على عباده للتبليغ
ويظهر بما ذكرنا فى الفقرة السابقة وجه ترك التصريح باسمه صلى الله تعالى عليه وسلم
على ان فيه حسن الموافقة (قوله وعلى آله) اى اهل بيته (قوله واصحابه)
جمع صاحب كظاهر واطهار او جمع صاحب بسكون الحاء كنهى وانهار او صاحب

يكن ان يتوهم انه يجوز ان يكون غيره حريا ببعض افراده وذلك لا يلايم مقام الحمد (بكسر)

بخلاف ما اذا كان راجعا الى الجنس فتدبر سجد قوله وان الوهم عطف تفسير للتمتين ولما معنى لم

حَاشِيَةُ عَبْدِ الْغَفُورِ عَلَى الْجَامِيِّ

هذه حاشية مقبولة مرغوبة للمولى عبدالغفور اللارى * صبت
على مرقدہ سجال رحمة ربه البارى * على شرح الكافية للمولى
عبدالرحمن الجامى * قدس الله تعالى سره السامى

معارف نظارت مبلد سلك ٦٢٢ نومردى رخصتنامہ سبلد

در سعادت

(مطبعة عثمانیه)

١٣٠٩



PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

PAIR>



32101 020466866

